المملكة العربية السعودية
جامعة الملك عبد العزيز
كلية الشريعة والدراسات الاسلامية



كتاب التبيين

عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين

تأليف
أبي البقاء العكبري
٥٣٨ - ٦١٦هـ



تحقيق ودراسة
عبد الرحمن السليمان العثيمين

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير
بإشراف الدكتور
أحمد مكي الأنصاري

١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م

" بسم الله الرحمن الرحيم "

المقدمـــه :

الحمد لله ، والصلاة والسلام علـى رسول الله ، صلى الله عليه وعلـى آلـه وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد ،فان من حسن حظى أن أسهم فى حقل التحقيق العلمى ، خدمـة للغة القرآن الكريم ، وقد وقع اختيارى على كتاب (التبيين عن مذاهب النحويـين البصريين والكوفيين) لأبـى البقاء العكبرى لكى تكون دراسته وتحقيقه بحثـا لنيل درجـة الماجستـير .

وكتاب (التبيين) هذا هو ثانى نص ينشر من كتب الخلاف النحوى ، فقـد سبقه فى الظهور كتاب (الا نصاف) لابن الانبارى . ولاشك أن الدراسـة النحويـه الحديثه بحاجـة ماسـة إلى كثير مما خلفه السلف فى هذا الفن مـن الدراسة النحويـة ، التى تكشف النقاب عن مناضرات المذاهب النحويه ، واثبـات حججهم العقليـه ، والنقليـه ، والمنطقيـه بشكل موضح ومنظم .

وعملى فى اخراج هذا الكتاب يتطلب شيئين :

١ـ تحقيق الكتـــاب

٢ـ دراسته دراسة علميه منهجيـــه .

أما فى مجال التحقيق ، فقد حاولت ـ جاهـدا ـ أن أبرز هذا الأثـــر كما تركه المؤلف ، دون زيادة ولا نقصان ، ولذلك رجعت الى النصوص التـى نقلت عنه كتاب الاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى كما رجعت الى مؤلفات العكبرى النحويـه التى استطعت العثور عليها ورجعت الى ما عرفته من مصادر الكتاب للتأكـد من صحة العباره وابراز النص خاليا من التصحيف والتحريف .

كما اننى حاولت تحقيق كل ما من شأنه خدمة النص ، من تفسير المبهم ، ـ وتخريج الآيـات ، ونسبه الأبيـات التى اغفـل المؤلف نسبتها ، وتخريج أقـوال

العلماء من الكتب النحويه المتوافره لدى ، وتخريج القراءات من مضانها المختلفه

وأما فى قسم الدراسه فقد قدمت بين يدى الكتاب ترجمة وافيه لابى البقاء المكبرى تحدثت فيها عن اسمه ونسبه واسرته وطلبه العلم وشيوخه وتلاميذه ، واقوال العلماء فيه ... الى غير ذلك حسب ما اسعفتنى به المراجع الموجودة لدى وحاولت جهدى — أن أحصى آثاره فأوردت ثبتا لمؤلفاته فقد كان من المكثرين فى التأليف وأوضحت عن الموجود ومكان وجوده وقد وافقت الأستاذ مصطفى جواد فى نفيه نسبه شرح ديوان المتنبى المطبوع والمنسوب اليه عن أبى البقاء ،

كما أننى نفيت أن يكون كتاب (شرح المفصل) الموجود فى دار الكتب المصريه برقم (٢٩٢) والمنسوب الى المكبرى هو حقيقه من تأليفه ، وأثبت بعد دراسة الكتاب أنه من تأليف تلميذه علم الدين اللورقى .

كما أننى صححت ما وهم فيه ناشر كتاب (البيان والتعريف) فى حلب سنة ١٣٢٩ هـ حيث وهم أنه لخصه من كتاب لأبى البقاء المكبرى .

وتحدثت عن كتاب (التبيين) فحققت اسم الكتاب ، ووثقت نسبه الى ابى البقاء ، ثم بينت قيمة الكتاب العلميه بين كتب الخلاف.

وتحدثت عن المنهج الذى سار عليه المؤلف والمصادر التى اعتمد عليها فى جمع المادة العلميه للكتاب. وتحدثت عن مسائل الكتاب فأوضحت أن من هذه المسائل ما كان بين الكوفيين والبصريين ومنها ما كان خارجا عن دائرة الخلاف بينهما .

وعقدت مقارنة مختصره بين المكبرى وابن الانبارى فى تشابه مؤلفاتهما واجتماعهما فى بغداد ، واتفاقهما فى المذهب النحوى ومع ذلك لانعلم أنهما التقيا وبينت السبب فى ذلك فيما أظن ، كما قارنت بين (الانصاف) و (التبيين) وكلاهما الف فى عصر واحد ، ورجحت أن يكون ابن الانبارى قد سبق المكبرى فى التأليف ،

كما رجحت أن يكون العكبرى قد اطلع على مؤلف ابن الا نبارى ولذلك اثبت في هوامش الكتاب بعض نصوص ابن الانبارى ليرى القارئ مدى التأثر والتأثير كما أوضحت تحامل الكتابين على الكوفيين وطريقهما فى مناقشه المسائل ٠

وتحدثت عن مذهب ابى البقاء النحوى وخالفت الشيخ محمد الطنطاوى حيث اثبت انه كوفى المذهب ، ورجحت أن يكون أن يكون من المتأخرين الموالين للمذهب البصرى ٠

والله اسأل أن يجعل عملى خالصا لوجهه ،انه جواد كريم ٠

شكـــــر وتقديـــــر :

لا يسعنى فى ختام البحث الا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى أستاذنـــا سعادة الدكتور أحمد مكى الأنصارى المشرف على الرساله الذى أنار لـــى الطريق ، وأرشدنى كلما ضللت ، بفضل عنايته واشرافه العلمى الدقيق .

كما أتقدم بالشكـــر الجزيل الى جميع الأساتذه والاخوان والزملاء وأخـــص منهم بالذكر اعترافا بفضلهم وجهودهم التى لا تنسى .

الدكتور راشد الراجح عميد كليه الشريعه الذى أنا مدين له بالفضل لارشاداتـــه ومساعداته ، وتوجيهاته القيمه ..

سعادة الدكتور محسن غياض الأستاذ بجامعة بغداد الذى له الفضل فـــى مساعدتى بالكتب المهمة فى البحث .

سعادة الدكتور رمضان عبد التواب الذى اسدى الى نصائحه وارشاداته .

سعادة الاستاذ سيد أحمد صقـــر فقد أفادنى كثيرا من خبراته الطويلـــــه فى ميدان التحقيـــق العلمى .

والأخ الزميل خليل بنيان الحسون من جامعة بغداد فقد بذل لى جهـــده ووقته وزودنى بما أحتاج اليه من المراجع كما اشكر القائمين على مكتبه الحرم المكى ، ومكتبة مكـه الذين أتاحوا لى الفرصه فى الاطلاع على نفائس الكتب المطبوعة والمخطوطه لهؤلاء جميعا ولكثير من الأخـوة الزمـلاء أسجل لهم شكرى والله أسأل أن يجـــزل لهم الثواب وهـو حسبـى ونعم الوكيل .

عبد الرحمن العثيمين

القسم الأول
الدراسة

أبو البقا العكبري (١)

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

١١٤٣ - ١٢١٩ م

اسمه ونسبه : هو محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين أبو البقاء بن أبى عبدالله بن أبى البقاء ، هكذا ذكره أكثر من مترجم له ، الا أن المنذرى يجعل اسم أبيه (الحسن)(٢) بدل (الحسين) وربما كان ذلك تحريفا من الناسخ فقط ، لأننى لم أجد فى المضان التى رجعت اليها أحدا تابعه فى ذلك ، ولا وافقه عليه ، ولم أجد فى ذكر أجداده مايزيد على ذلك .

أما نسبته فقد قيل العكبرى ، والبغدادى ، والأزجى والحنبلى والقادرى ، والعبادى . واليك تفصيل ذلك :

أولا :

العكبرى : نسبه الى (عكبرا) بالقصر : بضم أوله واسكان ثانيه ،

---

(١) انظر ثبت مصادر حياته فى هامش ٣٧٨ ، ٣٧٩ من المجلد الرابع من كتاب التكملة لوفيات النقلة . للمنذرى بتحقيق بشار عواد معروف .

(٢) انظر التكمله لوفيات النقلة ٤ /٣٧٨ .

وفتح الباء والراء (١) ـ بليده (٢) على دجله فوق بغداد بخمسة فراسخ ، ويقال عكبراء بالمد والنسب اليها عكبراوى وقد نسب الى عكبرا منهم كثير من العلماء (٣) ابن بطه (٤) وابن برهان (٥) وانما نسب اليها أبو البقاء لأن أصله منها ، وقد اشتهر بهذه النسبه اكثر من غيرها .

ثانيا : البغدادى (٦) : نسبه الى بغداد عاصمة الخلافه العباسية وهى وطنه الذى استوطنته اسرته بعد انتقالها من عكبرا ، ولكننى لا أدرى متى كان انتقالهم عنها واستيطانهم بغداد ، فقد صمت اكثر المراجع عن ذكر

---

(١) انظر وفيات الاعيان ٢/٢٨٦

(٢) انظر معجم البلدان ٣/١٤٢

وتقع عكبرا على الجانب الشرقى على شاطىء دجله ، ولما استحالت دجله الى جهة الشرق خربت مدينه عكبرا ، وزالت عن الوجود وتفرق أهلها وانتقلوا الى (اوانا) على الجهة المقابله لها وغيرها من البلاد .

ومكانها هو ما يسمى بـ (المستنصرى) ، وذلك ان المستنصر بالله حفر نهر (دجيل) ووسمه لارواء الأرض التى زال عنها دجله ولكن الخراب امتد الى كثير منها ومن بينها مدينه عكبرا فقد زالت بزوال دجله ، انظر مراصد الاطلاع للبغدادى ص ٩٥٣ ودليل خارطه بغداد قديما وحديثا لمصطفى جواد وأحمد عسه ص ١٤٣

(٣) انظر الانساب للسمعانى ص ٣٦٩ واللباب لابن الاثير ٢/١٤٦ والمشتبه للذهبى / ٤١٧ (٤) انظر طبقات الحنابله ٢/١٤٤ـ١٥٣

(٥) انظر انباه الرواه ٢/٢١٣ .

(٦) المصدر السابق ٢/٢١٦ ، والتكمله لوفيات النقله ٤/٣٧٨ .

أخباره مفصلة ، ولما كانت بغداد مسقط رأسه ، ومدن صباه ، ومستوطن أسرته نسب اليها فقيل : بغدادى المولد والدار (١)

ثالثا : الازجى (٢) :

نسبة الى المحلة التى كان يسكنها فى بغداد وهى محلة (باب الأزج) وهى احدى محلات شرقى بغداد الكبيره.

رابعا : الحنبلى (٣) :

نسبته الى مذهب الامام الورع العلامه الزاهد أبى عبدالله أحمد بن محمد ابن حنبل الشيبانى المتوفى سنة ٢٤١ هـ .

وقد عد أبو البقا من مشاهير علماء الحنابله فى زمنه وترجمه ابن رجب فى الطبقات (٤) ، والعليمى فى المنهج الأحمد (٥) ، وابن مفلح فى المقصد الأرشد (٦) ، وله معرفة واطلاع واسع فى الفقه الحنبلى ألف فيه تاليف كثيرة منها شرح الهدايه لأبى الخطاب وغير ذلك (٧).

---

(١) المصدرين السابقين برقم (٦ فى الصفحه السابقه)

(٢) البلغه للفيروزبادى ص ١٠٨ ونكت الهميان للصفدى ص ١٧٨ ومحلة باب الازج هى ما يسمى اليوم بـ (باب الشيخ) وينسب اليها كثير من أهل العلم والفضل انظر تاريخ علماء المستنصرين ١ /٢٨٨ ومعجم البلدان ١ /١٦٨.

(٣) انظر نكت الهميان مثلا ص ١٧٨.

(٤) انظر جـ ٢ /١٠٩ ـ ١٢٠ ،

(٥) المنهج الأحمد ٣٤٦ ـ ٣٤٧ (مخطوط)

(٦) المقصد الارشد ص ١٤٢ (٧) انظر ثبت مؤلفاته

مخطوطة الحرم المكى رقم (١١٤) تراجم

خامسا : القادرى : (١)

لم يتحدث أحد عن هذه النسبه ـ فيما اعلم ـ سوى البغدادى في (هديه العارفين) والبغدادى متأخر توفى سنة ١٣٣٩ هـ واغلب الذين ترجموه هم طلابه الذين أخذ وعنه العلم وشهدوا له بالفضل وهم من أعلم الناس به أمثال ابن الدبيثى ،وابن النجار وابن الساعى ، وياقوت الحموى وغيرهم لم يذكروا له هذه النسبه فالذى يظهر لى أنها وهم من البغدادى.

سادسا : العبادى : (٢)

تفرد بذكر هذه النسبه ابن قاضى شهبه الأسدى المتوفى سنة ٨٥١ هـ في طبقات النحاة واللغويين ، ولم يذكرها أحد غيره فيما أعلم ، ولا ندرى الى اى شئ هذه النسبه ، وربما كانت نسبة الى أحد اجداده الذين لم يرد لهم ذكر في كتب التراجم التى اطلعت عليها .

كما أنه ينسب الى العلوم التى يجيدها فيقال : النحوى ، اللغوى الفرضى ، كما ينعت بالمفسر ، والفقيه ، والحاسب .

ولم أجد أحدا نسبه الى العرب ولا الى غيرهم من الامم كما أنه لم ينسب الى قبيله عربيه لا بالأصاله ، ولا بالولاء في جميع المراجع التى اطلعت عليها .

---

(١) انظر هدية العارفين ١/١٥٩ .

(٢) طبقاة النحاة واللغويين ورقه ٣٢٨ .

مولـده :

اتفق المؤرخون على أن مولد أبي البقاء كان ببغداد ، ولكنهم لـم يتفقوا على سنه الميلاد ، فقد نقل عنه قولان في ذلك.

نقل عنه تلميذه ابن الدبيثي فقال (١) : (سألت الشيخ أبا البقـا عن مولده فقال : ولدت سنة ثمان وثلاثين وخمسمايه) ، وتابع ابن الدبيثـي ابن الفوطي (٢) في معجم الألقاب ، وابن خلكان (٣) في الوفيات ، _ والصفدى (٤) في نكت الهميان وغيرهم.

كما نقل عنه تلميذه القطيعي (٥) ، وقد سأله عن مولده فقال : في حـدود سنه تسع وثلاثين وخمسمايه .

ويمكن لنا القول بأن ميلاده كان في أواخر سنه ثمان وثلاثين وهو متردد هـل كان مولده في آخـر هذه السنه حقا أو في أول السنه التي تليها ؟ سنه تسع وثلاثين ، لان عبارته للقطيعي لم تكن عبارة الحازم فهو يقول : (فـي حدود سن تسع وثلاثين) ولم يقطع بذلك.

ولكن ابن قاضي شهبه المتوفى سنة ٨٥١ هـ (٦) يروى أن مولده كـان في أوائل سنه ثمان وثلاثين فاذا صح ذلك بطل الاحتمال المتقدم الا أن ابـن

---

(١) المختصر المحتاج اليه ٢/١٤١

(٢) تلخيص معجم الالقاب ٥/ ترجمه رقم ٦١٥

(٣) وفيات الاعيان ٢/٢٨٦

(٤) نكت الهميان : ١٧٩

(٥) الذيل على طبقات الحنابله ٢/١١٠

(٦) طبقات النحاة واللغويين ص ٣٢٨ مخطوط بغداد .

ابن قاضى شهبه لم يروعنه شخصيا ، ولم يروحتى عن تلاميذه فوفاته متأخره كثيرا عن العكبرى ، ولم يصرح بنقله هذا الخبرعن أحد يوصله الى أبى البقاء ، أو أحد تلاميذه أو معاصريه .

والخلاف فى ميلاده ليس خلافا كبيرا كما ترى ، والشك أتى من العكبرى نفسه لانه لا يعلم بالتحديد متى ولد ؟ ولكنه لا يتجاوز هذين العامين فى نظره .

<u>اسرتـه :</u>

لا نعلم من أسرة أبى البقاء الا النزر اليسير الذى لا يشفى غله ، لأن المضان التى رجعت اليها ضمنت عن ذلك أو كادت ، وبخلت علينا بالمعلومات التى تلقى الضوء على حياته مع أسرته .

ولم نعلم من أخبار أسرته أى خبر عن والده مثلا هل كان من أهل العلم ؟ أو من أهل الوجاهه ، وماذا كان يعمل ؟ ومات كانت وفاته ؟

الظاهر لى أن والده لم يكن من أهل العلم ولا الوجاهه ولا من ذوى الثروه والمكانه الاجتماعيه المرموقه التى تجعله يبرز على المسرح العلمى أو السياسى أو الاجتماعى لذلك أغفلت ذكره الكتب ، وسكتت عن أخباره المراجع كما أغفلت ذكر آباء كثير من العلماء .

والذى يخيل الى أن أبا البقاء كان أكبر أولاد أبيه لأن والده كان يكنى أبا عبدالله ، وتذكر المراجع أن أبا البقاء كان متزوجا وله أولاد ، وأن زوجه كانت على قدر لا بأس به من العلم ، فقد ذكر أنها كانت تقرأ عليه ليلا فى كتب

الأدب وغيرها (١)

أما أولاده فقد عرفنا أسماء ثلاثة منهم وهم :

١ـ زين الدين أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله ، ذكره ابن قاضي شهبة الأسدي في طبقاته (٢) في ترجمة والده فقال : وله ابن اسمه عبد الرحمن سمع أكثر مصنفات والده.

وفي كتاب (المشوف المعلم) للمؤلف نسخه المدينه المنوره (٣) التي كتبت في حياة أبي البقاء صرح العكبري بقراءة ابنه عبد الرحمن حيث قال :

((قرأ على ولدي الشيخ الامام العالم العامل الكامل البارع زين الدين عبد الرحمن نفعه الله بما علمه ونفع به هذا الكتاب من أوله الى آخره قراءة جيده مرضيه قراءة فهم ، وعلم ، ودرايه ...))

أما الآخران فهما :

٢ـ أبو عبد الله محمد

٣ـ أبو نصر عبد العزيز

ورد ذكرهما في مقدمة الكتاب المذكور حيث سمعا قراءة عبد الرحمن على والده كما ذكر المؤلف ذلك في خاتمه الكتاب حيث قال : ((قرأه على ولدي أبقاه الله فسمع ولداي محمد وعبد العزيز (٤) ويجوز أن يكون له أولاد غير هؤلاء ذكورا

(١) ذيل طبقات الحنابله ٢/١١٢ ، ونكت الهميان ١٧٩ .

(٢) طبقات النحاة واللغويين ص ٣٢٨ مخطوطه جامعة بغداد.

(٣) انظر مقدمة الكتاب المذكور في مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت رقم (١٢٧) ـ لغـه.

(٤) المصدر السابـق.

واناثا لكن لم يظهروا ولم يشتهروا .

ولأبى البقاء حفيد هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى البقاء ألف كتابا فى الأمثال كبير الحجم سماه (مجمع الأقوال فى معانى الأمثال) ذكره حاجى خليفه فى كشف الظنون ١٥٩٧/ وورد فيه (البكرى) محرفا عن العكبرى قال : وهو فى ستة مجلدات قيل انه جمعه من أربعين كتابا واعتمد عليه الزبيدى فى تاج العروس انظر المقدمه . ومن نسخه ناقصه بخطه فى مكتبه (دبلن) من مخلفات مكتبه (شيستريتى) (١).

طلبه العلم :

لم تسعفنا المراجع بذكر شئ كثير عن نشأة أبى البقاء الأولى الا أنه أصبح لدينا ترجيح قوى أن أبا البقاء نشأ فى بغداد كما ينشأ الفتيان فى عصره فبدأ بحفظ شئ من القرآن الكريم على الصغر ، وتعلم مبادئ القراءه فى الكتب الميسره فى الكتاتيب على الطريقه التى كانت سائدة فى عصره الا أن أبا البقاء كان له ولع بطلب العلم ، واقبال شديد عليه فأبت نفسه الطموح ان تقنع بما يلقنه المدرس فى الكتاب فجد فى طلب العلم على المشائخ منذ الصغر ، ويبدو لى أنه حضر حلقات العلم على كبار العلماء فى عصره وسنه دون الثامنة عشر ، وذلك أن شيخه فى الفقه أبو حكيم النهروانى (٢) توفى وسن أبى البقاء فى حدود الثامنة عشره اذ كانت وفاته سنة ٥٥٦ هـ ، وأغلب الذين ترجموا له يذكرون أن تفقه عليه ، (٣)

---

(١)

(٢) ستأتى ترجمته مع شيوخ أبى البقاء .

(٣) انظر الذيل على طبقات الحنابله ١١٠/٢ ، ونكت الهميان ١٧٩ وغير ذلك .

والذى يغلب على الظن انه كان مكثرا فى الأخذ عنه •

كما أنه سمع فى الصغر (١) من ابى الفتح ابن ابيطى المتوفى سنة ٥٦٤ هـ وأبى زرعة المقدسى المتوفى سنة ٥٩٦ هـ وغيرهما ،

وهذا يدل على أن أبا البقاء كان له ولع بالعلم منذ الحداثه فنشأ فى طلبه يتنقل بين حلقات الدرس يأخذ عن النابهين من علماء عصره •

وتلميذه ابن النجار يروى عنه أنه أضر فى صباه بالجدرى (٢) ، ولكن ذلك لم يؤثر على نفسيته •

شيوخه :

أخذ أبو البقاء العلم عن جماعة من أشهر علماء عصره الذين تمكن واطلاع واسع فى علوم متعدده ، ومن هؤلاء الشيوخ :

١ـ ابراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين ، أبو حكيم النهروانى فقيه حنبلى توفى سنة ٦٥٦ هـ أخذ عنه أبو البقاء الفقه (٣)

٢ـ أحمد بن المبارك أبو العباس بن المرقمانى (٤) •

٣ـ طاهر بن محمد بن طاهر بن على المقدسى الأصل الهمذانى أبو زرعة المتوفى سنة ٥٩٦ هـ أخذ عنه أبو البقاء الحديث حين قدم بغداد فى طريقه الى الحج (٥)•

---

(١) انظر نكت الهميان ١٧٩•

(٢) انظر الذيل على طبقات الحنابله ١١٠/٢

(٣) راجع ترجمته فى الذيل على طبقات الحنابله ٢٣٩/١ والمنتظم ٢٠١/١٠ ، والوافى بالوفيات ٣٤٦/٥ وقد ورد اسمه محرفا فى نكت الهميان الى النهاوندى

(٤) لم اعثر له على ترجمه ذكره الصفدى فى النكت ص ١٧٩ من بين شيوخه

(٥) انظر ترجمته فى المختصر المحتاج اليه ١١٩/٢ ، والشذرات ٢١٧/٤•

٤ـ عبدالرحمن بن على أبو الفرج ابن الجوزى الحنبلى المذهب البغدادى ـ القرشى ، علامة عصره فى التاريخ والحديث ، من المكثرين فى التأليف فى شتى الفنون (١) ولعل ابن الجوزى من ابرز العلماء الذين تأثر بهم أبو البقاء ، ويظهر أثر هذا التأثر فيما ذكر ابن رجب وغيره أن أبا البقاء كان معيدا لابن الجوزى فى مدرسته (٢) ، وفى اعرابه أحاديث جامع المسانيد (٣) ، وهو أحد مؤلفاته ، وقد وضعه أبو البقاء فى مقدمة اعرابه بأنه أتم المسانيد ، وذكروا أن ابن الجوزى كان يفزع اليه فيما يشكل عليه فى الأدب. (٤)

٥ـ عبدالله بن أحمد بن أحمد أبو محمد بن الخشاب (٥) من أشهر شيوخه فى النحو ، واللغه . وقد نقل عنه العكبرى مصرحا بسماعه عنه مرتين فى شرح مقامات الحريرى ، كما أنه سمع منه الحديث فقد ورد فى كتاب أبى البقاء (اعراب الحديث) قوله : (... وقد سمعت هذا كله فى هذا الحديث من شيخنا أبى محمد بن الخشاب ، وقت سماعنا عليه مسند الامام أحمد رحمة الله) (٦) .

---

(١) انظر ترجمته فى التكمله للمنذرى ٢٩١/٢ ، والمختصر المحتاج اليه ٢٠٥/٢ والذيل على طبقات الحنابله ٣٩٩/١.

(٢) طبقات المفسرين للداودى ٢٢٥/١.

(٣) انظر ثبت مؤلفاته.

(٤) نكت الهميان ص ١٧٩.

(٥) أنظر ترجمته فى وفيات الأعيان ٢٨٨/٢ ، والذيل على طبقات الحنابله = ٣١٦/١ ، شذرات الذهب ٢٢٢/٤ . وغير ذلك.

(٦) انظر أول حرف النون من مخطوطه اعراب الحديث فى دار الكتب (٢٥ حديث ٢) .

أما في كتابي (التبيين) و (اللباب) لابي البقاء فقد اتفقت كثير من عبارات العكبري وابن الخشاب في كتابه (المرتجل) (١) فالذي يظهر لي أنه استفاد كثيرا من مؤلفات شيخه ، الا أنه لم يصرح بذكره في التبيين أبدا .

٦ـ عبدالله بن محمد أبو بكر النقور (٢) أخذ عنه أبو البقاء الحديث .

٧ـ على بن الحسن بن عساكر بن المرجب بن العوام ابو الحسن البطائحي (٣) الضرير المقرى كان اماما في القراءات ، ويعرف النحو جيدا قرأ عليه أبو البقاء القرآن وسمع منه القراءات توفى سنة ٥٧٢

٨ـ على بن عبدالرحيم بن الحسن بن عبدالملك بن ابراهيم السلمي المعروف بابن العصار مهذب الدين اللغوى أخذ عنه اللغه (٤)

٩ـ محمد بن عبدالباقي بن أحمد بن سليمان بن البطي البغدادي أبوالفتح سمع منه أبو البقاء الحديث ، وكانت وفاته سنة ٥٦٤ هـ (٥)

١٠ـ محمد بن على بن المبارك أبو الفضل مؤيد الدين بن القصاب (٦) وزير من الكتاب ذوى الرأى ، أخذ عنه اللغه توفى سنة ٥٩٢.

---

(١) أنظر التبيين مسأله (٥) والمرتجل ص ١٤ و ١٥ ، والتبيين مسأله (٧) والمرتجل ص ٣٤ ، وغير ذلك.

(٢) لم أعثر على ترجمته ذكره الصفدى في نكت الهميان ١٧٩ وابن رجب في ذيل طبقات الحنابله ٢/١١١ (٣) نكت الهميان /٢١٤.

(٤) أنظر معجم الادباء ٤/١١ ، ووفيات الأعيان ٣/٢٥ ـ قال الصفدى : قرأ النحو على عبدالرحيم ... والصواب على على بن عبدالرحيم انظر النكت ١٧٩ (٥) انظر ترجمته في الانساب للسمعاني ٢/٢٦٢ ـ والوافي بالوفيات للصفدى ٣/٣٠٩

(٦) انظر ترجمته في الواقي بالوفيات ٤/١٦٨ والنجوم الزاهره ٦/١٣٩ ، مرآة الزمان ٨/٤٥٠ .

١١_ محمد بن محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلى الصغير عماد الدين ابن القاضي أبي خازم بن ابي يعلى الكبير المتوفى سنة ٥٦٠ه قاضى من كبراء الحنابلة ، لازمه أبو البقاء حتى برع فى المذهب والخلاف والاصول (١) .

١٢_ يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبد الله اليوسفي المؤدب الأديب الشاعر أبو البركات ، حنبلي المذهب حسن الاعتقاد روى عنه أبو البقاء بعض شعره ، وأخذ عنه اللغه والنحو والأدب (٢) .

١٣_ يحيى بن هبيره بن محمد الذهلي الشيباني الوزير عون الدين من كبار وزراء الدولة العباسيه ، أخذ عنه أبو البقاء الحديث (٣) .

تلاميذه :

١_ ابراهيم بن محمد الأزهرى الصرفيني توفى سنة ٦٤١ هـ (٤) .

٢_ أحمد بن علي بن معقل عز الدين أبو العباس الازدي المهلبي الحمصي النحوي ناظم الايضاح والتكمله المتوفى سنة ٦٤٤ هـ (٥) .

---

(١) انظر ترجمته فى الذيل على طبقات الحنابله ٢٤٤/١ ، والمنتظم ٢١٣/١٠ ، والوافى بالوفيات ١٦٠/١ .

(٢) أنظر ترجمته فى ذيل طبقات الحنابله ٣٣١/١ ، والمنتظم ٢٤٩/١٠ .

(٣) انظر ترجمته فى ذيل طبقات الحنابله ٢٥١/١ ، والنجوم الزاهره ٣٦٩/٥ ، ومرآة الزمان ٢٥٥/٨ ، والأعلام ٢٢٢/٩ ولابن المرستانيه أبو بكر التيمي كتاب فى مناقبه وفضله .

(٤) انظر ترجمته فى ذيل طبقات الحنابله ٢٢٧/٢ _ ٢٣٠ .

(٥) انظر ترجمته فى العبر ١٨٣/٥ ، والبلغه : ٢٧ ، والبغيه ٣٤٨/١ _ وشذرات الذهب ٢٢٩/٥ .

٣ـ الحسن بن أبى المعالى بن مسعود بن الحسين المعروف بابن الباقلانـــى توفى سنة ٦٣٧ هـ (١)

٤ـ حمد بن أحمد بن محمد بن بركه بن أحمد بن صديق بن صروف الحرانـــى موفق الدين المتوفى سنة ٦٣٤ (٢)

٥ـ سالم بن احمد بن سالم بن ابى الصقر أبو المزحى العروضى الملقب بالمنتخب الحاجب توفى قبل ابى البقاء سنة ٦١١ هـ (٣).

٦ـ عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبى الحديد أبو حامـــد عز الدين شارح (نهج البلاغه) المتوفى سنة ٦٥٥ هـ (٤).

٧ـ عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن محمد أبو الفرج البزاز ويسمى (ابن القبيطى) أو (ابن وريده) شيخ الحديث بالمستنصريه توفى سنة ٦٩٧ هـ (٥).

٨ـ عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب بن الجزرى السعدى العبادى أبو الفرج ناصح الدين بن الحنبلى المتوفى سنة ٦٣٤ هـ قرأ على الشيخ ابى البقاء الفصيـــح لثعلب من حفظه ، وبعض التصريف لابن جنى (٦).

---

(١) انظر ترجمته فى بغيه الوعاه ٥٢٦/١ ، ومعجم الأدباء ١٩٨/٩ .

(٢) ابن (صديق) بضم الصاد وفتح الدال الخفيفه ، و (صروف) بفتـــح الصاد المهمله ، وتشديد الراء المهمله وضمها وبعدها واو ساكنه وفـــاء ، انظر ترجمته فى الذيل على طبقات الحنابله ٢٠١/٢.

(٣) انظر ترجمته فى انباه الرواه ٦٨/٢ ، ومعجم الأدباء ١٧٨/١١

(٤) انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٣٤٢/٧ تحقيق احسان عباس ، وذيـــل مرآة الزمان ٦٢/١ ، وفوات الوفيات ٥١٩/١.

(٥) انظر ترجمته فى : تاريخ علماء المستنصريه ٣٢٢/١ .

(٦) انظر ترجمته فى : ذيل طبقات الحنابله ١٩٣/١ ، والعلائم ١١٦/٤ ، ومرآة الزمان ٧٠٠/٨ ، وشذرات الذهب ١٦٤/٥ ، وذيل الروضتين ١٦٤.

٩ـ عبدالرزاق بن رزق الله بن أبي بكر بن خلف أبو محمد عز الدين الرسعني مفسر من فقهاء الحنابلة توفى سنة ٦٦٠ هـ (١)

١٠ـ عبدالصمد بن أحمد بن عبدالقادر بن أبي الحسين البغدادي القطيعي المقرى المحدث النحوي الخطيب الواعظ الزاهد المتوفى سنة ٦٧٦ هـ. قال: قرأت عليه من حفظي كتاب (اللمع) لابن جني، و (التصريف الملوكي) و (الفصيح) لثعلب، واكثر كتاب (الايضاح) لابي علي وسمعت عليه (المفضليات) (٢).

١١ـ عبدالعظيم بن عبدالقوى بن عبدالله أبو محمد زكي الدين المنذري توفى سنة ٦٥٦ هـ . (٣)

١٢ـ عبدالله بن تقى الدين عبدالغنى القدسي توفى سنة ٦٢٩ هـ (٤)

١٣ـ علي بن أنجب بن عبدالله بن عمار بن عبيد الله تاج الدين وفي نسبه اختلاف كبير وهو خازن كتب المستنصرية قرأ القراءات على ابي البقاء توفى سنة ٦٧٤هـ. (٥)

١٤ـ علي بن عدلان عفيف الدين أبو الحسن المترجم المتوفى سنة ٦٦٦ هـ (٦)، وقد نسب شرحه على ديوان المتنبي الى شيخه أبي البقاء العكبري وصحح نسبة اليه العلامة الاستاذ المرحوم مصطفى جواد . (٧).

---

(١) انظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٧٤ وتكملة اكمال الاكمال لابن الصابوني ١٥٤،

(٢) راجع ترجمته في تلخيص معجم الالقاب لابن الفوطي ٥/٤٦٣، وذيل طبقات الحنابلة ١/١١٠، ٢٩١، وتاريخ علماء المستنصرية ٢/٢٠٣ـ٢٠٥

(٣) انظر ترجمته في : فوات الوفيات ١/٢٩٦، طبقات الشافعية ٥/١٠٨.

(٤) انظر ترجمته في : الدارس في تاريخ المدارس ١/٤٨.

(٥) انظر ترجمته في : الحوادث الجامعة ص ٣٨٦، وتذكرة الحفاظ ٤/٢٥٨، وشذرات الذهب ٥/٣٤٣، وتاريخ علماء المستنصرية ٢/٧٤ـ٧٩.

(٦) انظر ترجمته في : تلخيص معجم الالقاب، فوات الوفيات ٢/١٢١، وبغية الوعاة ٢/١٨٩، والنجوم الزاهرة ٨/٢٢٦ .

(٧) راجع مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٢٢ الجزء ١ ـ ٢ وانظر ثبت مؤلفات العكبري (شرح ديوان المتنبي).

١٥ـ القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي الاندلسي اشهر تلميذ أبي البقاء في النحو ، روى كتابه التبين عنه وأكثر مجالسته حتى صار يسمى (تلميذ أبي البقاء) (١)

١٦ـ المبارك بن عبدالله عتيق بن الدامغاني مظفر الدين أبو عبدالله الرومي المقرئ نزيل بغداد المتوفى سنة ٦٨١ هـ (٢)

١٧ـ محمد بن أحمد بن عمر بن الحسين بن خلف البغدادي القطيعي الأزجي المحدث المؤرخ المتوفى سنة ٦٣٤ هـ (٣)

١٨ـ محمد بن سعيد بن يحيى أبو عبدالله الدبيثي (٤) المتوفى سنة ٦٣٧ هـ قال في تاريخه في ترجمة أبي البقاء : (... سمعت عليه ونعم الشيخ كان) .

١٩ـ محمد بن علي بن سعيد الحصيني الضرير المتوفى سنة ٦٣٩ هـ (٥) .

٢٠ـ محمد بن عمر بن محمد بن الحسن بن مريح (٦) .

---

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٦ / ٢٣٤ ، انباه الرواه ٤ / ١٦١ وانظر ثبت مؤلفات العكبري (شرح المفصل)

(٢) انظر ترجمته في تلخيص معجم الالقاب ٥ / ٥٩ ، وتاريخ علماء المستنصريه ١ / ٣٠٧ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٤٣ .

(٣) انظر ترجمته في تلخيص معجم الألقاب ٥ / ٣١٤ ، وذيل طبقات الحنابله ٢ / ٢١٢ والوافي بالوفيات ٢ / ١٣٠ .

(٤) الدبيثي : نسبه الى (دبيثا) قال ياقوت (دبثا) بكسر أوله وسكون ثانيه وثاء مثلثه مقصوره ويقال (دبيثا) أيضا قرب واسط معجم البلدان ٢ / ٤٣٧ . انظر ترجمته في وفيات الاعيان ١ / ٢٥١ ، وغايه النهايه ٢ / ١٤٥ ، الوافي بالوفيات ٣ / ١٠٥ وغير ذلك .

(٥) انظر ترجمته في المشتبه ص ١٦٦ ، تاريخ علماء المستنصريه ٢ / ١٣

(٦) لم اعثر على ترجمته ذكره ابن قاضي شهبه في طبقات النحاة / ٣٢٨ مخطوطه بغداد .

٢١ـ محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله محب الدين أبو عبد الله البغدادى الشافعى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ (١) المعروف بابن النجار أخذ عن أبى البقاء ، وكان من المكثرين فى الأخذ عنه قال : قرأت عليه كثيرا من مصنفاته ، وصحبة مدة طويله أملى عليه ابو البقاء شرح لغة الفقه .

٢٢ـ محمد بن محمود بن عبد المنعم المراتبى نزيل دمشق المتوفى سنة ٦٤٤هـ (٢)

٢٣ـ ياقوت بن عبد الله الرومى الحموى أبو عبد الله شهاب الدين صاحب معجم الأدباء ، ومعجم البلدان المتوفى سنة ٦٢٦ هـ (٣) . ترجم له فى معجم الأدباء ولكن ترجمته فقدت فى الحزم الذى أصاب الكتاب(٤) وترجم له فى معجم البلدان ترجمة قصيره فى الجزء ١٤٢/٤ فى ذكر (عكبرا) قال : (ومنها شيخنا امام عصره محب الدين أبو البقاء ...)

---

(١) انظر ترجمته فى : فوات الوفيات ٢٦٤/٢ ، والوافى بالوفيات ٩/٥ وطبقات الشافعيه ٤١/٥ ، ومفتاح السعاده ٢١٠/١ وشذرات الذهب ٢٢٦/٥ .

(٢) انظر ترجمته فى الذيل على طبقات الحنابله ٢٤٢/٢ ، والوافى بالوفيات ١١/٥ ، وذيل الروضتين ص ١٧٩ . و (المراتبى) نسبة الى باب المراتب ببغداد .

(٣) انظر ترجمة ياقوت فى : وفيات الاعيان ١٧٨/٥ ، مرآة الجنان ٥٩/٤ ، وانباه الرواه ٧٤/٤ ، والنجوم الزاهر ١٨٧/٨ .

(٤) انظر مقالة الدكتور مصطفى جواد فى مجلة المجمع العلمى العراقى عدد ٦ ص ١٤٩

٢٤ـ يحيى بن ابى منصور السفنى المعر جمال الدين أبو ذكريا ابن الصيرفـــى ويعرف بابن (الحبيشى) كان من المكثرين فى الأخــذ عن ابـــــــى البقاء وملازمته حتى برع فى الفقــه واللغه وقرأ عليه جميع كتاب (التبيـا ن فى اعراب القرآن) (١)

٢٥ ـ يحيى بن يحيى الحرانى (٢)

---

(١) انظر ذيل طبقات الحنابله ٢ / ١١٤ وانظر ترجمة ابن الصيرفى فى : العبــر ٥/٣٢١ ـ ٣٢٢ ، وذيل طبقات الحنابله ٢ / ٢٩٥ وشذرا ت الذهب ٥/٣٦٣ ، والاعلام ٩/٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٢) لم اعثر على ترجمتــه ـ ذكره الصفدى ١٧٩ وابن رجب ٢ /١١١ .

اخلاقــه وآراء العلماء فيــه :

حقا ان أبا البقاء كان مثالا للخلق الفاضل ، والدين ، والورع والزهد ، وحسبه أنه حنبلي المذهب ، وقد اشتهر اكثر علماء الحنابله بالزهد ، والديـن والورع .

وقد احتل أبو البقاء منزلة عاليه في قلوب طلابه ومريديه لأنه كان ثقه ، صدوقا فيما ينقله ويحكيـــه ، غزير الفضل ، كامل الاوصاف ، متدينا حســـن الأخلاق ، متواضعا ، كان رقيق القلب سريع الدمعه .(١)

قال عنه ياقوت الحموى :(٢) كان دينا ، ورعا ، صالحا ، حسن الاخلاق قليـل الكلام فيما لا يجدى نفعا ، لم يخرج من رأسه كلمة فيما علمت الا في علـــم ، ومالا بدله منه ، في مصالح نفسه ، وكان رحمه الله رقيق القلب ، تفرد بعصـــر ه بعلم العربيه والفرائـض .

وقال عنه الامام عبدالصمد بن أبي الجيش :(٣) كان يفتى في تسعة علوم ، وكـــان واحد زمانه في النحو واللغة والحساب ، والفرائض ، والجبر والمقابله والفقـــه واعراب القرآن ، والقراءات الشاذه ،وله في كل هذه العلوم تصانيف كبـــار ، وصغار ، ومتوسطـــات .

وقال ابن الدبيثى :(٤) كان متفننا في العلوم ، له مصنفات حسن في اعـــراب القرآن ، وقراءاته المشهوره ، واعراب الحديث ، والنحو واللغه. سمعت عليه ، ــ ونعم الشيخ كان.

---

(١) نكت الهميان ١/١٧٩ (٢) مجلة المجمع العلمى العراقى ٦/١٤٩ (مقالة الدكتور مصطفى جـواد).
(٣) الذيل على طبقات الحنابله ٢/١١٠ .
(٤) المصدر السابق ، والمختصـر المحتاج اليه ٢/١٤٢.

وقال ابن خلكان : (١) لم يكن فى آخـر ، عمره فى عصره مثله ، فـــــى فنونه ، وكان الغالب عليه علم النحــو ، وصنف فيه مصنفات مفيده •

وقال ابن خلكان أيضا : اشتغل عليه خلق كثير ، وانتفعوا به واشتهر اسمـه فى البلاد وهو حى ، وبعد صيتــه • (٢)

وقال أبو الفرج بن الحنبلى : كان اماما فى علوم القرآن اماما فى الفقه ، امامـا فى اللغه ، اماما فى النحو ، اماما فى العروض ، اماما فى المسائل النظريــه ، وله فى هذه الانواع من العلوم مصنفات مشهوره (٣) وبقى مدة عمره منقطـــــع النظـــير ، متوحــدا فى فنونه التى جمعها ، حتى رحلت اليه الطلبه مـــن النواحى ، وانتفع به خلق كثـير (٤) •

وقال المنذرى : وكان جامعا لفنون من العلم ، وله تصانيف مفيده مشهوره • (٥)

وقال الذهبى : كان دينا ثقــه • (٦) •

وقال الــفــيروزبادى : أديب ذو معرفة بعلوم القرآن والجبر والمقابله وغوامــض العربيه ، ••••• وهو حافــظ (٧) •

---

(١) وفيات الاعيان ٢٨٦/٢ (٢) وفيات الاعيان ٢٨٦/٢

(٣) الذيل على طبقات الحنابله ١١٠/٢ ، والمقصد الارشد (١١٤ ترجم) _ مكتبــة الحــرم المكــى •

(٤) المصدر السابق • (٥) التكمله لوفيات النقله ٣٨٠/٤

(٦) العبــر فى خبر من غبر ٦١/٥

(٧) البلغــه فى تراجــم ائمه اللغه ص ١٠٨

وقال السيوطى : قرأ العربيه على يحيى بن نجاح وابن الخشاب حتى حاز نصب السبق ، وصار فيها من الرؤساء المتقدمين ـ وقصده الناس من الاقطار . (١)

وقال الموسوى الخوانسارى : انه متميز بين الامثال والاقران (٢) ومع هذا الفضل ، وحسن الخلق ، والثنا من أفاضل العلماء ، لم يسلم من ألسنه الحساد فى الطعن عليه ، والنيل منه ، فقد هجاه داود بن أحمد ابن يحيى المهلبى بأبيات منها :

وأبو البقاء عن الكتاب مخبرا * وتراه ان عدم الكتاب محيرا (٣)

ولعله أخذ هذا المعنى من قولهم : ان أبا البقاء ، اذا أراد أن يصنف كتابا أحضرت له المصنفات فى ذلك الفن ، وقرئ عليه منها فاذا حصله فى خاطره أملاه ، ولذلك قالوا : (ان أبا البقاء تلميذ تلاميذه) .

ومن الذين طعنوا فى أبى البقاء وأخذ عليه القفطى صاحب (انباه الرواه) المتوفى سنة ٦٤٦ هـ حيث قال معلقا على المقالة السابقة ((أبو البقاء تلميذ تلاميذه)) : ((.. فكان يخل بكثير من المحتاج اليه))(٤) . ويظهر الطعن واضحا فى قوله : ((وما أحسن ما وصفه به بعض الأدباء فقال : (أبو البقاء تلميذ تلاميذه) أى هو تبع لهم فيما يلقون عليه من القراءه عند الجمع

---

(١) بغية الوعاة ٢ / ٣٨
(٢) روضات الجنات ٣/٤٣٤
(٣) انظر انباه الرواة ٢ / ١١٧
(٤) المصدر السابق .

من كلام المتقدمين)) (١)

ومعنى كلام القفطى ان العكبرى لا بصيرة له ولا رأى وانما هو (امعه) يسمع ما يقول الطلبه فيوافق عليه . ولكن هذا غير صحيح ، ومردود على الامام القفطى فقد شهد له بالفضل والتقدم فى علم العربيه وغيرها جلة من العلماء المشهود لهم بالفضل ، وان ابن خلكان — وهو خير مثل للتحرى والانصاف يقول (٢) : ((لم يكن فى آخر عمره فى عصره مثله فى فنونه . وتقدم قول السيوطى (٣) : ((حاز نصب السبق فى العربيه وصار فيها من الرؤساء المتقدمين))

ويقول محقق كتاب انباه الرواه الاستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم : وهذه عادته فى هضم المصريين ، وحط مراتبهم ، وابهام انه عارف بمنازل العلماء ، وتمييز طبقاتهم ، ولم يكن هناك ولا قريبا عفا الله عنه (٤)

ولعل القفطى نسى أن أبا البقاء كان محتاجا الى طلبته للقراءة عليه لفقد بصره ، لا ليسمع ما يقولون فيخل بالمحتاج اليه .

---

(١) المصدر السابق رقم (٣) بالصفحه السابقه .
(٢) وفيات الاعيان ٢/٢٨٦
(٣) بغيه الوعاة ٢/٣٨
(٤) انباه الرواه ٢/١٩٦ .

شعره :

لم يكن أبو البقاء شاعرا مطبوعا ، يحسن الشعر ويجيده اجادة تامه ، وانما روى له شعر اشبه بشعر الفقهاء والعلماء ظاهر التكلف ، وآثار الصنعة تبدو فيه واضحة جلية.

ومن شعره يمدح الوزير ابن القصاب (١) أو ابن المهدى (٢).

بك أضحى جيد الزمان محلى * بعد أن كان من حلاه مخلى

لايجاريك فى نجاريك خلق * أنت أعلى قدرا وأعلى محلا

عشت تحى ماقد أميت من العلم وتنفى جورا وتطرد محلا

قال ابن الساعى : ذكر شيخنا أبو البقاء انه لم يعمل قط سوى هذه الأبيات كذا قال : وقال القطيعى : أنشدنى أبو البقاء لنفسه. (٣).

أشكو الى الله ماألقى من الكمد * ومن فراق حبيب فت فى عضدى

وهى اصطبارى وهاد محى يسنم على * برح الهوى بى وان قد خاننى جلدى

قد كنت والشمل ملموما به فرقا * من الفراق واشفاقى من الرصد

فكيف حالى وقد شط المزار بهم * عنى وبدل قرب الدار بالبعد ؟

---

(١) ذكر ذلك ابن رجب فى ذيل الطبقات ٢/١١٢ ، والداودى فى طبقات المفسرين ١/٢٢٦ ، كما ذكرها فى مدح ابن المهدى الصفدى فى النكت ١٩٠ ، والقفطى فى انباه الرواه ٢/١١٧.

(٢) ابن المهدى : هو ناصر بن مهدى العلوى الوزير المازندرانى الرازى تقلد الوزارة فى بغداد سنة ٦٠٦ هـ الى أن توفى ببغداد سنة ٦١٧ هـ انظر الكامل فى التاريخ ١٢/٤٨ ، ١٠٧ ،.
اما ابن القصاب فقد سبق التعريف به فى عداد شيوخ أبى البقاء.

(٣) انظر القصيده فى ذيل طبقات الحنابله ٢/١١٢

طار الفؤاد شعاعا ساعة احتملـــوا * وألف البين بين الجفن والسهـــد
أنى ألذ بعيش بعد بعدهـــم * والروح فى بلـد والجسم فى بلــد ؟
ياويح قلبى من شوق أكابــده * ضعفت عنه فمه ذا آخـذ بيــدى
حكم الهوى جائر عدوانه هـــدر * قتلاه ظلما بـلا عقـل ولاقـــود
قد رق قلب ظلوم ما يـــرق لـــه * من الفرامـر الذى اجبـنى على كبـدى
احنى الضلوع على قلب تملكــه * من ليس يحنو على صب به كمـــدى

قال : وانشدنى أبو البقاء لنفسه أيضا ٠ (١)

صاد قلبى من العقيق عـــزال * ذو نفـار وصالـه ما ينـــال
فاتـر الطرف تحسـب الجفن منــه * ناعسـا والنعاس من مـــدال

ذكر أبو البقاء لابن الساعى انه لم يعمل قط سوى الأبيات الثلاثه المتقدمه ، ثم روى القطيعى عنه القصيده والمقطوعه الأخيره مما انشده أبو البقاء لنفسه وهـــذا يتعارض فى ظاهره مع قوله السابق ، ولعل أبو البقاء صنع القصيده والمقطوعه بعد قوله لابن الساعى انه لم يعمل سوى هذه الأ بيات ،

والقصيده الداليه التى رواها القطيعى عن ابى البقاء توافق قصيدة فى ازهار ـ الرياض ١ / ٣١٠ ، ٣١١ فى وزنها وقافيتها ومعناها نسبت الى ابن الخطيب أو لبعض المشارفه ، ونسبها الصفدى الى ابن القواس ،

والذى يخيل الى ان القصيده ليست لأبى البقاء ، لأن اسلوب صياغتها ، ـ يختلف عن المقطوعتين ٠

---

(١) انظر الذيل على طبقات الحنابله ٢ / ١١٢ ، وطبقات المفسرين ١ / ١٢٧ ٠

وفاتـــــــه :

اتفقت المراجع التى رجعت اليها على أن أبا البقاء استجاب النداء ربــه فى ليلة الأحـــد الثامن (١) من شهر ربيع الآخـــر ببغداد ، وقد قـــارب الثمانين (٢) ، بعد حياة علميه حافلـــه ، تغمده الله برحمته ورضوانه ، وصلى عليه من الغد بمدرسة ابن الجوزى بدرب دينار الكبير (٣) ودفن بمقبـــرة الامام أحمـــد بباب حرب (٤) ، رحمة الله رحمة واسعه .

---

(١) راجع مقالة الدكتور مصطفى جواد فى محلة المجتمع العلمى العراقى ـ ٦/١٤٩ وانظر ذيل طبقات الحنابله ٢/١١٣

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١٣/٨٥

(٣) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبه ص ٣٢٨

(٤) ذيل طبقات الحنابلــه . ٢/١١٣.

آثاره :

خلف أبو البقاء ثروة طائله من المؤلفات فى مختلف صفوف العلم والمعرفه ألف الكتب والرسائل ، وشرح المختصرات ، واختصر المطولات على حسب مايقتضيه الدرس ، وتتطلبه مصلحه الطلبه ...

ألف فى الفقه ومذاهب الفقهاء وخلافهم ،كما ألف فى النحو ومذاهب النحاة ، واختلافهم ، وألف فى العروض كما ألف فى الفرائض والف فى الحساب كما ألف فى الأدب والشعر ، والتفسير والجدل والحديث.

وهذه الثروة الطائله ، والمكتبه الحافله بأصناف العلم وفنونه التى خلفها أبو البقاء منها ما سلم من عاديات الزمن ووصل الينا ومنها ما لعبت به يد الحدثان ، وعفى عليه الزمن ، وطوته الروائع والفوادى ، فلم يصل الى اسماعنا الا اسم المؤلف فقط ،

اللهم ـ الا بعض نقول عن امهات هذه المؤلفات المفقوده متناثرة هنا وهناك ، فى مؤلفات الخالفين بعد أبى البقاء .

وما وصل الينا من مؤلفات أبى البقاء فمنهاما راى النور وطبع وأفاد منه كثير من العلماء والباحثين وهو القلة مع الأسف .

ومنها ما كان قابعا فى زوايا المكتبات فى أنحاء العالم ، ينتظر الأيدى الأمينه ، والجهود المخلصه ، لتنفض عنه الغبار ، وتجدد ما اندثر منه ، وتحيى به ذكرى عالم بذل جهده ووقته ، وسهر ليله ، وتعب نهاره للنهضه بالثقافة الاسلامية باخلاص صادق وعزيمه قويه .

وقد حاولت جاهدا فى هذا البحث أن أحصى آثار أبى البقاء مستخلصا هذه الآثار من كتب التراجم والطبقات وغيرها ،وقد رتبتها هنا ترتيبا أبجديا

لتعذر ترتيبها زمنيا لأننا نجهل تاريخ تأليف أكثرها ، وحاولت ـ قدر الطاقه لن أنبه على الموجود منها ومكان وجوده وعدد النسخ الموجوده منه ليستفيد منه الباحثون عن آثاره والمهتمون بالتراث الاسلامى بعامه ، فلعلى أكون قد أسهمت ولد بقدر يسير فى هذا المضمار واليك مؤلفات أبى البقاء وهى :

١ـ أجوبة المسائل الحلبيه :

أنظر نكت الهميان ص ١٨٠ ، وذيل طبقات الحنابله ٢/١١٢ ، ـ وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبه ص ٣٢٨ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ وذكر ابن رجب ، والداودى أنه فى اجابه مسائل وردت من حلب·ولا ادرى فى أى فن هى ؟

٢ـ الأربعة فى النحو :

ذكره السيوطى فى بغيه الوعاة ٣٩/٢

٣ـ الاستيعاب فى علم الحساب :

أنظر نكت الهميان / ١٨٠ ، وذيل طبقات الحنابله ١١١/٢ ، وطبقات النحاة لابن قاضى شهبه ٣٢٨ ، والبغيه ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف :٨١ وقال السيوطى والداودى (فى انواع الحساب)

٤ـ الاشاره فى النحو :

أنظر نكت الهميان /١٨٠ ، وذيل طبقات الحنابله ١١١/٢ وطبقات النحاة /٣٢٨ ، والبغيه ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ والكشف ٩٨.

الاعتراض على دليل التنافى ودليل التضاد = الكلام على دليل ٠٠٠ وسيأتى :

٥ـ اعراب الحديث : أو (اعراب ما يشكل من الحديث) :

ألف كثير من العلماء فى (غريب الحديث) منهم أبو عبيد ، والهروى ـ والزمخشرى ، وابن الأثير ٠٠٠ وربما تطرقوا الى بعض الوجوه الاعرابيه ولم أجد أحدا أفرد اعراب الحديث بمؤلف خاص قبل أبى البقاء ٠

ذكر هذا الكتاب أكثر من ترجم له ، أنظر التكمله للمنذرى ٤ / ٣٨٠ وابن النجار انظر حاشيه ص ١٤١ من كتاب المختصر المحتاج اليه من الجزء الثانى ،وانباه الرواه ٢ /١١٧ ووصفه بأنه لطيف ، ووفيات الأعيان ٢ / ٢٨٦ ووصفه بأنه لطيف أيضا وذيل طبقات الحنابله ٢ /١١١ ، ونكت الهميان ص ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ ، وبغيه الوعاة ٢ / ٣٩ وطبقات المفسرين ١ / ٢٢٥ والكشف ١٢٣ ، ١٢٤ وغير ذلك وهذا الكتاب من أجل مؤلفاته قدرا ، وقد وصل الينا ، ومنه مخطوطه محفوظه فى دار الكتب المصريه برقم (٢١٢٥) حديث ، وعنه ميكو فيلم فى معهد احياء المخطوطات برقم (٦١) حديث وهى فى ٧٩ ورقه قياس ٢٠×٢٠ ٠ كما يوجد للكتاب نسخه أخرى محفوظه فى المكتبه الظاهريه بدمشق برقم (١٧٧٨) ، (١٣٥٨) حديث ، ويوجد منه نسخه ثالثه فى الموصل برقم (١٧٦) ، ويوجد ملحقا بجامع المسانيد لابن الجوزى فى الفاتكان برقم (١٣٩٢) ٠

ذكر أبو البقاء فى مقدمة الكتاب سبب تأليفه فقال : ((٠٠٠ وذلك أن بعض الرواة قد يخطئ والنبى (ص) وأصحابه بريئوون من اللحن ٠

واعتمد فيه على كتاب (جامع المسانيد) لابن الجوزى قال فى المقدمه ((.. فاعتمدت على أتم المسانيد وأقربها الى الاستيعاب وهو : (جامع المسانيد) للامام الحافظ ابى الفرج عبدالرحمن بن الجوزى رضى الله عنه))

وقد رتبه على اسماء الصحابه الرواة للأحاديث على حروف المعجم ثم من تشكك فى أسمائهم ثم الذين لم يعرفوا بآبائهم ولكن نسبوا الى أقاربهم ، مثل عم أبى حره ، ثم أقوام عرفوا بالقرب من غيرهم مثل خادم الرسول (ص) ثم أقوام عرفوا بقبائلهم مثل رجل من وفد عبد القيس ثم ذكر المجهولين مثل حيث رجل ... ثم مسانيد النساء .... الخ .

ويعمل الآن صديقنا الاستاذ خليل بنيان الحسون على تحقيقه .

اعراب الحماسه = سرح الحماسه وسيأتى الحديث عنه

اعراب ديوان المتبنى = شرح ديوان المتبنى " " "

اعراب شعر الحماسه = شرح الحماسه " " "

٦ـ اعراب شواذ القراءات :

ويسمى (اعراب الشواذ) ، و (اعراب (الشاذ) ، و (اعراب الشواذ من القرآن) .

انظر نكت الهميان / ١٧٩ ، والذيل على طبقات الحنابله ٢/ ١١١ ـ والبلغه /١٠٨ ، والبغيه ٢/ ٣٨ ، وطبقات المفسرين ١ /٢٢٥ وطبقات النحاة ٣٢٨ .

نقل عنه الزركشى فى البرهان ١ / ٣٣٩ ، ٣٤١ وقال عنه فى الحديث عن كتب الشواذ ، ومن أحسن ما وضع فيه كتاب ابن جنى الا أنه لم يستوف وأوسع منه كتاب أبى البقاء العكبرى .

وهذا الكتاب من مؤلفات أبى البقاء التى سلمت من الضياع ووصلت الينا وتحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة من الكتاب برقم (١١٩٩) تفسير وعنها ميكروفلم فى معهد احياء المخطوطات برقم (١٠٧) تفسير . الاعراب فى علل الاعراب = اللباب فى علل البناء والاعراب وسيأتى الحديث عنه .

٧- اعراب القرآن :

لعل كتاب (اعراب القرآن) للعكبرى من أشهر مؤلفاته حتى أنه هو سبب شهرة أبى البقاء فيقال (العكبرى صاحب اعراب القرآن) وقد ورد بعدة اسماء منها (البيان) و (التبيان) ، و (املاء ما من به الرحمن) .

وقد ألف فى اعراب القرآن كثير من المؤلفين قبل أبى البقاء فجاء كتابه جامعا لأشتات الاعاريب مختصرا لكثير من اقوال العلماء متضمنا لكثير من وجوه القراءات ، لا يتطرق لذكر المعانى الا نادرا مختصر الشواهد بعيدا عن الاستطراد . ولعل هذا هو سبب اقبال الناس عليه وعكوفهم على دراسته ودرايته ، قال الزركشى فى البرهان ١/٣٣٩، ((... ومن أحسنها كتاب المشكل ، وكتاب أبى البقاء)) وقال السيوطى فى الاتقان ٢/٢٦٠ وكتابه اشهرها وانظر الكشف ص ١٢٢ ، ومفتاح السعاده ٢/٤١٨ ولم يذكر أبو البقاء فى كتابه هذا مصادره التى اعتمد عليها - كما هى عاديه الا أنه يكرر ذكر الفراء ، والأخفش والمبرد ، وثعلب والزجاج ، وأبى على وابن جنى ، وهؤلاء جميعا ألفوا فى معانى القرآن واعرابه ، وقراءاته السبعيه والشاذه . (١)

---

(١) ألف فى اعراب القرآن المبرد وثعلب ، وفى اعرابه ومعانيه الفراء والاخفش والزجاج ، وفى القراءات السبعه الفارسى ، وفى الشواذ ابن جنى .

مخطوطات الكتاب :

ذكر بروكلمان مخطوطات الكتاب فى تاريخ الأدب العربى ١/٢٨٢ الأصل ، ١/١٧٦ ، ٤٩٥ (الذيل).

فى باريس ٦٢٠ ، ٦٢١ ، والجزائر ٣٣١ ، والقاهره ط ١/١٣٥ ، واباصوفيا ٧٣ ، ٧٤ بنته ٢٤ ، رقم ٢١٧ ، والامبروزيانا بميلانو ص ٧ ، والفاتكان ١٣٩٢ ، والاسكوريال ١٣٢/٩ وجامع القروينى بفاس ١٧٥ ، ١٧٧ ، جامع الزيتون بتونس ١/٤١٢ ، والخالديه بالقدس ٦ ، ٣٨ ، قلس على ٣٧ ، سرفيلى ٨ ، حربلبلى ، وكوبرللى ٦٦ ، ولى الدين ٣٥ ، ٥٤ ، بنى جامع ١٥ ـ ١٧ ، نيكى مور ١٨ / ٢ رقم ١٣٧١ ، ورامبور ١/٦٥ .

وللكتاب مخطوطات أخرى ، لم يطلع عليها بروكلمان وهى فى مكتبه الحرم المكى رقم ٧٢ علوم قرآن مخطوطه نفيسه يرجع كتابتها الى سنة ٦٩٨ هـ وهى نسخه كامله بها رطوبه وهوامش مفيده كتبها العبد المفتقر الى ربه عيسى الهينى .

وفى دمشق ثلاث نسخ منها نسخه كتب بعد وفاة المؤلف بعام واحد سنة ٦١٧ هـ كتبها يوسف بن مسعود برقم ٥٣١ (١٣٦ تفسير) الظاهريه والثانيه نسخه فى الظاهريه ايضا كتب سنة ٦٩٧ هـ ورقمها (٥٥٢ ١٣٧ تفسير). والثالثه فى الظاهريه ايضا ورقمها (٥٥٣ ، ١٣٨ تفسير) الجزء الثانى فقط .

وفى بغداد ثلاث نسخ أرقامها فى مكتبة أوقاف بغداد ٢٣٧٠ ، ٢٣٧٢ ، ٢٣٧٥ ، وفى المدينه نسخه بمكتبه الحرم وفى اليمن نسختان .. وغير ذلك .

طبعات الكتاب : (١)

طبع أول مرة سنة ١٨٥٩ م على هامش الجلالين في (تبريز) وكذلك في سنة ١٨٦٠ م ، طبع في ذيل التفسير نفسه ،في دهلى سنة ١٨٩٩ م وطبع ايضا بهامش الفتوحات الالهيه للشيخ الجمل بمطبعة محمد مصطفى سنة ١٣٠٣هـ

وطبع بعنوان املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن ، وبهامشه انموذج جليل للعلامة محمد بن ابى بكر الرازى صاحب مختار الصحاح في المطبعة الميمنيه سنة ١٣٠٦ هـ ، سنة ١٣٠٨ هـ وطبع بهذه التسميه منفردا مرتين آخرها سنة ١٣٨٩ هـ ، سنة ١٩٧٠ م وتسميته املا مامن به الرحمن ، لم ترد في كتب الطبقات القديمه التي اطلعت عليها .

وافاد من اعراب القرآن كثير من العلماء الذين أتوا بعده منهم السفاقسى ابراهيم بن محمد المتوفى سنة ٧٧٤ هـ ، الذى ضمه الى كتابه (المجيد في اعراب القرآن المجيد) ورمز له بحرف الميم ،كمايقول في مقدمة كتابه، (٢)

والسمينى الحلبى أحمد بن يوسف المتوفى ٧٥٦ هـ في كتابه : (الدر المصنون في اعراب الكتاب المكنون) الذى قال في مقدمته ذكرت كثيرا من المناقشات الوارده على ابى القاسم الزمخشرى ، وابى محمد بن عطيه ، ومحب الدين ابى البقاء . (٣)

---

(١) انظر معجم المطبوعات العربية والمعربيه ١/٢٩٤، ٢٩٥

(٢) انظر مقدمة الكتاب المذكور ويوجد للكتاب عدة نسخ ومنه نسخه كامله في مكتبه كليه الشريعه بمكه رقم (١٠٢٥ ، ١٠٢٦).

(٣) انظر مقدمة الكتاب المذكور ويوجد للكتاب عدة نسخ ومنه نسخه في مكتبة مكه برقم (١ تفسير) وتشمل الجزئين الأول والثانى فقط وانظر ص(٢) من المخطوطه نفسها .

وناقش المكبرى فى كثير من آرائه فى اعراب القرآن ابن هشام الأنصارى فى مغنى اللبيب (١) وأفاد منه كما افاد منه أبو حيان فى البحر المحيط ، وابن مكتوم القيسى فى الدر اللقيط ، والسيوطى فى الاتقان ، وغيرهم كثير.

أما الزملكانى المتوفى سنة ٦٥١ هـ كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم ابن خلف الشافعى فقد اختصره وسماه (المجيد فى اعراب القرآن المجيد) ومنه نسخه فى معهد احياء المخطوطات العربيه برقم ١٣٢ تفسير

٨ـ الافصاح عن معانى أبيات الايضاح :

ذكر فى النكت /١٧٩ ، وطبقات النحاه /٣٢٨ ، والبلغه /١٠٨ ويظهر أنه فى شرح أبيات ايضاح الفارسى ، وشرحه للايضاح سيأتى ذكره.

املاء ما من به الرحمن = اعراب القرآن ، وقد تقدم ذكره

الانتصار لحمزه فيما نسبه اليه ابن قتيبه فى شكل القرآن

لايوجد هذا الكتاب بين مؤلفات المكبرى ، وانما نسبه اليه البغدادى فى هديه العارفين ١/ ٤٥٩ ، خطأ ، خلط بين ابى البقاء وأبى القاسم عبدالله بن محمد العكبرى المتوفى سنة ٥١٠ هـ ، مؤلف الكتاب الحقيقى ، والغريب فى الأمر ان البغدادى نفسه ذكره منسوبا الى أبى القاسم قبل صفحات انظر ١/ ٤٥٤ .

ايضاح المفصل = شرح المفصل

٩ـ البلغه فى الفرائض :

ذكر فى النكت ١٧٩ ، وذيل الطبقات ٢/ ١١١ ، والبلغه /١٠٨ وسماه

---

(١) ناقش ابن هشام المكبرى بما يزيد على اربعين موضعا انظر مثلا ص ١٠٢ ، ١٣٤ ، ٢٠١ .

الفيروزبادى (بلغه الرائض) ، والبغيه ٢ / ٣٩ ، وطبقات المفسرين ١ / ٢٢٥ (بلغه الرائض) ، والكشف / ٢٥٣ ، والهديه ١ / ٤٥٩ .

البيان فى اعراب القرآن = اعراب القرآن وقد مر ذكره

التبيان فى اعراب القرآن = " " " ، "

التبيان فى شرح الديوان = شرح ديوان المتنبى وسيأتى ذكره.

١٠ـ التبيين عن مذاهب النحويين :

سنتحدث عنه بالتفصيل

ترتيب اصلاح المنطق = المشوف المعلم وسيأتى ذكره.

١١ـ الترصيف فى علم التصريف :

ذكر فى النكت ١٧٩ ، والمختصر المحتاج اليه ٢ / ١٤١ هامش (٢) ـ وطبقات النحاة ٣٢٨ ، والبلغه / ١٠٨ ، والبغيه ٢ / ٣٩ ، وطبقات المفسرين ٢ / ٢٢٦ والكشف / ٣٩٩ ، والهديه ١ / ٤٥٩ .

١٢ـ التعليق فى الخلاف أو فى مسائل الخلاف :

انظر النكت ١٧٩ ، والذيل ٢ / ١١١ ، ونص على أنه فى الفقه ، والبغيه ٢ / ٣٩ ، وطبقات المفسرين ١ / ٢٢٥ ، والكشف / ٤٢٤ ، وربما سمى (التعليق)

١٣ـ تفسير القرآن :

ذكر فى النكت ١٧٩ ، والذيل ٢ / ١١١ ، والبلغه / ١٠٨ ، والبغيه ٢ / ٣٩ ، وطبقات المفسرين ١ / ٢٢٥ ، والكشف ١ / ٤٤٠ ، والهديه ١ / ٤٥٩ .

قال حاجى خليفه : وهو غير اعرابه.

ويوجـد في مشهد نسخه برقم ٣٨٦٣/١٦٠ باسم البيان في تفسير القرآن لأبي البقاء العكبري (١) وربما كانت نسخه من اعراب القرآن ، ولانعلم عن حجم الكتاب شيئا فلا ندري هل كبير مستوفى أو مختصر ، ولا نعلم أن أحـدا اقتبس منه أو نقل عنه.

١٤ـ التلخيص في الفرائض :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة/ ٣٢٨ ، والبغيه ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ ،والكشف /٤٨٠ وابن رجب والداودي لم يسمياه وانما اكتفيا بقولهم : وكتاب آخر في الفرائض (للخلفاء ؟) . ولعلهما يقصدان هذا الكتاب.

١٥ـ تلخيص أبيات الشعر لأبي علي :

لعله يقصد كتاب أبي علي : (شرح الأبيات المشكله الاعراب من الشعر) وهذا الكتاب مختلف في اسمه (٢)

أما التلخيص للعكبري فقد ذكر في النكت /١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ وطبقات النحاة ٣٢٨ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١.

١٦ـ تلخيص التنبيـه لابن جني :

البينيه لابن جني في شرح الحماسه واعرابها ويسمى (شرح مستغلق أبيات الحماسـه ...).

---

(١) انظر مجلة معهد احياء المخطوطات العدد

(٢) انظر (أبو علي الفارسي وأثره في النحو والقراءات) للدكتور عبدالفتاح شلبي ص ٥٥٨.

ذكر كتاب أبي البقاء في النكت / ١٧٩ ، طبقات النحاة / ٣٢٨ ،

١٧- التلخيص في النحو :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، والذيل ٢/١١١ ، وطبقات النجاة/٣٢٨ ،والبغيه ٣٩/٢ ،وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف / ٤٨٠ والهديه ٤٥٩/١ ،
واسمه يدل على انه مختصر .

١٨- التلقين في النحو :

ألف بهذا العنوان قبل أبي البقاء محمد بن علي العسكري ت ٣٢٧ (١) - المعروف ب (مبرمان) .

ومحمد بن اسحاق بن اسباط الكندي المصري من تلاميذ الزجاج (٢) ،.

وأبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ وكلها في النحو ،
أما كتاب ابي البقاء فقد ذكر في النكت / ١٧٩ ، وطبقات النحاة /٣٢٨ ، والبغيه ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ والكشف /٤٨٢ ، والهديه ٤٥٩/١.

وذكروا أن له عدة شروح منها .

(١) شرح أبي البقاء نفسه وسنتحدث عنه بعد قليل

(٢) شرح جمال الدين يوسف بن جامع المتوفى سنة ٦٨٢هـ ذكره ابن رجب في ذيل طبقات الحنابله ٣٠٢/٢.

(٣) شرح اسماعيل بن محمد الغرناطي المتوفى سنة ٧٧١ هـ (٣) من تلاميذ أبي حيان ذكر في الكشف / ٤٨٢ ،

---

(١) انظر ترجمته وذكر كتابه في : الوافي بالوفيات ١٠٩/٤ ، والبغيه ٣٤٥/١ -
(٢) انظر ترجمته وذكر كتابه في الوافي بالوفيات ١٩٥/٢ ، معجم الادباء١٨/ ١٥.
(٣) انظر ترجمته في : البغيه ٤٥٦/١.

(٣) شرح اسماعيل بن ابراهيم بن محمد البليسي المتوفى سنة ٨٠٢ هـ (١)

ذكر في الكشف ٤٨٢

ويوجد قطعه من كتاب التلقين لأبى البقاء في ليدن محفوظه برقم (١٧٧)

وذكر ابن خير الاشبيلي في الفهرست كتابين أحدهما باسم (التلقين)

لعبدالله بن موسى بن مسعود الشارقي ، والآخر (شرح التلقين) لابى

عبدالله محمد بن على المازرى الحافظ ، ولاندرى في اى فن هما ؟.

١٩ـ التهذيب في النحو :

ذكر في النكت /١٧٩ ، وطبقات النحاة /٣٢٨ ، والبغيه ٢ /٣٩ والكشف

/٥١٨ ، والهديه ١ /٤٥٩ .

٢٠ـ تهذيب الانسان بتقويم اللسان :

ذكر في الذيل ٢ /١١١ ، وطبقات المفسرين ١ /٢٢٦ وزاد (في النحو)

٢١ـ الثلاثه في الفرائض :

ذكر في البغيه ٢ /٣٩ ، وتفرد السيوطى بذكره.

شرح أبيات الايضاح = الافصاح وقد سبق ذكره

٢٢ـ شرح أبيات كتاب سيبويه :

ذكر في النكت /١٧٩ ، طبقات النحاة /٣٢٨ ، والبغيه ٢ /٣٩ وطبقات

المفسرين ١ /٢٢٦ ، والكشف /١٤٢٨.

---

(١) انظر ترجمته في : الضوء اللامع ٢ /٢٨٦.

٢٣ـ شرح الايضاح والتكمله لأبى على الفارسى :

ذكر فى الذيل ٢/١١١ ، وانباه الرواه ٢/١١٧ ، ووفيات الأعيان ٢/٢٨٦ ، والنكت /١٧٩ وسماه (المصباح) وطبقات النحاة /٣٢٨ ، والبلغه /١٠٨ وسمى الصباح تحريفا ، والبغيه ٢/٣٩، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦ والكشف /٢١٢ ،

واقتبس منه الزركشى فى البرهان ٢/ ، والسيوطى فى الأشباه ٤/١١٩ والبغدادى فى الخزانه فى عدة مواضع منها فى الجزء ٣/٧٧ ، ٨٨ ، ١١٦ تحقيق عبدالسلام هارون وشرح الايضاح من الكتب التى وصلتنا وسلمت من الضياع ، منه نسخه ناقصه محفوظه بدار الكتب المصريه رقم (٢٠٧) ، نحو ونسخه كاملة فى المتحف البريطانى أول رقم (٦٤٠) .

٢٤ـ شرح بعض قصائد رؤبه :

ذكر فى النكت /١٨٠ ، والذيل ٢/١١١ ، وطبقات النحاة /٣٢٨ ـ وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٦ ،

٢٥ـ شرح التلقين :

ذكر فى الذيل ٢/١١١ ، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦ وقد نص الداودى على أنه شرح لكتابه هو حيث ذكره بعد ذكر التلقين فقال : (التلقين فى النحو ، وشرحه .

٢٦ـ شرح الحماسه واعرابها :

ديوان الحماسه : مجموعة من القصائد اختارها الشاعر أبو تمام فأحسن الاختيار ، وكان موفقا فى اختياره حتى قيل : (انه فى اختياره اشعر

منه فى شعره . (١)

وقد وجد الأدباء واللغويون والنحاة فى هذه الأشعار مادة لبحوثهم ، فاقبلوا عليها ودرسوها ، وتداولتها أيديهم بالشرح والاعراب ، والتفسير اللغوى ، والأدبى حتى أن الأستاذ عبدالسلام هارون ذكر من شروحها ثلاثين شرحا .

ومن بين العلماء الذين عنوا بالحماسه أبو البقاء العكبرى فقد ذكر له : (شرح الحماسه) ، و (اعراب الحماسه)

ولكن هل هما كتاب واحد أو كتابان ؟

ذكر حاجى خليفه فى الكشف ٦٩٢/٢ شرح الحماسه ثم قال : هو شرح مختصر اقتصر فيه على الاعراب ، ووافقه على ذلك الأستاذ عبدالسلام هارون ونقل عبارته فى مقدمة شرح الحماسه للمرزوقى ،

واستظهر غير ذلك بل أعدهما كتابين فأبو البقاء ألف فى شرح الحماسة كما الف فى اعرابها ، وربما أن حاجى خليفه وقع على الاعراب واعتقد انه الشرح فقال عبارته المتقدمه التى ارتضاها الاستاذ عبدالسلام هارون ،

والدليل على انهما كتابين ان الصفدى فى النكت / ١٧٩ وابن قاضى شهبه فى طبقات النحاة ذكرا الكتابين معا .

أما كتاب شرح الحماسه فقد ذكر فى النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/١ وطبقات النحاة ٣٢٨/ ، والبلغه ١٠٨/ ، والبغيه ٣٩/٢ وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ،

---

(١) مقدمه شرح الحماسه للمرزوق تحقيق عبدالسلام هارون ص ٤٠ .

، والكشف ٢/ ٦٩٢ .

واما اعراب الحماسه فقد ذكر في النكت ايضا ١٧٩ ، وطبقات النحاة/ ٣٢٨ وفيات الاعيان ٢/ ٢٨٦ ، وانباه الرواه ٢/ ١١٧ .

وكتاب شرح الحماسه أو اعرابها من الكتب التي وصلت الينا ، ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٨٠/١ ترجمه النجار مخطوطات الكتاب في كوبريلي ـ ١٣٠٧/ ومنى / ٩٣٤ ، وخراج زاده / ١٥ وعند الاطلاع على هذه المخطوطات يمكن ان نحكم بدقه ، هل هي في شرح الحماسه أو في اعرابها ولعله أن يكون بعضها في الشرح وبعضها في الاعراب .

٢٧ ـ شرح خطب ابن نباته :

ابن نباته : هو أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد الفارقي انظر الشذرات ٣/ ٨٣ وقد شرحها غير واحد منهم أبو اليمن تاج الدين الكندي سنة ٦١٣ هـ انظر الكشف ٧١٤ ،

وشرح العكبري كتاب مشهور ذكر في النكت / ١٧٩ والذيل على طبقات الحنابله ١١٢/٢ ، والوفيات ٢/ ٢٨٦ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ، والبلغه / ١٠٨ ، والبغيه ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف / ٧١٤ ، والهديه ١/ ٤٥٩ ، ـ وبروكلمان ١٠٨/٢ ، وذكر أنه لا يزال مخطوطا منه نسخه في ليدن محفوظه برقم (٢١٣٨) عموميه ٥٥٧٣ .

٢٨ ـ شرح ديوان المتنبي :

اسهم أبو البقاء في شرح ديوان المتنبي الذي لقي عناية فائقه من العلماء من لدن عصر ابن جني المعاصر للمتنبي الى عصرنا هذا .

وشرح المكبرى لديوان المتبنى ثابت النسبه اليه.

ذكر فى التكمله ٤/٣٨٠ ، وانباه الرواه ٢/١١٧ ، ووفيات الاعيان ٢/٢٨٦ والنكت /١٧٩ ، والذيل ٢/١١١ ،وطبقات النحاة /٣٢٨ ، والبلغه/١٠٨ وطبقات المفسرين ٢/٢٢٦ ، والكشف / ٨١١ : قال (... وأبو البقـــاء عبدالله بن الحسين المكبرى الحنبلى النحوى المتوفى سنة ٦١٦ هـ ألف فـــى اعرابه كتابا . والهديه ١/٤٥٩ هـ.

أما الشرح المتداول المطبوع فقد نسب الى ابى البقاء باسم (التبيان فـــى شرح الديوان).

طبع للمرة الأولى سنة ١٢٦١ هـ ، سنة ١٨٤٥ م أخرجه بارعلى البادرناوى بكلكتا فى الهند ، فى جزئين ، ثم اعيد طبعه فى مصر (بولاق) سنة ١٢٧٨ هـ وطبع سنة ١٣٠٨ هـ فى المطبعه الشرقيه بهامشها الصبح المنبى للشيـــخ يوسف البديعى ، وطبع سنة ١٩٣٨ م بتحقيق الدكتور مصطفى السقا وابراهـــيم الابيارى ، وعبدالحفيظ شلبى فى اربعة اجزاء .

وآخـر طبعة للديوان مع الشرح المذكور سنة ١٣٩١ هـ ، سنة ١٩٧١ م ـ بتحقيق الاساتذه المتقدم ذكرهم فى مطبعه البابى الحلبى .

وكل هذه الطبعات ينسب الشرح فيها الى ابى البقاء العكبرى ولكن الأستاذ مصطفى جواد ينفى أن يكون هذا الشرح من صنعة أبى البقاء مستدلا بدلائـــل فى غاية القوه ، ونسب الشرح الى تلميذ أبى البقاء على بن عدلان الموصلـــى المتوفى سنة ٦٦٦ هـ.

أنظر مقاله الدكتور مصطفى جواد فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشـــق المجلـد٢٢ العدد ١ ، ٢ .

وأرى ان الاستاذ مصطفى جواد مصيب فى نظرته فالكتاب بعيد كل البعد عن اسلوب ابى البقاء وطريقته ، مخالف كما يقول الدكتور مهدى المخزومى فى (مدرسه الكوفه / ٩٦) لمذهب العكبرى النحوى .

اذا علينا أن نبحث بدقه عن كتاب ابى البقاء عن شرح ديوان المتبنى واعرابه ، الذى اصبح فى عداد المفقودات ، وخاصه فى تلك الشروح المجهولة اسم الشارح التى ذكرها بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى ٢ / ٩١ ترجمة النجار .

٢٩ شرح الفصيح :

ذكر هذا الكتاب فى نكت الهميان / ١٨٠ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ ، والبلغه ١٠٨/ ، والبغيه ١/ ٣٩ ، والكشف / ١٢٧٣ والهديه ١ / ٤٥٩ .

٣٠ ـ شرح الكتاب :

سبق أن ذكرنا كتابه فى شرح أبيات الكتاب أما هذا فهو فى شرح الكتاب نفسه ذكره ابن قاضى شهبه فى الطبقات / ٣٢٨ ، والفيروزبادى فى البلغه ١٠٨/ ، والبغدادى فى الهديه ١/ ٤٥٩ ، ولعله هو كتاب لباب الكتاب الذى ذكر فى النكت /١٨٠ ، والبغيه ٢ / ٣٩ ،وطبقات المفسرين ١ /٢٢٦ ، والكشف / ١٤٢٨ .

ولا ندرى هل (لباب الكتاب) شرح للكتاب ؟

فيوافق ما ذكر من أن للعكبرى شرحا للكتاب ، أو هو أختصار للكتاب كما توحى به التسميه ، وكما ذكر الاستاذ عبدالسلام هارون فى مقدمة شرح كتاب سيبويه ص ٤٠ ، أوهما كتابان أحدهما فى الشرح والثانى اختصار للكتاب ؟

انني اترك الجواب عن هذه التساؤلات حتى يبعث الكتاب من مرقده ان كان له وجود في بعض مكتبات العالم الخفيه أو نجد نصا شافيا في هذه المسألة.

٣١ـ شرح لامية العرب :

وهي قصيدة الشنفري الازدي التي مطلعها :

ـ أميلوا بني أمي صدور مطيكم ـ

وقد شرحها عدد من العلماء قبل أبي البقاء منهم المبرد وابن دريد ـ والزمخشري وأول الكتاب البيت المتقدم ثم قال : الكلام فيه على ثلاثه اشياء على الفاء ، وعلى سوى ، وعلى أميل .... الخ .

ويوجد للكتاب عدة نسخ في المكتبات العالميه منها ما هي في برلين برقم ٧٤٦٩ ، وفي مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت نسخة ناقصه كتبت يوم التزويد سنة ٦٩٤ هـ كتبه يحيى بن عبدالله حولان ويعمل الدكتور محمد خير الحلواني في حلب على تحقيقه.

٣٢ـ شرح لامية العجم .

وهي قصيدة الطغرائي الحسين بن على بن محمد بن عبدالصمد أبو اسماعيل ٤٥٥ ـ ٥١٣ هـ ترجمته في الانساب /٥٤٣ ، والاعلام ٢٦٧/٢ ومطلع القصيدة قوله :

ـ اصابة الرأي صانتني عن الخطل ـ

وعليها شروح كثيره جدا انظر الكشف ٢/١٥٣٧ ـ ١٥٣٩ ، ومن بين شراحها أبو البقاء انظر الكشف ١٥٣٧/٢ ، والهديه ٤٥٦/١ ، وبرو كلمان ٤٣٩/١ الذيل ويوجد للكتاب عدة نسخ في المكتبات العالميه منها نسخه في المكتبه الاحمديه

بتونس ضمن مجموع م ٠ ١٥/٢١ ق من ورقه ٣٥ ـ ٦٠ س ١٧ برقم (٤٧٨٠)

وفى بغداد نسختان أحداهما برقم ١/١٠ والثانيه برقم ٥٦٨٦ ٠

شرح لغة الفقه = لغه الفقه ٠

٣٣ـ شرح اللمع :

كتاب اللمع لأبى الفتح بن جنى من أشهر المختصرات النحويه التى تداولها الدارسون فى القرنين السادس والسابع الهجرى ٠

وقد عنى به كثير من العلماء وشرحوا عواهض ، وعلقوا عليه تعاليق مفيده وينسب الى أبى البقاء كتاب (شرح اللمع) ، وكتاب (المتبع فى شرح اللمع) والذى يغلب على الظن انهما كتاب واحد ، وهذا الكتاب الذى فى شرح اللمع هو ما يسمى (المتبع) ، وسمى المنبح فى البلغه تحريفا ٠

ذكر هذا الكتاب فى انباه الرواه ٢/١١٧ ، والوفيات ٢/٢٨٦ والنكت/ ١٧٩ ، والذيل ٢/١١١ ، والبلغه /١٠٨ ، والبغيه ٢/٣٩ ، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦ ، والكشف ٢/١٥٦٣ والهديه ١/٤٥٩٠

والكتاب من آثار العكبرى التى وصلت الينا ، وتوجد مخطوطاته فى بطرسبوج ثالث ٩١٣ ، بيسكبو ٢٠١٧/٢٠ ، انظر برد كلمان ٢/٤٩٤ وزعم أنه طبع فى القاهره سنة ١٩١٣ م٠

وفى معهد احياء المخطوطات العربيه نسخه مصورة عن مكتبة خدابخشى نبيه رقم الفيلم ٣١٩ وهى نسخه نفيسه واضحشة جيده كتبت قبل وفاة المؤلف بخمس سنين سنة ٦١١ هـ بخط عبد الحميد بن عثمان بن نوقاضى الجيلى رحمه الله ويعمل الآن بعض الزملاء على تحقيقه فى دار العلوم بالقاهرة٠

شرح مافى مقامات الحريرى من ألفاظ لغويه = شرح المقامات

٣٤ـ شرح المفصل :

(المفصل) فى النحو لابى القاسم الزمخشرى المتوفى ٥٣٨ هـ هو أحد الكتب النحويه المختصره ، التى لقيت عنايه فائقه من الدارسين والعلماء فى هذا الفن على حد سواء ،

ومن السابقين الى شرح المفصل أبو البقاء ،وشرحه مشهور بين علماء النحو وكتب الطبقات والتراجم الا انهم اختلفوا فى اسمه فمنهم من يسميه (شرح المفصل) ، ومنهم من يسميه (المحصل فى شرح المفصل) أو (المحصل فى ايضاح المفصل) ، أو (المحصل وايضاح المفصل) ـ أو (الايضاح فى شرح المفصل) وكثيرا ما يسمونه (حواشى المفصل) أو (التعليق على المفصل) .

ذكر فى انباه الرواه ١١٧/٢ ، والوفيات ٢٨٦/٢ ، والنكت ١٧٩/ والذيل ١١١/٢ ، ١١٤ ، وطبقات النحاه ٣٢٨/ ، والبلغه ١٠٨/ ،والبغيه ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ٢١٤/٢ ، ١٧٧٤ والهديه ٤٥٩/١ ،

وتوجد نسخه فى دار الكتب المصريه رقم (٢٩٢) نحو وعنها مصورة (ميكروفلم) فى معهد احياء المخطوطات برقم (١٤٤ نحو) وقد كتب عليها (المحصل شرح المفصل) الجزء الثانى فقط ناقصه من الأول أيضا بدأها بقوله : (وصاحب القوم قلت ومنهم من قال يوصف بمثله ... الخ وينتهى بقول الناسخ :((آخر الكتاب آخر المجلدة الثانية من كتاب (المحصل شرح المفصل) دون نسبته الى العكبرى . ثم قال :

يتلوه ان شاء الله تعالى : المجلدة الثالثة فى المركبات والحمد لله حق حمده كتبه لنفسه الفقير الى رحمة ربه ، وشفاعه جده محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن محمد بن على بن عبدالله الحسينى عفا الله عنه الخ

ثم كتب على الورقه نفسها من الجهة اليسرى نقله الفقير الى رضوانه محمد ابن يحيى بن غفر الله له ... الخ))

واعتمد عليه كثير من الباحثين على أنه للعكبرى ، وعده بعضهم من مؤلفات أبى البقاء الموجوده . وأحضرت (فيلما) عن الكتاب عندما أحضرت بعض مؤلفات العكبرى المخطوطه لكى أتمكن من معرفة شخصية أبى البقاء العلميه ، وسلوكه ومنهجه ، ومذهبه النحوى ولما قرأت هذا الكتاب لأول مرة ، وكنت قد قرأت قبله كتابه (التبين) ، وكتاب (اعراب القرآن) ، وكتاب (اعراب الحديث) وكتاب (اللباب) ، وكتاب (شرح اللمع) .... الخ . اصبحت عندى معرفة بأسلوب الرجل ، وجدت أن أسلوبه فى هذا الكتاب قد تغير ، وأن المنهج الذى سار عليه ولزمه فى مؤلفاته اختلف اختلافا كبيرا ورجعت الى الكتاب ثانيه وثالثه حتى تيقنت أنه ليس لأبى البقاء ثم استهوانى البحث الى تتبع صفحات الكتاب واستنطاقها لعلها تهدينى الى مؤلف الكتاب الحقيقى فاهتديت بعد بحث دقيق وتثبت كامل الى مؤلفه الحقيقى وهذا ما سأوضحه .

أدلة النفى :

لعل من أوضح ما ينفى الكتاب عن أبى البقاء تغير الأسلوب . فأسلوب العكبرى يختلف تماما عن أسلوب صاحب الكتاب وكما يقولون :أسلوب الرجل هو الرجل ، ولاشك أن الناس مختلفون وهذه حقيقه لامراء فيها ، وخاصه

هؤلاء الذين كتبوا فأكثروا من الكتابه فتميزت كتاباتهم بخصائص فنيه ، وتعبيريه .

ومما ينفيــه عن أبى البقاء أمور منها :

أولا : هذا الكتاب مخالف للنهج الذى انتجــه العكبرى لنفسه ولزمـــه في سائر مؤلفاته ومن هذا المنهج :

أ) لم يكن العكبرى يوضح المراجع التى اعتمد عليها الا نادرا أمـــا في هذا الكتاب فتجــد المؤلف يصرح بنقله عن حواشى الايضاح لعبد القادر وكتاب سيبويه ، وشرحه للسيرافى ، ومآخـــذ المبرد على سيبويه ، واللمع ،

وانظر اللوحات ١٧ و١٨ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٦٤ ... الخ .

ب) لم يكن العكبرى يكثر من ذكر أعلام النحويين الا ما كان مشهـــورا ولا ينقل عن المتأخرين منهم بخاصه ، أما مؤلف الكتاب فانـــه يجمع آراء النحويين ، وينقل عن المتقدمين منهم والمتأخرين وهـــو أشبه بموسوعة لآراء النحاة وأقوالهم ، نقل عن سيبويه والخليــــل ويونس والفراء والكسائى وثعلب ... وفى كل صفحه ــ تقريبـــا يرد جملة من هؤلاء المشاهير .

كما أنه نقل عن المتأخرين مثل ابن برهان انظر اللوحات ١٩ ، ٤٧ ، ٧٢ والجرجانى انظر اللوحات ١١ و ١٥ و ١٨و ٣٠و ٣٢ و ٦٤... الخ .

والخوارزمى (صدر الأفاضل ت ٦١٧ هـ) فى عدة صفحـــات منها لوحة ٢ و ٦ و ٩ و ١٤ و ٣٠ و ٣١ ... الخ وابـــن خروف انظر اللوحــه ١٧ والعبدى انظر اللوحه ٢٤ ، والكنـدى انظر اللوحــة ٥٨ و وابن بابشاذ اللوحه ٧٥ و وأبو البركات بـــن

الانباري وابن بابشاذ اللوحه ٧٥ ، وأبو البركات بن — الانباري في اللوحه ٦٧ ،..... وغيرهم كثير .

جـ) تجد في الكتاب استطرادات كثيره لم تكن مألوفة عند أبي البقاء وهذه الاستطرادات على نوعين :

أ — استطرادات نحويه أنظر اللوحه ٥٥ مثلا .

ب — استطرادات عامه وفوائد متنوعه كتخريج القراءات وترجمه الشعراء ومناسبات القصائد ... الخ انظر اللوحات ٤٨ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٤ ... وغير ذلك.

د) لم يكن أبو البقاء يستشهد بأحاديث الرسول (ص) الا في القليل بينما مؤلف الكتاب يكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف انظر اللوحات ٤٩ ، ٥٦ ، ٨٤ ...

ثانيا : نقل مولف الكتاب نصوصا كثيره عن كتاب العكبري في شرح المفصل فهو أحد مصادره انظر اللوحات ١٨ و ٢٣ و ٣١ و ٣٣ وغيرها

ثالثا : اعتمد على كتاب (صدر الأفاضل الخوارزمي) المتوفى سنة ٦١٧هـ في شرح المفصل وصدر الافاضل من معاصري أبي البقاء ولا نعلم أنه اجتمع به ولا أفاد منه ولم ينقل عنه في مؤلفاته الأخرى فيما علمت.

رابعا : مؤلف الكتاب جعل شيخه تاج الدين الكندي المتوفى سنة ٦١٣هـ (١)

---

(١) هو زيد بن الحسن بن سعيد الحميري من ذي رعين ، أديب من الكتاب والشعراء والعلماء ، ولد ونشأ ببغداد وسافر الى حلب ، وأقام بدمشق ، وقرأ عليه كثير من العلماء وشرح ديوان المتنبي وكان المعظم عيسى يقرأ عليه دائما كتاب سيبويه ، واقتنى مكتبه نفيسه ، انظر ترجمته في مرآة الزمان ٨/ ٥٧٥ ، والجواهر المضيه ١/٢٤٦ ، وارشاد الأريب ٤/٢٢٢ وغير ذلك.

وصرح بأخذه عنه فى دمشق قال فى اللوحه رقم (٥٨) : وقد روينا عن شيخنا تاج الدين الكندى رحمه الله .... الخ .

والكندى ليس من شيوخ العكبرى بل هو من معاصريه وأندادده ولانعلم ان العكبرى دخل دمشق .

خامسا : أحال المؤلف على كتابين من مؤلفاته وهما :

١ـ المفيد فى شرح القسيد . انظر اللوحه (٧٤) .

٢ـ سلوة الأريب ومنيسة الأديب ، انظر اللوحه (٥٩)

وهذان الكتابان ليسا من مؤلفات أبى البقاء ، ولكنهما بحثا فى نفس الأمل فى معرفة مؤلف الكتاب الحقيقى .

وهناك ثلاثه علماء تنطبق عليهم الأوصاف ، ويمكن أن يكون كل واحد منهم مؤلف الكتاب .

الأول : علم الدين السخاوى سنة ٦٤٣ هـ (١)

الثانى : رشيد الدين المنتجب الهمذانى سنة ٦٤٣ هـ (٢)

الثالث : علم الدين اللورقى الاندلسى سنة ٦٦١ (٣) .

وكل واحد من هؤلاء الثلاثه ، قرأ على تاج الدين الكندى ، وله (شرح القصيد) ، وله (شرح المفصل) .

---

(١) على بن محمد بن عبدالصمد السخاوى أصله من (سخا) بمصر ، وسكن دمشق وتوفى فيها له عدة مصنفات انظر ترجمته فى طبقات القراء ٥٦٨/١ ومرآة الزمان ٧٥٨/٨ ، وانباه الرواه ٣١١/٢ .

(٢) هو المنتجب بن أبى العز بن رشيد الدين أبو يوسف الهمذانى عالم بالعربيه والقراءات له كتاب (الفريد فى اعراب القرآن المجيد) انظر ترجمته فى غاية النهايه ٣١٠/٢ وشذرات الذهب ٢٢٧/٥ ، مرآة الزمان ١٠٨/٤ .

(٣)

وقد بدا لى أول الامر أن مؤلف الكتاب هو (السخاوى) لأن له شرحين على المفصل الأول منهما (سفر السعاده) والثانى ، واسمه (المفضل) وهو ممن عاصر العكبرى وتأخرت وفاته فمن الجائز جدا أن ينقل عن كتابه فى شرح المفصل ، والسخاوى قرأ على تاج الدين الكندى ، وشرح القصيد ،

وشرح السخاوى (المفضل) مشهور معروف نقل عنه السيوطى فى الأشباه والنظائر ، انظر مثلا ٢٢/٢ ، ٢٦ ، ٧٦ ... الخ وهو كبير الحجم يقع فى أربعة مجلدات ومنه نسخه فى ليدن ١٦٥ ، وأخرى فى باريس ٤٠٠٤ ، وثالثه فى الاسكوريال ٦١ وغير ذلك .

وسافرت الى المدينه المنوره للاطلاع على نسخه نفيسه فريده محفوظه فى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت برقم (٨٠ نحو) من كتاب سفر السعاده ، لعلى أجد فيها ما يؤيد صحة نسبة الكتاب اليه ،وعدت من المدينه ، وأنا غير واثق مما تبادر الى ذهنى ، لأن اسلوب الكتاب مغاير تماما لأسلوب السخاوى ، وتحقق لى خطأ نسبتى الكتاب الى السخاوى ، حينما عثرت على نسخة من كتابه (شرح القصيد) له مصورة فى مكتبه كلية الشريعة بمكه تحت الرقم (١١٢٩) ، لأننى لما قرأت هذا الكتاب لم أجد فيه ما أحال عليه المؤلف فى شرح المفصل وهى تخريجات متعدده للآية الكريمه (ان هذان لساحران) وحتى هذه الآية لم يذكرها السخاوى فى شرح القصيد ،ورجعت عما ظننت .

وأما رشيد الدين الهمذانى فشرحه للمفصل مشهور أيضا ذكره حاجى خليفه فى كشف الظنون ١٧٧٥/٢ ، وقال : (وشرحه مفيد جدا). الا أننى لم أجد من مؤلفات المنتجب ولا النقول عنه ما يمكننى من مقارنة النصوص

أو معرفة الأسلوب ، وكتاب المنتخب لا أعلم له وجودا لأن المراجع التى بين يدى تذكر أنه فقد فلا أثر له حتى الآن ٠

أما علم الدين اللورقى الأندلسى ، فهو من شراح المفصل ، من تلاميذ الامام تاج الدين الكندى ، وله شرح القصيد (الشاطبيه) وشرحه للمفصل مشهور جدا قال ياقوت فى معجم الأدباء ١٦/٢٣٤ : (وله من التصانيف كتاب شرح المفصل فى عشر مجلدات) ، وقال الامام القفطى فى انباه الرواه ١٦١/٤ : (أستوفى فيه القول ولا يقصر أن يكون فى مقدار كتاب أبى سعيد السيرافى فى شرح سيبويه) وقال ابن الجزرى فى طبقات القراء ١٥/٢ : (وشرح المفصل فى اربعة مجلدات فأجاد ، وأفاد ٠٠) الى غير ذلك من الثناء على هذا الكتاب٠

واعتمد عليه كثير من المتأخرين منهم ابن اياز فى شرح الفصول انظر اللوحه ٦ و ١١ ٠٠٠ الخ والرضى فى شرح الكافيه ٨٧/١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ٠٠٠٠ وغير ذلك ، والسيوطى فى الهمع ، والاشباه والنظائر ، فى النحو ، بل أن الامام السيوطى فى كتابه الأخير نقل عنه نيفا وأربعين نصا :

أنظر الأشباه ٣٠/١ و٣١ و ٩٧ و ١٠٤ و ١٣٠ و ١٧٧ و ٢٠٤ و٢١٩ و٢٢١ و ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٥٧ و ٢٨٨ و ٢٩٥ و ٣١١ ، ١٣/٢ و ١٤ و ٣١ و ٧٠ و ٧٣ و ٩١ و ١٠٧ و ١١٢ و ١٦٩ و ١٧٣ و ١٨٢ و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٥ و ١٩٩ و ٢٠٦ و ٢٢٣ و ٢٢٥ و ٢٣٦ و ٢٣٩ ، ٠٠٠ وغير ذلك ووصفه السيوطى بتلميذ العكبرى فقال فى الاشباه ٣٠/١ قال أبو البقاء فى اللباب وتلميذه الأندلسى فى شرح المفصل ٠٠٠)

ووجدت السيوطى يوضح أن المعنى بالاندلسى هو علم الدين هذا ، لا أندلسى آخر حيث قال ٧٣/٢ ((قال الأندلسى : الظروف التى لاتدخل

عليها من حروف الجـر سوى (من) خمسة ، عند ، مع ، وقبل ، وبعد ، ولدى انتهى قلت وقد نظمتها فقلت :

من الظروف خمسة قد خصصت * بمن ولم يجرهـا سواهـا
عند ومع قبـل وبعد ولـدى * شرح الامام اللورقى حواهـا

الأندلسى : شارح المفصل المشهور هو الامام علم الدين اللورقـى له ترجمة جيـده فى (سير النبلاء للذهبى)

وشرح الأندلسى على المفصل تنطبق عليه كل الميزات الموجودة فى هذا الشـرح فهو :

١) كبير الحجم مستوفى حقيقة فقد تحدث عن ضمير الفصل من لوحة ٥٣ـ٦٠ ، ولم يترك مسألة نحويه خلافيـه الا اشبعها بحثا واستشهد لها بأقوال كثـير من العلماء المحققين ، فلا يصح أن يكون المؤلف من شراح المفصل المختصرين أمثال ابن الحاجب (١)

٢) ان المؤلف اعتمد على شرح الفخر الرازى ت ٦٠٦ انظر اللوحه (١٨) وعلم الدين من المعجبين بالفخر الرازى ، والمعظمين له فقد نقل ابن الجزرى فـى طبقات القراء ٢/١٥ أنه قصد الرحلة اليه ليأخذ عنه الكلام ، فبلغه موته .

٣) أن وفاته بعد العكبرى ، بل هو من تلاميذه كما تقدم ، فلا يصح ان يكـون المؤلف من شراح المفصل الذين تقدمت وفياتهم على العكبرى أمثال الزمخشرى ٥٣٨ هـ .

---

(١) شرح ابن الحاجب للمفصل يسمى (الايضاح فى شرح المفصل) يوجـد للكتاب عدة نسخ منها ما هو فى مكتبه الحرم المكى برقم (٣٨ نحـو) ومنه نسخه فى مكتبه الأوقاف ببغداد محفوظه برقم (١٦٠٥٠) ، وميونخ (٦٩٣) والاسكندريه ٤ نحـو وغيرها .

والفخر الرازى ٦٠٦ هـ ، والمروزى ٦٠٩ هـ وذلك لأن المؤلف نقل عن أبى البقاء انظر اللوحات ١٨ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٣ ، ... وغير ذلك.

٤ـ أحال المؤلف على كتابه (المفيد فى شرح القصيد) وهذا يوهم أنه المنتجب أو السخاوى كما تقدم ، ولكن كتاب السخاوى اسمه (فتح الوصيد فى شرح القصيد) انظر الكشف ١/٦٤٧ وسبق أن ذكرنا أننا رجعنا الى كتابه هذا فلم نجد الاحالة فيه ، وكتاب المنتجب اسمه (الفريده فى شرح القصيده) الكشف ١/٦٤٨.

أما (المفيد فى شرح القصيد) فقد ذكر منسوبا الى علم الدين اللورقى بهذه التسميه فى الكشف ١/٦٤٨ ، ٢/١٧٧٧ ، والهديه ١/٨٢٩ .

٥ـ المؤلف جعل شيخه تاج الدين الكندى ، وعلم الدين أخذ عن الكندى انظر معجم الأدباء ١٦/٢٣٥ ، وانباه الرواه ٤/١٦١ ، وغاية النهايه ٢/١٥ ، والبغيه ٢/٢٥٠ .

وبعد هذه التحريات ثبت عندى أن الكتاب من تأليف علم الدين القاسم ابن أحمد بن الموفق اللورقى الأندلسى المتوفى سنة ٦٦١ هـ دون أدنى شك ، وأن نسبته الى أبى البقاء العكبرى خطأ محض ينبغى تعديله فى فهرس دار الكتب المصريه (١) ، ومعهد احياء المخطوطات العربيه (٢) ، ويكتب على المخطوطه اسم المؤلف الحقيقى ، وهو : (علم الدين اللورقى).

وأما تسميته بالمحصل فخطأ من الناسخ غالبا . واسم الكتاب (الموصل شرح المفصل) وللكتاب نسخه أخرى فى مكتبة سليمان آغا فى تركيا برقم (١١١٧) (٣)

---

(١) انظر الفهرس ٢/١٢٧ ط ٢ (٢) الفهرس ١/١٤٤
(٣) تاريخ الادب العربى لبروكلمان ١/٥٠٧ الأصل.

ولما كان الحصول على نسخه تركيا صعب المنال ، فانني قارنت نصوصه بما ورد في كتاب (الأشباه والنظائر) منقولا عنه فاتفقت كثيرا من هذه النصوص بهـذا الجزء من الكتاب اتفاقا حرفيا .

انظر مثلا النص الذى نقله السيوطى في الجزء الثانى من الاشباه ص ١٩٩ ، ٢٠٠ تجد في هذا الجزء من الكتاب كاملا في اللوحه رقم (٧) والنص الموجود في الجزء الأول من الاشباه ص ٢٩٥ يوجد بنصه في اللوحه رقم (٤١) والنص الموجود في الأشباه الجزء الأول ص ٢٢٩ يوجد بنصه في اللوحة رقم (٧١) ... وهكذا

كيف نسب الكتاب الى المكبرى : ؟

نحن لا نملك الدليل القاطع الذى يجعلنا نعرف سبب نسبته اليه ، وكل مانستطيعه هو الظن والحدس فقط . فأقول ربما كان الأصل المنقول عنه مكتوب عليه هكذا :

(شرح المفصل تأليف الاندلسى ـ تلميذ المكبرى) أو نحو ذلك فكانت الكتابة مطموسة أو غير واضحة ، فلم يتضح للناسخ الا كلمة المكبرى ، فظن انه للمكبرى فكتب عليه (المحصل شرح المفصل) ونقل بذلك تسميته كتاب المكبرى اليه فنسب بعد ذلك الى المكبرى خطأ ،

أما كتاب (المحصل في شرح المفصل) لأبى البقاء المكبرى فانه الآن في عداد المفقودات حتى يكشف النقاب عنه ان كان له وجود هنا أو هناك . الا أنه يوجد مختصرا عنه ان كان له وجود هنا أو هناك . الا أنه يوجد مختصرا عنه للمؤلف اسمه (المسترشد) بطنه ١/٧٤ .

انظر بروكلمان ١/٢٩٠ ، ولم أجد أحدا من السابقين ذكر ذلك .

٣٥ـ شرح المقامات الحريريـه :

(المقامات) لأبي محمد القاسم بن على الحريرى ٤٤٦ ـ٥١٦ هـ (١) وقد سار ذكرها فى الآفاق ، وشرحها كثير من العلماء ، ولكن شرح العكبرى يختلف عن غيره ، فهو لا يتعرض للنواحى الأدبيه وانما هو شرح لغوى مختصر . ذكر فى التكمله ٤/ ٣٨٠ ، والوفيات٢ /٢٨٦ ، نكت الهميان /١٧٩ ، وذيل طبقات الحنابله ٢ /١١١ وطبقات النحاه /٣٢٨ ، والبلغه /١٠٨ ، والبغيه ٢ / ٣٩ وطبقات المفسرين ١ /٢٢٦ ، والكشف ٢ /١٨٨٩ ، والهديه ١ /٤٥٩ ، ويسمى (غوامض الألفاظ اللغويه للمقامات الحريريه) أو شرح ما فى مقامات الحريرى من ألفاظ لغويه .

وهذا الكتاب من بين مؤلفات أبى البقاء التى وصلتنا ويوجد له عدة نسخ منها نسخه فى معهد احياء المخطوطات العربيه برقم (٥٦٠أدب) ونسخه فى المكتبه الأحمديه بتونس كتبت سنة ٦١٨ هـ أى بعد وفاة المؤلف بسنتين محفوظه برقم (٢٧٨) أدب وفى دار المتحف العراقى نسخه كتبت سنة ٦٢٧ هـ ويقول ناسخها انها نقلت عن أصل مقروء على المؤلف ، وعنها ميكروفلم فى مكتبة جامعة بغداد المركزيه برقم (٢٦) ونسخه فى دمشق كتبت سنة ١٠٣٤ هـ بخط نسخى جميل بقلم محمد بن محمد ابن زيتون الأريحاوى محفوظه برقم (٨٩١٨) لغة ، فى المكتبه الظاهريه وفى تركيا نسخه فى أسعد أفندى نسخه محفوظه برقم (٢٨٢٢) ، وفى

---

(١) ترجمته فى طبقات الشافعيه ٤/ ٢٩٥ ، وخزانة الأدب ٣/ ١١٧

مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت بالمدينه المنوره نسخه جيده لم يذكر سنه نسخها الا أنه قال : انها نسخه نقلت عن أصل مقروء على المؤلف ، وخطها نسخي جميل جدا مصححه وعليها تمليك باسم محمد بن عبدالله بن هشام بلغه الله به وهي محفوظه برقم (٢٧٨) أدب

٣٦ـ شرح الهدايه :

كتاب (الهدايه) في الفقه الحنبلي لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكولذاني ٤٣٢ ـ ٥١٠ (١)

ذكر في النكت /١٩٠ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاه /٣٢٨ وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ والهديه ٤٥٩/١ ، وذكره شيخ الاسلام ابن تيميه في الفتاوى ١٢٨/٢٠ وقال انه لم يتمه ،ونقل عنه ابن رجب في الذيل ١١٣/٢ .

الصباح = شرح الايضاح وقد سبق الحديث عنه

٣٧ـ عدد أي القرآن :

ذكر في النكت /١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ ـ وهذا الكتاب من مؤلفات أبي البقاء التي سلمت من الضياع ويوجد منه نسخه في مكتبه الفاتح وقف ابراهيم برقم (٦٣٢) .

وفي معهد أحياء المخطوطات العربيه نسخه مصورة من كتاب (عدد الآي)

---

(١) ترجمته في ذيل طبقات الحنابله ١١٦/١ وغيره .

من مكتبه الفاتح أيضا (٩١) ورقمها فى المعهد ٤٦ قراءات ، فربما كانــت نسخــه أخرى من كتاب أبى البقاء لأنها مجهولة المؤلف

٣٨ ـ العروض مختصــر :

تفرد بذكره ابن قاضى شهبه فى طبقات النحاه / ٣٢٨

غواض الألفاظ اللغويه = شرح المقامات وقد تقدم ذكره

٣٩ـ القوافى مختصــر :

تفرد بذكره ابن قاضى شهبه فى طبقات النحاة / ٣٢٨

٤٠ـ الكلام على دليل التلازم ودليل التضاد :

ذكر فى النكت ١٧٩ ، والذيل ٢/١١١ وسماه ابن رجب (الاعتراض علــى دليل التلازم ، ودليل التنافى) ، وطبقات النحاه /٣٢٨ ، وطبقــات المفسرين ١/٢٢٦ وسماه (الاعتراض على دليل التلازم ودليل التنافى).

٤١ ـ اللباب فى علل البناء والاعراب :

وهذا الكتاب من أشهر مؤلفات أبى البقاء

ذكر فى انباه الرواه ٢/١١٧ ، ووفيات الاعيان ٢/٢٨٦ ، وسماه (اللبــاب فى علل النحو) والنكت / ١٧٩ ، والذيل ٢/١١١ ، وطبقات النحاه /٣٢٨ وقال : هو من أحسن الكتب ، والبلغه / ١٠٨ والبغيه ٢/٣٩ ، وطبقــات المفسرين ١/٢٢٦ ، والكشف ٢/١٥٤٣ نقل عنه الزركشى فى البرهان ١/٣٧٦ ، ٤/٢١٢ ، ٢٤٧ . والسيوطى فى الأشباه : ١/٢٩ ، ٣٤ ، والهمــع ١/١٣

وقد ألفه أبو البقا بعد كتاب اعراب القرآن انظر اللوحة ١٤٣ من مخطوطه الأزهريه ، وقبل كتاب التبيين انظر مسألة ٣٦ من التبين ٠

وهذا الكتاب من كتب العكبرى التى سلمت من الضياع ويوجد منه نسخـــه فى المكتبه الازهريه ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩ ومنها مصورة (ميكروفلـــــم) فى معهد احياء المخطوطات (١٣٣) نحو ٠ وهى نسخة نفيسه واضحة كتبت قبل وفاة المؤلف بخمس سنين سنة ٦١١ هـ كاتبها على بن مروان النحوى ، كمـــا يوجـد للكتاب نسخـــه أخرى فى دار الكتب المصريه (المكتبه التيموريه) ١١٩ نحو ٣٣٠ ص ومنها مصورة (ميكروفلم) فى معهد احياء المخطوطات (١٣٤) وهذه النسخه نفيسه ايضا كتبت سنة ٦٢٨ هـ ، فهى قريبه من عصر المؤلف ـ ويوجـد للكتاب نسخه ثالثه ذكرها برد كلمان (الذيل) ٤٩٥ فى جامع القرويين بفاس محفوظـــه برقم ١٢٠٣٠

وقد حقق الكتاب صديقنا الاستاذ خليل بنيان الحـــون ، ولم يطبـــــــع

٤٢ ـ لغة الفقـــه :

ذكر فى النكت ١٧٩/ ، والذيل ١١١/١ وقال ابن رجب املاه على ابـــن النجار الحافظ ، وطبقات النحاه / ٣٢٨ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ وسمـــاه الداودى (شرح لغة الفقــه)٠

وذكره البغدادى فى هدية العارفين ٤٥٩/١ فقال : (المنتخب مـــن كتاب المحتسب فى لغة الفقــه) ، والصحيح أن كتاب المنتخب من كتاب المحتسب كتاب مستقل عن كتاب لغة الفقــه وسيأتى ذكر كتاب المنتخب فى موضعه٠

وربما كان كتاب (لغة الفقه) على نهج كتاب (الزاهر فى غريب ألفـــــاظ الفقهاء) للازهـــرى صاحب التهذيب ٠

لباب الكتاب = شرح الكتاب وقد سبق ذكره

المتبع = شرح اللمع وقد سبق ذكره

٤٣ـ متشابه القرآن :

ذكر فى النكت /١٨٠ ، والذيل ٢ /١١١ ، طبقات النحاه /٣٢٨ ، طبقات المفسرين ١ /٢٢٥ ،

المحصل = شرح المفصل وقد سبق ذكره

٤٤ـ مختصر أصول ابن السراج :

ذكر فى النكت / ١٨٠ ، والذيل ٢ /١١١ ، وطبقات النحاه /٣٢٨ ،

٤٥ـ مذاهب الفقهاء :

ذكره ابن رجب فى الذيل ٢ /١١١ والداودى فى طبقات المفسرين ٢ /٢٢٥ ويوجد كتاب مخطوط فى التيموريه رقم ٥٣١ نسخه كتبت سنة٦١٤ هـ(٢٧٠) ورقه باسم (اختلاف الفقهاء) فلعله هو مؤلف العكبرى هذا ٠

٤٦ـ المرام فى نهاية الأحكام :

وهو كتاب فقه على مذهب الامام أحمد

ذكر فى النكت /١٧٩ ، والذيل ١ /١١١ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ ، وطبقات المفسرين ١ /٢٢٥ ، والهديه ١ /٤٥٩ ٠

٤٧ـ مسألة فى قوله (ص) انما يرحم الله من عباده الرحماء :

ذكر فى النكت /١٨٠ ، وذيل الطبقات ٢ /١١١ وطبقات النحاة ٣٢٨ ، ونقلها بنصها ابن رجب فى ذيل طبقات الحنابله ٢ /١١٧ ـ١٢٠ ٠ وقد

أشار اليها أبو البقاء فى اعراب الحديث.

٤٨ ـ مسائل نحو مفرده :

ذكر فى النكت /١٨٠ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة /٣٢٨.

مسائل الخلاف فى النحو = التبيين عن مذاهب النحويين وسيأتى الحديث عنه

٤٩ ـ المشوف المعلم فى ترتيب اصلاح المنطق على حروف المعجم :

ذكر فى النكت / ١٧٩ ، والذيل ١١١/١ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ ـ والبغيه ٣٩/٢ ، طبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ١٠٨/٢ والهديه ٤٥٩/١ ورد فيه (المشوق) تحريف .

وهذا الكتاب من مؤلفات العكبرى التى سلمت من الضياع ووصلت الينا ، ـ ويوجد منه نسخه فى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت فى المدينه المنوره محفوظه برقم (١٢٧) لغه ، وهى نسخه فريده جيدة نفيسه بخط جميل واضح ، هى نسخه المؤلف بخط على بن محمد بن على الناسخ سنة ٦٠٦ هـ اى قبل وفاة المؤلف بعشر سنوات ، وقرأها عليه ولده عبد الرحمن كما أوضحنا فى مبحث (اسرته) فى مجالس آخرها فى شوال سنة ٦١٢ هـ وكتبه عنه تلميذه محمد بم محمود بن محمد البغدادى وعليها عدة تمليكات وخط ابن مكتوم القيسى تلميذ أبى حيان وصاحب الدر اللقيط وتلخيص انباه الرواه ، وختم الكتاب بترجمة قصيرة لأبى البقاء وعدد أوراقها ٢٣٨ ورقه.

المصباح = شرح الايضاح وقد تقدم ذكره

المفضل = شرح المفصل وقد تقدم ذكره

٥٠ ـ مقدمة فى الحساب :

ذكر فى النكت ١٧٩ وطبقات النحاة /٣٢٨ .

٥١ ـ مقدمة فى النحو :

ذكره الصفدى فى النكت ١٨٠ ،

وشرحها بعضهم ويوجد هذا الشرح فى دار الكتب المصريه برقم (٥٥٧٦هـ) ولا يعلم مؤلفه لفقد الورقه الأولى وهذه النسخه فرغ من تأليفها سنة ٧٤٠ هـ وهى بخط الحسن بن محمد بن على الخطيب بقلمه مصياف فى ٢٧ شعبان سنة ٧٧٢ هـ فى ١٥٩ ورقه انظر فهرس دار الكتب المصريه ٢/٧٢ .

٥٢ـ الملقح من الخطل فى الجدل :

ذكر فى النكت /١٧٩ ، والذيل ٢/١١١ ، وطبقات النحاة/٣٢٨ ، والبغيه ٢/٣٩ ، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦ ، والكشف ٢/١٨٢٠ ـ والهديه ١/٤٥٩ ، وربما سمى (المنقح) .

وقد اختصره تلميذه ابن عبد الحق البغدادى ، صاحب مراصد الاطلاع انظر تاريخ علماء المستنصريه ١/١٨٨ ، وسماه (تلخيص المنقح من الخطل فى علم الجدل .

٥٣ـ المنتخب من كتاب المحتسب :

يدل اسمه على انه اختصار لكتاب (المحتسب فى تبيين وجوه القراءات الشاذه والايضاح عنها) لابى الفتح عثمان بن جنى ، وقد نقل ابو الفتح عن كتاب المحتسب فى اعراب الحديث .

ذكر فى النكت /١٨٠ ، وطبقات النحاة /٣٢٨ والهديه ١/٤٥٩ ، ودمجه فى كتاب لغة الفقه كما تقدم فقال المنتخب من كتاب المحتسب فى لغة الفقه ،

٥٤ ـ الموجـز فى ايضاح الشعر الملقـر :

ذكر فى الهديه ١/٤٥٩ ، والاعلام ٤/٢٠٩ وبردكلمان ١/٢٨٢ـ (الاصل) قال : وهو شرح للاستعمالات النحويه الغربيه عند قدامى الشعراء ، ويوجـد فى برلين (٦٥٨١) .

٥٥ ـ الناهض فى علم الفرائض :

ذكر فى النكت ١٧٩ ، والذيل ٢/١١١ ، وطبقات النحاه ٣٢٨/ والبلغه ١٠٨ ، والبغيه ٢/٣٩ ، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥ والهديه ١/٤٥٩،

٥٦ ـ نزهة الطرف فى ايضاح قانون الظرف :

ذكر فى النكت ١٨٠/ ، وطبقات النحاه ٣٢٨ ، والكشف ٢/١٩٤٣ : ويذكر للميدانى كتاب (نزهة الظرف فى علم الصرف) قال جاجى خليفه وهـــذا الكتاب عده الخواجه بارسا فى اسانيده من حملة مؤلفات أبى البقـــاء العكبرى ، والصواب انه للميدانى والكتاب موجود وقد اطلعت على عـــدد من نسخـه .

٥٧ ـ العروض معلل :

ذكره ابن قاضى شهبه فى طبقاته ص ٣٢٨ ولعله العروض (المطول) لأنـه سبق ان ذكر العروض مختصر كما مر .

٥٨ ـ كتاب جد فيه فوائد ، وتواريخ مفيده :

لم يذكره الا ابن قاضى شهبه فى الطبقات ٣٢٨ وقال : ليس له نظـير فى فنـه .

٥٩ _ بحث فى بعض الصحابه ، وسؤالين وجوابهما :

مخطوط فى الظاهريه (١٢٩) تصوف فى ٣ ورقات ينسب الى ابى البقاء العكبرى ، ولم أجد أحدا بنسبه اليه من المتقدمين .

وفى ختام ذكر مولفات أبى البقاء : أود ان انبه على ما ذكره بردكلمان فى تاريخ الأدب العربى فى الذيل ٤٩٥/١ حيث قال : ومن أحد مصنفاته لخص ابراهيم بن محمد بن كمال الدين بن حمزة الحسينى الدمشقى ت ١١٢٠ هـ كتابه البيان والتعريف فى اسباب ورود الحديث الشريف فى جزئين طبع فى حلب سنة ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ هـ انظر معجم سركيس ٨٨.

والحسينى لم يلخص كتابه هذا من كتاب لأبى البقاء فليس لأبى البقاء كتاب فى اسباب ورود الحديث ، وانما هو خطأ وقع فيه ناشر كتاب (الحسينى) فيما يبدو حيث ترجم له وذكر انه لخص كتاب أبى البقاء فربما أن (سركيس) أعتمد على هذه الترجمة التى وقع فيها الخطأ ، ومن معجم سركيس نقل برو كلمان فيما يظهر والذى يدل على خطأ هذه الدعوى ما قاله الحسينى نفسه فى مقدمة كتابه ص ٢ : " _ وان من أجل انواع علوم الحديث ، معرفة الأسباب وقد ألف فيه (أبو حفص العكبرى) كتابا ، ذكر الحافظ ابن حجر انه وقف منه على انتخاب ولما لم اظفر فى عصرنا بمؤلف مفرد فى هذا الباب غير اوائل تأليف شرع فيه الحافظ السيوطى ، ورتبه على الابواب فذكر فيه مائه حديث ، واخترمته المنيه قبل اتمام الكتاب ، سنح لى أن اجمع فى ذلك كتابا تقربه عيون الطلاب ، فرتبته على الحروف ، والسنن المعروف ..)) والحسينى لم يلخص مؤلفه من كتاب سابق ، والعكبرى الذى ألف فى اسباب ورود الحديث ليس ابو البقاء وانما هو (أبو حفص) وفرق بينهما .

كتاب التبيين عن مذاهب النحويين :

أ) اسم الكتاب :

لم يذكر أحد من أصحاب الطبقات والتراجم التي اطلعت عليها أن لأبي البقاء كتابا باسم (التبين عن مذاهب النحويين ..) اذا استثنيا السيوطي الذي ذكره باسم (التبين) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتابه (الاشباه والنظائر في النحو) ٢ / ١٤٠ .

وما ذكره أصحاب الطبقات فيما يتصل بهذا الكتاب هو باسم (مسائل الخلاف في النحو) ذكر في النكت / ١٧٩ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ولكن هذا لا ينفي الكتاب عن أبي البقاء ، ولا يشكلنا في صحة نسبته اليه ، فلدينا من الدلائل ما يثبته له دون أدنى شك ، أما الصفدي ، وابن قاضي شهبه فقد ذكرا الكتاب بمضمونه لا بأسمه فهو حقا في مسائل الخلاف في النحو ، ولكن هذا لا ينفي أن يكون اسمه (التبين ......)

والشيء المهم الذي يجب أن ألفت أنظار الباحثين اليه هنا بالذات أن لابي البقاء كتاب آخر أسمه (التعليق أو التعليق في الخلاف وهو يشبه كتابنا هذا في اسمه ولكنه مغاير له تماما في فنه ، لأن كتاب (التعليق أو التعليقه) انما هو في الخلاف الفقهي لا الخلاف النحوي وقد سبق ان تحدثنا عنه في عداد مؤلفاته ما يغني عن الاعاده ،

وقد توهم بعض الباحثين المحدثين أنه في الخلاف النحوي (١) ، والدليل

---

(١) انظر كتاب في أصول النحو للاستاذ سعيد الافغاني ص ٢٢٨ هامش (٢) ـ وظن أيضا أنه هو كتاب مسائل خلافيه التي في دار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحوى)

على أنه فى الخلاف الفقهى أن ابن رجب (١) والداودى (٢) نصا على أنه فى الخلاف فى الفقه ، وأن الصفدى (٣) ذكر الكتابين معا .

أما عبارة السيوطى فى الاشباه والنظا ئر ٢٥/٢ ط الهند التى تفيد أن لأبى البقاء كتابا اسمه (التعليقين) فهذه فيما يبدو تحريف عن (التلقين) وسبق أن ذكرنا فى مؤلفات أبي البقاء كتابه (التلقين) ، والذى يدل على انها التلقين أنها وردت هكذا فى نسخه الكتاب المخطوطه فى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت بالمدينه المنوره (١ نحو) وهى نسخه قيمه قريبه من عصر المؤلف نسخت سنة ٩٦٦ هـ .

والتعليق او التعليقه فى الفقه سنه منبعة عند النابهين من طلاب العلم ، يعلق عن شيخه ما يخالف مذهبهم فيسمى ما يجمعه تعليق أو تعليقه ، كما ان التعليق أو التعليقه كانت تطلق ويراد بها الشرح مطلقا . وقد ألف فى الخلاف الفقهى كثير من معاصرى أبى البقاء منهم شيخيه ابن الجوزى ،وابن هبيره .

فالذى يظهر لى أن التأليف فى مسائل الخلاف سواء فى الفقه أو فى النحو سمة من سماة عصر أبى البقاء لذلك وجدناه يؤلف فيهما معا .

وقد نشر الدكتور محمد خير الحلوانى كتاب (مسائل خلافيه فى النحو) لأبى البقاء فما علاقته بكتابنا هذا ؟

---

(١) الذيل على طبقات الحنابله ١١١/٢

(٢) طبقات المفسرين ٢٢٥/١

(٣) نكت الهميان ١٧٩ ، ١٨٠

سبق أن أشرنا الى أن كتاب مسائل الخلاف فى النحو هو نفسه كتاب التبيين ، وأما كتاب (مسائل خلافيه فى النحو) الذى نشره الدكتور الحلوانى فعلاقتـــه بالتبيين علاقة الجزء بالكـل فهو جـزء منه٠

وقد تشكك الدكتور محمد خير الحلوانى فى كتاب (مسائل خلافيه) حيـــث يجـد نصوصا منه فى كتاب الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى منسوبة الـــى التبيين وموجودة فيه٠ ولكنه يعود فيجزم بأن التبيين التعليق غير مسائل خلافيـــه فيقول : (فالتبين أو التعليقه غير هذا الكتاب الذى ننشره ٠٠٠) انظـــر المقدمه ص ١٣٠

حقا ان كتاب التعليق غير هذا الكتاب لأن التعليق فى الفقه كما تقدم أمـا التبين فليس عنه ببعيد اذ هو جـزء منه٠

ومسائل خلافيـه فى النحو هى المسائل الأولى من التبين بنصها وترتيبهـــا كيف حدث هـذا ؟

الذى يظهر لى أن أبا البقاء ألف شروحه ومطولاته من الكتب النحويه أولا فقد ألف اعراب القرآن ثم ألف بعده (شرح اللمع) وكتاب (اللباب) لأنه أحـــال على اعراب القرآن فيهما (١) ، وكتاب (التبين) بعدهما لأنه أحـــال عليهما فيه ، وربما كانت مطولاته فى كتب النحو مثل شرح المفصل ، وشـــرح الايضاح وغيرها ٠

ولما اجتمعت عنده المادة العلمية أخذ يفرقها على شكل رسائل مجتزأه مـن هذه المادة العلميه الضخمـه بشىء من التنظـيم والاختصار والايضاح على حسب

---

(١) انظر كتاب اللباب لوحـة ١٣٤ / ب (الأزهريه)

ما يتطلبه البحث .

وكتاب (مسائل خلافيه فى النحو) أقتس من كتاب التبين واختار المسائل الخمس عشرة الأولى لأن الخلاف فى غالبها ليس بين الكوفيين والبصريين

ومما يؤكد لنا هذه الدعوى أننا نجد لأبى البقاء مجموعة كتب فى النحو لايبعد أن تكون رسائل مختاره من مؤلفاته الاخرى مثل (مسائل مفرده) فى النحو ، (الاشارة فى النحو) ، و (التلخيص فى النحو) (ومقدمة فى النحو) ، و (التهذيب فى النحو) (٢) وغير ذلك

ب : توثيق نسبته الى أبى البقاء :

لعل السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ هو أول من عثرنا عليه حتى الآن يذكر الكتاب بأسم (التبين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) فى كتابه الأشباه والنظائر ، ونقل عنه فى عدة مواضع كما سيأتى .

وأتى الشيخ محمد الطنطاوى فذكر الكتاب فى كتابه (نشأة النحو) انظر ص ١٣٧ بناء على ما ذكره السيوطى .

ونحن نعلم أن السيوطى متأخر جدا عن عصر أبى البقاء فأين الكتاب فى هذه الحقبه من الزمن ؟

لعل الكتاب كان موجودا بين أيدى قلة من العلماء ، وربما كان بعضهم

---

(١) انظر المسأله رقم (٣٣)

(٢) تقدم التعريف بها فى مؤلفاته

ضنينا بالكتاب فجنى عليه من حيث كان يحافظ عليه وهذا يحصل لكثير من أمهات الكتب تضيع وتندثر لشدة المحافظه عليها .

والذى يغلب على ظنى أن الكتاب كان من آخر مولفات الرجل ان لم يكن آخرها ، فلم تكن له شهره المؤلفات المتقدمه ، التى قرئت عليه ، وأخذت عنه ، وتداولتها أيدى الطلبه والعلماء ، وأخذت مصافها فى دور العلم والمكتبات آنذاك فى حياة المؤلف مثل كتاب اعراب القرآن ، وكتاب اللباب ، وشرح المقامات ..... الخ

ولما كانت شهرة كتاب التبين قليلة بين العلماء قلت نسخه بين أيدى طلبة العلم ، فجهله كثير من العلماء الذين عنوا بمؤلفاته .

وربما كان من أسباب عدم ذيوع الكتاب وانتشاره وجود كتاب الانصاف لابن الانبارى ، فربما أن العلماء شغلوا به عن غيره من كتب الخلاف الأخرى .

ولكن المطلع على كتاب التبين لا يساوره أدنى شك أنه من مؤلفات أبى البقاء لأن الدلائل متوافره على صحة نسبته اليه ، ومن هذه الدلائل .

١ ـ أسلوب الاملاء واضح فى الكتاب وأبو البقاء ـ كما تعلم ـ يملى كتبه املاء لفقد بصره .

٢ ـ يوجد تشابه كبير فى تسلسل موضوعات كتابه هذا وكتابه (اللباب) وخاصة فى المسائل الأولى فهو يتحدث عن الكلام والكلمه ثم حد الاسم ، ثم اشتقاقه ، وحد الفعل ، واصل الاشتقاق .... الخ وتجد هذا الترتيب هو المتبع فى اللباب الا أنه يتحدث عن المسائل بشكل مختصر ، ويتوسع فيها فى كتاب التبيين فيذكر حجة كل فريق ويرد عليها بطريقه اكثر تنظيما وتنسيقا وكثيرا ما بشكل عبارة أو جمله

من كتاب (التبيين) احدهما ننصحها أحيانا فى كتاب (اللباب) أو (شرح اللمع) ومن ذلك قوله مثلا (١)

اختلفوا فى حركات الاعراب هل هى سابقه على حركات البناء ....الخ

وقوله (٢) : ليس فى الكلام كلمة لا معربة ولا مبنيه .... الخ

وقوله (٣) : فى دليل اسميه كيف : ... الثانى انه يجاب عنها بالاسم فاذا قلت كيف زيد ؟ فالجواب صحيح أو مريض .... الخ العبارتان الأوليان وردتا فى (التبيين) و (اللباب) ، والعبارة الأخيره وردت فى (التبين) و (شرح اللمع) الى غير ذلك.

٣ـ احالته فى كتابه التبين على كتابيه (اللباب) و (شرح اللمع) وهما من اشهر مؤلفات أبى البقاء أحال عليهما فى المسأله الثالثه والثلاثين مسألة (الفعل هو العامل فى الفاعل والمفعول) حيث قال : (واحتج الآخرون بأن والفعل والفاعل كالشئ الواحد يدل على ذلك اثنا عشر وجها استوفيتها فى (اللباب) (وشرح اللمع).

٤ـ نصوص نقلت عن كتاب (التبين) وموجودة فيه.

وهذه النصوص نقلها عن التبيين الامام السيوطى فى الاشباه والنظائر وقد رجعت الى الكتاب المطبوع فى الهند كما رجعت الى نسخة المدينه (١ نحو) الآنفه الذكر ، لا تثبت من هذه النصوص ، ووجدت السيوطى يزيد وينقص فى النصوص وينصرف فيها وخاصه تلك الفصول المطوله التى ينقلها الى كتابه الاشباه ، وبلغت النصوص التى نقلها السيوطى من الكتاب ما يزيد على سنة وعشرين نصا ، (٤)

---

(١) انظر (التبين) مسأله (١٣) ، واللباب لوحة (٦).
(٢) " " " (٧) " (٧) ، (٨).
(٣) " " " (٣) وشرح اللمع لوحة (٦).

وفي الفن الثاني التدريب في الجزء الثاني من (الأشباه والنظائر) سرد السيوطي مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين قال : حسبما ذكره الكمال ابن الأنباري في (كتاب الانصاف في مسائل الخلاف) وأبو البقاء العكبري في كتاب (التبيين) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ولم يذكر في هذا المسرد كثيرا مسائل التبيين الأولى مع العلم أنه نقل عنها في كتابه منسوبة الى التبيين .

والنصوص التي نقلها منها المختصر ومنها المطول الذي يبدو تصرف السيوطي فيه واضحا جليا ، وأحيانا يشير اشارة خفيفه الى موضع النص دون أن ينقل من الكتاب كقوله ذكره أبو البقاء في التبيين .

أما النصوص التي نقلها السيوطي في الاشباه ولاتوجد في نسختها فهي قليلة جدا لذلك سأثبتها هنا ، ولو كانت كثيره جعلتها ملحقا في آخر الكتاب وهذه النصوص هي :

قال أبو البقاء في التبيين : تصغير (ذا) (ذيا) ، وأصله ثلاث ياءات عين الكلمه ، وياء التصغير ، ولام الكلمه ، فحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الأولى لأن الثانيه للتصغير فلا تحذف والثالثه تقع بعدها الألف ، والألف لا تقع الا بعد المتحركه ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يرد الأشياء الى أصولها . انظر الاشباه ١/ ١٩

---

(١) انظر الجزء الأول من الاشباه ص ١٩ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٧٧ ، ٢٠٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٣٢٥ .

والجزء الثاني / ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ١٤٠ (سرد المسائل) ، ١٦٠ ، ١٦٣ .

قال أبو البقاء فى التبيين : وأعلم أنهم لا يريدون بالحركة المنقولة فى الوقت نحو هذا بكر ومررت ببكر ، أن حركة الاعراب صارت فى الكاف اذ الاعراب يكون قبل الطرف وانما يريدون أنها مثلها ٠ انظر الاشباه ١/١٧٧٠

قال أبو البقاء فى التبيين : من الحروف ما يعمل فى موضع ولا يعمل فى موضع آخر ألا ترى أن واو القسم تجر فى القسم ، ولا تجر فى موضع آخر ، و (ما) ـ النافيه تعمل فى موضع ولا تعمل فى موضع آخر كذلك حتى تجر فى موضع ولا تجر فى فى موضع آخر ، وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه لولا دانها تجر المضمر دون غيره وستأتى لها بنظائر منها (لدن) ،و (لات) قال : ولا ينبغى أن يكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر ، انظر الأشباه ١/٢٥٤٠

قال أبو البقاء فى التبيين : اختلف فى الاسم المرفوع بعد (منذ) نحو : (ما رأيته منذ يومان) على اى شئ يرتفع ، على ثلاثه مذاهب أحدها : أن منذ مبتدأ وما بعدها خبر ، والتقدير أن ذلك يومان ، وقال بعض الكوفيين (يومان) فاعل تقديره مذ مضى يومان ، وقال الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف أى ـ ما رأيته من الوقت الذى هو يومان ، قال : وهذا الخلاف كله مبنى على الخلاف فى أصل منذ ، وقد قال الأكثرون أنها مفرده وقال الفراء أصلها (من) و (ذو) الطائيه بمعنى الذى ، وقال غيره من الكوفيين أصلها من ذا ثم حذفت الهمزة وضمت الميم أنظر الأشباه ٢/١٦٠

قال أبو البقاء فى التبيين : لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير ـ ناصبة للفعل بل الناصب (ان) مضمرة ، وعلى هذا يترتب مسألة وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه ، وقال الكوفيون اللام هى الناصبه فان وقعت بعدها (ان) كانت توكيدا ، وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه ٠
انظر الاشباه ٢/١٦٣٠

٥- ومن دلائل صحة نسبته الى أبى البقاء اتفاق مذهبه النحوى فهو في كتابه هذا يتفق مع المذهب البصرى ، ويتصدى للكوفيين ويرد عليهم ، وهذا ما تجده في مؤلفاته الاخرى وسنتحدث عن هذا بالتفصيل في مذهبه النحوى.

٦- أبو البقاء لا يصرح بذكر مصادر كتبه الا نادرا - فلا يذكر الكتب التى نقل عنها لا فى المقدمة ، ولا فى ثنايا الموضوع الا فى النادر القليل وفى كتاب التبيين نجده كذلك لا يصرح بمصادر كتابه غالبا.

وهذه الدلائل وغيرها كثير لم نذكرها خشيه الاطاله تثبت صحة نسبتة الكتاب الى ابى البقاء ، وقد كتب عليه بخط الأصل كتاب التبين .... الخ تأليف شيخا محب الدين ابى البقاء عبد الله بن الحسين العكبراوى . وقد ذكرنا هذه الادلـه تمشيا مع الاسس العلميه السليمه لتحقيق التراث ونشره.

جـ - دفع شبهه حول الكتاب :

كتب على صفحه العنوان " (كتاب التلقين فى النحو) انظر كشف الظنون " وهو خط حديث فيما يبدو ولعله كتب عليه فى الهند حيث استقر الكتاب هناك. والذى يظهر لى أن الذى كتب عليه رجع الى مؤلفات أبى البقاء وخاصة في الكشف فلم يجد من بين هذه المؤلفات كتاب باسم (التبيين) لأنه عرف باسم (مسائل الخلاف فى النحو) فى كتب الطبقات كما تقدم.

فلما لم يجد له كتابا باسم التبيين ورسم كلمة (التبيين) قريب من رسم كلمة (التلقين) ظن انه هو فكتبها على غلاف الكتاب.

والتلقين غير التبيين يدل على ذلك أن كتاب التلقين متن مختصر وقـــد ذكرنا بعض شراحه في الحديث عن كتاب التلقين في مؤلفات أبي البقـــاء ومما كتب على الغلاف بخط الأصل (التبيين) عن مذاهب النحويـــين البصريين والكوفيين) وخط الأصل أثبت من خط محدث خاطـــئ.

قيمة الكتاب العلميه :

لم يكن أبو البقاء هو أول من الف فى الخلاف النحوى ولذلك لم يكن كتابه (التبيين) هو أول كتاب ألف فى الخلاف ، بل الف قبله كثير من العلماء كما ألف معاصروه كتبا خلافيه أخرى ، واتى بعده من ألف فى الخلاف النحوى ولكن هذه المؤلفات ـ مع كثرتها ـ لم تصل الينا كلها ، فربما كان بعضها قابعا فى مكتبات العالم فى الشرق أو فى الغرب ، فمن يدرى ؟ ولم يصل الينا من كتب الخلاف فى النحو الا كتاب ابن الانبارى (الانصاف فى مسائل الخلاف) وكتاب العكبرى هذا .

وقد ألف فى الخلاف مجموعة من العلماء استطعنا معرفة بعضهم وهم :

١ـ أبو على أحمد بن جعفر الدينورى المتوفى ٢٨٩ هـ (١) وكتابه (المهذب)

انظر طبقات الزبيدى ٢١٥ .

٢ـ أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ (٢) وكتابه يسمى : (اختلاف النحويين) .

ذكر فى الوافى بالوفيات ٢٤٣/٨ ، وابناه الرواه ١٣٨/١ ، والكشف ٣٣/١ وسماه (اختلاف النحاه) .

٣ـ محمد بن احمد أبو الحسن بن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ هـ (٣) وكتابه يسمى (المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون

---

(١) انظر ترجمته فى طبقات الزبيدى ص ٢١٥ ط الثانيه .
(٢) انظر ترجمته فى انباه الرواه ١٣٨/٣ ، والوافى بالوفيات ٢٤٣/٨ .
(٣) انظر ترجمته فى انباه الرواه ٥٧/٣ ، معجم الادباء ١٣٨/١٧

والكوفيون) ، وقد صنعه فى الرد على ثعلب فى كتابه المتقدم ذكر فـــى انباه الرواه ٥٧/٣ ، وسماه القفـطى (نحو اختلاف البصريين والكوفيين) والبغيه ١٨/١ ، وسماه السيوطى (ما اختلف فيه البصريون والكوفيـون)

٤ـ أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨ هـ (١)٠

وكتابه يسمى (المقنع) فى اختلاف البصريين والكوفيين ٠

ذكر فى انباه الرواه ١٠١/١ ، وبغيه الوعاه ٣٦٢/١ ، والكشف ١٨٠٩/٢ وفهرست ابن خيـــر ٣٠٩/ واقتبس منه السهيلى ت ٥٨١ هـ فى الـــروض الأنف ٢٤٥/٦٠

٥ـ عبدالله بن جعفر بن درستويه ٢٥٨ ـ ٣٤٧ هـ (٢)

وكتابه يسمى (الرد على ثعلب فى اختلاف النحويين)

ذكر فى الانباه ١١٣/٢ ، وطبقات الزبيدى ٨٥/ ، وفهرست ابن النديـــم ٦٣ ،

٦ـ عبدالله الازدى ت ٣٤٨ هـ (٣)٠

وكتابه يسمى (الاختلاف) ذكر فى البغيه ١٢٨/٢٠

٧ـ أبو الحسن على بن عيس الرمانى ٢٩٦ ـ ٣٨٤ ٠ (٤)٠

وكتابه يسمى (الخلاف بين النحويين)

ذكر فى انباه الرواه ٢٩٥/٢ ٠

---

(١) انظر ترجمته فى : انباه الرواه ١٠١/١ ، وبغيه الوعاه ٣٦٢/١ ، وطبقات الزبيدى ٢٢٠/ ،

(٢) انظر ترجمته فى انباه الرواه ١١٣/٢ ، طبقات الزبيدى ٨٥/ ،

(٣) انظر ترجمته فى البغيه ١٢٨/٢٠

(٤) انظر ترجمته فى معجم الادباء ٧٣/١٤ ، وانباه الرواه ٢٩٤/٢ ، طبقـات الزبيدى ٨٦ ، والبغيه ١٨٠/٢٠

٨ـ أحمد بن فارس بن زكريا الرازى ت ٣٩٥ هـ ٠

وكتابه يسمى : (كفاية المتعلمين فى اختلاف النحويين) ٠

انظر مقدمة معجم مقاييس اللغه للاستاذ عبد السلام هارون

٩ـ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن الأنبارى (١)

وكتابه يسمى (الانصاف) وهو مطبوع متداول ٠

قال الاستاذ سعيد الافغانى فى كتابه (فى أصول النحو) : ولـــه كتاب آخـــر فى الخلاف اسمه : (الواسط) ذكره ابن الشجرى فـــى أماليه ونقل منه انظر ٢/١٢٠ ، ١٤٨ ، ١٥٤ ،

والكتاب الذى ذكر ابن الشجرى فى الأمالى ٢/١٤٨ ، ١٥٤ فقط واسمه (الواسط) انما هو لأبى بكر بن الأنبارى ٣٢٨ هـ وقد صرح بذلـــك ابن الشجرى فى أماليه فى الصفحتين السابقتين ٠

١٠ـ عبد المنعم بن محمد الغرناطى (ابن الفرس) ت ٥٩٧ هـ (٢)

وكتابه يسمى (المسائل التى اختلف فيها النحويون من أهل البصره والكوفـــه)

وقد اقتبس منه المرادى فى الجنى الدانى ص ٤٢٧ ٠

١١ـ عبد الله بن الحسين العكبرى ٦١٦ هـ وكتابه التبين ، وهو الكتاب الـــذى نحن بصدد الحديث عنه ٠

١٢ـ عفيف الدين على بن عدلان الموصلى ت ٦٦٦ هـ (٣)

وكتابه يسمى (نزهة العين فى اختلاف المذهبين) ٠

ذكر فى شرح ديوان المتبنى المنسوب الى أبى البقاء العكبرى ١/٢٠٣ ٠

---

(١) انظر انباه الرواه ٢/١٦٩ ، طبقات الشافعيه ٤/٢٤٨
(٢) انظر بغيه الوعاه ٢/١١٦ ، والبلغه ١٣١ ، وبرنامج شيوخ الرعينى /٦٥
(٣) انظر مبحث (تلاميذ ابى البقاء) ٠

١٣ـ الحسين بن بدر بن اياز البغدادى ٦٨١ هـ (١)

وكتابه (الاسعاف فى مسائل الخلاف) وقد أحال عليه كثيرا فى شرح الفصول انظر اللوحات ١٩ ، ٢١ ، ٤٠ وغير ذلك. ويوجد فى ـ الظاهريه بدمشق (٢). جزء فى ٨ ورقات ظن المفهرس للمكتبه انها من كتاب (ابن اياز) وبعد أن وصلت لدى صورة من هذه المخطوطه ثبت عندى انها مجموعة اوراق متناثره من كتاب الأشباه والنظائر للسيوطى فى النحو انظر مثلا اللوحتان من المخطوط ٥٥ ، ٥٦ ، يوافقها من كتاب الاشباه ٢/١١٦ ـ ١١٨ ، اللوحات ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ من المخطوط يوافقها ٢/١٤٠ ـ ١٤٦.

١٤ـ يوسف الكورانى الكردى ت ٧٦٨ هـ

وكتابه يسمى (الذهب المذاب فى مذاهب النحاة) ذكره البغدادى فى ايضاح المكنون ١/٥٤٤.

١٥ـ كتاب اسمه (الخلاف أو الاختلاف) ورد ذكره فى كتاب اعراب القرآن ـ المنسوب الى الزجاج : ١٧١ ، ٦٥٨ وربما كانت هناك مؤلفات أخرى لم نعثر على اسمائها ألفت فى مسائل الخلاف فى النحو لاننا انما دونا من كتب الخلاف ما اسعفتنا به المراجع التى بين أيدينا.

وهذه المؤلفات فى الخلاف النحوى منها ما تقدم عن عصر ابى البقاء ومنها ماهو معاصر ، ومنها ما ألف بعد كتاب أبى البقاء.

أما الكتب المتقدمه فلم يرد لها ذكر فى التبين ، ولا ندرى هل اطلع على شئ منها أم لا ، الا اننا وجدنا السهيلى ت ٥٨١ هـ وهو

---

(١) انظر البغيه ١/٥٣٢ ، والبلغه ٦٨.
(٢) انظر فهرس الظاهريه بدمشق.

معاصر لأبى البقاء ينقل عن كتاب (المقنع) كما تقدم اذا فكتاب ابن النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ كان موجودا زمن أبى البقاء ، ولكن هل اطلع عليه أبو البقاء ؟ لا نستطيع الجزم بذلك ولا نستطيع ان نحكم بأنه لم يطلع عليه ، لأننا لم نقف على الكتاب فننظر مدى التأثر والتأثير .

أما موقف العكبرى من كتاب ابن الانبارى ت ٥٧٧ وهو معاصر له وعاش معه فى بغداد أيضا فسيأتى تفصيل ذلك .

وممن عاصر أبا البقاء وألف فى الخلاف النحوى عبدالمنعم بن الفرس المتوفى ٥٩٧ هـ ولا نعلم ان أبا البقاء اطلع عليه أيضا فلم يرد نص فى ذلك ولم نجد الكتاب أو نقف عليه ولكننى أستبعد أن يكون العكبرى وقف عليه لأن مؤلفه أندلسى بعيد عن بغداد .

وأما المؤلفات التى تأخرت عن عصر أبى البقاء فلم نعثر منها على شىء الا أننا نستنتج أن ابن اياز البغدادى ت ٦٨١ هـ قد استفاد من مؤلف أبى البقاء هذا فابن اياز ممن عاصر تلاميذ العكبرى فى بغداد وعاش معهم فى المدرسة المستنصريه كابن النجار وابن الساعى والقطيعى وغيرهم من مشاهير شيوخ المستنصريه وهم تلاميذ ابى البقاء وابن اياز درس النحو فيها ، فلعله وقف على بعض آثار التى رواها تلاميذه .

وابن اياز يكثر من النقل عن كتاب (شرح المفصل) للعكبرى وتشابهت كثير من عباراته بعبارات كتاب التبيين ، ولكن لا نستطيع ان نجزم انه اطلع عليه ، ونحن لا نملك الدليل القاطع كوجود نص واضح يدل على انه استفاد منه واطلع عليه فعلا .

منهج الكتاب :

مخطوطة كتاب التبين التى وصلت الينا تشتمل على خمس وثمانين مسألة بدأها المؤلف بمسألة (الكلام ، والكلمه) وتنتهى بمسألة (ترخيم الرباعى ومسائل الكتاب أكثر من ذلك وسنفصل ذلك فيما بعد ولم يرد للعكبرى ذكر فى ثنايا الكتاب كما كان يفعل بعض العلماء السابقين مثل قولهم قال العكبرى أو قال أبو البقاء .... الخ .

الا ما ورد فى مقدمة الكتاب حيث ورد هناك : قال شيخ الاسلام ، وحجة الانام ... الخ .

ويبدأ أبو البقاء هذه المسائل بقوله : (مسأله) ثم يورد نص المسأله دون عنونه بارزه لكل مسأله من المسائل ، وقد يورد تسمية لمسائل عامه مثل قوله : (مسائل التثنيه) ، (مسائل الجمع) و (مسائل مالم يسم فاعله) ، و (مسائل كان) ، ولم يرد لغير هذه ذكر وهذه لم تشمل كل مسائل الكتاب .

كما انه لم يضع للكتاب أبوابا عامة لسائر مواضيع الكتاب بل وضع بابان فقط هما : (باب المعرب) ، و (باب الاعراب) ويبدأ المسأله بالرأى الذى يميل اليه فى الغالب سواء كانت المسأله من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين أو ليست منها ثم يورد الآراء والاقوال الأخرى بطريقه مختصره تسبق تفصيل القول فيها ، فاذا عرضها فصل الآراء والاقوال لحجج أصحابها ، ولايقتصر على ذلك بل يناقش ، فيرجح ويؤيد ، ويهجم ويضعف كل هذا مع تمسك بأصل البحث المنهجى فلا يستهويه البحث ويستطرد فيذكر اشياء خارجة عن موضوعه .

ويبدأ ابو البقاء بتفصيل الآراء التى أجملها ، ولما كان الرأى الأول هو

الرأى الذى يؤيده غالبا ، (١) ويميل اليه يحتج له بقوله (لنا) أو (وحجة القول الأول ...) أو (والدليل على القول الأول ...) فهو يؤيده ، ويحتج له ، ويورد ما يثبت رأيه بالأدله والبراهين العقليه والمنطقيه ، ويستشهد لها بالآيات الكريمه ، والأبيات الشعريه والمحفوظ من أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم ، ونوادرهم . وربما أورد اعتراضات محتمله ، وتساؤلات متوقعه ، فأجاب عنها بطريقه حواريه جدليه جذابه ، فيقول فان قيل : ... ثم يورد الاعتراض ويرد عليه بقوله (والجواب) .

وربما ضمن احتجاجه للرأى الأول الذى أيده الرد على المخالف ثم يبدأ تفصيل الرأى الآخر بقوله : (واحتج الآخرون) أو وحجة الكوفيين ثم يورد ما احتجوا به من آيات قرآنيه ، وأبيات شعريه ، وحجج عقليه منطقيه ، ثم يجيب عنها مبتدئا بقوله (والجواب) ويختتم كل مسألة غالبا بقوله (والله اعلم بالصواب) .

مصادر الكتاب :

لم يصرح أبو البقاء فى كتابه هذا بالمصادر التى استفاد منها فى مادة بحثه فالكتاب الذى وصل الينا لم يفتتح بمقدمه ، وقد ترك الناسخ فى الصفحة الأولى من الكتاب موضع المقدمه فيما يبدو وهو فراغ لا يتجاوز خمسة أسطر ولعلها كانت موجوده فى بعض النسخ الأخرى .

واذا القينا نظرة على مؤلفات أبى البقاء الأخرى ، وأخص بالذكر تلك التى اطلعت عليها ، وجدناه يختصر المقدمه ، فيبدؤها بحمد الله والثناء عليه ، _

---

(١) اخر الرأى الذى يرجحه فلم يأت به اولا فى المسأله رقم (١٢) فقط .

والصلاة والسلام على محمد ، ثم يذكر الدافع الى تأليف الكتاب ، ويختمها دون أن يذكر ثبتا للمراجع التى استمد منها مادة بحثه ، كما كان يفعل كثير من العلماء .

ولكننا وجدنا أبا البقاء يصرح بنقله عن كتاب سيبويه (١) ، ونقله عن الجرجانى فى كتابيه (٢) (شرح الجمل) ، و (شرح الايضاح) وأحال على بعض مؤلفاته هو ، ولم يرد لغيرها أى ذكر فى هذا الكتاب وبعد مقارنة نصوص الكتاب بالكتب النحويه الأخرى المتوافره لدى ، تبين لى نقله عن كتاب (سر صناعة الاعراب لابن جنى) (٣) وكتاب (الحدود) للرمانى (٤) ، وكتاب (الأصول) (٥) لابن السراج و (المفصل) ، و (شرح لامية العرب) للزمخشرى (٦) و (معانى القرآن) (٧) للفراء ، و (شرح الجمل) (المرتجل) (٨) لشيخه ابن الخشاب .

ولعله اعتمد على كتب نحويه أخرى مثل بعض مؤلفات أبى على الفارسى وابن جنى ، وشرح السيرافى لكتاب سيبويه ، ومعانى القرآن للاخفش ، ومعانى القرآن

---

(١) انظر المسأله رقم (٥)

(٢) انظر المسأله رقم (٢)

(٣) التبين : المسأله رقم : ٣٦

(٤) التبيين : المسأله رقم ٦

(٥) التبيين : المسأله رقم (٣) مسأله (كيف) نقل عن الزمخشرى ولم يصرح بذلك .

(٦) التبيين : المسأله ٨٢

(٧) التبيين : المسأله رقم (٥) وغيرها .

(٨) التبيين : المسأله رقم ٣٦ .

للزجاج ، ولكننا لا نستطيع أن نجزم بذلك لعدم توافر الأدله ، ولكنه نقل عن أصحابها مما يرجح أنه اعتمد على مؤلفاتهم المذكوره .

كما أنه رجع الى مؤلفاته النحويه فأحال على كتابيه اللباب وشرح اللمع ، ومقارنه النصوص وحدناه استفاد كثيرا من كتابه اعراب القرآن وربما أنه نقل عن مؤلفاته الاخرى التي لم نطلع عليها ، والتي الفت قبل التبيين.

مسائل الكتاب :

لم يكتف أبو البقاء في كتابه هذا بمسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، بل ذكر مسائل اخرى ليس الخلاف فيها بينهما ويمكن لنا ان نقسم مسائل الكتاب الى ثلاثه أقسام .

١) مسائل خلافيه ليست بين البصريين والكوفيين وعدد هذه المسائل ثمان وعشرون مسأله . (١)

وهذه المسائل جاء الخلاف فيها بين النحويين بعامه فمنها ما كان بين النحويين من جهة ، وأهل اللغة من جهة أخرى كالمسأله الأولى واحيانا يكون الخلاف في المسأله بين اصحاب المذهب الواحد اذا خالف بعض العلماء اصحابه ، وانفرد برأى مستقل عنهم ، كما نجد ذلك مثلا في مسأله (ما) التعجيب (٢) حيث انفرد الاخفش برأيه

---

(١) انظر المسائل رقم ١ و ٢ ٣و٥و٧و٩و١٠و١١و١٢و١٣و١٤و١٦و١٧و١٨و١٩و٢١و ٢٣و ٢٤ و ٢٥ و ٣٣و ٣٩ و ٤١ و ٤٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٧٣ و ٧٩ و٨٠ .

(٢) التبيين مسأله رقم ٤١ .

وخالف الجميع ، ومثل مسألة (ليس) (١) حيث قال الفارسى بحرفيتها وغير ذلك.

واختلاف سيبويه من جهة والسيرافى والمازنى من جهة أخرى وذلك فى خلافهم فى المقصور المنون . (٢).

واختلاف اصحاب سيبويه فى مسألة حقيقة حروف التثنيه والجمع (٣).

٢ـ بعض مسائل خلافيه بين البصريين والكوفيين تفرد بذكرها العكبرى وعددها مسألتان الأولى هى (مسأله الاعراب أصل فى الاسماء (٤)) .

والثانيه مسأله : (نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود الظرف والجار ـ والمجرور) (٥).

٣ـ مسائل خلافيه بين البصريين والكوفيين ذكرها العكبرى لما ذكرها ابن الانبارى وعدد هذه المسائل خمس وخمسين مسأله الا أن أبا البقاء قد يفرد المسألة الواحدة التى يوردها ابن الانبارى بمسألتين كما فعل فى مسألة (العامل فى المبتدأ والخبر) (٦) ومسألة (متعلق الظرف الواقع خبر) (٧) ـ ومسأله (المنادى العلم المفرد) (٨) وغير ذلك.

---

(١) التبين مسأله رقم ٤٦
(٢) " مسأله رقم ١٩
(٣) " " " ٢٢
(٤) " " " ٨
(٥) " " " ٣٨
(٦) " المسألتان رقم ٢٧ ، ٢٨
(٧) " " " ٣٣ ، ٦٠
(٨) " " " ٧٨ ، ٧٩

وهناك قسم رابع : وهو المسائل التى انفرد فى ذكرها ابن الانبارى ولم يرد فى التبيين ، ولا يمكن لنا أن نحكم على كتاب أبى البقاء حكما نهائيا ، لانه لم يصل الينا كاملا ، ومن يدرى لعله أتى على جميع المسائل التى ذكرها ابن الانبارى وزياده .

وقد ذكر أبو البقاء مسأله (كيف) (١) وهى خارجة عن دائره الخلاف بكل صورة ولكنه اعتذر عن ذلك .

شواهد الكتاب :

استشهد أبو البقاء بالآيات القرآنيه بقراءاتها السبعيه وغير السبعيه ، الا أن أبا البقاء يضعف القراءة التى لا تسير مع القاعدة النحوية ، فاستشهد بما يزيد على ثمانين آيه ، كما استشهد بأشعار العرب ، وهذه الشواهد تزيد على تسعين شاهدا .

ومن هذه الشواهد ما استشهد به على مذهب البصريين فيرضى عنه كل الرضى ، ونسبه فى الغالب الى قائله ، ومنها ما استشهد به على مذهب الكوفيين ، وبالطبع لم تنل رضاه ، ولا اعجابه لانها لا تقف مع ميوله ونزعته النحويه ، فيتمحل فى ردها فتاره يصفها بالشذوذ ، والقلة والندره فيقول مثلا : وأما ما ينشد من الأشعار فكلها شاذ ولايقاس عليه (٢) وربما أوله بالضروره كقوله : وأما الشعر فمن الضروره (٣) وربما رد شواهد الكوفيين لأنه لا يعلم قائلها ، وأحيانا

---

(١) انظر المسأله رقم (٣)
(٢) انظر رده الابيات فى المسأله رقم ٨١
(٣) انظر رده الابيات فى المسأله رقم ٨٣ .

يصفه مع عدم معرفة قائله بالضروره مخافة أن يعلم قائله فيحتج به عليه (١) فاذا لم يكن الشعر شاذا ، ويعرف قائله ولا يصلح ان يرد بالضروره الشعريه رده ـ بتخطيئه روايته (٢) أو تمحل له وجها اعرابيا آخر (٣)

نقد الكتاب :

فضائل كتاب التبين كثيره ، وفوائده جمه ، تبدو واضحة لكل من تصفح الكتاب فهو جامع لاشتات كثير من مسائل الخلاف جامع لاقوال كثير من العلماء فى هذه المسائل ، موازن بينها مرجح ما يراه هو الصواب فى نظره بطريقه سهله مبسطه يجد القارئ فيها راحة واطمئنانا . باسلوب شائق ، وحوار ينتهى آخر امره الى تثبيت ما يراه بالحجج العقليه ، والأدلة النقل المناسبه.

وعلى الرغم من ذلك فالكتاب لا يخلو من المآخذ ، ويجب أن ننصف الرجل فنذكر ماله ، وما عليه ، وبذلك ننصف الناحية المنهجيه كذلك.

ولكثرة تصفحى للكتاب ، وقراءتى له عدة مرات ، وجدت عليه المآخذ الآتية :

١ ـ ألف أبو البقاء كتاب التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين فلم يلتزم بعنوان الكتاب بل اورد كثيرا من المسائل التى نحن فى شوق اليها والى رأيه فى كل مسألة منها ولكنها لم تكن فى صميم موضوع كتابه فهى خارجة عن دائره الخلاف البصرى الكوفى بل ان فيها ماهوخارج عن دائره الخلاف بعامه ،

٢ ـ لم ينصف أبو البقاء الكوفيين ، وكان عليه اذا تحدث عن مسائل الخلاف ان يتجرد عن شخصيته البصريه ، وينقمص شخصيه الحاكم العدل الذى لا يميل مع الهوى

---

(١) انظر رده الابيات فى المسأله ٨٢ (٢) انظر رده الابيات فى المسأله رقم ٧٠
(٣) انظر رده الابيات فى المسأله رقم ٦٨ .

والنزعه ، ويثبت للكوفيين ما ثبت عند أكثر العلماء من ترجيح المذهب الكوفى فى بعض المسائل.

٣- أبو البقاء كثيرا ما يضمن احتجاجه لمذهب البصريين الذى تبناه الرد على الكوفيين ، وذلك قبل أن يبين وجهة النظر الكوفيه ، وهذا ما يجعله يكرر نفسه فى الرد على الكوفيين بعد أن يحتج لهم.

٤- نقل عن بعض النحويين وادعاه لنفسه فلم يبين صاحب السبق فى هذه الآراء ، وانظر مثلا على ذلك مسأله (الفعل هو العامل فى الفاعل والمفعول) قال : واحتج الآخرون بأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد يدل على ذلك اثنا عشر وجها استوفيتها فى (اللباب) و (شرح اللمع) ، وهذه الوجوه أخذ اكثرها من كتاب (سر صناعة الاعراب) لابن جنى ولم ينبه على ذلك فنبه عليه السيوطى فى الأشباه والنظائر وقد تقدم ذلك.

٥- هضم حقوق المتأخرين والمعاصرين له فلم يستشهد بأقوالهم ، ولم يورد آراءهم مع انه استفاد كثيرا من كثير منهم أمثال الزمخشرى (١) ، وشيخه ابن الخشاب (٢).

٦- خطأ القراءات السبعيه وغير السبعيه ، لأن قواعده النحويه لم تنطبق على هذه القراءات ، وبدلا من تغيير قاعدة نحويه خطأ قراءة متواتره عن الرسول (ص) وانظر ذلك فى مسألة اقامة المصدر مقام الفاعل (٣).

وعلى الرغم من هذه المآخذ فان الكتاب جيد فى بابه يدل على شخصية أبى البقاء العلميه ، واتساع افقه فى القضايا النحويه ، ومقدرته على الجمع بين اقوال العلماء وترجيح الراجح منها فى نظرة

---

(١) انظر مسألة (كيف) رقم (٣) وانظر أعجب العجب ص ٢٧ .
(٢) انظر المسأله رقم (٥) والمرتجل ص ١٤ و ١٥ وانظر المسأله ٧ والمرتجل ص ٣٤ ، وانظر مسأله ٨ والمرتجل ٣٥ ..... الخ .
(٣) انظر المسأله رقم ٣٦.

بين العكبرى وابن الانبــارى :

عاش الرجلان فى بغداد ، ولد الأول فيها ، وقدم اليها الثانى صغــيرا من الأنبار ، وعاشا فى بغداد فلم يبرحاها حتى الوفاة على أصح الأقوال .

وكلا الرجلين مكثر فى التأليف فى فنون عده ، ويغلب عليه علم (النحــو) وتشابهت مؤلفاتهما فكلاهما ألف فى النحو كتابا وافيا ، ألف ابن الانبارى (أســرار العربية) ، وألف العكبرى (كتاب اللباب) ، وألفا فى (اعراب القرآن) ، وشرحا ديوان المتنبى ، وشرحا الحماسة ، والمقامات وكلاهما ألف فى اللغــــة ، ومذاهب الفقهاء ، والجدل ، وعلم الكلام والعروض والفرائض ، وكلاهما كان معيدا فى مدرسته فابن الانبارى معيد فى النظاميه ، والعكبرى معيد فى مدرسة ابــن الجوزى .

وكلاهما الف فى (الخلاف النحوى) وهذا هو الذى يهمنا بالذات ومع هذا التشابه فى مؤلفاتهما ، واتساع ثقافتهما ، واجتماعهما فى بغداد فى عصـــر واحد ، مع هذا كله لا نعلم أن احدهما اجتمع بالآخــر ، أو استفاد احدهمـــا من صاحبه .

والغريب فى الأمر أنهما سارا على اتجاه واحد فى النحو هو الاتجاه البصـرى والذى يخيل الى أن سبب الفرقه تعود الى أسباب كثيره منها :

١) ان كل واحد منهما يرى أنه ندا لصاحبه .

٢) اختلاف المذهب الفقهى ، فابن الانبارى شافعى المذهب ، والعكــــبرى حنبلى ، ولا شك أن العصبية المذهبية فى الفقهيه خاصة كفيلة بأن تجعلهما لا يلتقيان ، فالعصبية المذهبيه الفقهية كانت أقوى أثرا من غيرهما فى ذلك الحين ، وقد أسس أصحاب الشافعى (المدرسة النظامية) على أساس متين

من العصبية حيث اشترطوا أن لا يدرس فيها الا من كان شافعي المذهب ،

وهذه الخطوة لم تكن حميده من أصحاب الشافعي بل تسبب في ازدياد الفرقة بينهم ، وبين المذاهب الأخرى ، ولا سيما الحنابله الذين كان لهم وجود في بغداد آنذاك ،

وقد أبدى الوزير ابن هبيده رأيه فيما يتعلق بالنظامية وما أشبهها وهو حنبلي من رجال القرن السادس قال : [1] (لا ينبغي أن يضيق في الاشتراط على المسلمين فيها ، فان المسلمين أخوه وهي مساكن نبني لله عز وجل ، فينبغي أن يكون اشتراطها فيما يتسع لعبادة الله تعالى)

وأبو البقاء شديد التعصب لمذهبه الحنبلي حتى أنه قال : [2] (جاء الي جماعة من الشافعية ، وقالوا : انتقل الى مذهبنا ، ونعطيك تدريس النحو واللغة بالنظامية ، فقلت : لو اقمتموني وصببتم على الذهب حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي) .

٣) صداقة أبو البقاء للوزراء والخلفاء ، وتقربه منهم فقد كان يحضر دروس الوزير ابن هبيره ، وأخذ عن الوزير ابن القصاب ، وله تردد على الصدور والاعيان . [3]

وابن الانباري زاهد متقشف ، خشن العيش والملبس ، لا يقبل من أحد شيئا قل أو كثر ، حتى أنه اعتزل العالم في آخر حياته ، ويروى أن المستضيئ بالله أرسل اليه خمسمائه دينار فردها فقال له المستضيئ اتركها لولدك ، فقال الشيخ ان كنت خلقته فأنا أرزقه . [4]

---

(١) المنهج الاحمد ٢/٣٠٧

(٢) ذيل طبقات الحنابله ٢/١١١ ، نكت الهميان /١٧٩ ،وطبقات المفسرين ١/٢٢٥

(٣) طبقات المفسرين للداودي ١/٢٢٥ (٤) بغيه الوعاه ٢/٨٦

بين الانصاف والتبيني :

لم يكن كتاب (الانصاف) هو أول مؤلفات ابن الانباري [١] كما أنه لم يكن آخرها [٢] ، ولم يكن (التبيني) أول مؤلفات العكبري ، فقد سبقه في الظهور (اعراب القرآن) و (شرح اللمع) وكتاب (اللباب) ... وغيرها كما قدمنا ، بل انني أرجح أنه من آخر مؤلفات ابي البقاء وقد تقدم الحديث عن ذلك ، والذي يهمنا هنا أن نعرف أي الكتابين أسبق في الظهور ، وهل لأحدهما تأثير في الآخر ؟

فالذي يظهر لي أن كتاب الانصاف سبق كتاب التبيني في الظهور وهذا احتمال ظني لا قطعي ، لأننا نفتقر الى الأدلة القطعية اليقينية التي تجعلنا لا نتردد في معرفة السابق من اللاحق .

وابن الانباري يصرح بمقدمة كتابه أنه أول مؤلف في علم العربية على هذا الترتيب) [٢].

والذي أرجح أن العكبري استفاد كثيرا من ابن الانباري ، لأننا نرجح أن مؤلف العكبري متأخر جدا عن مؤلف ابن الانباري وهكذا رأينا ابن الانباري يصرح بأن كتابه (أول مؤلف في العربية على هذا الترتيب) ، وترتيب كتاب العكبري كترتيب كتاب ابن الانباري .

كما يوجد تشابه كبير في عرض المسألة مختصرة جدا ثم تفصيلها ومناقشة الآراء والأقوال ، وقد أوضحت في هوامش الكتاب عبارة ابن الانباري لكي يرى القارئ مدى التأثر والتأثير .

---

(١) انظر الانصاف ص ٤٧٨ فقد أحال على أسرار العربية

(٢) أنظر البيان في غريب اعراب القرآن
أحال فيه على الانصاف .

ولم يكن أبو البقاء صورة لابن الانبارى ، وصدى لصوته فقد يأتى بحجج ، وأقوال ، واستشهادات وآراء نحويه لم يأت بها ابن الانبارى ، بل ومسائل خلافية أيضا ، ونرى رأيه مخالفا لرأى ابن الانبارى فى المسائل التى رجح فيها ابن الانبارى مذهب الكوفيين ، وقد أوضحنا ذلك فى هوامش الكتاب مما يغنى عن الاعادة هنا .

موقفهما من الكوفيين :

اتفق ابن الانبارى والعكبرى فى الهجوم على الكوفيين فحكما فى مسائل الخلاف من وجهة النظر البصرية ، فابن الانبارى لم يرجح من مسائل الخلاف التى ذكرها فى كتابه ، وعددها (١٢١) مسألة الا سبع مسائل فقط ، والعكبرى لم يرجح مذهب الكوفيين الا فى مسألة واحدة من (٥٦) مسألة ، وهذه المسألة اجتهد فيها فوافق اجتهاده رأى الكوفيين فهو يرى أنه أتى برأى مبتكر جديد ولكن رأيه هذا هو ما قال به الكوفيون ، واذا استثنينا هذه المسألة فانه لم يؤيد مذهب الكوفيين أبدا . ولكننى قد ألتمس بعض المعاذير لابى البقاء ، وذلك لأنه انما ذكر مسائل الخلاف بين الفريقين من وجهة نظره هو وهو لم يرشح نفسه حكما عدلا فرد على مسائل الكوفيين لأنه لا يرى رأيهم ، ولا يرى أن الحق الى جانبهم وانما عبر عن وجهة نظره هو ، ورأيه الخاص فى كل مسألة منها ، ولما كانت ميوله وأهدافه واتجاهاته النحويه ونزعته بصريه أيد وجهة النظر البصرية فى مسائل الخلاف ، وانتصر لها ، وخالف وجهة النظر الكوفيه ، ورد عليها ، استجابة لميوله واتجاهاته .

ولا عذر لابن الانبارى الذى نصب نفسه حكما عدلا بين الفريقين يحكم بينهما على سبيل الانصاف ، لا التعصب والاسراف[(١)] فأيد البصريين فى أغلب المسائل ولم يؤيد الكوفيين الا فى سبع مسائل فقط ، وذلك استجابة لنزعته البصرية التى ارغمته

---

(١) انظر مقدمة كتاب الانصاف لابن الانبارى .

على اتباع الهوى ، والشطط فى الحكم ، فخطأ الكوفيين ورد عليهم ، ولم ينصفهم كما زعم ٠

هل مسائل الخلاف محصورة فى هذه المسائل : ؟

لا أعتقد أن مسائل الخلاف محصورة بهذا العدد من المسائل فهى أكثر من ذلك ، ولم يدع العكبرى ، ولا ابن الانبارى ولا غيرهما ـ فيما علمت ـ أنه لم بمسائل الخلاف كلها ٠ وجمعها فى مؤلف مستوعبا كل مسألة اختلف فيها علماء البلدين ، ولكن ابن الانبارى ، ومثله العكبرى ذكرا أهم المسائل وأشهرها ، ولذلك اختلف مقياس الأهمية فذكر العكبرى مسائل لم يذكرها ابن الانبارى نظرا لعدم أهميتها عنده وربما كان العكس ٠

ويقول السيوطى فى كتابه الأشباه والنظائر ١٤٦/٢ : وقد فات ابن الانبارى مسائل خلافيه بين الفريقين واستدركها عليه ابن اياز فى مؤلف خاص" ٠ وهذا المؤلف هو كتاب (الاسعاف) ومؤلف ابن اياز هذا لم ير النور بعد ٠ ولا يمكن لنا أن نصدر فى حقه حكما غيابيا ، ونحن لم نقف عليه ٠

وربما كان ابن الفرس ٥٩٧ هـ ، وابن عدلان المتوفى ٦٦٦ هـ قد زادا على ما ورده ابن الانبارى أيضا فمن يدرى ؟
وللدكتور فاضل السامرائى بحث نشر فى مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد العدد (١٣) ص ٤١٥ ـ ٤٢٤ ٠

تحدث فيها عن ابن الانبارى وكتابه الانصاف فقال : ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

وهناك مسائل خلافيه كثيرة فى النحو واللغة لم يعرض لها ابن الانبارى ومن ذلك على سبيل المثال : وأورد اثنين وعشرين مسألة خلافيه بين الفريقين ٠٠ ثم قال : الى غير ذلك من المسائل الخلافيه التى لم يعرض لها فى كتابه ، الانصاف ٠

ومن المسائل التى ذكرها/السيوطى/ مسألة ذكرها العكبرى فى التبيين وهى :

(الاعراب أصل فى الاسماء والافعال) أنظر المسألة رقم (٩) من التبيين

طريقتهما فى مناقشة المسائـــل :

ابن الانبارى يعرض لرأى الكوفيين أولا ، ثم يعرض رأى البصريين ثانيا ثم يبدأ بتفصيل رأى الكوفيين وحججهم ، وذكر أقوالهم المتعدده بقوله : (ومنهم من قال ......)أو (وقال فلان .....)

ثم يفصل رأى البصريين بالطريقة التى فصل فيها رأى الكوفيين ثم يرد على ما يعتقد أنه خطأ فى المسأله بقوله : (واما الجواب عن كلمات الكوفيين .. أو البصريين ...) . وهكذا فى كل مسألة .

أما العكبرى فهو يعرض رأى البصريين أولا فى الغالب ويدعيه لنفسه ويجعله كأنه قاعدة عامة مسلمه ثم يأتى بخلاف الفريق الثانى ثم يبدأ بالتفصيل مضمنا تفصيل رأى البصريين الرد على الكوفيين فى أغلب الأحيان ، ثم يفصل رأى الكوفيين ويرد عليهم .

والعكبرى أكثر اختصارا من ابن الانبارى لأن ابن الانبارى يذكر كل ما يخطر على باله من الحجج والشواهد التى يحتج بها القوم ، وكثيرا ما ينظر بشواهد أخرى ، ويورد أسماء أصحاب القراءات ، ويكثر من الشواهد القرانية ، أما العكبرى فيكتفى بالشاهد أوالشاهدين فجاء كتابه مختصرا اذا قيس بمؤلف ابن الانبارى ، وهذا فى الغالب ، لانه ربما توسع فى بعض مسائله ، ولولا أنه حشد فى الكتاب مسائل لا خلاف فيها بين رجال المدرستين البصرية والكوفيه لكان فى غاية الاتقان والاختصار .

العكبرى لا يحتج بالحديث النبوى الشريف :

ولم يرد فى كتاب أبى البقاء أى ذكر لأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، لا على وجه الاستشهاد به ، ولا على وجه التمثيل ، بينما احتج ابن الانبارى بكثير من الاحاديث النبوية الشريفة ٠ (١)

---

(١) أنظر الانصاف ص ٨٧ ، ١١٠ ، ٢٥٥ ، ٥٦٧ ، ٦٣٣ ، ٧١٩

مذهبه النحــوى :

ذهب الأستاذ محمد الطنطاوى الى أن أبا البقاء كان كوفى المذهــب ،
الف كتابه التبيني ردا على ابن الانبارى فى كتابه (الانصاف) فقال فى كتابـــه
نشأة النحو ص ١٣٥ : (...... فقد ألف بعد ابن الانبارى أبو البقـــاء
العكبرى كتابه : (التبيني فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) ولــم
نعثر على هذا الكتاب ، الا أن المعروف عن العكبرى أنه كوفى النزعة كما يتضــح
جليا من مؤلفاته ، ومما لاسريه فيه أنه قد اطلع على كتاب الانصاف وشاهد هــذا
أنه فى شرحه لديوان أبى الطيب المتنبي ، قد ينقل عبارة الانصاف بنصها عند ذكــر
الخلاف بين الفريقين أو يلخصها تلخيصا لا يذهب معه تعرف الأصل المأخــوذ
منــه ....) .

ويقول ص ١٨٠ عند ذكره ترجمة العكبرى : وقد سبق أنه كوفى المذهب ،
وعند ذكره التبيني قال : (وضعت كلمة عن هذا الكتاب عند ذكر مسائل الخــلاف
بين الفريقين تعرفت منها أن هذا الكتاب يظن ظنا ســامتا لليقين أنه آثر المذهب
الكوفى فى كثير مما فيه ، يشهد لقوة هذا الظن ما ذكره العكبرى نفسه فى شرحــه
لديوان المتنبى عند المناسبة لذكــر الخلاف ، فكما عزز الانبارى المذهب البصرى ،
عزز العكبرى المذهب الكوفى ،

ويذهب الدكتور شوقى ضيف فى كتابه المدارس النحويه ص ٢٧٩ الى أن
العكبرى بغدادى من مدرسة أبى على الفارسى .

ولكننى لا أرى ذلك ، فالدلائل متوافرة على أن أبا البقاء لم يكن كوفيـــا ،
وقد ثبت بالدراسة لآثار الرجل أنه بصرى ، وقد حكم الاستاذ محمد الطنطـــاوى
على كتابه التبيني ، وظن أنه ردا على ابن الانبارى ولم يسند قوله هذا بأدلــــة

ولا نصوص تثبت ذلك وانما بنى قوله هذا على صحة نسبة شرح ديوان المتنبى اليه ،
ولما ثبت بالدراسة ان شرح ديوان المتنبى (المطبوع) والمنسوب اليه ليس لـــه
وانما هو لتلميذه ابن عدلان (١) ثبت بذلك أيضا خطأ ما ذهب اليه الشيخ محمد
الطنطاوى ، وقد صرح الشيخ أنه لم ير الكتاب وانما حكم عليه حكما غيابيا تبين بعد
وجود الكتاب عكس ما يقول •

ولا أرى رأى الدكتور شوقى ضيف فيما ذهب اليه أن العكبرى بغدادى
المذهب ، بل اعتبر أبا البقاء من النحاة المتأخرين الذين أيدوا آراء البصريين •

ولا شك أن حدة النزاع ، وشده التعصب للمذهب التى بلغت ذروتهـــا
زمن أبى العباس المبرد ، وأبى العباس ثعلب قد خفت حدتها كثيرا عـــند
تلاميذهما ، وبخاصة أولئك الذين أخذوا منهما معا ، فأخذوا من محاسن المذهبين ،
وأغلب النحاة المتأخرين بعد ذلك أخذوا من المذهبين على السواء فمنهم من يرجح
كفة المذهب البصرى ، ومنهم من يرجح كفة المذهب الكوفى ، ولا يمكن لنا أن
نسمى هذا مذهبا او مدرسة مستقلة وقد ذهب الى ذلك بعض الباحثين • (٢)

ومذهب ابى البقاء مذهب المتأخرين الذين يميلون الى النزعة البصرية ،
وذلك يتحقق بثلاثة أشياء •

أولا ـ موقفه من مسائل الخلاف بين الفريقين •

ثانيا ـ الأصول التى اعتمدهــــا •

ثالثا ـ المصطلحات التى يستعملهــــا •

---

(١) أنظر ثبت مؤلفاته (شرح ديوان المتنبى)

(٢) انظر : مثلا (أبو على الفارسى للدكتور عبد الفتاح شلبى ص ٤٤٥ فما بعدها
وانظر (الدراسات النحويه واللغويه عند الزمخشرى للدكتور فاضل السامرائى ص
٢١٤ فما بعدها •

موقفه من مسائل الخلاف :

لا شك أن كتاب التبيني هو أصدق ما يمثل نزعة ابى البقاء النحوية ويبين موقف أبى البقاء من مسائل الخلاف ، فقد عرض لها وأبدى رأيه واضحا فى كل مسألة من تلك المسائل التى ذكرها وقد ارتضى لنفسه الميل الى مذهب البصريين آخذا بأقوالهم ، مؤيدا لآرائهم ، واقفا الى جانبهم ، فهو يعد نفسه أحيانا من جملتهم فيقول فى (اشتقاق الاسم) (١) ، : الاسم مشتق من السمو عندنا وقال الكوفيون هو من الوسم ٠٠٠٠٠٠٠ ومعلوم أن الاسم مشتق من السمو عند البصريين ، ومن أيد مذهبهم ٠

ويقول في مسألة (التنازع فى العمل) (٢) : اذا كان معك فعلان ٠٠٠ ٠٠٠٠ فأولاهما بالعمل الثانى ، وقال الكوفيون أولاهما الأول ٠٠٠٠ فالوجه عندنا نصب زيد ، وعندهم رفعه ثم يقول : لنا فى المسألة السماع والقياس.

وفى مسألة (ابراز الضمير فى اسم الفاعل والصفه المشبهه) (٣) يقول المؤلف " ٠٠٠٠ لابد من هى عندنا وعندهم لا يلزم ، ثم يقول : لنا فى المسألة طريقان ٠ ٠٠٠ الى غير ذلك من المسائل التى صرح فيها بميله الى البصريين وعد نفسه واحدا منهم ٠ (٤)

ولعله يكفى دلالة على ميله الى جانب المذهب البصرى أنه لم يؤيد آراء الكوفيين فى مسائل الخلاف فى هذا الكتاب الا فى مسألة واحدة كما تقدم ٠

---

(١) أنظر التبيني مسألة رقم ٣

(٢) التبيني المسألة رقم ٣٤

(٣) التبيني المسألة رقم ٣٥

(٤) التبيني أنظر المسائل ٣٨ ، ١٥، ٥٢ ، ٥٩ ، ٧٠

وتعقب شيوخ المدرسة الكوفيه فرد على الفراء فى تسعة مواضع ذكره (١) فيها ، كما رد على الكسائى فى موضعين (٢) ، ورد على ثعلب فى موضعين (٣)

ولم يكن علماء البصرة بمنجاة من انتقاد أبى البقاء فقد رد على أكثرهم ، الاسيبويه ، فانه ذكره فى ثمان مسائل (٩) ، وأيد أقواله ، ولم يتجرأ على تخطئته ، ولا النيل منه ، وذكر الخليل فى موضع واحد (٥) رد عليه فيه ، وذكر يونس فى موضع واحد (٦) أيده فيه ، كما أنه رد على الأخفش فى ستة مواضع (٧) ، ورد على الجرمى فى موضعين (٨) ، ورد على المازنى فى موضعين (٩) ورد على قطرب فى ثلاثة مواضع (١٠) ، كما رد على الزجاج فى موضعين (١١) ، وأما ابن السراج فقد جاء ذكره فى أربعة مواضع (١٢) رد عليه فى ثلاثة منها ورد عليه فى الرابع دون ان يصرح بذكره ، ورد على ابن كيسان فى موضع واحد . (١٣) .

---

(١) التبيني المسائل ١٤ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٧٩

(٢) التبيني المسألتان ٥٢ ، ٦٦ (٣) التبيني المسألتان ٤٩ ، ٦٠

(٤) التبيني المسائل ٢ ، ٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٦ ، ٤٧

(٥) التبيني المسألة رقم ٣١

(٦) التبيني المسألة رقم ٢٥

(٧) التبيني المسائل ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٤١ ، ٥٧ ، ٦١

(٨) التبيني المسألتان ٢٠ ، ٢٢

(٩) التبيني المسائل ١٩ ، ٢٠

(١٠) التبيني المسائل ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢

(١١) التبيني المسألتان ٦٠ ، ٦٦

(١٢) التبيني المسائل ٢ ، ٥ ، ١٣ ، ٢٨

(٣) التبين المسألة رقم ٢٦

ثم بعد هؤلاء أورد رأى الفارسى فى خمسة مواضع (١) أيده فى اثنين منها ورد عليه فى ثلاثة ، ولم يعن بذكره فى اثنين منها .

وذكر الرمانى فى موضعين (٢) أيده فى احدهما ورد عليه فى الآخر ، وذكر السيرافى فى موضع واحد (٣) رد عليه فيه .

كما ذكر رأيين لابن جنى (٤) رد عليه فيهما ، ولم يعن بذكره فى احدهما وذكر عبد القاهر الجرجانى فى موضع (٥) واحد أيده فيه .

واذا تجاوزنا كتابة (التبيين) الى غيره من مؤلفاته النحوية نرى النزعة لا تكاد تختلف ، الا أنها تبدو واضحة فى (التبين) أكثر من غيرها .

وفى (اعراب القرآن) نجد أبا البقاء يقول فى اعراب قوله تعالى (٦) : " كتاب الله عليكم " : (... وقال الكوفيون هو اغراء والمفعول مقدم وهذا عندنا جائز ، لأن عليكم وبابه عامل ضعيف فليس له فى التقديم تصرف) (٧) ويخطئ آراء الكوفيين ، ويرد عليهم استجابة لنزعته البصرية أنظر قوله : فى اعراب القرآن (... وقال الكوفيون (اياك) بكاملها اسم وهذا بعيد جدا) (٨) . ويقول فى تركيب بلى (.... وقال الكوفيون هى (بل) زيدت عليها الياء وهو ضعيف) (٩)

---

(١) التبين المسائل ٥ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٦

(٢) التبين المسألتان ٦ ، ٣٠

(٣) التبين المسألة رقم ١٩

(٤) التبين المسألتان ٢٨ ، ٣٣

(٥) التبين المسألة رقم ٢

(٦) البقره آيه :

(٧) اعراب القرآن ١ / ١٧٥

(٨) اعراب القرآن ١ / ٦

(٩) اعراب القرآن ١ / ٤٦

ويقول حول قوله تعالى : (ثم انتم هاؤلاء)[1] انتم مبتدأ ، وفى خبره ثلاثة أوجه : ...... والوجه الثانى ان الخبر هؤلاء على أن يكون بمعنى الذين ، وتقتلون صلته ، وهذا ضعيف أيضا ، لأن مذهب البصريين أن أولاء هذا لا يكون بمعنى الذين ، وأجازه الكوفيون[2]) فهو يضعف آراء الكوفيين لأنها لا تتفق مع آراء البصريين فقط لا لعله أخرى .

وفى قوله تعالى : (وان كانت لكبيره الا على الذين هداهم الله)[3] الآية يقول : (.... وقيل فصل بنى باللام بين ان المخففه من الثقيله وبين غيرها من أقسام (ان) وقال الكوفيون (ان) بمعنى (ما) واللام بمعنى (الا) ، وهو ضعيف جدا)[4] الى غير ذلك من المواضع[5] التى ضعف فيها آراء الكوفيين فى هذا الكتاب ارضاء لنزعته البصريه .

وفى شرح اللمع[6] يقول أبو البقاء فى تقديم المستثنى على المستثنى منه :

(... وأجازه الكوفيون واحتجوا بقول الشاعر :

وبلدة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها أنسي ،

وهذا عندنا ليس باستثناء ، وانما هو فصل ، والجن مفعول وأنسى فاعل .)[7]

---

(١) البقرة آيه ٨٥

(٢) اعراب القرآن ١ / ٤٨

(٣) البقره آيه ١٤٢

(٤) اعراب القرآن ١ / ٦٧

(٥) انظر اعراب القرآن ١ / ٩٢ ، ٩٣ ، ١٣٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٧٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٤٠ ، ٢٨١ ، ٢ / ١٠ ، ٢٠٤ وغير ذلك .

(٦) أنظر مخطوطه خدا بخش وضعها مصورة (ميكروفلم) فى معهد احياء المخطوطات محفوظه برقم (٣١٩)

(٧) شرح اللمع لوحة ٩٥

وكثيرا ما يورد رأى البصريين والكوفيين فى كتابه هذا فيحتج لرأى البصريين ، ويسكت عن رأى الكوفيين ، فيقول فى باب المبتدأ والخبر : (اختلف النحويــــون فى عامل المبتدأ والخبر فقال البصريون يرتفع بالابتداء ، وقال الكوفيون يرتفع بالخبر ، والدليل على قول البصريين .... الخ (١) ولم يوضح وجهة النظر الكوفية .

وفى باب " كان واخواتها " يقول : ... أما ليس فللبصريين فى تقديم خبرها عليها مذهبان ... الخ (٢) ولم يذكر رأى الكوفيين اطلاقا . ومثله فـــى مسألة الجامد لا يتحمل ضميرا . (٣)

وكثيرا ما تجده يفند آراء الكوفيين ويرد عليها كما رأيناه فى اعراب القـــرآن : فهو يقول فى شرح اللمع : (المرتفع بعد كان مرفوع والمنصوب منصوب بها وقـــال الكوفيون يرتفع الاسم بعدها بالابتداء وينصب الخبر على الحال ، ويسد مسد الخبر ، وهذا فاسد لوجهين ... الخ (٤)

وفى باب ان واخواتها قال أبو البقاء فى (لكن) (.. وليست مركبـــــه وزعم الكوفيون انها مركبة من لا وكأن ، وليس بشئ يتشاغل بافساده ....) (٥)

وفى كتاب (اللباب) (٦) يقول فى مسألة تقديم خبر (ما زال) عليهـــــا (.... قال ابن كيسان وبقية الكوفيين يجوز تقديم الخبر عليها لأن ما والفعل صارا بمعنى الاثبات ، وهذا ضعيف ...) (٧)

---

(١) شرح اللمع لوحة ٤٢
(٢) " " " ٥٩
(٣) " " " ٤٣
(٤) " " " ٥٨
(٥) " " " ٦٦
(٦) أنظر مخطوطه الأزهرية رقم ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩
(٧) اللباب لوحة ٣٢ .

وقال فى باب (ما) الحجازيه (..... ولما اشبهتها عملت فى المبتدأ والخبر كليس ، وقال الكوفيون خبرها منصوب بحذف حرف الجر ، وهذا فاسد لثلاثة أوجه ...) (١)

وقال فى باب ان واخواتها : يقول : (لكن مفرده وقال الكوفيون هى مركبه من ان والكاف زائده والهمزة محذوفه وهذا ضعيف جدا) (٢) لأن التركيب خلاف الاصل وغير ذلك مما يطول ذكره .

ورأى العكبرى الموالى للبصريين المنتصر لهم لم يتغير فى مؤلفاته وليس معنى هذا أنه يقدس آراءهم ، بل يمحصها ، وينتقى منها ما تؤيده الأدلة ، ويرد على المخالف ، وينتقده بشده وقد تقدم رده على كثير من مشاهير علماء البصريين .

---

(١) اللباب لوحه ٣٣

(٢) " " ٤٠

ثانيا : أبو البقـــاء يعتمد الأصـــول البصريـــة : (١)

ومن هذه الأصول قولهم : (لا يجوز الجمع بين علامتي تعريف)

ومن هنا وجدنا أبو البقاء يقول مع البصريين : لا يجوز ادخال الالف واللام فـــي العشره اذا كانت مركبة مثل (نيفت خمسة عشر) (٢) لأن هذا في رأيه ورأى البصريين يؤدى الى الجمع بين علامتي تعريف هما الالف واللام والاضافة .

وقال أيضا : لا يجوز نداء ما فيه (ال) لأن (ال) تفيد التعريـــف و (يا) تفيد التعريف .

ومنها : (الاصل في الاسماء ألا تعمـــل)

قال ابو البقاء مع البصريين ان العامل في الفاعل والمفعول الفعـــل (٤) وحده ، وذلك مراعاة لهذا الاصل الذى وضعوه بينما يرى الكوفيون غير ذلك .

واتباعا لهذا الاصل رفض أبو البقاء أن يعمل المبتدأ في الخبر والخبر فـي المبتدأ . (٥)

ومنها قولهم : (المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل)

واتباعا لهذا الأصـــل قال مع البصريين لا يجوز تقديم الخـــبر المبتدأ عليه مفردا كـــان أو جملة . (٦) .

وقال أيضا استنادا الى هذا الأصل : لا يجوز تقديم خبر ليس عليها مع ان الجمهور على خلافه . الى غير ذلك (٧) .

---

(١) انظر مدرسة البصره للدكتور عبد الرحمن السيد ، ١٩٢ فما بعدها .

(٢) انظر التبين : المساله ٧٦ (٣) أنظر التبين : المسألة ٨١

(٤) انظر التبين : المسألة ٣٦ (٥) " " : المسألتان ٢٧ و ٢٨

(٦) انظر التبين المسألة ٣٢ (٧) " " :: المسألة ٤٧

ثالثا : أبو البقاء يستعمل المصطلحات البصرية

أكثر المصطلحات التى استعملها أبو البقاء ورد بما تعارف عليه البصريون •

وقد خطأ الكوفيون فى نصبهم على الخلاف وبين أن الخلاف لا يوجب النصب ، وذلك من وجهة نظره هو اتباعا لميوله المواليه للبصريين فقال (١) :

(••••••• ويدل على فساد ما ذهبوا اليه أن الخلاف لو أوجب النصب لجاز نصب المبتدأ •••••) •

وقال (٢) (والخلاف لا ينصب) •

فاذا كان أبو البقاء يعد نفسه من زمرة البصريين ويتعصب لآرائهم ويتشدد بالتمسك بالمذهب البصرى فكيف يجوز لنا ان نعتبره كوفى المذهب أو بغداديا •

اذا فمذهب أبى البقاء مذهب المتأخرين الموالين للمذهب البصرى •

---

(١) انظر المسأله ٦٠

(٢) انظر المسأله ٦١

النسـخ التى اعتمدت عليها فى تحقيق الكتـاب :

اعتمدت فى اخراج هذا الكتاب على نسختين خطيتين ، ونسخة مطبوعـة .

أما النسخة الأولى : فهى النسخة المحفوظة فى مكتبة الجمعية الآسيويـة بكلكتـا فى الهند ، ومنها صورة (ميكروفلم) فى معهد احياء المخطوطات (غير مفهرس) ، ورمزت لها بحرف (أ) وهى نسخة ناقصه من آخرها وتشتمل على خمس وثمانين مسأله ، وتقع فى (١١٤) ورقه ، قياسها ٢٠ × ٣٠ وعدد أسطر كل صفحة ما بين ١٤ ـ ١٨ سطرا ، وفى كل سطر عشر كلمات ـ تقريبا ـ وهى مكتوبة بخط نسخى نفيس قليل الضبط بالشكل ، فيها تقطيع وترقيع وطمس بعض الكلمات بقلم ولد المنصف (عبد الرحمن) كما هو مدون على الغلاف .

ويظهر أنها كتبت فى حياة المؤلف لأن الناسخ قال بعد ذكر المؤلف : (أدام الله تأييده وتسديده) ولو انها كتبت بعد وفاته لقال : رحمه الله أو غفر الله له ..... أو نحو ذلك مما يدل على وفاته .

وعليها سماع أحمد بن يوسف النهرى الليلى (١) على شيخه علم الدين اللورقى (٢) بدمشق المحروسه عن مؤلفه أبى البقاء العكبرى . وهذا مدون على الغلاف أيضا ، كما أن عليها تمليك باسم احمد بن محمد الخفاجى العالم اللغوى (٣)

وقد صححت هذه النسخه ـ كما يظهر ـ مرتين الاولى بخط الناسخ مما يدل على أنه قرأها قراءه تصحيح على والده ، بعد أن نسخها عنه املاء .

والثانية بخط الليلى فقد ورد فى اللوحه رقم (١٨) بلغ تصحيحا على شيخنا أمتعنا الله به ، وفى نهاية بعض المسائل يكتب (بلغ قراءه) .

وهذه النسخه مضطربة ، فقدمت بعض ملازمها على بعض قبل ترقيم صفحاتها ثم رقمت صفحاتها بعد ذلك مما سبب لى بعض الجهد فى اعادتها الى وضعها السليم ، وقد فقد من الكتاب ورقة واحدة كتب على الوجه (أ) بقية مسألة (حد الاسم) ، وعلى الوجه (ب) أول مسألة (كيف) .

وذكر فى هذه المخطوطه مسألة (الاسم ما صح الاخبار عنه) الا أنه عدل عن هذه المساله فألغاها ، ودمجها فى مسألة : الاسم (حد الاسم) وكتب عليها مكرر .

وأما النسخه الثانية : فهى نسخة محفوظة فى دار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحو) ضمن مجموع وتقع فى ثمان عشرة ورقة فقط ، وتشتمل على خمس عشرة مسألة فقط ، لكنها أخذت شكل كتاب مستقل — فيما يظهر — حيث ختمت بقوله : هذا آخر املاء الشيخ محب الدين أبى البقاء وصلى الله على محمد .....الخ .
وكاتبها هو يوسف بن يوسف بن محمد بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعى كما ورد فى نهاية المخطوطه . ورمزنا لهذه النسخه بالحرف (ب) .

وأما النسخة الثالثة : فهى النسخة التى رمزنا لها بحرف (ط) وهى تحقيق الدكتور محمد خير الحلوانى للنسخة المتقدمة (ب) ونشر فى مكتبة الشهباء فى حلب وقد بادر الدكتور فأرسل الى نسخة من هذا الكتاب قابلتها بمزيد من الشكر والتقدير والامتنان ، وقد قام الدكتور فى تحقيق هذا الكتاب بجهد واضح ، وعمل مشكور ، فقدم للكتاب مقدمة جيدة وحاول — قدر استطاعته — تقويم النص ، والبحث عن مصادره ، وقارن نصوصه بما أورده السيوطى فى كتاب — (الاشباه والنظائر فى النحو) وعلق عليه تعاليق جيدة مفيده ، ووضع عناوين مسائل الكتاب وقد استفدت فائدة كبيره من عمل الدكتور ، ولا يسعنى هذا الا أن أسجل

له خالص شكرى ، وتقديرى فاستفدت من تعليقاته وتسميته بعض المسائل الا أننى غيرت بعض عناوين المسائل الى عناوين اكثر ملاءمة للنص ، وبالرغم من اكبارى وتقديرى لجهد الدكتور فاننى أرى أن عمله لا يخلو من بعض الهنات التى وقع فيها المحقق الفاضل ومن ذلك ما أذكره هنا ايثارا للأمانة العلميه وخدمة للنص .

١) حذف كلمة (لما) فى السطر الأخير من ص ٦٠ وهى موجودة فى الأصل لوحه (٦) السطر (٥) .

٢) حذف كلمة (انه) فى السطر ١٢ من ص ٦١ مع انها موجودة فى الأصل لوحة (١١) السطر (١٢)

٣) حذف كلمة (المفصول) فى السطر (٧) من ص ٩٧ وهى موجودة فى الاصل لوحة ١٢ السطر ١٢

٤) غير كلمة (قائم) الى كلمة (نائم) مرتين فى ص ٩٩ السطر (١٠) وهى موجودة (قائم) بالأصل لوحة ١٢ السطر الأخير .

٥) فى ص ١١٨ السطر الأخير غير قول المؤلف : (كالوضع) الى قوله (بالوضع) وهى موجودة فى الاصل لوحة (١٦) السطر (١٣) .

٦) حذف المحقق كلمة (هو) ومكانها فى السطر السادس من ص ١٢١ وهى موجودة فى الاصل أنظر السطر ١٠ من لوحة ١٧ .

٧) وفى ص ١٢٥ السطر (٥) سقطت كلمة (ذلك) مع انها موجودة فى الاصل لوحة ١٧ السطر التاسع .

وهذا التغير والاختلاف بين المخطوطه والمطبوعة لا يمكن أن نحمل المحقق مسؤوليته كامله ، فقد يكون راجعا لظروف الطباعة .

ولكن المحقق الفاضل وقع فى بعض الاخطاء التى لا يحتمل أن تكون ناتجه ناتجه عن أخطاء مطبعيه ومن ذلك :

١) في ص ١٢٥ هامش رقم (٤) قال المحقق ان لفظه (حرف) — الموجوده في السطر (١٠) غير موجودة في الأصل ، وانما هي زيادة من المحقق ، وبالرجوع الى الأصل تبين لى انها موجودة أنظر السطر رقم (١٣) من اللوحه رقم (١٧) .

٢) في صفحة ١٢٦ : السطر التاسع غير المحقق قول المؤلف (حذف اللام) الى قوله : (حذف لام الأمر) ولم ينبه على ذلك ، وهذا مخالف لما في الأصل أنظر لوحة ١٨ ، السطر ٣ .

٣) وفي ختام المخطوطه نقل المحقق قول الناسخ : هذا آخر املاء الشيخ محب الدين أبي البقاء . . . الخ واسقط كلمة (محب الدين) ثم ذكر اسم الناسخ ، ولم يذكر ثلاثة أسطر كتبها الناسخ قبل ذكر اسمه ومقتضى الامانة العلمية تفرض عليه أن يذكرها مهما كانت درجة أهميتها .

عملنـا في التحقيـق :

لعل أول عمل قمت به تجاه هذا الأثر هو ترتيب الكتاب فقد كانت نسخة الكتاب (أ) منشورة الأوراق ، ولم ترقم صفحاتها الا بعد اضطراب أوراقها ، فصعب ترتيبها ثانيه ، واتخذت في ترتيبها تتبع مسائلها ، ووجدت الناسخ يجمع — غالبا — بين بعض المسائل بحيث يختتم المسأله ، ويبدأ بالتي تليها في صفحة واحده ، وهكذا ، وهكذا . . الى آخر الكتاب .

والاضطراب انما وقع في المسائل الأولى أكثر من غيرها ، ومسائل الكتاب الأولى وردت منتظمه في النسخه (ب) ما يسر لى مهمة ترتيبها ، واذا انتهت المسألة في آخر الصفحة ، وبدأت مسألة أخرى من أول الصفحة كان تركيزي في

التحرى أكثر وأكثر ، مخافة أن يكون بين المسألتين مسألة ساقطة أو متأخرة عن مكانها الأصلى ، فأستعين بعدة قرائن منها مناسبتها للمسألة التى قبلها والتى بعدها فليس من المناسب أن يضع المؤلف مسألة فى باب الحال مثلا بين مسألتين من باب (ان) .

ومنها اننى أنظر الى مكان المسأله فى الانصاف لأنه قريب الشبه بترتيب كتابنا هذا .

ومنها الرجوع الى السرد الذى أورده السيوطى فى كتابه الاشباه والنظائر فى النحو ٢ / ١٤٠ وأثبت فيه عناوين المسائل الخلافيه حسب ما جاء فى الانصاف والتبين . ،

ومنها موضع هذه المسألة من كتاب اللباب فى النحو لأبى البقاء وهذه التحريات عملت بها فى بعض المسائل منها وضع مسألة تقديم ألفاظ الاغراء عليها فى موضعها المناسب حيث بدأها الناسخ بأول الصفحة ، والمسألة التى قبلها لا تدل دلالة أكيدة على أن هذه المسألة بعدها ، فاجتهدت ثم وضعتها قبل مسألة عامل النصب فى المفعول معه ، وهذا هو موضعها فى الانصاف ، وسرد الاشباه والنظائر .

وحاولت جاهدا أن أخرج النص كما كتبه المؤلف دون زيادة ولا نقصان ، فقارنت نصوصه بمؤلفات أبى البقاء التى عثرت عليها ، وبنقول السيوطى عنه فى الاشباه والنظائر كما اننى حاولت قدر استطاعتى تقويم النص ، وكتبت كثيرا من كلماته بالرسم المتعارف عليه فقد كتبت بعض كلماته المكتوبه بالطريقة القديمة مثل (مسله) ، (ثلثه) ،(مسابل) ، فايده) ، (هكذى) — فكتبتها مسأله ، وثلاثه ومسائل ، وفائده ، وهكذا . . . وغير ذلك .

وقمت بترجمة الاعلام الذين أوردهم المؤلف في النص وخرجت الآيـــات القرآنية ، ونسبت الأبيات الشعرية وكثيرا من أقوال العلماء وأشرت الى كل مسألة وجدت في كتاب الانصاف وذكرت رقمها هناك وعنوانها ، وأوردت شيئا لبعض المصادر في تخريج كل مسألة ليستفيد به القارئ ان اراد التوسع في أى مسألة من مسائـل الكتـاب .

واللـــه ولى التوفيـــــق .

والله أسأل أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم .

كتاب التَّبيين

عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين

تأليف

أبي البقاء العُكبري

٥٣٨ - ٦١٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام ، وحجة الأنام ، الامام ، العلامه نسيج وحده ، ترجمان الأذن واللسان أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى أدام الله تأييده وتسديده (١) .

---

(١) ترك الناسخ (بياضا) قدر خمسة أسطر يظهر أنه مكان المقدمة

وفى نسخه (ب) ذكر الناسخ بعد البسملة :

رب يسر واعن ياكريم قال الشيخ الامام العلامه محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى رحمه الله هذا كتاب (مسائل خلافية فى النحو) وقعت املاء وهى

١ — مسألة الكلام والكلمة *

الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة ، كقولك : (زيد منطلق) ، و (ان تأتنى أكرمك) ، و (قم) ، و (صه) (١) ، وما كان نحو ذلك.

فأما اللفظة المفردة نحو (زيد) ، و (من) (٢) وحده ونحو ذلك فصلا يسمى كلاما ، بل كلمة هذا قول الجمهور .

وذهبت شرذمة من النحويين (٣) الى أن الكلام يطلق (٤) على المفيد وغير المفيد اطلاقا حقيقيا (٥) .

والدليل على القول الأول : أنه لفظ يعبر باطلاقه عن الجملة المفيدة

(*) معظم العناوين من وضع المحقق .

هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها فى (الانصاف) وذكرها المؤلف فى كتاب (اللباب) مختصرة لوحة (٢) ، (٣) من مخطوطة الازهرية رقم (٧٧٧ (٢٠٦٠٥) نحو ٢٠٩) وفى معهد احياء المخطوطات عنه نسخة رقم (١٣٣ نحو) وهى نسخة نفيسة نسخت فى حياة المؤلف. وذكرها المؤلف فى (شرح اللمع) لوحة (٢) من مخطوطة خدا بخش وعنها صور فى معهد احياء المخطوطات برقم (٣١٩) وعليهما اعتمدت فى تخريج بعض مسائل الكتاب. ومقابلة بعض النصوص.

وانظر المسألة فى الخصائص ١ / ١٩ ، ٢١ ، ٣٢ ، والكتاب ١ / ١٢٢ ط) هارون ، وشرح المفصل ١ / ١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١ ـ ٧ ، وشرح الفصول لابن اياز لوحة (٢) مخطوطة المدينة رقم (٩٩٠) نحو وهمع الهوامع ١ : ٣ ـ ٦ ط الكويت ، وبصائر ذوى التمييز ١ / ٨١ ، ٤ / ٣٧٧ ـ ٣٨٠ ، وابن عقيل ١ / ١٤ ، ١٥ .

(١) ابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٧ هـ يمنع تسمية الضمير المستكن اسما فعلى رأيه لا يعتبر جملة.

(٢) " من " ساقطة من (ط) غامضة جدا فى (ب) .

فكان حقيقة فيها كالشرط وجوابه ، والدليل على أنه يعبر به عنها لا اشكال فيه اذ هو متفق عليه ، وانما الخلاف فى تخصيصه بذلك ، دون غيره ، —

وبيان اختصاصه بها من ستة أوجه :

أحدها : أنه يطلق بازائها فيقال هذه الجملة كلام ، والاصل فى الاطلاق (١) الحقيـــــقة .

---

(٣) نسب المؤلف هذا الرأى الى أهل اللغة فى شرح اللمع فقال : " ... وقال بعض اللغويين ان الكلمة المفردة كلام ايضا ، وان لم تكن مفيدة "
اللوحة رقم (٢) .

(٤) فى (ب) ينطلق .

(٥) نقل الفيروزبادى فى بصائر ذوى التمييز ٤ / ٣٧٧ عن النحويين تسمية الكلمة المفردة كلاما حتى ولو كان حرفا ، فقال :
الكلام يقع على الالفاظ المنظومة ... وعند النحاة يقع على الجزء منه اسما كان أو فعلا أو أداة ، وعند كثير من المتكلمين لا يقع الا على الكلمـــة المركبة المفيدة " .

(١) هنا تنتهى لوحة ٢/أ ولا تأتى بقية المسألة الا فى اللوحة (١٠) فمـــا بعدها .

الثاني : أن الكلام تؤكد به(١) الجملة ، كقولك تكلمت كلاما ، وكلمته كلاما والمصدر المؤكد به نائب عن اعادة الجملة ، لا ترى أن قولك قمت قياما وتكلمت كلاما ، تقديره قمت قمت لان الاصل في التوكيد اعادة الجملة بعينهما ، ولكنهم آثروا ألا يعيدوا الجملة بعينها ، فجاءوا بمفرد في معناها ، والنائب عن(٢) الشيء يؤدي عن معناه .

والثالث : أن قولك كلمته عبارة عن أنك أفهمته معنى بلفظ والمعنى المستفاد بالافهام تام في نفسه فكانت العبارة عنه موضوعة له لا منبئة(٣) عنه ، والكلام هو معنى كلمته .

الرابع أن مصدر تكلمت التكلم ، وهو مشدد العين في الفعل والمصدر والتشديد للتكثير ، وأدنى التكثير الجملة المفيدة .

وأما تكلمت فمشدد أيضا ، وهو دليل الكثرة ، ومصدره التكليم ، التاء والياء فيه عوض عن التشديد .

الخامس : أن الاحكام المتعلقة(٤) بالكلام لا تتحقق الا بالجملة المفيدة فمن ذلك قوله تعالى : " وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله "(٥) ومعلوم أن الاستجارة لا تحصل الا بعد سماع الكلام التام المعنى والكلمة الواحدة لا يحصل بها ذلك .

---

(١) لفظة (به) ساقطة من (ب) .

(٢) (عن) ساقطة من (ب) .

(٣) هكذا في (أ) وفي (ب) (مبينة) .

(٤) في (ب) المتعلقة .

(٥) التوبة : آية : ٦

وكذلك قوله تعالـــى :

" يريدون أن يبدلوا كلام الله (١) ، والتبديل صرف ما يدل(٢) عليه اللفظ الى غير معناه ، ولا يحصل ذلك بتبديل الكلمة الواحدة ، لان الكلمة الواحدة اذا بدلت بغيرها كان ذلك نقل لغة الى لغة أخرى ، وقال تعالى :

" وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه " (٣) ، وانما عقلوا المعنى التام ثم حرفوه عن جهته ، ومثله قوله تعالى :

" يحرفون الكلم عن مواضعه " (٤)

ومن ذلك تعليق اليمين بسماع الكلام فانه لو قال والله لا سمعت كلامك فنطق بلفظة واحدة ليس فيها معنى تام لم يحنث .

---

(١) الفتح آية : ١٥
قال الفراء : قرأها يحيى (كلم) وحده ، والفراء بعد كلام الله بألف (معانى القرآن ٣ : ٦٦)
وقال ابن مجاهد : قرأ حمزة والكسائى (كلم) بكسر اللام وقرأ الباقون (كلام الله) . (السبعة : ٦٠٤)
ومثله فى التسير للدانى ص : ٢٠١ ، والكشف لمكى ٢ : ٢٨١ ، وفى النشر للجزرى ٢ : ٣٧٥ وزاد عليهما خلفا .

(٢) هكذا فى (ب) وهى غير واضحة فى (أ) وفى (ب) يدل اللفظ عليه .

(٣) البقرة آية : ٧٥ .

(٤) النساء آية : ٤٦ ، المائدة آية : ١٣ .

السادس : أن العرب قد تجوز بالقول عن المحاولات كقول الشاعر :[1]

امتلأ الحوض وقال قطني سلا[2] رويدا قد ملأت بطني

وهو كثير في استعمالهم[3] ولا ينسب الكلام الى مثل ذلك فلا يقال تكلم الحوض ولا الحائط ، ولا سبب ذلك الا أن[4] الكلام حقيقة في الفائدة التامة والقول لا يشترط فيه ذلك .

واذا ثبت ما ذكرناه بأن (انسه) حقيقة في الدلالة على الجملة التامة المعنى .

فان قيل يتوجه عليه أسئلة أحدها : أن اطلاق اللفظ على الشيء لا يلزم منه الحقيقة ، فان المجاز يطلق على الشيء كما يقال للعالم بحر

---

(١) البيت لم ينسب الى قائل معين . وقد ورد هكذا في اصلاح المنطق : ٥٧ ، ٣٤٢ / ومجالس ثعلب : ١٥٨ / وأمالي ابن الشجري ١ : ٣١٣ ، ٢ : ١٤٠ ، وأكثر الرواية لهذا البيت (مهلا) بدل (سيلا) ، — راجع الصحاح ٣ : ١١٥٣ واللآلي ١ : ٤٧٥ / والتنبيه : ٦٤ / والمخصص ١٤ : ٦٢ / وابن يعيش ٢ : ١٣١ / والانصاف ١ : ١٣٠ / وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٥١ وشرح الالفية لابن الناظم : ٢٧ / والاشموني ١ : ١٢٥ / والعيني : ٣٦١ ، واللسان ٩ : ٢٥٧ ، والخزانة ١ : ٣٦١ . والشطر الاول فقط في الخصائص ١ : ٢٨ .

(٢) في (ب) سيلا وكلمة (سلا) مصدر سل يسل ، أنظر الامالي الشجرية ١ : ٣١٣ حيث قال : " سل الماء عني سلا رقيقا " .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٤ ففيه أبيات متعددة وانظر الامالي الشجرية ١ : ٣١٣ .

(٤) " أن " لا توجد في (ب) .

وللشجاع أسد ، وقال تعالى [١]

"جدارا يريد أن ينقض [٢]" و "وسأل القرية [٣]" وكل ذلك مجاز

وقد أطلق على هذا المعنى فلا يلزم من الاطلاق على ماذكرتم الحقيقة

والسؤال الثاني :

أن الاطلاق يكون حقيقة مشتركة أوجنسا تحته [٤] مفردات فالمشترك

لفظ العين [٥] ، والجنس مثل الحيوان ، فان الحيوان حقيقة في الجنس

والواحد منه حقيقة أيضا فلم لا يكون الكلام والكلمة من هاتين الحقيقتين

والسؤال الثالث :

أن الكلام مشتق من الكلم وهو الجرح والجامع وبينهما التأثير والكلمة

كذلك لان الحروف الاصول موجودة فيها وهي مؤثرة أيضا اذ [٦] كانت

تدل على معنى وهي جزء الجملة التامة الفائدة ، والجزء شارك الكل [٧] في

حقيقة وضعه ألا ترى أن الحق يثبت بشاهدين مثلا ، وكل واحد منهما شاهد

حقيقة ، واثبات الحق بهما لا ينفي كون كل واحد منهما شاهدا ، كذلك

هاهنا ألا ترى أن قولك قام زيد يشتمل على جزئين كل واحد منهما

---

(١) في (ب) قال الله تعالى .

(٢) الكهف آية : ٧٧ .

(٣) يوسف آية : ٨٢ ، وفي (ب) وسل دون همزة ، وهي قراءة ابن كثير ، والكسائي — أنظر النشر ١ : ٤٠٧ .

(٤) كلمة (تحته) غير واضحة في "أ ، ب" ولكنها جاءت كذلك في (ط) ص ٣٦ .

(٥) العين لفظ مشترك يطلق على العين المبصرة والجارية وحقيقة الشيء ، وغير ذلك ، أنظر الصحاح "عين" ٦ : ٢١٧٠ — ٢١٧٣ والمزهر للسيوطي ١ — ٣٧٢ — ٣٧٥ ط الحلبي .

(٦) في (ب) اذا .

(٧) غير واضحة في "أ"

يسمى كلمة لدلالته على معنى وتوسط الفائدة التامة/حكم يترتب على المجموع ولا ينفي ذلك اشتمال الجزئين في الحقيقة وعلى هذا ترتب التبديل والتحريف[1] اذ[2] كان ذلك[3] كله حكما يستفاد بالجملة ولا ينفي حقيقة الوضع ، ثم ماذكرتموه معارض بقوله تعالى : " كبرت كلمة تخرج من أفواههم "[4] وقوله : (كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا)[5] (وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا[6]) ومعلوم أنه أراد بالكلمة الجملة المفيدة واذا وقعت الكلمة على الجملة ، جاز أن يقع الكلام على المفرد والجواب[7] :

أما الاطلاق، فدليل الحقيقة اذ كان المجاز على خلاف الاصل / وانما يصار اليه بقرينة صارفه عن الاصل والاصل عدم القرائن ثم ان البحث عن الكلام الدال على الجملة المفيدة لاتوجد[8] له قرينة بل يسارع الى هذا المعنى من غير — توقف على وجود قرينة وهذا مثل لفظ العموم اذا أطلق حمل على العموم

---

(١) في (ب) التحريف والتبديل .

(٢) في (ب) اذا .

(٣) " ذلك " ساقطة من (ب) .

(٤) الكهف : آية : ٥ .

(٥) التوبة ، آية : ٤٠ .

(٦) الانعام ، آية : ١١٥ .

(٧) أسقط الناسخ فاء الربط في (أ ، ب) وهذا كثير جدا في مثل هذا الموضوع من الكتاب لا يأتي بالفاء ويأتي بالواو بدلا منها .

(٨) في (ب) لا يوجد .

من غير أن يحتاج الى قرينة تصرفه اليه ، بل ان وجد تخصيص احتاج الى قرينة .

أما السؤال الثانى فلا يصح على الوجهين المذكورين أما الاشتراك فمنه (١) جوابان :

أحدهما : أنه على خلاف الاصل ، اذ كان يخل بالتفاهم ، ألا ترى أنه اذا أطلق لفظة العين لم يفهم منه ما يصح بناء الحكم عليه (٢) ، والكلام انما وضع للتفاهم ، وانما عرض الاشتراك من اختلاف اللغات (٣) .

والثانى : أن الاشتراك هنا لا يتحقق لان الكلام والكلمة من حقيقة واحدة ولكن الكلام مجموع شيئين فصاعدا والكلمة اللفظة المفردة و لاشتراك (٤) بينهما ، وانما الكلام مستفاد بالاوصاف والاجتماع ، وليس كذلك المشترك بل كل واحدة من ألفاظه كالاخرى فى كونها مفردة وأما الجنس فغير موجود هنا لان الجنس يفرق بين واحدة وبينه بتاء التأنيث (٥) نحو تمرة وتمر ، وهذا غير

---

(١) فى (ب) ففيه .

(٢) معنى كلامه أن اللفظة اذا أطلقت فهم معناها المناسب للمقام فقط فاذا تحدثنا عن أنواع المياه وذكرنا العين انصرف الفهم الى العين الجارية واذا تحدثنا عن حدة البصر أو ضعفه وأطلقنا لفظ العين فهم منها المبصرة وهكذا .

(٣) هذا الموضوع يجر الى حديث طويل فى هذا المجال وهو : هل يقع المشترك فى اللغة أو لا يقع ؟ واذا وقع هل يقع فى لغة واحدة أولا ؟ وقد أوضح المؤلف رأيه فى هذه المسألة باختصار وذلك أن المشترك لا يقع فى اللغة الواحدة بل من تداخل اللغات ، وللمشترك أيضا طرق أخرى غير ذلك وللتعرف عليها راجع فقه اللغة لصبحى الصالح : ٣٠١ ــ ٣٠٨ ، وفصول فى فقه العربية للدكتور رمضان عبدالتواب : ٢٨٦ ــ ٢٩٣ ، والمزهر للسيوطى ت ٩١١ / ٣٦٩ ــ ٣٨٦ ط الحلبى .

موجود في الكلام والكلمة ، بل جنس الكلمة كلم وليس واحد الكلام كلامة فبان أنه ليس بجنس.

وأما السؤال الثالث : فخارج عما نحن فيه وبيانه أن اشتقاق الكلمة من الكلم وهو التأثير والكلام تأثير مخصوص لا مطلق التأثير ، والخاص غير المطلق يدل عليه أن الكلم الذى هو الجرح مؤثر فى النفس معنى تاما وهو الالم مثلا ، والكلام أشبه بذلك لانه يؤثر تأثيرا تاما وأما الكلمة المفردة فتأثيرها قاصر لا يتم منه معنى الا بانضمام تأثير آخر (١) اليه ، فهما مشتركان فى أصل التأثير لا فى مقداره.

وأما المعارضة بقوله تعالى : " كبرت كلمة " فلا تتوجه لأن أكثر ما فيه أنه عبر بالجزء عن الكل ، وهذا مجاز ظاهر اذ كان الواحد ليس بجمع ولا جنس بل يعبر به عن الجمع والجنس مجازا ووجه المجاز أن الجملة يتألف بعض أجزائها الى بعض كما تتألف حروف الكلمة المفردة بعضها الى بعض فلما اشتركا فى ذلك جاز المجاز وليس كذلك التعبير بالكلام عن

---

(٤) فى (ب) والاشتراك.

(٥) يسميه النحاة اسم الجنس الجمعى ، أنظر حاشية الصبان ٤/١٥٣ ، وأنكر ابن يعيش أن يكون هذا جمعا وقال هو عندنا اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد وليس بتكسير على الحقيقة وان استفيد منه الكثرة." أنظر شرح المفصل ٥/٧١ نقلا عن هامش (١) من (ط) ص ٤٠.

(١) فى (ب) الآخر.

الكلمة لان ذلك نقض[1] معناها ، ودليل المجاز في الكلمة ظاهر ، وهو قوله " تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا " ، والكذب لا يتحقق في الكلمة المفردة وانما يتصور فيما هو خبر والخبر لا يكون مفردا في المعنى ٠

واحتج الاخرون بأن الاشتقاق موجود في الكلمة والكلام بمعنى واحد ، وهو التأثير ، فكان اللفظ شاملا لهما يدل عليه أنك تقول تكلم كلمة وما تكلم بكلمة[2] فيؤكد باللفظة المفردة الفعل كما يؤكد بالكلام فيلزم من ذلك اطلاق العبارتين على شيء واحد والجواب عن هذا ماتقدم في جواب السؤال[3] والله أعلم بالصواب ٠

---

(١) في (ب) نقيض ٠

(٢) وردت هذه العبارة في (ب) هكذا تكلمت كلمة ، واما تكلم بكلمة وزاد المحقق في (ط) "أما" قبل تكلمت الاولى وماورد في "أ" أوضح ٠

(٣) هنا ورد في (ط) " الثالث" ونبه المحقق الى عدم وجودها في الاصل وانما زادها هو ليوضح السؤال المقصود بالتحديد ٠

٢ ـ مسألة [حد الاسم] (*)

اختلف(١) عبارات النحويين فى حد الاسم ، وسيبويه(٢) لم يحن له بحد(٣) فقال بعضهم :

الاسم ما استحق الاعراب فى أول وضعه ، وقال آخرون : ما استحق التنوين فى أصل وضعه(٤) ، وقال آخرون : حد الاسم مساسا بمسماه ،

(*) هذه المسألة لاتوجد في الانصاف لابن الانبارى لان الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين وقد كتب على هامش هذه المسألة في الاصل بخط الناسخ نفسه : " هذه المسألة قبل اشتقاق الاسم والتى بعدها فى (كيف) تبع لمسألة حد الاسم وبعدهما مسألة الاستقاق " . فقدمتها حيث أراد ، راجع فى هذه المسألة كتاب اللباب للمؤلف لوحة (٤) ، وانظر المرتجل لابن الخشاب : ٧ ، وايضاح علل النحو للزجاجى : ٤٨ـ٥٠ ، الصاحبى لابن فارس : ٨٣ ، وأسرار العربية لابن الأنبارى : ٩ ، ١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٢٢ ، والاشباه والنظائر للسيوطى ٤/ ١٣٧ ، والاصول لابن السراج ١ : ٣٨ .

(١) فى (ب) اختلف .

(٢) سيبويه (١٤٨ـ١٨٠ هـ ، ٧٦٥ـ٧٩٦ م) هو امام النحاة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسى الاصل ينتمى بالولاء الى الحارث بن كعب اشتهر بلقبه (سيبويه) وهو أول من ألف فى النحو كتابا شاملا وصل الينا ، واهتم العلماء قديما وحديثا بكتابه حتى أن طائفة من العلماء كانوا يحفظونه عن ظهر قلب ، وكثر التأليف حوله ، أنظر ترجمته فى نزهة الالباء : ٦٠ ، وانباه الرواة ٢ : ٣٤٦ ، وأخبار النحويين البصريين : ٤٨ ، وطبقات الزبيدى : ٣٨ وغير ذلك .

(٣) قال فى الكتاب : " فالاسم رجل وفرس وحائط " الكتاب ١ : ٢ بولاق ، ونسب المبرد لسيبويه تعريفا آخر وهو قوله : الاسم ماصح أن يكون فاعلا

فأوضحه وكشف معناه ، وقال آخرون : الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه ، وقال آخرون : هو[1] كل لفظ دل على معنى ولم يدل على زمـــان ذلك المعنى ، وقال ابن السراج[2] : هو كل لفظ دل على معنى في نفســه غير مقترن بزمان محصل ، وزاد بعضهم في هذا الحد[3] دلالة الوضع.

وقبل الخوض في الصحيح في هذه العبارات[4] نبين حد الحد[5] ، والعبارات الصحيحة فيه مختلفة الالفاظ متفقة المعاني .

فمنها اللفظ الدال على كمال ماهية الشئ[6] ، وهذا حد صحيح لأن

(⇐) ونسب اليه بعضهم قوله : " الاسم هو المحدث " أنظر الصاحـــبي ٨٢ ، ٨٣ ، والكتاب ١ : ٤ بولاق .

(٤) في (ب) في أول وضعه .

(١) (هو) ساقطة من (ب)

(٢) ابن السراج ؟ — ٣١٦ هـ ، هو أبو بكر محمد بن السرى بن سهـــل أخذ عن أبي العباس المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والسيرافي والرماني ، ألف في النحو واللغة والقراءات ، ومن أشهر مؤلفاتـــه كتاب الاصول في النحو . وكان نحويا بصريا متحررا ، أنظر أخبـــار النحويين البصريين : ٨٠ ، وانباه الرواة ٤ : ١٤٥ ، ونزهة الالباء ٣١٢ ، ووفيات الاعيان ٣ : ٤٦٢ وغير ذلك .

وقد نسب الى ابن السراج عدة تعاريف منها مانسبه اليه المولـــف وقد نسب هذا الحد نفسه الى تلميذه السيرافي وانظره في شرح الكتاب ١ : ٧ (مخطوطة المدينة) وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١ : ٢٢ : " وحده أبو بكر محمد بن السرى فقال : الاسم مادل على معنى مفرد في نفسه ، وهذا اختصار ماجاء في كتابه الاصول ١ : ٣٨ وفي ايضاح علل النحو قال الزجاجي ص ٥٠ " قال أبو بكر بن السراج الاسم مادل على معنى وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص " وهذا الحد هـــو ماورد في الاصول ص ٣٨ .

⇐

الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود ، ويراد بالماهية ،مليقال في جواب ماهو ؟ واحترزوا بقولهم (كمال الماهية)من أن بعض ما يدل على الحقيقة قد يحصل من طريق الملازمة لا من طريق المطابقة ، مثاله : أن تقول حد الانسان هو الناطق فلفظ الحد يكشف عن حقيقة الذات ، ولا يدل على جنس المحدود ، وان كان لاناطق الا الانسان ، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة لا من جهة دلالة اللفظ ، ومثاله من النحو قولهم (١) :(المصدر يدل على زمان مجهول) وليس كذلك فان لفظ المصدر لا يدل على زمان البتة ، وانما الزمان من ملازماته ، فلا يدخل في حده ، ولو دخل ذلك في الحد لوجب أن يقال الرجل والفرس يدلان (٢) على الزمان والمكان اذ لا يتصور انفكاكه عنهما .

= وقال ابن السراج في كتاب الموجز ص ٢٧ : " ... فالاسم ما جاز أن يخبر عنه " اذا ابن السراج له أكثر من تعريف للاسم فلا يستبعد أن ما نسبه اليه المؤلف هو حقا له أخذ تلميذه السوافي عن بعض مؤلفاته التي لم تصل الينا . والدليل على أن ابن السراج له أكثر من تعريف أن مافي كتاب الاصول وما نقل عنه الزجاجي مخالف لما جاء في الموجز . وهذا التعريف الذي نسبه اليه أبو البقاء هو — المختار عند أكثر النحويين .

(٣) (الحد) ساقطة من (ب) .

(٤) أكثر العلماء من القول في حد الاسم حتى أن ابن فارس أورد حدودا كثيرة ونسبها الى سبويه والكسائي ، والفراء ، والاخفش ، وهشام والزجاج وغيرهم ثم قال : وما أعلم شيئا مما ذكرته سلم من المعارضة ، أنظر الصاحبي ٨٣ قال ابن الانباري : وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تزيد على سبعين حدا ، أسرار العربية ص ١٠ .

(٥) زاد في (ب) " الصحيح " .

(٦) وقريب من هذا الحد حد الزجاجي في ايضاح علل النحو ص ٤٦ حيث قال : " الدال على كمال حقيقة الشيء "

وقال الفاكهي : " اعلم أن الحد هو ما يميز الشيء عما عداه ، ولا يكون

=

ولكن لما لم يكن اللفظ دالا عليهما [١] لم يدخلا فى حده ، وقال قوم:(حد الحد هو عبارة عن جملة ما فرقه التفصيل) وقال آخر وحد الحد[٢] :(ما اطرد وانعكس)وهذا صحيح لان الحد كاشف عن حقيقة الشئ فاطراده يثبت حقيقته أينما وجدت وانعكاسه [٢] ينفيها حيثما فقدت وهذا هو التحقيق ، بخلاف العلامة[٢] ، فان العلامة تطرد ولا تنعكس ، ألا ترى أن كل اسم دخل عليه حرف الجر والتنوين وما أشبههما [٢] أين وجد حكم بكون اللفظ اسما ، ولا ينفى كونه اسما بامتناع حرف الجر ولا بامتناع التنوين ونحوهما ، واذ قد بانت[٣] حقيقة الحد فنشرع فى تحقيق [١] ما ذكر من الحدود ، وافساد الفاسد منها .

= كذلك الا اذا كان جامعا مانعا " مخطوطة مكتبة الحرم المكى (رقم ١٢٥ نحو) .

= (١) كلمة (قولهم) ساقطة من (ب) .

(٢) كلمة "يدلان " غير واضحة فى" أ " وفى "ب" يدل وصوابها فى (ط) .

(١) فى (ب) عليها .

(٢) الكلمات غير واضحة فى (أ) لأنها تقع فى أوائل السطور ، وقد أصابها التلف .

(٣) فى (ب) واذ قدمنا وفى (ا) (بان) أو (بانت) .

أما قولهم :

الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد فى نفسه فحد صحيح [١] اذ الحد ماجمع الجنس والفصل واستوعبه جنس المحدود وهوكذلك هاهنا ، ألا ترى أن الفعل يدل على معنيين حدث [٢] وزمان ، وأمس وما أشبهه يدل على الزمان وحده ، فكان الاول فعلا والثانى اسما ، والحرف لا يدل على معنى فى نفسه ، فقد تحققت فيما ذكرناه الجنس ، والفصل ، والاستيعاب ، وأما قول ابن السراج فصحيح أيضا :

فان الاسم [٣] يدل على معنى فى نفسه ففيه احتراز من الحرف وقوله : (غير مقترن بزمان محصل ليخرج منه الفعل فانه يدل على الزمان المقترن به ، وأما المصادر فلا دلالة لها على الزمان لا المجهول ولا المعين على ماذكرنا ومن قال منهم يدل على الزمان المجهول فقد احترز عنه بقوله:(محصل)فان المصدر لا يدل على زمان معين ، وأما من زاد فيه دلالة الوضع فانه قصد بذلك دفع النقض بقولهم : (أتيت مقدم الحاج)و(خفوق النجم [٤]) وأتت الناقة على

---

(١) اختاره/أبو محمد ابن الخشاب فى المرتجل ص ٧ .

(٢) غير واضحة فى (ا) وصوابها فى (ب) .

(٣) من هنا ساقط من (ا) الى قوله فى مسألة (كيف) (شاذ فى الاستعمال) ويظهر أن السقط كان ورقة كاملة . وموجود فى (ب) .

(٤) المراد بالنجم الثريا قال الجوهرى : (هو اسم لها علم ، مثل زيد ، وعمرو فاذا قالوا :

" طلع النجم يريدون الثريا " الصحاح ٢٠٣٩ مادة (نجم) .

وقال أيضا : " يقال وردت خفوق النجم أى وقت خفوق الثريا " ٤ / ١٤٦٩ (ثرى) ومعنى خفوقها غيابها .

منتجها [1] فان هذه مصادر ، وقد دلت على زمان محصل ، فعند ذلك تخرج عن الحد ، واذا قال دلالة الوضع لم ينتقض الحد بها لانها دالة على الزمان لا من طريق الوضع وذلك أن مقدم الحاج يتفق فى أزمنة معلومة بين الناس لا أنها معلومة من لفظ المقدم ، والدليل على ذلك أنك لو قلت: "أتيت وقت مقدم الحاج صح الكلام وظهر فيه ماكان مقدرا قبله ، والتحقيق فيه أن الحدود تكشف عن حقيقة الشىء الموضوع أولا ، فاذا جاء منها شىء على خلاف ذلك لعارض لم ينتقض الحد به ويأتى نظائر ذلك فيما يمر بك من المسائل .

فأما من قال :

هو ما استحق الاعراب فى أول وضعه أو ما استحق التنوين فكلام ساقط جدا وذلك أن استحقاق الشىء لحكم ينبغى أن يسبق العلم بحقيقته حتى يرتب عليه الحكم ألا ترى أنه لو قال فى لفظ " ضرب " هذا اسم لانه يستحق الاعراب فى أول وضعه لاحتجبت أن تبين أنه ليس باسم ولا يعترض [2] فى ذلك بالاعراب وعدمه ، ولو قال قائل أنا أعربه أو أحكم باستحقاقه الاعراب لقيل له ما الدليل على ذلك ؟ فقال: لانه اسم فيقال له : ما الدليل على أنه اسم ؟ فان قال بعد ذلك لانه يستحق الاعراب أدى الى الدور

---

(١) (منتج) بفتح التاء وكسرها نقلا عن سيبويه وأبى زيد ورجح الفارسى الفتح وقال هو أقيس ، أنظر المخصص ٩٠٨/٧ و اللسان آخر المادة ومنازل الحروف للرمانى ٧٣ " نقلا عن هامش (١) صفة ٤٨ من (ط) وقال الجوهرى : (أتت الناقة على منتجها أى للوقت الذى تنتج فيه وهو فعل بكسر العين)
(الصحاح ٣٤٢/١ (مادة نتج) .

(٢) فى (ب) يتعوض .

الدور (١) لانه لا يثبت كونه اسما الا باستحقاق الاعراب ولا يستحق الاعراب الا بكونه اسما ، وهكذا سبيل التنوين وغيره ، وأما قول الاخر (ما سمحا بمسماه) فحد مدخول أيضا وذلك أنه أراد ماسمى مسماه ولهذا قال: فأوضحه فجعل فى الحد لفظ المحدود واذا كنا لانعلم معنى الاسم فكيف يجعل فيما يوضحه لفظا مشتقا منه ؟ وذلك أن الاشتقاق يستدعى فهم المشتق منه أولا ثم يؤخذ منه لفظ آخر يدل على معنى زائد ، قال عبد القاهر (٢):

---

(١) الدور مصطلح منطقى يطلقه المناطقة على حال تكون فيها علة الشىء معللة به ، أنظر فصل دور الاعتلال فى الخطائص ١ / ١٨٣ نقلا عن (ط) هامش (٤) ص ٤٩ .

(٢) الجرجانى : (— ٤٧١هـ)

هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى أبو بكر عالم بالنحو والبلاغة له فيهما مؤلفات جليلة القدر أخذ النحو عن ابن أخت الفارسى محمد بن الحسن بن عبد الوارث بجرجان ، قال عنه القفطى :
" كان رحمه الله ضيق العطن لا يستوفى الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك توفى سنة ٤٧١هـ . وله من المؤلفات دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة واعجاز القرآن وقد طبعت . كما ألف فى النحو كتاب العوامل والجمل وشرح الايضاح لابى على شرحا وافيا سماه المغنى فى ثلاثين مجلدا ويسمى حواشى الايضاح وله شرح آخر مبسط اسمه المقتصد فى منه نسخة بتركيا ونسخة ناقصة بدار الكتب برقم " ١١٠٢ نحو " ويعمل أحد الفضلاء الآن على تحقيقه .

(أنظر ترجمته فى : انباه الرواة ٢ : ١٨٨ ، وبغية الوعاة ٣١٠ ، ونزهة الالباء ٤٣٤ .

في "شرح جمله" (١) حد الاسم (٢) : ماجاز الاخبار عنه قال : والدليــــل على ذلك من وجهين أحدهما : أنه مطرد ومنعكس وهذا أمارة صحة الحـــد ٠ والثاني : أن الفعل لا يصح الاخبار عنه والحرف لاحظ له في الاخبار فمعنى أن يكون الاسم هو المخبر عنه اذ لا يجوز أن تخلو الكلمة من اسناد الخبر اليها واذا كان (٣) الفعل والحرف والاسم لا يسند اليه خبر (٤) ارتفع الاخبار عن جملـة الكلام والدليل على أنه ليس بحد وانما هو علامة وقد اختار ذلك عبدالقاهـر

(١) كتاب الجمل لعبدالقاهر وشرح عبدالقاهر المذكور هو ما يسمى (التلخيص) والجمل هذا انما هو شرح لكتاب العوامل له أيضا ، والتلخيص لم يصل الينا وأما كتاب العوامل فقد طبع مرارا ، والجمل طبع في دمشق سنة ١٣٩٢هـ بتحقيق الاستاذ علي حيدر ، ولكتاب الجمل هذا شروح كثيرة من بينها كتاب المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ٥٦٧ هـ وقد طبع فـــي دمشق أيضا بتحقيق الاستاذ علي حيدر سنة ١٣٩٢هـ ٠

(٢) هذه بداية المسألة التي ألغاها المؤلف ــ رحمه الله ــ وكان قـــد بدأها بقوله (مسألة الاسم ماصح الاخبار عنه أما جاز الاخبار عنـــه فاختلفوا في ذلك فقال عبدالقهر في شرح جمله هو حد وقال في شرح الايضاح هو علامة وهو قول الاكثرين ٠٠٠ الخ) ، وقد أوضحنا ذلك في المقدمة ٠

(٣) غير موجودة في (ب) ٠

(٤) في (ب) خبرا ٠

فى " شرح الايضاح "(1) أن هذا للفظ يطرد ولا ينعكس ، والدليل عليه قولك (اذ) و(اذا) و(أيان) و(أين) وغير ذلك وأنها أسماء ولا يصح الاخبار عنها ، فعند ذلك يبطل كونه حدا .

والوجه الثانى : أن قولك ماجاز الاخبار عنه لا ينبئ عن حقيقة وضعه وانما هو من أحكامه ولذلك لو ادعى مدع أن لفظة (ضرب) يصح الاخبار عنها بأن يقول (ضرب اشتد) كما تقول (الضرب مشتد) لم يصح معارضته(2) بالمنع المجرد حتى يبين وجه الامتناع والحد لا يحتاج الى دليل يقام عليه لانه لفظ موضوع على المعنى ودلالة الالفاظ على المعانى لاتثبت بالمناسبة والقياس .

فان قيل : (اذ) و(اذا) ونحوهما يصح الاخبار عنهما من حيث أنهما أوقات وأمكنة وكلاهما يصح الاخبار عنه وانما عرض لها أنها لاتقع الا ظروفا فمن حيث هى ظروف لا يخبر عنها ومن حيث هى أوقات وأمكنة يصح الاخبار عنها ألا ترى أنك لو قلت طاب وقتنا واتسع مكاننا كان خبرا

---

(١) يجوز أن يكون هذا الشرح هو كتاب المغنى فيكون شرح الايضاح الكبير الذى شرحه فى ثلاثين مجلدة ، ويجوز أن يكون المقصود به شرح الايضاح الصغير المسمى (المقتصد) فى ثلاثة مجلدات وقد تقدم ذكرهما .

(٢) فى (ب) معارضة .

صحيحا [1] والجواب [2] : أن كونها ظروفا أوصاف انضمت الى كونها وقتا ومكانا لم تستعمل الا بهذه الصفة ، فهى كالخصوص من العموم والخصوص لا يحد بحد العموم ألا ترى أن الانسان حيوان مخصوص ولا يحد بحد الحيوان العام — لأن ذلك يسقط الفصل الذى يميز به من بقية أنواع الحيوان والحد ما جمع الجنس والفصل ، والوقت الذى يدل عليه اذا هو الجنس ، وكونه ظرفـــــا بمنزلة الفصل ، كالنطق فى الانسان وبهذا يحصل جواب قوله يطرد ونعكس لانا قد بينا أنه لا ينعكس والله أعلم بالصواب .

---

(١) ورد فى المسألة الملغاة : واحتج عبد القاهر بأن الاخبار عن معـــنى اللفظ لا عن نفسه واذ واذا وقتان والوقت صح الاخبار عنه تقول وقتنـــا طيب ، وجاء الوقت ..... الخ " والمقصود بالاخبار هنا هو الاخبار اللغوى لا الاخبار النحوى ... والا لما صح قول العكبرى : (طـاب) وقتنا واتسع مكاننا) لوقوع الوقت والمكان فاعلين فى المثالين ..— ولما كان الوقت مخبرا عنه لغويا بأنه طيب وهو موصوف بهذه الصفة جـــاز تمثيل العكبرى بقوله : (طاب وقتنا) وكذلك يقال فى المثال الثانـــى (اتسع مكاننا) ... ولا شك أن تمثيل عبد القاهر كان أشمل وأكمل ، حين قال : (وقتنا طيب وجاء الوقت) حيث جعل الوقت فى المثـــال الاول مخبرا عنه (أى مبتدأ) وجعله فى المثال الثانى فاعلا ...... وبهذا التنويع تحقق الاخبار النحوى كما تحقق الاخبار اللغوى .... ومن هنا جاء حكمنا بأنه أشمل وأكمل .

(٢) حقها أن تكون فالجواب كما سبق .

(٣) فى (ب) كالمخصوص .

٣ - مسألة [اسمية كيف] "*"

كيف اسم بلا خلاف(1) وانما ذكرناها هنا لخفاء الدليل على كونها اسما ، والدليل على كونها اسما من خمسة أشياء :

أحدها : أنها داخلة تحت حد الاسم(2) ، وذلك أنها تدل على معنى في نفسها ولا تدل على زمان ذلك المعنى .

(*) أورد المؤلف هذه المسألة في كتاب شرح اللمع لوحة (٦) مع شيء من التفصيل ، وهذه ليست من مسائل الخلاف وقد اعتذر المؤلف عن ذكرها هنا كما ترى ، راجع هذه المسألة في أسرار العربية لابن الانباري : ١٤-١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ : ١٠٩-١١٠ ، مغني اللبيب لابن هشام ٢٢٢:١ ، تهذيب اللغة للازهري ١٠ : ٣٩٢ والصحاح للجوهري ٤ : ١٤٢٥ ، وبصائر ذوي التمييز للفيروزبادي : ٤ : ٤٠١-٤٠٤ ، اللسان مادة (كيف) وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ١١ ، ١٢ . ولا توجد هذه المسألة في الانصاف لابن الانباري كان على المؤلف رحمه الله "أن يذكر في هذه المسألة خلافهم : هل كيف اسم صريح غير ظرف أو جارية مجرى الظروف ؟ فسيبويه يرى أنها ظرف والاخفش والسيرافي يريان أنها اسم غير ظرف " وقال ابن مالك مامعناه لم يقل أحد أن (كيف) ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا " بصائر ذوي التمييز ٤ / ٤٠٢ .

٢٠ / ٣٩٢

(١) قال الازهري : كيف حرف أداة ، ونصب الفاء فرارا من التقاء الساكنين ومعنى هذا أن الخلاف في اسمية كيف وارد ... فكيف ساغ للمؤلف أن يقول : " كيف اسم بلا خلاف " ؟ ولعله لم يعتد بهذا الرأي الغريب .

(٢) تقدم حد الاسم في المسألة التي قبلها .

والثانى : أنها تجاب بالاسم والجواب على وفق السؤال وذلك قولهم : كيف زيد ؟ فيقال:[١] صحيح أو مريض أو غنى أو فقير ، وذلك أنها سؤال عن الحال ، فجوابها مايكون حالا .

والثالث : أنك تبدل منها الاسم فتقول كيف زيد أصحيح أم مريض والبدل هاهنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك أصحيح زيد أم مريض ؟ ، والمبدل يساوى المبدل منه[٢] فى جنسه[٣] .

والرابع : أن من العرب من يدخل عليها حرف الجر ، قالو : على كيف تبيع الاحمرين[٤] ؟ وقال بعضهم أنظر الى كيف يصنع[٥] وهذا

---

(١) هكذا فى (ط) وفى ب (فيقول)

(٢) كلمة (منه) ساقطة من (ب) وأثبتها المحقق فى (ط) .

(٣) فى السطرين السابقين اضطراب ولعل الاصل : والبدل هاهنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك كيف زيد والبدل يساوى المبدل منه فى جنسه ، نقلا عن هامش ٣ ص ٥٥ (ط) ، وفى شرح اللمع قال : ... ولانها يبدل منها الاسم كقولك : كيف زيدا أصحيح أم مريض . والشىء لايبدل الا من جنسه . أنظر لوحة (٧) .

(٤) الاحمران هما الخمر واللحم ، وقال الاصمعى : يقال أهلك النساء الاحمران الزعفران والذهب ، أنظر المثنى لابى الطيب اللغوى ص٢٩ ، وعن أبى عبيدة : الذهب والزعفران الاصفران ، أنظر جنى الجنتين — للمحبى : ص١٦ ، واللسان (حمر) ٥ : ٢٧٦ ، تهذيب اللغة للازهرى والمزهر للسيوطى ٢ : ٧٢ .

(٥) لغة حكاها قطرب عن العرب ، أنظر شرح اللمع لوحة (٧) وزاد المؤلف فى شرح اللمع : وكقول الشاعر :

سائل فوارس يربوع بشدتنا عن كيف صقعتنا ذهل بن شيبانا

وهذا البيت ينسب الى السفاح فى شرح السكرى لديوان الاخطل ص١٢٥ تحقيق د . فخر الدين قباوة وبرواية أخرى هى :

شاذ (١) فى الاستعمال ولكنه يدل على الاسمية .

والخامس : أن دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسما (٢) وذلك أن يقال لاتخلو (كيف) من أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا فكونها حرفا باطل لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك : (كيف زيد) والحرف لا ينعقد به بالاسم جملة مفيدة ، فأما (ياء) فى النداء ففيها كلام يذكر فى موضعه (٣) وكونها فعلا باطل أيضا لوجهين :

أحدهما : أنها لاتدل على حدث وزمان ولا على الزمان وحده .

والثانى : أن الفعل يليها بلا فصل كقولك كيف صنعت ولا يكون ذلك فى الأفعال الا أن يكون فى الفعل الأول ضمير كقولك : أقبل يسرع أى أقبل زيد أو رجل ، واذا بطل القسمان ثبت كونها اسما لأن الأسماء هي الأصول ، واذا بطلت الفروع حكم بالأصل ، والله أعلم بالصواب .

== — ان كيف صقمتنا ذهل بن شيبانا —

مع اختلاف الشطر الأول .

كما يوجد البيت كرواية السكرى فى نقائض جرير والفرزدق ص ٤٥٧ ، وشرح المفضليات : ٤٣٣ .

(١) من هنا موجود فى (أ) وماقبله ساقط كما أوضحنا فيما تقدم .

(٢) الوجهان الرابع والخامس يوجدان فى أسرار العربية لابن الأنبارى ، وفيه يقول : " أنها ليست على أمثلة الفعل الماضى ولا المضارع وليست أمرا لدلالتها على الاستفهام ، انظر ص ١٦ .

(٣) سيأتى الحديث عنها فى مسألة : (العامل) فى المنادى مسألة ٨٠ .

٤ ـ مســــألة : [اشتقاق الاســم] (*)

الاســم مشــتق من السمو عــنـد نا (١) ، وقال الكــوفيون هو (٢) مــن

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللمع لوحة (٢) ، وكتاب اللباب ، لوحة (٣) ، واعراب القرآن ١ : ٤ .

كما ذكرها ابن الانباري في (الانصاف) ص٦ فما بعدها وهي المسألة الاولى ، وعنوانها هناك " الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم "

وانظر البيان في غريب اعراب القرآن ١ : ٣٢ ، وأسرار العربية ص ٤ ، ومابعدها . واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٤٤٤ ، والجواليقي في شرح أدب الكاتب : ٥٩ ، والجمل الهادية لابن بابشاذ لوحة (٤) وابن يعيش ١ : ٢٣ ، ٢٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ : ٦٦ ، والتعريف الملوكي ص ٤١ ، والمخصص ١٧ : ١٣٤ ، وتهذيب اللغة ١١ : ١١٦ ، ١١٧ ، والصحاح للجوهري ٦ (سمو) ومشكل اعراب القرآن لمكي ١ : ٦ والمحرر الوجيز لابن عطية ١ : ٩٢ ، والبحر المحيط ١ : ١٤ ، وفتح القدير ١ : ١٨ ، والكشاف ١ : ٣٤ ، ٣٥ ، ومجمع البيان للطبري ١ : ٣٩ .

(١) في (ب) عنده ،

احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا انما قلنا أنه مشتق من السمو لان السمو في اللغة العلو يقال سما يسمو سموا اذا علا ومنه سميت السماء سماء لعلوها والاسم يعلو على المسمى ... قال : ومنهم تمسك بأن قال : انما قلنا أنه مشتق من السمو وذلك أن هذه الثلاثة الاقسام التي هي الاسم والفعل والحرف ... الخ) (الانصاف) : ٧ .

(٢) كلمة هو ساقطة من (ب) .

الوسم (١) ، فالمحذوف عندنا لامه وعندهم فاؤه

لنا فيه ثلاثة (٢) مسالك : ،

المعتمد منها أن المحذوف يعود فى التصريف الى موضع اللام ، فكان المحذوف هو اللام (٣) كالمحذوف من (ابن) والدليل على عوده الى موضع اللام أنك تقول سميت وأسميت وفى التصغير (سمى) وفى الجمع (أسماء) (وأسام) وفى فعيل منه (سمى) أى اسمك مثل اسمه ولو (٤) كان المحذوف من أدله لعاد فى التصريف الى أدلة فكان (٥) يقال : أوسمت ، ووسمت ، ووسيم ووسيم ، ووسم ، وأوسام وهذا التصريف قاطع على أن المحذوف هو اللام .

---

(١) لم يثبت ذلك عن شيوخهم كالكسائى ، والفراء وثعلب ، وربما كان الرأى منقولا عن المتأخرين منهم ، وقد ذكر الزجاج أنه أول من تحدث عن اشتقاق (اسم) وهو تلميذ المبرد وثعلب . أنظر رسالة الملائكة ص ١٣٣ نقلا عن هامش (٢) ص ٥٨ من (ط) .

وانظر مقالة الدكتور محمد خير الحلوانى فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٤م .

وقد رأيت ما يؤيد ما قاله الدكتور الحلوانى على لسان تلميذ الزجاج أبى القاسم الزجاجى حيث قال : " أجمع علماء البصريين ولا أعلم من الكوفيين خلافا محصلا مستندا الى من يوثق به أن اشتقاق (اسم) من سموت أسمو أى علوت ، اشتقاق أسماء الله ص ٤٤٤ فما بعدها .

ونقل الازهرى عن الزجاج قوله : " اسم مشتق من السمو وهو الرفعة والاصل فيه سمو بالواو وجمعه أسماء ثم قال الازهرى قال (أى الزجاج) ومن قال أن اسما مأخوذ من وسمت فهو غلط " ، تهذيب اللغة ١١/١١٦ ، ١١٧ (سمو) ومعنى قول الزجاج هذا أن هناك من يقول أن الاسم مشتق من الوسم وربما كان القائل من معاصرى أبى اسحق من الكوفيين مثل أبى بكر بن الأنبارى وغيره .

(٢) فى (ب) ثلاث ، (٣) فى (ب) الكلام ، (٤) فى (ب) قال .
(٤) فى (ب) قال ، (٥) فى (ب) وكان .

فان قيل : هذا اثبات اللغة بالقياس وهي لاتثبت به والثاني أن عودة المحذوف الى الاخير لا يلزم منه أن يكون المحذوف من الاخير بل يجوز أن يكون مقلوبا ، وقد جاء القلب عنهم كثيرا كما قالوا لهي أبوك(١) فأخروا العين الى موضع اللام وقالوا الجاه(٢) وأصله الوجه وقالوا أنيق وأصله

(١) جاء في الامالي الشجرية مايفيد أن كلمة (لهي) دخلها القلب المكاني ، وهذا هو الرأي الذي ذكره العكبري حين قال : فأخروا العين الى موضع اللام ، غير أن الشجري ذكر رأيا آخر لا يرى في الكلمة شيئا من القلب المكاني ، وهو رأي سيبويه ويونس والاخفش والكسائي ، والفراء ، وقطرب ، استمع اليه يقول في أماليه : ٢ : ١٤ ، ١٥ بتصرف يسير ، وتقديم وتأخير : " قالوا : لهي أبوك بمعنى لله أبوك ففتحوا اللام " .... ومن قال لهي أبوك فهو مقلوب من (لاه) قدمت لامه التي هي الهاء على عينه التي هي الياء فوزنه (فلع) وهذا هو الرأي الذي يقول بالقلب المكاني ، أما الرأي الاخر فقد عرضه الشجري بقوله : " واستدل — أي سيبويه — على ذلك بقول بعض العرب : لهي أبوك يريدون (لاه) أبوك ... وأنشد للاعشى :

كحلقة من أبي رباح يسمعها لاهه الكبار

ولذي الاصبع العدواني : لاه ابن عمك لاافضلت في حسب

ولا أنت دياني فتخزوني

ثم علق الشجري على ذلك بقوله : ان الاسم الذي هو (لاه) على هذا القول تام وأصله (فعل) مثل (جبل) فصارت ياؤه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وهذا هو الرأي الذي يقول بعدم القلب ، وكلاهما وجيه في نظري غير أن الرأي الذي يجيء على الاصل أفضل من الذي يخالف الاصل . وانظر مجمع البيان للطبري ١ : ٣٩ — ٤١ .

(٢) الجاه : المنزلة والقدر والمكانة أصله الوجه وأخرت الواو من موضع الفاء ، وجعلت في موضع العين فصارت جوها ثم تحركت عينه فصار جوها ، ثم أبدلت عينه ألفا لتحركها انفتاح ماقبلها فصار (جاه) ، أنظر تهذيب اللغة ٦ : ٣٥٣ ، ومعجم مقاييس اللغة ٦ : ٨٩ ، واللسان مادة (وجه) والخصائص ٢ : ٧٦ .

أنوق (١) وقالوا قسى وأصله قودسى (٢) وقالوا فى الفوق ، فقا والاصل فوق (٣) ولما كثر ذلك فى كلامهم جاز أن يحمل مانحن فيه عليه .

والجواب (٤) :

أما الاول فغير صحيح فأنا لانثبت اللغة بالقياس بل يستدل بالظاهر على الخفى خصوصا فى الاشتقاق ، فان ثبوت الاصل والزائد والمحذوف لا طريق له على التحقيق ، الا الاشتقاق ويدل عليه لفظة (ابن) فانهم (لما) (٥) قالوا بنى وأبناء وتبنيت والبنوة (٦) علم أن المحذوف لامه ، وأما دعوى القلب فلا سبيل اليه لان (٧) القلب مخالف للاصل فلايصار اليه ماوجدت عنه مندوحة ولا ضرورة هنا تدعو الى دعوى القلب . ويدل على ذلك أن القلب لا يطرد هذا الاطراد ألا ترى أن جميع ماذكر من المقلوب (٨) يجوز اخراجه على الاصل .

---

(١) أنظر كتاب سبويه ٢ / ٢٩ ، والخصائص ٢ : ٧٥ ، ٨٠ ، ٨١ ، وأساس البلاغة ٩٩٦ وأنيق جمع ناقة ، وتجمع على نوق ، آنوق وتقدم الواو على النون ، وتقلب ياء فتكون أنيق .

(٢) القسى : جمع قوس ويجمع أيضا على أقواس ، وقياس وأصل قسى قووس على فعول الا أنهم قدموا اللام وصيروه قسو بوزن فلوع أبدلو ضمة السين كسرة فانقلب الواو الاولى ياء فصارت قسيو ثم قلبت الواو الثانية ياء لاجتماع الواو والياء فى كلمة وأدغمت فى الياء ٢ : ١٨٩ ابن الشجرى والصحاح (قوس) .

(٣) فقى : " أصله فوق جمع فوق ، والفوق هو : مشق رأس السهم حيث يقع الوتر ، ويجمع الفوق على أفواق ، وفوق ، وفقى مقلوب " .
أنظر تهذيب اللغة للازهرى ٩ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٤) كان حقها أن تكون فالجواب بالفاء لا بالواو لوقوعها فى جواب (فان قيل) وقد سبق التنبيه على أمثالها .

(٥) غير موجودة فى (ط) فقط مع أنها موجودة فى أصلها وهو (ب)

(٦) راجع أمالى ابن الشجرى ٢ / ٦٩ ففيها أن وجود الواو فى (البنوة) لا يصلح دليلا قاطعا على أن لامها أصلها الواو ... الخ .

(٧) فى (ب) فان ، (٨) فى (ب) من المقلوبات .

المسلك الثانى :

انا أجمعنا على أن المحذوف قد عوض منه [1] فى أوله فوجب أن يكون المحذوف من آخره كما ذكرنا فى (ابن) وانما قلنا ذلك لوجهين :

أحدهما أنا عرفنا من طريقة العرب [٢] أنهم اذا حذفوا من الاول ، عوضوا أخيرا مثل عدة وزنة [٣] واذا حذفوا من آخره [٤] عوضوا أوله مثل ابن وهنا قد عوضوا فى أوله [٥] فكان المحذوف من آخره [٦] .

والثانى : أن العوض مخالف للبدل فبدل الشئ يكون فى موضعه والعوض يكون فى غير المعوض منه [٧] ، فلو كانت الهمزة عوضا من الواو فى أوله لكانت (بدلا) [٨] من الواو لا يجوز ذلك اذ لو كانت كذلك لكانت همزة

---

(١) فى (ب) عنه .

(٢) هذا النص فى الاشباه والنظائر للسيوطى ١٢٢/١ طبع الهند سنة ١٣٦١هـ ونص السيوطى على أنه نقله من التبيين حيث قال : قال أبو البقاء فى كتاب التبيين عرفنا من طريقة العرب .... الى قوله : فاذا أزيل عنه حصل التخفيف هـ آخر المسلك الثانى مع حذف بعض النص .

(٣) الاصل وعد ووزن فلما حذفت الواو من الاول عوضوا التاء فى آخره .

(٤) فى الاشباه الاخر وأوله فى الاشباه الاول .

(٥) فى الاشباه عوضوا فى الاسم همزة الوصل فى أوله .

(٦) هذه المسألة فيها خلاف وكلام للعلماء يطول ذكره أنظر الخصائص ٢٦٥/١ ، ٢ : ٢٩٦ ، والاشباه " ١ : ١٢٢ " ، وابن الشجرى ٧١/٢

(٧) هكذا فى (أ) ، (ب) وفى الاشباه (... فى غير موضع المعوض عنه)

(٨) غير واضحة فى (أ) وهى موجودة فى (ب) .

مقطوعة ولما كانت ألف وصل حكم بأنها عوض ، فان قيل : التعويض موضع لا يوثق بأن المعوض عنه فى غيره لان القصد [1] منه تكميل الكلمة فأين [2] كملت حصـــل غرض التعويض ألا ترى أن همزة الوصل فى (اضرب) وبابه عوض من حركة أول الكلمة وقد وقعت فى موضع الحركة .

والجـــــواب : [3]

أن التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن أن موضعه مخالف لموضع المعوض منه ، لما ذكرنا من الوجهين ، قولهم الغرض [4] تكميل الكلمة ، ليس كذلك وانما الغرض العدول عن أصل الى ما هو أخف منه والخفة تحصـــل [5] لمخالفة الموضع .

فأما تعويضه فى موضع محذوف فلا تحصل [6] منه خفة لان الحرف [7] قد يثقل بموضعه [8] فاذا أزيل عنه حصل التخفيف .

المسلك الثالث :

أن اشتقاق الاسم من السمو مطابق للمعنى فكان المحذوف الـــواو — كسائر المواضع وبيانه أن الاسم أحد أقسام الكلم وهو أعلى [9] من صاحبيـــه

---

(١) فى (ب) (الغرض) وهنا موافق لما جاء فى الاشباه .
(٢) فى (ب) (وأين) وهنا موافق لما جاء فى الاشباه .
(٣) فى أ م ب والجواب وفى (ط) فالجواب — وقال : التصويب من الاشباه
(٤) فى (ب) الغرض .
(٥) فى (أ) غير معجمة وصوابها (فلا تحصل) كما فى ب ، الاشباه والنظائر
(٦) فى الاشباه يحصل بياء .
(٧) فى (ب) الحذف .
(٨) فى (ب) موضعه .
(٩) فى (ب) اعلام .

اذ كان يخبر به وعنه وليس كذلك صاحباه فقد سما عليهما ولان الاسم ينوه بالمسمى ويرفعه للاذهان بعد خفائه وهذا[١] معنى السمو[٢] فان قيل هذا معارض باشتقاقه من الوسم فان المعنى فيه صحيح كما أن المعنى فيما ذكرتموه صحيح فبماذا يثبت الترجيح ؟

قيل الترجيح معنا[٣] لوجهين :

أحدهما : أن تسمية هذا اللفظ اسما اصطلاح من أرباب هذه الصناعة وقد ثبت من صناعتهم علو[٤] هذا اللفظ على الاخرين ومثل هذا لا يوجد فى اشتقاقه من الوسم .

الثاني : أنه يترجح[٥] بما ذكرناه من المسالك المتقدمة ، أما حجتهم[٦] فقد قالوا الاسم علامة على المسمى والعلامة تؤذن بأنه من الوسم وهو[٧] — العلامة ، فيجب أن يكون مشتقا منها[٨] .

---

(١) فى (ط) فقط (وهو)

(٢) قال الزجاج : جعل الاسم تنويها للدلالة على المعنى ، لان المعنى تحت الاسم ، ابن يعيش ١ : ٢٣ وهو قريب من قول المبرد : الاسم مادل على معنى تحته — (الانصاف : ٦) .

(٣) فى (ب) معنى .

(٤) فى (ب) (على) .

(٥) فى (ب) يتحرج .

(٦) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه مشتق من الوسم ، لان الوسم فى اللغة العلامة ، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به ....الخ " (الانصاف : ٦) .

(٧) فى (ب) وهى .

(٨) الدمث المكان اللين ومنه سمى (دمث الاخلاق) أى سهل الخلق والدمثر هو الجمل الكثير اللحم ، أنظر كتاب الابل للاصمعى : ٣٥ .

والجواب عنه ماتقدم من الاوجه الثلاثة على أن اتفاق الأصلين في المعنى وهو العلامة ، لا يوجب أن يكون أحدهما مشتقا من الاخر ألا ترى أن (دمث) و(دمثر) سواء في المعنى وليس أحدهما مشتقا من الاخر وكذلك سبط وسبطر[1] وأبعد من ذلك الاسد والليث بمعنى واحد ولا يجمعهما الاشتقاق، والله أعلم بالصواب [2] .

---

(١) السبط : هو شعر سبط سبط أى مسترسل غير جعد وقد سبط شعره بالكسر يسبط سبطا وسبط الجسم اذا كان حسن القد ، الصحاح : ١١٢٩/٣
سبطر : السبطر من الرجال السبط الطويل والسبطر الماضى واسبطرت البلاد استقامت واسبطرت فى سيرها أسرعت وامتدت ، التهذيب ١٤٦/١٣
وانظر المنصف لابن جنبى ٢٦/١ .
لم يبين المؤلف — رحمه الله — وجهة النظر الكوفية واندفع الى الرد عليهما دون النظر فى أقوالهم .
ورد عليهم ابن الانبارى فى الانصاف فقال : أما الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم انما قلنا أنه مشتق من الوسم لان الوسم فى اللغة العلامة والاسم وسم على المسمى وعلامة يعرف به ، قلنا هذا وان كان صحيحا من جهة المعنى الا أنه فاسد من جهة اللفظ وهذه الصناعة لفظية فلابد فيها من مراعاة اللفظ ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه .. أنظر الانصاف : من ٨ — ١٦ .

(٢) والله أعلم بالصواب غير موجودة فى (ب) .

٥ ـ مسألة [حد الفعل]

اختلفت (١) عبارات النحويين في حد الفعل .

فقال ابن السراج (٢) وغيره حده كل لفظ دل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل . وهذا هو حد الاسم ، الا أنهم أضافوا اليه لفظة (غير) ليدخل فيه المصدر ، واذا حذفت (غير) لم يدخل فيه المصدر ، لأن الفعل يدل على زمان محصل و لأن المصدر لا يدل على تعيين الزمان . وان شئت أضفت الى ذلك دلالة الوضع كما قيدت حد الاسم بذلك ،وانما زادوا (هذه) الزياده لئلا ينتقض بـ (ليس) و (كان) الناقصه ، وقال

(*) كتب على الأصل : (هذه المسأله قبل اشتقاق الفعل من المصدر) ، ـ فوضعتها حيث أراد وليست هذه المسأله من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لذلك لم ترد في (الأنصاف) لابن الأنبارى .
وأوردها المؤلف في كتاب (اللباب) لوجه (٣) وفي (شرح اللمع) لوجه (٤) وانصر الايضاح /٧ ، وشرح التسهيل ١ /٨ ، وابن يعيش ٧ /٣ ـ ، والهمع ١ /٧ (كويت) .
وايضاح الزجاجي /٥٢ ، واسرار العربيـة /١١ ، والصاحبي /٨٥،والمرتجل : ١٤ ، ١٥ .

(١) في (ب) (اختلف) .

(٢) تقدمت ترجمته وحده في كتاب الأصول بقوله : " واذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل واعنى بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل ١ : ٣٩، وقال : الفعل ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان اما ماض واما حاضر واما مستقبل ،وقلنا زمان لنفرق بينه وبين الاسم الذى يدل على معنى فقط ١٠ : ٤١ ،وقال : الفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه (الموجز : ٢٧)

أبو علي (١) : الفعل ما أسند الى غيره ، ولم يسند غيره اليه (٢) . وهذا يقرب من قولهم : في حد الاسم ما جاز الاخبار عنه (٣) لأن الاسناد والاخبار متقاربان في هذا المعنى وهذا الحد رسمي أذ هو علامة وليس بحقيقي (٤) لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظا وانما هو تمييز له بحكم من أحكامه والذي قال سيبويه في الباب الأول : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما سيكون وما هو كائن لم ينقطع (٥) " وقد اتى في هذا بالغاية لانه جمع فيه قوله : (أمثلة) والامثله بالافعال أحق منها بالاسماء والحروف وبين

---

(١) أبو علي الفارسي : (٢٨٨ ـ ٣٧٧ هـ ٨٤٣ ـ ٩٨٧م)
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوى ، الفارسي ، علم من أعلام النحو ، أخذ عن ابن السراج ، وغيره ، وأشهر تلاميذه أبو الفتح ابن جني ، وابن أخته والعبدي انتفع به خلق كثير ، مؤلفاته في النحو مشهوره منها الايضاح والتكملة ولابي البقاء شرح عليه ، والمسائل الحلبيات ، والشيرازيات ، والقصريات ، وغيرها وله كتاب جامع في القراءات هو (الحجه) طبع الاول منه حتى الآن وللدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي (أبو علي الفارسي .. وأثره في القراءات والنحو) .
انظر ترجمته في انباه الرواه / ٢٧٣ ، نزهة الألباء / ٣١٥ ، بغيه الوعاه ٢١٦ ، طبقات الزبيدي / ١٣٠ ، الاعلام ٢ / ١٩٣ . وغير ذلك .

(٢) وعبارة أبي علي في الايضاح : ٧ ((أما الفعل فما كان مسندا الى شيء ولم يسند اليه شيء)) ويجوز أن ما اثبته أبو البقاء لابي علي هو في بعض كتبه الاخرى ، فابن السراج مثلا تغير حده للفعل في كتاب الأصول عما ذكره في الموجز .

(٣) ما بين قوسين غير واضح في (أ) لكنه واضح في (ب)

(٤) غير واضحة في (أ)

(٥) هذه العباره مخالفة لما جاء في كتاب سيبويه ص ٧ كتاب سيبويه ١ / ٢ ط بولاق ، ١ / ١٢ هارون . قال : " وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع . وما هو كائن لم ينقطع " وفي (ب) لمايكون .

أنها مشتقة من المصادر ،وقوله : (من لفظ أحداث الاسماء) ربما أخذ عليه أنه أضاف الأحداث الى الأسماء والأحداث للمسميات لا للاسماء وهذا الأخذ غير وارد عليه لوجهين أحدهما : أن المراد بأحداث (١) الاسماء ما كان منها عبارة عن الحدث وهو المصدر ، لأنه من بين الاسماء عبارة عن الحدث ، وهو من باب اضافة النوع الى الجنس .

والثانى : أنه أراد بالأسماء المسميات كما قال تعالى (٢) : " ما تعبدون من دونه الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم " والأسماء ليست معبودة ، وانما المعبود مسمياتها ، وقوله : (بنيت لما مضى) الفصل اشارة الى دلالتها على اقسام الزمان ، الماضى والحاضر والمستقبل .

فان قيل :

يرد على الحدود كلها (ليس) و (كان) الناقصه وأخواتها (٣) فانها أفعال ولا تدل على الحدث ويعكس بأسماء الفعل نحو صدوق ونزال فانها أسماء وقد دلت على الزمان .

والجواب (٤) : أما ليس فقد ذهب قوم الى أنها حرف (٥) وذلك ظاهر فيها لانها نبقى ما فى الحال مثل (ما) النافيه ولا تدل على حدث

---

(١) فى (ب) بالاحداث .

(٢) سورة يوسف آية ٤٠

(٣) اعترض ابن فارس بـ (ليس) ، و (عسى) ، و (نعم) ، و (بئس) ـ فانها لم تؤخذ من مصادر ، وأيد ما ذهب اليه الكسائى أن الفعل ما دل على زمان . ولاشك أن اذ واذا وغيرهما من الظروف تدل على زمان وهى اسماء اتفاقا فينتقض الحد . / الصاحبى /٥٨

(٤) فى (أ) ، (ب) والجواب وكان حقها أن تكون بالفاء لما سبق .

(٥) الذى قال بحرفيتها أبو على الفارسى وجماعة من النحويين كما سيأتى فى مسأله (ليس بين الحرفية والفعلية) .

ولا زمان ولا تدخل عليها قد ولايكون منها مستقبل ، وقال الأكثرون هى فعل لفظى بدليل اتصال علامات الافعال بها كتاء التأنيث نحو ليست وضمائر المرفوع نحو ليسا وليسو ولسن ولست ولست وانما اقتصر بها على بناء واحد لانها / تنفى ما فى الحال لا غير فهى كفعل التعجب وحبذا وأما كان الناقص فأصلها التمام كقولك قد كان الأمر أى قد حدث ولكنهم خلعوا (١) دلالتها على الحدث وبقيت دلالتها . على الزمان وهذا أمر عارض لا تنقض به الحدود العامه وأماحيمن وأخواتها فواقعة موقع الجمل فمن نائب عن أسكت ومن عن اك ونزال عن انزل وغير ممتنع ان يوضع الاسم او الحرف موضع غيره ، ألا ترى أن قولك بلى ونعم و (لا) حروف موضوعه موضع الجمل الا ترى (٢) أنك اذا قلت ما قام زيد كان ذلك جملة واذا قال المجيب بلى كان حرفا ثانيا عن اعادة الجملة فكأنه قال قام زيد (٣) والله (أعلم بالصواب) (٤)

---

(١) فى (ب) جعلوا

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) وهو سطر كامل فقد نظر الناسخ الى قول المؤلف الاثرى الثانية وظنها الاولى ومضى فنقص سطرا كاملا .

(٣) ويذهب ابن النحاس الى أن الحرف يدل على معنى فى نفسه فربما انه تمسك بمثل هذا . انظر الهمع ١ : ٦ ط الكويت.

(٤) بالصواب سقطت من (ب) .

٦ - مسألة [أصـــل الاشتقـــاق] *

الفعل مشتق من المصدر .

وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل (١) ، ولما كان الخلاف (٢) واقعا فـي اشتقاق أحدهما من الآخر لزم في ذلك (٣) بيان شيئين .

أحدهما : حد الاشتقاق والثاني : أن المشتق فرع على المشتق منه .

أما الحد: فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني (٤) وهو قوله (٥) (الاشتقاق اقتطـاع (٦) فرع من أصل يدور في تصاريفه علـى الأصل) ، فقد تضمن هذا الحـــد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والأصل .

وأما الفرع والأصل: فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهيّـة .

كتب على الأصل:(هذه المسألة بعد (حد الفعل) فوضعتها حيث أراد

* ذكر المؤلف - رحمه الله - هذه المسألة في اللباب لوحة (٣) وفي شـرح اللمع لوحه (٧٤) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف وعنوانها هناك : (القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر) من ص ٢٣٥ - ٢٤٥ المسألة ٢٨

وأنظر اسرار العربية : ٦٩ ، ١٢١/ وايضاح الزجاجي : ٥٦ /والخصائص ١ : ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢١ وبدائع الفوائد ١ : ٢٧ - ٣٠ /وأصـول ابن السراج ١ : ١٦٢ ، ١٩٠ /والأشموني ٢/٣٤١ ، حاشية .. الخ .

وهناك رأي ثالث يقول ان كل واحد منهما أصل بنفسه أنظر التصريح ١ : ٣٢٥

(١) ٢/٣٤١ / حاشيه الصبان ٢ : ٩٦ / والتصريح : ١ : ٣٩٣ / والرضي ٢ : ١٧٨

(٢) من هنا نقله السيوطي في الاشباه والنظائر ١ : ٥٦ الى قول المؤلف (ومعنى آخر)

(٣) في (ب) (من ذلك) وما ورد هنا موافق للأشباه والنظائر .

(٤) الرمّاني : علي بن عيسى الاخشيدي من تلامذ ابن السراج وابن دريد ولد ببغداد ، عابه الفارسي لمزجه النحو بالمنطق فلا يفهم منه شيء توفي ببغداد سنة ٣٨٤ هـ مؤلفاته كثيره جدا طبع منها كتاب الحروف والحدود واعراب أبيات ملغزه الاعراب وله المبسوط في شرح كتاب سيبويه وغير ذلك وكتب الدكتور مازن المبارك (الرماني على ضوء شرحه لكتاب سيبويه) راجع ترجمته في أنباء الرواة ٢/٢٩٤ - ٢٩٦ ونزهة الالباء ٣٨٦ ، ومعجم الأدباء ٥/٢٨٠ ، وغيرها .

(٥) النص في كتاب الحدود للرماني ص : ٣٩

(٦) اقتطاع ساقطة من (ب) موجوده في (أ) والاشباه ، والحدود وأسقط المؤلف لفظه (على) ولذلك فهي زياده من كتاب الحدود للرماني ص ٣٩

فالأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليـــا ،
والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينظم اليه معنى زائد على الأصل .
والمثال في ذلك (الضرب) مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماه ضربـــا
ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك ، فأما ضرب ويضرب وضارب ومضروب (ففيهما) (٢)
حروف الأصل وهـى :
الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضـــرب
ومعنى آخر ، واذا تقرر هذا المعنى جئنـــا الى مسألة المصدر (٣) .

وقد نص سيبويه على اشتقاق الفعل من المصدر وهو قوله في الباب الأول (٤) :
(وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما هو كائـن
لم ينقطع ولما سيكون) (٥) وأخذت بمعنى اشتقت واحداث الأسماء وما كان منهـــا

---

(١) في ب والأصـل .

(٢) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه من (ب) .

(٣) في (ب) جئنا الى مسألة الخلاف .

(٤) (الأول) ساقطه من (ب) ورد النص فيه هكذا (وهو قوله في الباب وهو قولـه) .

(٥) تقدم هذا النص في صفحة (   ) في المسألة الخامسة وقـــد أثبتناه نص ما جاء في كتاب سيبويه المطبوع .

عبارة عن الحدث وهو المصدر والدليل على أن الفعل مشتق من المصدر (١) طرق، منها :

وجود حد الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب ، وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك (٢) أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على أكثر مما يدل عليه (٣) المفرد (٤) / ولا تركيب الا بعد الافراد ، كما أنه لا دلالة ٩ / ب وعلى الحدث والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده ، وقد مثل ذلك بالنقرة (٥) من الفضه ، فانها (كالمادة (٦)) المجردة عن الصوره فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا

---

(١) ورد في الاشباه ١ / ٥٧ من قوله والدليل على أن الفعل .. الى آخر المسألة .

(٢) في (ب) الاشباه وذلك .

(٣) سقط من (ب) كلمة (عليه) .

(٤) المفرد وردت في (ب) المركب .

(٥) النقرة : (السبيكه) أنظر التهذيب ٩ : ٩٧ / والصحاح : ٨٣٥ واللسان مادة (نقر) .

(٦) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) وفي الاشباه في المادة .

صيغ منها جسام[1] أو مرآه أو قاروره كانت تلك الصورة مادة مخصوصه ، (فهى فرع)[2] على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث وحده وبهذا يتحقق كون الفعل فرعا لهذا الأصل .

طريقة أخرى هى أن نقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة على معانى زائدة[3] على معنى المصدر فكان مشتقا من المصدر[4] كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان ، كضارب وضرب ومضروب ، وبيان انك تقول فى الفعل ضرب فتحرك الراء فيختلف معنى المصدر ثم تقول استضرب فتدل هذه الصيغة على معنى آخر ثم تقول اضرب ونضرب وتضرب ويضرب ، فتأتى هذه الزوائد على حروف الأصل وهى الضاد والراء والباء مع وجودها فى تلك الأمثلة ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة .

---

(١) هكذا فى الأصل وفى الاشباه ، وفى ب ختام . والجام هو : الفاثور من اللجين تهذيب اللغة ١١ / ٢٢٥

(٢) غير واضحة فى (أ) وما أثبتناه فى (ب) والأشباه ١ / ٥٧

(٣) فى (أ) معانى وصوابه فى (ب) والأشباه ٥ / ١ / ٥٧

(٤) سقط من الاشباه كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان ، كما سقط من (ب) مضرب وهى غير واضحة فى (أ) ومن كلمة مضروب الى قوله مع وجودها فى تلك الأمثلة ساقطه من الأشباه .

طريقة أخرى : وهى أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لأدى ذلك الى نقص المعانى الاول وذلك يخل بالاصول ، / بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائده ومعان زائده وهى دلالته على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله . الا الدلاله على الحدث وهذا نقض للأوضاع الأول والاشتقاق ينبغى أن يفيد تشييد الأصول وتوسعة المعانى وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل[١] .

واحتج الآخرون من ثلاثة أوجه[٢] :

أحدهما : أن المصدر مفعل وبابه أن يكون صادرا عن غيره فأما أن يصدر عنه غيره فكلا[٣] .

والثانى : أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ، والاعتلال حكم تسبقه علته فاذا كان الاعتلال فى الفعل أولا وجب أن يكون أصلا ومثال ذلك قولك صام صيامك

---

(١) ذكر ابن الانبارى تسعة أقوال احتج بها للبصريين ولكنها فى حقيقتها الى الطرق التى ذكرها العكبرى .

(٢) فى الاشباه قال واحتج الآخرون بوجهين وأسقط الأول وأتى بالثانى والثالث أنظر الأشباه . وقال أحدهما : ان المصدر يعتل ... الخ .

قال ابن الانبارى : قالوا ولا يجوز أن يقال أن المصدر انما سمى مصدرا لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذى تصدر عنه الابل مصدرا لصدورها عنه ، لأنا نقول : لا نسلم بل سمى مصدرا لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا : مركب فاره ومشرب عذب أى مركوب فاره ومشروب عذب " الانصاف : ٢٣٦ " .

(٣) فى (ب) فكذا .

وقام قياما فالواو فى قام أصل اعلت فى الفعل فاعلت فى القيام ، وأنت لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام .

والوجه الثالث : (١) أن الفعل يعمل فى المصدر كقولك (ضربته ضربا) . فضربا منصوب (٢) بضربت والعامل مؤثر فى المعمول والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، والقوة تجعل القوى أصلا لغيره (٣) .

والجواب : أما الوجه الأول فليس بشئ ، وذلك أن المصدر مشتق من صدرت عن الشئ اذا أوليته صدرك وجعلته وراءك ومن ذلك ١٠/ب قولهم : (المورد والمصدر) يشار به الى الماء الذى ترد عليه الابل ثم تصدر عنه ولا معنى لهذا الا أن الابل تتولى عن الماء وتصرف عنه صدورها فيقال قد صدرت عن الماء وقد شاع فى الكلام قول القائل فلان موفق فيما يورده ويصدره .

---

(١) فى الاشباه والوجه الثانى لأنه أسقط الأول .

(٢) ورد فى (ب) " منصوب يضرب والعامل مؤثر فيه والقوة تجعل القوى أصلا لغيره " وما فى (أ) موافق لما ورد فى الاشباه (١ : ٥٨)

(٣) ذكر ابن الانبارى وجوها أخر راجع الانصاف ١ : ٢٣٥ ، ٢٣٦

(٤) فى الاشباه والجواب على الأول

ورد ابن الانبارى على الكوفيين بقوله :

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم أن المصدر يصح لصحة الفعل .. قلنا الجواب عنه من ثلاثة أوجه ....

أما قولهم ان الفعل يعمل فى المصدر فيجب أن يكون أصلا : قلنا : كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له وذلك من وجهين ...

أما قولهم نجد أفعالا لا مصادر لها . قلنا خلو تلك الأفعال التى ذكرتموها من استعمال المصدر ، لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه ..

أما قولهم ان المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل والفعل وضع له فعل ويفعل قلنا هذا باطل لأن الفعل فى الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل . انظر الانصاف ٢٣٩ — ٢٤٤

وفي (١) موارده ومصادره ، وكل ذلك بالمعنى الذي ذكرناه ، وبهذا يتحقق كون الفعل مشتقا من المصدر ، لأنه بمنزلة المكان الذي يصدر عنه

أما الوجه الثاني : فغير دال على دعواهم (٢) ، وذلك أن الاعتلال شئ يوجبه التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الأفعال ، لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها ، فقام مثلا (٣) أصله قوم فابدلت الواو ألفا لتحركها (٤) فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العله الموجبه للتغيير قائمه في المصدر وهو الثقل •

وجواب آخر (٥) : وهو أن المصدر الأصلي هو (قوم) كقولك (صوم) ثم اشتققت منه فعلا وأعللته لما ذكرنا فعدلت عن قوم الى قيام لتناسب بين اللفظين للمعنيين المشتركين فه في الأصل: يدل على ذلك أن المصدر قد يأتي صحيحا غير معتل ، والفعل يجب فيه الاعتلال مثل الصوم والقول والبيع ، فاذا اشتققت منها أفعالا أعللتها فقلت صام وقال وباع •

---

(١) الكلمة غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب)

(٢) ورد في الأشباه : أنه غير دال عليه كقولهم وذلك •••

(٣) (مثلا) ساقطه من الأشباه •

(٤) وانفتاح ما قبلها •

(٥) من هنا ساقط من الأشباه حتى قوله وأما الوجه الثاني

فقد رأيت كيف جاء الاعلال في الفعل دون المصدر ؟ فاختلت الثقه بما علل به /

وأمّا الوجه الثالث (١) فهو في غاية السقوط ، وبيان من أوجه ثلاثة (٢) :

أحدهما : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعانى ، ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقا .

والثاني : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك : يعجبنى ضرب زيد عمروا ولا يدل ذلك على أنه أصل .

والثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ولا يدل ذلك على أنها مشتقه أصلا (٣) فضلا عن أن تكون مشتقه من الأسماء والأفعال والله أعلم بالصواب (٤) .

---

(١) في الاشباه أما الوجه الثاني لأنه أسقط الوجه الأول .

(٢) في الاشباه من ثلاثة أوجه

(٣) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) والاشباه .

(٤) بالصواب سقطت من (ب) .

بـــاب المعـــرب

٧ ـ مسألـــة [المضاف الى ياء المتكلـــم] *

ليس فى الكلام كلمة لا معربة ولا مبنيـه ، وذهب قوم الى ذلك فقالـــوا : فى المضاف الى ياء المتكلم نحو : غلامى وداري هو لا معرب ولا مبـــنى (١)

وحجة الأولين أن القسمة العقليه تقضى بانحصار هذا المعنى فى القسمـــين المذكورين (المعرب والمبنى)، (٢) لان المعرب هو الذى يختلف آخره لاختلاف العامل فيه لفظا أو تقديرا ، والمبنى ما لزم آخره حركـــة أو سكونـــا، هذان ضدان لاواسطه بينهما ، لان الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قسمـــى (٣) النفى والاثبات ، وليس بينهما ما ليس بثابت (٤) ولا منفى ، يدل عليه أن الاضداد قد تكثـــر مثل البياض والحمره والسواد ولكن لكل واحد منها حقيقة فى نفسه ، والنفـــى والاثبات ليس بينهما واسطه هى ضد ينبأ عن حقيقه كالحركة والسكون .

---

* هذه المسأله لاخلاف فيها بين الكوفيين والبصريين فلم يذكرها ابن الانبارى وردت المسأله فى كتاب اللباب للمؤلف فى اللوحتين ٧ ، ٨ ، وشـــرح اللمع للمؤلف ايضا ٧ / ب ، والخصائص لابن جنى ٢/ ٣٥٦ ، وامالـــى ابن الشجرى ١/ ٤ ، والمرتجل لابن الخشاب ٣٤ ، ١٠٩ ، وشرح المفصـــل لابن يعيش ٣/ ٣٢ التسهيل لابن مالك ١٦١ ، شرح الألفيه لابـــن الناظم ١٥٩ ، والتصريح على التوضيح ١/ ٤٧ وشرح الفصول لابـــن اياز : لوحـــه (٧) .

(١) هذا رأى بن جنى وانظر الخصائص ٢/ ٣٥٦ ، وامالى ابن الشجرى ١/ ٤

(٢) فى (ب) باختلاف

(٣) كذا فى (أ) وفى ب قسيمـــى

(٤) كذا فى (أ) ، (ب) وفى ط بمثبت وهو أصوب.

واحتج الآخرون : (١) بأن المضاف الى ياء المتكلم ليس / بمعرب ، اذ لو كان معربا لظهرت فيه حركة الاعراب لانه يقبل الحركة ، وليس بمبني اذ لا علة للبناء هنا فلزم أن ينتفى الوصفان عنه (٢) ويجب أن يعرف باسم يخصه ، وتلقيبه بالخصى موافق لمعناه ، لأن الخصى معدوم فائدة الذكوريه ، ولم يثبت له صفة الانوثيه ، فهو فى المعنى كالمضاف الى ياء المتكلم فانه كان قبل الاضافه معربا ، فلما عرضت له الاضافه زال عنه الاعراب ، ولم يثبت له صفة البناء ، كما أن السليم الذكر والخصيتين عرض له ازالتهما ولم يصير بذلك انثى .

والجواب عما ذكروه من وجهين :

أحدهما : اننا نقول هو معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستثقله كما تستثقل على الياء فى المنقوص ، وكما تمتنع على الالف ولم يمنع ذلك من كونه معربا (٣) ، وتارة نقول : هو مبنى (٤) ، وعلة بنائه أن حركته صارت تابعة

---

(١) فى كتاب اللباب للمؤلف اللوحه ٨ : " والذى ذهبوا اليه فاسد ، لانه معرب عند قوم ، مبنى عند آخرين " .

(٢) فى (ب) (هنا) بدل (عنه) .

(٣) رأى الفارسى وابن الشجرى . انظر الامالى الشجريه ١ : ٤

(٤) من انصار هذا الرأى الجرجانى وابن الخشاب ويذهبان الى أنه مبنى فقط انظر المرتجل : ١٠٩ وشرح الألفيه لابن الناظم : ١٥٩ لو أن المولف رحمه الله — وضح فى هذه المسأله راى الذين قالوا انه مبنى وذكر حجتهم كما اوضح راى الذين قالوا هو معرب وحجتهم ، ثم اختار لنفسه مذهبا واضحا لكان خيرا . فمذهبه فى هذه المسأله غير واضح الا انه رد على ابن جنى قوله انه ليس بمعرب ولا مبنى ، وقوله انه معرب عند قوم مبنى عند آخرين ، ليس حكما نهائيا ، ولا يزال التساؤل واردا — عليه أمعرب هو أم مبنى ؟

للياء ، فتعذر أن تكون دالة على الاعراب ولذلك اشبهت الحرف ، لأنـــه أصل قبل الاضافة ، وصار بعد الاضافة تابعا للمضمر الذى هو فـــرع ، كما أنك تحرك الساكن لالتقاء الساكنين ، وحركة التقاء الساكنين حركـــة بناء (١) ولذلك اذا وجدت فى المعرب كانت بناء كقولك : (لم يسد)ولـــم يصر هذا الفعل معربا ، وضمه ،وفتحـــه ، وكسره بناء (٢) .

والوجـــه الثانى : أن تسميته خصيا خطأ ، لان الخصى ذكر على ـ التحقيق ، وانما زال عنه بعض أعضائه ، وحقيقه الذكوريه وحكمها باقيـــان ولا يجوز أن يقال ليس بذكر ولا أنثى ، (وانما الاشبه بما أوردوه أن ـ يسمى خنثى مشكلا ، لان الخنثى ليس بذكر ولا انثى (٣) . والله أعلم بالصواب

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٢) ما بين القوسين من (ب) أما النسخه (أ) فقد وردت العبارة فيهـــا هكذا " لم يشـــد ولم يضمـــر هذا الفعل معرب وضمة أو فتحه او كسره بنـــاء " .
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

٨ ـ مسألة [الاعراب أصـل فى الاسـماء] *

المعرب بحق الأصل هو الاسم والفعل المضارع محمول عليه وقل بعض الكوفيين : المضارع أصل فى الاعراب أيضا .

وحجة الأولين : أن الاعراب أتى به لمعنى لايصح الا فى الاسم فاختص بالاسم كالتصغير وغيره (١) من خواص الاسم ، والدليل على ذلك أن الأصل عدم الاعراب ، لأنّ الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها ، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدلالة وانما يؤتى بها لتدل على معنى عارض ، يكون تارة ويفقد تارة (٢) والمعنى الذى يدل عليه الاعراب كون الاسم فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا اليه ، لأنه يفرق بين هذه المعانى ، وهذه المعانى تصح فى الأسماء ولاتصح فى الأفعال / فعلم أنها ليست أصلا ، بل هي فرع محمول على الأسماء فى ذلك.

---

* انظر كتاب اللباب للمؤلف لوحة ١١٣ والايضاح للزجاجي ٧٧ـ٨٢ والخصائص لابن جنى ٦٣/١ ، والمرتجل لابن الخشاب ٣٤ ـ٣٥ ، وأسرار العربية لابن الانبارى ٢٤ ، والمحصول فى شرح الفصول لابن اياز ١٩/أ ٤٧ مخطوطة المدنية رقم (١٧٤ نحو).

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يذكرها ابن الانبارى فى كتابه (الانصاف فى مسائل الخلاف) وكذلك لم يذكرها السيوطى فى (الاشباه والنظائر) من مسائل التبيين مع أن السيوطى ذكرسردا لمسائل (الانصاف) والتبيين لم تكن كاملتين لانه لم يذكر من مسائل الخلاف الا(١٠٢) مسألة مع العلم أن محقق الانصاف أوصل مسائله الى (١٢١) مسألة عن النسخ الخطية التى اعتمد عليها فى نشر الكتاب .

قال السيوطى بعد سرد المسائل : (وقد فات ابن الانبارى مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن اياز) الاشباه ١٤٦/٢ ط الهند وأنت ترى ان العكبرى سبق ابن اياز الى ذلك ، ولم يكن ابن الانبارى ولا العكبرى ولا ابن (اياز) مستوعبا لجميع مسائل الخلاف من الفريقين وانما ذكروا أبرز هذه المسائل . انظر مقالة الدكتور فاضل السامرائى فى مجلة كلية الآداب لجامعة بغداد العدد (١٣) حيث

---

(١) غير واضحة فى (أ) .
(٢) ساقطة من (ب).

واحتج الآخرون بأن اعراب الفعل يفرق بين المعانى فكان أصلا كاعراب الأسماء وبيان قولك : (أريد أن أزورك فيمنعنى البواب) اذا رفعت كان له معنى ، واذا نصبت كان له معنى آخر (١) وكذلك قولك لايسعنى شئ ويعجز عنك) اذا نصبت كان له معنى واذا رفعت كان له معنى آخر ، وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وهو فى ذلك كالاسم اذا رفعت كان له معنى اذا نصبت او جزمت (٢) كان له معنى آخر ،
والجواب : اما اعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى ، بل المعنى يدرك بالقرائن المختصه (٣) به ، والاشكال يحصل فيه بالحركة التى لا يقتضيها المعنى ، لا بعدم الحركة ، ألا ترى أن قوله (أريد أن أزورك فيمنعنى البواب) لو سكنت العين لفهم المعنى وانما يشكل اذا نصبتها ، وانما جاء الاشكال من جهة العطف لا بالنظر الى نفس الفعل ، اذ لا فرق بين قولك يضرب زيد فى الضم والفتح والكسر والسكون فإنه فى كل حال (٤) يدل على الحدث والزمان وكذلك اذا قلت لم يضرب ولن يضرب/

= ذكر عددا من سائل الخلاف التى لم ترد فى الانصاف ونحن لا نستطيع ان نحكم على ابن اياز انه لم يذكر كل مسائل الخلاف لأن مؤلفه لم يصل الى أيدينا حتى الآن ولا نستطيع أن نحكم على صاحبنا أبى البقاء بهذا الحكم أيضا لان كتابه لم يصل كاملا ولكنا حكمنا عليهما بظاهر قول السيوطى المتقدم فلو كان العكبرى او ابن اياز زادا على ما ذكر الانبارى زيادة ظاهرة لذكرها السيوطى ، الذى اطلع على التبين وربما اطلع كذلك على الاسماف لابن اياز .

(١) آخر ساقطة من (ب) .
(٢) زيادة من (ب) .
(٣) فى (ب) جررت
(٤) فى (ب) المحققة .
(٥) فى (ب) تضرب .

فان الفعل منفى ضممت أو فتحت أو سكنت ، وكذلك لا يعمنى شــــىء (١) ويعجــز عنك اذا فتحــت أردت الجــواب ، واذا ضممت عطفت ، ولــــو أهملت لفهمت المعنى ، وكذلك لا تأكل السمك وتشــرب اللبن ، والحاصــل من ذلك كله (أن) (٢) أمر عرض بالعطف وحرف العطف يقع على معان فلابد من تخليص بعضها من بعض فبالحركة يفرق بين معانى حرف العطــف ولا يفرق بين معنى الفعل ومعنى له آخــر ، والله أعلم بالصواب (٣) .

---

(١) فى (ب) لا يستغنى

(٢) لفظه (انه) سقطت من (ط) موجودة فى (ب) .

(٣) كلمة بالصواب سقطت من (ب) .

بـــاب الاعـــراب

٩ ـ مسألـــة [علـــة الاعـــــراب] *

والإضافة

الاعراب دخل الكلام ليفرق بين المعانى من الفاعلية والمفعولية والاضافية ونحو ذلك ،

وقال قطرب (١) ـ واسمه محمد بن المستنير (٢) ـ : لم يدخل لعلـــة وانما دخل تخفيفا على اللسان ،

وحجـــة الأولين: أن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعانى ألا ترى أنك اذا قلت ضرب زيد عمرو ، كلم أخوك أبوك ، لم يعلم الفاعل من المفعول ، وكذلك قولهم: (ما أحسن زيدا) (٣) لو أهملته عن حركة مخصوصة لم يعلم معناه لأن الصيغه تحتمل التعجب، والاستفهام ، والنفى ، والفارق بينهمـــا (٤) هو الحركات ، فان قيل : الفرق يحصل / بلزوم الرتبه وهو تقديم الفاعل على المفعول ، ثم هو باطل فان كثيرا من المواضـــع لا يلتبس ومع هذا الزم الاعـــراب كقـــولـــك:(قـــــام زيـــــــــد)،

---

* لم يذكر هذه المسألة ابن الانبارى فى (الانصاف) لأن الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين وذكرها المؤلف فى كتاب اللباب لوحه (٦) / والزجاجى فى ايضاح علل النحو ص ٦٩ وابن جنى فى الخصائص ١ : ٣٥ وابن الخشاب فى المرتجل ص ٣٤ ، والسيوطى فى الأشباه والنظائر ١ : ٧٨ .

(١) قطرب (؟ ـ ٢٠٦ هـ)
محمد بن المستنير تلميذ سيبويه ، مولده بالبصره ، وكان مملوكا لسالم بن زياد أخذ النحو عن سيبويه وعيسى بن عمر ، جعله الرشيد مؤدبا للأمين ، جمع المثلثات فى اللغة وعرفت باسمه له مؤلفات كثيره يوجد منها كتاب الاضداد وما خالف فيه الانسان البهيمه ، وكتاب الأزمنه .
راجع ترجمته فى انباه الرواه ٣ : ١١٩ ، طبقات الزبيدى ٩٩ ، ١٠٠ ، ونزهة الالبا : ١١٩ / ومعجم الأدباء ٧ : ١٠٥ وغير ذلك .
وأنظر رأى قطرب الذى ذكره المؤلف فى الايضاح : ٧٠ والأشباه والنظائر ١ : ٧٨

(٢) فى (ب) المستور

(٣) فى (ب) زيـــد

(٤) أنظر الصاحبى : ١٦١ ، المرتجل ٣٤ ، وفى (ب) بينهما .

ولم يقم عمرو ، وركب زيد الحمار ، فان مثل هذا لا يلتبس وكذلك أكل موسى العصا)٠

والجواب : أما لزوم الرتبة فلا يصح لثلاثة أوجه

أحدهما : أن فى ذلك تضيقا على المتكلم ، واخلال بمقصود النظم والمجموع مع مسيس الحاجة اليه ، والاعراب لا يلزم فيه ذلك فان أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير ،

والثانى : ان التقديم والتأخير قد لا يصح فى كثير من المواضع ، ألا ترى أنك لو قلت ضرب غلامه زيدا لم يصح (١) تقديم الفاعل هنا لئلا يلزم منه الأضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا ، فتدعو الحاجة الى تقديم المفعول (٢) ، وكذلك قولك ما أحسن زيدا ، و(ما) فى الأصل فاعل ولا يصح تقديم المفعول عليه ، فأما ما لا يلتبس فانه بالنسبة الى ما يلتبس قليل جدا ، فحمل على الأصل المعلل ، ليطرد الباب كما طردوا الحذف فى أعد (٣) ونعد (٤) وتعد حملا على

---

(١) كذا فى الأصل وفى (ب) أنك لا تقول ووردت العبارة فيها بالنص الآتى : " ألا ترى أنك لا تقول ضرب غلامه زيدا اذ يلزم منه الأضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا فتدعو الحاجة الى تقديم المفعول " ٠

(٢) كلمة المفعول ساقطة من (ط) موجوده فى (أ) ، (ب) ٠

(٣) فى (ب) الباب

(٤) كذا فى (ب) وهى فى (أ) غير معجمه

أعــد (١) ، وله نظائر كثيره ، ولأن / الذى لا يلتبس فى موضع قد يلتبس بعينه فى موضع آخر ، فاذا جعلت الحركة فارقة طردت فى الملتبس وغيره ٠

والوجه الثالث : أن غاية ما ذكروا أن الفرق يحصل بطريق آخر غير الاعـراب ، وهذا لا يمنع (٢) أن يحصل الفرق بالاعراب ، وتعيين الطرق لا سبيل اليه ، بل اذا وجد عن العرب ٠ طريق معلل وجب اثباته ، وان صح أن يحصل المعـنى بغيره ، ومثل ذلك قد وقع فى الأسماء المختلفة الألفاظ والمعانى (٣) ، فان كل واحد منها (٤) وضع على معنى يخصه ليفهم المعنى على التعيين ، ولا يقال هلا وضعـوا له اسما واحد على معان متعددة ، ويقف الفرق على قرينه أخرى كما وقع فى الأسماء المشتركه ، بل قيل أن الاشتراك على خلاف الأصل ٠ ومثل ذلك قد وقع فى الشريعة ، فان (٥) الأخ من الأبوين يسقط الأخ من الأب وهو أحد المعانى التى يحتملهـا هذا الفصل وذلك أن القياس لا يمنع أن يشترك الجميع فى الميراث من غير تخصيص لاشتراكهمـا فـى الانتسـاب الى الأب والانتسـاب الى الأم فـى

---

(١) كذا فى (أ) وفى (ب) يعد

(٢) من بداية الوجه الثالث ساقط من (ب) ويظهر أن الناسخ أسقط سطـرا كاملا فوصل قولهم (وهذا لا يمنع ٠٠٠ الخ) بقوله : (فى الملتبـس وغيره) ٠

(٣) فى (ب) وأن

(٤) فى (ب) منهما

(٥) فى (ب) وأن

هذا المعنى ساقط ويجوز أن يكون للأخ من الأبوين الثلثان وللأخ من الأب الثلث عملا بالقرابتين ، ويجوز اسقاط (١) الأخ من الأب بالأخ من الأبوين لرجحان النسب الى الأب والأم ، وهذا الذى تقرر فى الشرع وهو عمل بأحد المعانى (٢) كذلك ها هنا ،

واحتج الآخرون من وجهين :

أحدهما : أن الفعل المضارع معرب (٣) ولا يحصل باعرابه فرق فكذلك الأسماء ،

والثانى : أن الفاعليه والمفعوليه تدرك بالمعنى الا ترى أن الأسماء المقصوره لا يظهر فيها اعراب ، ومعانيها مدركة ، وانما أعربت العرب الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون ، لأن الحرف يقطع عن جريانه (٤) فيشق على اللسان (٥) ، قالوا ويدل على صحة ما ذكرنا أن الاعراب يتفق (٦) مع اختلاف المعنى ، ويختلف / مع اتفاق

---

(١) ما بين القوسين كتب على الهامش فتعذرت قراءته فنقلته من (ب)

(٢) فى (ب) المعنيين

(٣) الواو ساقطه من (ب)

(٤) فى (ب) عن حركاته

(٥) هذا هو رأى قطرب كما ذكر المؤلف فى أول المسألة .

(٦) فى (ب) أن العرب وفى (ط) أنّ حركات الاعراب .

المعنى ، ألا ترى أن قولك هل زيد قائم (١) ؟ مثل قولك زيد قائم (١) فى اللفظ مع اختلاف المعنى ، وقولك زيد قائم ، مثل قولك ان زيدا قائم ، فى المعنى ، اذ كلاهما اثبات والاعراب مختلف .

والجواب : أما اعراب الفعل المضارع فعنه (٢) جوابان :

أحدهما أن أعرابه يفرق بين المعانى أيضا كما ذكرنا فى المسألة قبلها .

والثانى أن اعراب الفعل استحسان لشبهه بالأسماء على ما ذكرناه هناك (٣) ، وأما اختلاف الاعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك فلا يلزم ، لأن هذه الأشياء فروع عارضة حملت على الأصول المعلله لضرب من الشبه ، وذلك لا يمنع من ثبوت الاعراب لمعنى ، قولهم (أنهم أعربوا لما يلزم من نقل السكون) لا يصح لوجهين :

أحدهما أن السكون أخف من الحركه هذا مما لا ريب فيه ولذلك كان المبنى والمجزوم ساكنين .

والوجه الثانى : لو كان ذلك من أجل الثقل لفوض زمام الخبره (٤) الى المتكلم فكان (٥) يسكن اذ شاء ويحرك اذا شاء ، فلما اتفقوا على أن تسكين المتحرك وتحريك الساكن بأى حركة شاء المتكلم لحسن ، دل على فساد ما ذهبوا اليه . والله أعلم بالصواب (٦) .

---

(١) فى (ط) قائم فى الموضعين .
(٢) فى (ب) ففيه
(٣) فى (ط) هنالك
(٤) فى (ب) الخيره
(٥) فى (ب) وكان
(٦) بالصواب ساقطة من (ب) .

مسألة [علة جعل الاعراب آخر الكلمه] *

اختلفوا فى علة (1) جعل الاعراب فى آخر الكلمة (2) ، فقال بعضهم: انما كان لان الاعراب دال على معنى عارض فى الكلمة فيجب أن يستوفى الصيغة الموضوعة لمعناها للازم ، ثم يؤتى بعد ذلك بالعارض كتاء التأنيث وحرف النسب (3) ، وقال آخرون : انما جعل أخيرا لان الاعراب يثبت فى الوصل دون الوقف فكان فى موضع يتأتى الوقف عليه ، وهو الاخير ، وقال قطرب (4) انما جعل أخيرا لتعذر جعله وسطا ، اذ لو كان وسطا لاختلطت الابنيه ، وربما أفضى الى الجمع بين ساكنين ، أو الابتداء بالساكن وكل ذلك خطأ لا يوجد مثله فيما اذا جعل أخيرا .

قال قطرب والمذهب الاول فاسد لان كثيرا من المعانى العارضه تدخل فى أول الكلمة ووسطها قبل استيفاء الصيغه نحو الجمع والتصغير وهو معنى عارض (5) .

والجواب : أن العلل المذكورة كلها صحيحة .

---

* راجع كتاب اللباب للمؤلف اللوحة (٦) / والايضاح للزجاجى ص ٧٦ / والاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ : ٨٣ .
والخلاف فى هذه المسأله ليس بين البصريين والكوفيين فلم يذكرها ابن الانبارى .

(١) ساقطه من ط فقط موجوده فى (أ) ، (ب) .

(٢) (الكلمه) ساقطه من (ب) .

(٣) فى (ب) وياء النسب .

(٤) سبقت ترجمته .

(٥) انظر الايضاح : ٧٦ .

وأمتنها عند النظر الصحيح هو الأول ٠ ،

وأما ما نقض به من التصغير والجمع فلا يصح لوجهين ٠

أحدهما : أن التصغير والجمع معنيان يحدثان في نفس المسمى وهو التكثير والتحقير ، فلذلك كانت علامتهما (١) في نفس الكلمة ، لان التكثير معناه ضم اسم الى اسم هو (٢) مساو له في الدلالة على المعنى ، فكان الدال على الكثره داخلا في الصيغه ،كما أن اضافة أحدهما الى الآخر داخل في المعنى وليس كذلك المعنى الذى يدل عليه الاعراب ، فان كونه فاعلا لا يحدث في المسمى معنى في ذاته ، بل هو معنى عارض أوجبه عامل عارض٠

والوجه الثاني : أن التصغير والجمع من قبيل المعاني التي يقصد اثباتها (٣) في نفس السامع فيجب أن يبدأ بهما (٤) أو تقرن بالصيغه ليثبت (٥) في نفس السامع معناها (٦) قبل تمام المعنى الاصلى بدونها (٧) وهذا كما جعل الاستفهام والنفي في أول الكلام ليستقر معناه في النفس ولو أخر لثبت في النفس معنى ثم أزيل (٨) وليس كذلك الاعراب ، لان الصيغه المجردة عن الاعراب لا تنفي كون المسمى (٩) فاعلا ولا مفعولا حتى اذا جاء الاعراب بعد ذلك أزال —

---

(١) في (ب) علاماتها ، وصححها في (ط) علاماتهما ، والصواب ما اثبتناه وهو ما ورد في (أ) ٠
(٢) في (ب) وهو
(٣) في (أ) اثبتاتهما والصواب من (ب) ٠
(٤) في (أ) بهما والصواب من (ب)
(٥) في (ب) لتثبت
(٦) في (ب) معناهما ٠
(٧) في (أ) بدونهما والصواب من (ب) ٠
(٨) في (ب) ثم أزيد
(٩) في (ب) كون الاسم ٠

المعنى الاول ، وكذلك الألف واللام جعلت أولا ليثبت التخصيص فـــي المسمى ، ولا يؤتى بها أخيرا لئلا يحدث التخصيص بعد الشياع ،

واحتج (١) من قال (٢) ان الاعراب لا ينبغي أن يكون موضعه أخيرا لانه دال على معنى في الـكلمة فوجب أن يكون في أصلها كالتصغير والجمع والتعريف والنفي والاستفهام وغير ذلك ، وانما عدل الى الاخير لما ذكرناه من اختلا ط / الابنيـــه والجواب عن هذا قد سبق • والله اعلم بالصواب (٣) •

---

(١) اختلفت العبارة في (ب) فورد فيها واحتج الآخرون الذين قالـــوا : بأن الاعـــراب •••• الخ •
(٢) كذا في (أ) ،(ب) وغيرها المحقق فـي (ط) الى (بأنه)لاعتقاده أنها أصوب •
(٣) بالصواب ساقطـه من (ب)•

١١ ـ مسألة [حقيقة الصرف] *

الصرف : هو التنوين وحده

وقال آخرون : هو التنوين والجر .

وحجة الاولين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه معنى ينبأ عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه مايدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله ، وبيانه أن الصرف فى اللغة هو الصوت الضعيف ، كقولهم : (صرف ناب البعير) ، و(صرفت البكرة) ، ومنه (صريف القلم) ، والنون الساكنة فى آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة كغنة الأشياء التى ذكرنا ، أما الجر فليس صوته مشبها لما ذكرنا ، لأنه حركة ، فلم يكن صرفا كسائر الحركات ألا ترى أن الضمة والفتحة فى آخر الكلمة حركة ، ولا تسمى صرفا .

"*" هذه المسألة لاخلاف فيها بين البصريين والكوفيين لهذا لم يذكرها ابن الانبارى فى الانصاف .

وذكرها المؤلف فى (اللباب) لوحة (٩) ، وشرح اللمع لوحة (١٩)

وانظر همع الهوامع ١/٧٦ ط الكويت ، وشرح الفصول لوحة (٢١) ،

وشرح لامية العجم للصفدى ١/٢٨٥ .

(١) الواو ساقطة من (ب)

(٢) أنظر الصحاح مادة (الصرف) ص١٣٨٥ وفى (ب)(ذاب) بدل (ناب) وصححها المحقق فى (ط) .

والوجه الثانى : أن الشاعر (١) اذا اضطر الى صرف مالا ينصرف جره فى موضع الجر ، ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة اليه وذلك أن التنوين دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن ، والوزن يقوم به سواء كسر ما قبله ، أو فتحه ، فلما كسر حين نون علم أنه ليس من الصرف ، لان المانع من الصرف قائم ، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجة الى اقامة الوزن ، فيجب أن يختص به . (٢)

والوجه الثالث : أن مافيه الألف واللام أو أضيف يكسر (٣) فى موضع الجر مع وجود المانع من الصرف ، وذلك يدل على أن الجر يسقط تبعا لسقوط التنوين ، بسبب مشابهة الاسم للفعل (٤) ، والتنوين سقط هنا لعلة أخرى فينبغى أن يظهر الكسر الذى هو تبع لزوال ماكان سقوطه تابعا له .

واحتج الاخرون من وجهين :

أحدهما : أن الصرف من التصرف ، وهو التقلب فى الجهات والجر يزداد تقلب الاسم فى الاعراب ، فكان من الصرف .

---

(١) كذا ورد فى (ا) وفى (ب) وهو أن الشاعر ۰۰۰ الخ .

(٢) الواو ساقطة من (ب) .

(٣) فى (ب) (لو أضيف لكسر) .

(٤) فى (ب) (الفعل) .

(٥) هنا ساقطة من (ب) .

والثاني : أنه اشتهر في عرف النحويين أن غير المنصرف لا يدخله الجر مع التنوين ، فهذا حد فيجب أن يكون الجر [1] داخلا في الحدود .

والجواب : عن الاول من وجهين :

أحدهما : أن اشتقاق الصرف مما ذكرنا [2] لا مما ذكروا ، وهو أقرب الى الاشتقاق .

والثاني : أن تقلب الكلمة في الاعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفا ، وكذلك تقلب الفعل بالاشتقاق والاعراب [3] لا يسمى صرفا ، وانما يسمى تصرفا ، وتصريفا .

وأما ما اشتهر في عرف النحويين فليس بتحديد المصرف ، بل هو حكم ما لا ينصرف فأما ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك ، ثم هو باطل بالمضاف ، وما فيه الالف واللام فان تقلبه أكثر ، ولا يسمى منصرفا .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) كذا في (ا) وفي (ب) (الحد) بدل (الجر) .

(٢) في (ب) (مما ذكرناه) .

(٣) (والاعراب) ساقطة من (ب) .

(٤) (بالصواب) ساقطة من (ب) .

١٢ — مسألة [حقيقة الاعراب] (*)

ذهب أكثر النحويين الى أن الاعراب معنى يدل اللفظ عليه ، وقال آخرون هولفظ دال على الفاعل والمفعول مثلا ، وهذا هو المختار عندى .

واحتج (1) الاولون من أوجه :

أحدها : أن الاعراب اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها ، والاختلاف معنى لالفظ كمخالفة الاحمر للابيض (٢) .

والثانى : أن الاعراب يدل عليه تارة (٣) بالحركة ، وتارة الحرف، كحروف المد فى الاسماء الستة والتثنية والجمع ، وما هذا (٤) سبيله لايكون معنى واحدا بل هو دليل على المعنى ، والدليل قد يتعدد والمدلول عليه واحد .

الثالث : أن الحركات تضاف الى الاعراب فيقال حركات الاعراب وهذه ضمة اعراب ، واضافة الشىء الى نفسه ممتنعة (٥) ، وكذلك الحركات توجد فى (المبنى) (٦) وليست اعرابا .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحة (٥) ، وانظر المرتجل ٣٤ / وتأويل مشكل القرآن : ١٤ / والاشباه والنظائر ١ : ٧٢/ والخصائص ٢ : ٣٥/ والايضاح فى علل النحو : ٦٩ / والصاحبى : ٤٢ ، ١٦١ ، ولم يذكرها ابن الانبارى فى الانصاف ، لأن الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين .

(١) الواو ساقطة من (ب) . (٢) فى (ب) لمخالفة الاحمر للابيض . =

واحتج الاخرون بأن الاصل فى الاعراب الحركة ، لانها ناشئة عن العامل كقولك(قام زيد)فالضمة حادثة عن الفعل ، والفعل عامل ، والعمل نتيجة العامل ، والعمل هو الحركة ، فأما كون الاسم فاعلا أو مفعولا فهو معنى مجرد عن علامة لفظية يجوز أن تدرك بغير لفظ ، كما يدرك الفرق بين المبنيات بالمعنى مع الحكم بالبناء كقولك(ضرب هذا هذا)، وكذلك قولك فى المعرب نحو(كلم موسى عيسى)، فعلم أن الاعراب هو الحركة المخصوصة ، و(١)هذا هو حجة هؤلاء ، والذى أحرره هنا أن أقول (٢) الاعراب فارق بين المعانى العارضة ، كالفاعلية ، والمفعولية (٣) ، والتعجب والنفى والاستفهام ، نحو ما أحسن زيدا ، وما أحسن زيد ، وما أحسن زيد ، نفس الحركات هنا فارق بين المعانى ، واذا ثبت أن الاعراب فارق بين المعانى فالفرق الحاصل عن الفارق يعرف تارة بالعقل ، كمعرفة أن الاثنين أكثر من الواحد ، وأقل من الثلاثة ، هذا معلوم بالعقل من غير لفظ يدل عليه ، وتارة يعرف بالحس

= (٣) فى (ب) تارة .

(٤) كذا فى (ب) وفى (ط) وماهذه .

(٥) فى المسألة خلاف وما منعه أبو البقاء جائز عند الكوفيين أنظر الانصاف ٤٣٦ المسألة (٦١) وبه قال الفراء فى مواطن متعددة ــ أنظر ص ٤٨٩ فما بعدها من كتاب (أبو زكريا الفراء) كما أن المرزوقى نسب هذا الى الكسائى واللحيانى أيضا ــ أنظر الازمنة والامكنة ١/ ٢٨٤ ط أولى .

(٦) غير واضحة فى (ا) وصوابها فى (ب) .

(١) الواو ساقطة من (ب)

(٢) فى (ب) وردت العبارة هكذا : والذى أحرره هنا أن القول أن الاعراب .. ... الخ .

(٣) قارن هذا بما جاء فى مشكل القرآن ١٤ ، الخصائص ٢ : ٣٥ ، والمرتجل ٣٤ ، ٣٥ .

من السمع والبصر واللمس والذوق ، والشم ، فأنت تفرق بين زيد وعمرو فالتسمية بما تسمعه من اللفظين ، وتفرق بين الاحمر والابيض بحاسة البصر ، وبين الحار والبارد والناعم والخشن باللمس ، وبين الحلو والمر بالذوق ، وبين الريحة الطيبة والخبيثة بالشم ، والاعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع ، ألا ترى أنه اذا قلت لانسان أفرق لى بين الفاعل والمفعول والمضاف اليه في[1] نحو قولك :(ضرب زيد غلام عمرو) فانه اذا ضم واحدا وفتح ثانيا وكسر ثالثا حصل لك الفرق بألفاظه لا من طريق المعنى ، فانك أنت قد تدرك هذا المعنى بغير لفظ ، فدل أن الاعراب هو لفظ الحركة ، وأما ما أعرب بالحروف[2] فهو حاصل من اللفظ أيضا ، لان الحرف لفظ كما أن[3] الحركة لفظ وأما كون

(١) (فى) ساقطة من (ب) .

(٢) فى (ب) بالحرف .

(٣) غير واضحة فى (ا) وما أثبتناه من (ب) .

الحركة فى المبنى [1] فلا يمنع أن يكون [2] اعرابا فى المعرب ، ويكون الفرق بينهما أن حركة المبنى ليست مخصوصة بعامل ، وأما اضافة الحركة الـــى الاعراب فلا يدل [3] على أنهما غير أن بل هو من قبيل اضافة النوع الى الجنس هذا كما تقول رفع الاعراب ونصبه وجره ، فتضيف الرفع الى الاعراب وهو نـوع منه يدل على ذلك أن الرفع اعراب بلا خلاف ، وكذلك النصب والجر ، معلوم أن حقيقة الرفع هو الضمة الناشئة عن عامل [4] قد لزم أن يكون الاعراب لفظـــــا ، ٠

والله أعلـــم بالصواب ٠

---

(١) فى (ب) المبتنى وأضاف فى (ط) (بناء) فى المبنى ونبه على ذلك فى الحاشية ص ١١٣ ٠

(٢) فى (ب) يكون ٠

(٣) فى (ب) تدل ٠

(٤) فى (ب) عن العامل ٠

(٥) (والله أعلم بالصواب) ساقطة من (ب) ٠

١٣ - مسألة [أيهما أسبق : حركات الاعراب أم حركات البنـــــاء ؟] (*)

اختلفوا في حركات الاعراب هل هي (1) سابقة على حركات البناء أو بالعكس؟ أو هما متطابقان من غير ترتيب ، فذهب قوم الى الاول وهو الاقوى والدليـــل عليه من وجهين :

أحدهما : أن الاعراب تابع لفائدة الكلام والكلام موضوع للتفاهم فيجب أن يكون مقارنا للكلام كمقارنة المفرد لمعناه ، وبيان ذلك أن المفرد في نحـــو قولك فرس وغلام (وجبل (2)) ، متى ذكر واحد من هذه الالفاظ كان معنـــاه مصاحبا له ، فاذا انتهى اللفظ فهم معناه عند انتهائه ، وكذلك الكـــلام المقصود منه ما يحصل (3) من الفائدة عند التخاطب ، والتخاطب لا يكون الا بالمركب ، فالمفردات تصور المعاني ، والمركبات تفيد التصديق ، وهو المقصود الكلي من وضع الكلام ، واذا كان الاعراب (4) للكلام فهم معنى المركب عنـــد

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٦) ،
ولم يذكرها ابن الانباري في الانصاف لان الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين ، وانظر الاشباه والنظائر ١ : ١٦٣ / والمحصول شرح الفصول لوحة (١٨) ، قال : " وذهب آخرون الى أن كل واحد منهما أصـــل وقال الاندلسي : وهو الصحيح) .

(1) (هي) ساقطة من (ب) وموجودة في الاشباه أيضا في النص الذي نقله السيوطي من التبيين .

(2) غير واضحة في (ا) صوابها من (ب) .

(3) في (ب) ما تحصله .

(4) كلمة (الاعراب) ساقطة من (ب) .

انتهاء ألفاظه ، كقولك : (أعطى زيد عمرا درهما)، فانك لاتدرك معنى هذه الجملة الا لأن تعلم الفاعل والمفعول ، حتى يستقر [1] عندك ماقصد بالجملة فأما حركات البناء فلا تفيد معنى في المركب ، وانما هي شيء أوجبه شبه الحرف الذي لم يوضع لتفيد حركته معنى .

والوجه الثاني : أن واضع اللغة حكيم ، ومن حكمته أن يضع الكلام للتفاهم ولا يتم التفاهم الا بالاعراب ، فوجب أن يكون مقارنا للكلام / لتحصل فائدة الوضع .

وأما البناء فلا يعرف المعنى فيه من اللفظ ، وانما يعرف بجهة أخرى ، ألا ترى أنك اذا قلت ضرب موسى عيسى لم يفهم من اللفظ الفاعل من المفعول وانما ميزوا بينهما بأن ألزموا الفاعل التقديم ، وهذا أمر خارج عن اللفظ والاعراب ، أما هو [2] اللفظ ، أو مدلول اللفظ ، ولو قال (كسر موسى العصا) فهم الفاعل من المفعول من المعنى ، اذ قد ثبت أن المراد بموسى الكاسر وبالعصا المكسور ، وهذا أيضا خارج عن أدلة الالفاظ ، الا أنه مع خروجه عن دليل اللفظ يقدر الاعراب عليه تقديرا ، والتقدير اعطاء المعدوم حكم الموجود ، وانما كان كذلك لقيام الدليل على أن هذه الاسماء غير مبنية ، فيلزم أن تكون معربة .

---

(١) في (ب) يستتر .

(٢) في (ب) أما هذا اللفظ .

واحتج من قال حركات البناء أصل بأن حركة البناء لازمة وحركة[1] الاعـــراب منتقلة ، واللازم أصل للمنتقل ، وسابق عليه .

واحتج من قال " لا يسبق بعضها على بعض " ، أن واضع اللغة حكيـــم فيعلم من الابتداء ما يحرك للاعراب ، وما يحرك لغيره ، فيجب أن تتساوق ولا تتسابق ، والجواب عن شبهة المذهب الثانى : أن الاصل والفرع لا يؤخـــذ من اللزوم والانتقال ، بل يؤخذ من جهة افادة المعانى ، وقد ثبت أ ن الاسماء هى التى يقع فيها / اللبس وأنها محال[2] الفاعلية . والمفعولية فكا ن الاعراب مقارنا لها ، لئلا يقع اللبس ثم يحتاج الى ازالته بعد وقوعه ، والبناء أجنبى عن ذلك .

والجواب عن شبهة المذهب الثالث : أنا لانريد بالسبق (عنا السبـــق)[3] بالزمان ، بل السبق بالرتبة ، ولا شك أن الاعراب سابق بالرتبة وأما البنـــاء فيجوز أن يكون متأخرا عن الاعراب ، وان يكون مقارنا لمفى[4] الوضع .

والله أعلـم بالصـواب .[5]

---

(١) "حركة" ساقطة من (ب) .

(٢) فى (ب) مجال .

(٣) مابين القوسين ساقطة من (ب) وصححه المحقق فى (ط) بحذف الباء من بالسبق وعليه يستقيم المعنى .

(٤) فى (ط) بالوضع .

(٥) والله أعلم بالصواب ساقطة من (ب) .

١٤ ـ مسألة [علة زيادة تنوين الصرف] *

العلة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفة الاسم وثقل الفعل [(١)]،

وقال الفراء[(٢)]: المراد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف وقال آخرون[(٣)]: المراد به الفرق بين الاسم والفعل،

وقال قوم المراد به الفرق بين [(٣)] المفرد والمضاف.

والدلالة على المذهب الأول: أن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل، والخفة والثقل تعرفان[(٤)] من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، فالخفيف[(٥)] ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه.

---

* انظر أمالي ابن الشجري ٢ : ١١، ١٩٨ / وايضاح الزجاجي : ٩٧ / واللامات : ٣١، ٣٢ والأشباه والنظائر ١ : ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

ولم يذكرها ابن الانباري من بين مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ولكن يمكن لنا عدها منها كما نقل الزجاجي عنهما في كتابيه الايضاح واللامات.

(١) انظر الكتاب : ١ : ٦

(٢) الفـراء : (١٤٤ ـ ٢٠٧ هـ ، ٧٦١ ـ ٨٢٢م)

أبو زكريا يحي بن زياد الديلمي الفارسي الأصل أشهر تلاميذ الكسائي أخذ عن يونس البصري، وأشهر مؤلفاته معاني القرآن وكتاب الحدود في النحو صنفه بأمر المأمون وله المنقوص والممدود والمذكر والمؤنث والايام والليالي، ولأستاذنا الدكتور احمد مكي الانصاري (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغه) راجع ترجمته في نزهة الالباء : ١٢٦ معجم الأدباء ٧ : ٢٧٦ / طبقات الزبيدي : ١٣١ /.

=

فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ، ولا يلزمه غيره في تحقق (١) معناه ، كفظة رجل فان معناها ومسماها الذكر من بني آدم ، والفرس هو الحيوان الصهال ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيره ، فمدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك (٢) ، فاذا تقرر هذا فالفرق بينهما غير معلوم من لفظهما ، فوجب أن يكون على ذلك دليل من جهة اللفظ و التنوين صالح لذلك ، لأنه زيادة على اللفظ والزيادة ثقل في المزيد عليه والاسم يحتمل الثقل لأنه في نفسه ، خفيف والفعل في نفسه ثقيل فلا يحتمل التثقيل ، وهذا / معنى ظاهر فكان هو (٣) الحكمة في الزيادة .

وقول الفراء ان حمل على معنى صحيح فمراده ما ذكرنا ولكن العبارة ركيكة ، وان حمل على ظاهر اللفظ كانت تعليل الشيئ بنفسه ، لأنه يصير الى قولك التنوين يفرق به بين ما ينون وبين ما لا ينون وذا (٤) تعليل الشئ بنفسه

= وهذا الرأى الذى نسبه المؤلف الى الفراء بنسبة الزجاجي الى البصريين فقال : " ... والعلة في ذلك عند البصريين أن التنوين دخل في الأسماء فرقا بين المنصرف منها المتمكن وبين المتمتع من الانصراف " اللامات ص ٣٠

(٣) نسب الزجاجي هذا الرأي الى الفراء انظر الايضاح : ص ٩٧ وأضاف معه الكسائي في اللامات : ٣١

(٤) ما بين القوسين غير واضح في (أ) وصوابه من (ب) وهؤلاء القوم هم بعض الكوفيين كما في الايضاح للزجاجي ص٩٧ .

(٤) في ب (يعرفان) وكذلك الاشباه .

(٥) زاد السيوطي هنا (من الكلمات) .

---

(١) كذا في (أ) ومثله في الاشباه وفي (ب) تحقيق

(٢) انظر الاشباه ١ : ٢٦٩ ــ ٢٧٠ ، وقد نقل السيوطي عن المتبهين من قوله والخفة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ حتى قوله وغير ذلك ، الاشباه ١ : ١٤٨ .

(٣) كلمة (هو) ساقطه من (ط) فقط (٤) به ساقطه من (ب)

و(١) أما من قال فرق(٢) به بين الاسم والفعل فلا يصح لأوجه :

أحدهما : أن الفرق بينهما من طريق المعنى وذلك أن الاسم يدل على معنى واحد والفعل على معنيين وقد ذكرنا ذلك في حديهما .

والثاني : أن العلامات المفرقه اللفظيه بينهما كثيره مثل قد، او السين، وسوف، والتصرف مثل كونه ماضيا، ومستقبلا، وأمرا، والاسم يعرف بالألف واللام وغيرهما .

والثالث : أن الاسم الذى لا ينصرف لا تنوين فيه وهو مباين للفعل ، وأما من قال يفرق بين المفرد والمضاف ، فقوله باطل أيضا من جهة أن المفرد مطلق يصح السكوت عليه ، والمضاف مخصوص محتاج الى ما بعده ، وأن الاسم الذى لا ينصرف قد يضاف واضافته غير لازمه فيكون مفردا مع أنه لا ينون ، فلو كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف الا بالتنوين لزم ألا يكون المفرد الا منصرفا ، والله أعلم بالصواب(٤)

---

(١) غير واضحة فى (أ) وهى فى (ب)

(٢) (به) ساقطه من (ب) .

(٣) المفرقه / ساقطه من (ب)

(٤) سقطت والله أعلم بالصواب من (ب)

١٥ — مسألة [فعل الامر بين البناء والاعراب] "*"

فعل الامر للمواجه[1] مبني[2] نحو(قم)، (واضرب)، وقال الكوفيون هو معرب بالجزم[3]. لنا[4] أنه لفظ لا يفرق باعرابه بين معنى ، ومعنى فلم يكن معربا كالحرف ، والدليل على هذه الجملة أن الاعراب معنى زائد على الكلمة فلا ينبغي أن يثبت الا اذا دل على معنى ، وفعل الامر لا يحتمل معاني يفرق الاعراب بينها ، فلم يحتج الى الاعراب ، وقد ذكرنا

"*" ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (١١٢) وشرح اللمع لوحة (١٨) واعراب القران ١ :٤٤ ٠
كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٥٢٤ — ٥٤٩ وهي المسألة (٧٢) وعنوانها هناك : " فعل الامر معرب أو مبني "
وانظر المقتضب ٢ :٣ ، ٤٤ " ، ١٣١ / وأعجب العجب ١٢ ، مشكل اعراب القرآن لمكي ١ :١١ ، وشرح الرضي ٢ :٢٤٩ / وابن يعيش ٧ :٦١ ، ٦٢ / وابن الشجري ١ :٣٥٧ ، ٢ :١١٢ / وأسرار العربية : ٣١٧ / والاشموني ١ :٦٤ ٠

(١) للمواجه ساقطة من (ب) ٠

(٢) هذا هو مذهب البصريين أنظر المقتضب ٢ :١٣١ / وأصول ابن السراج ٢ :١٥ ، ايضاح الفارسي : ٢٥ / وخصائص ابن جني ٣ :٨٣ ٠

(٣) هذا هو رأي الكوفيين في معاني القرآن للفراء ١ :٤٩١ ، مجالس ثعلب ٤٥٦ ، وايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري : ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، واعراب ثلاثين سورة لابن خالويه : ٥٤ ، ١٢٧ ، وشرح السبع الطوال لابن الانباري ٣٨ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب الى العكبري ٤ :٢٩٤ ٠

(٤) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه مبني على السكون ، لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والاصل في البناء أن يكون على السكون ٠٠٠ ثم قال ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ماكان على وزن فعال من أسماء الافعال كنزال ٠٠ مبني لانه ناب عن فعل =

ذلك(١) فى اعراب الفعل هل هو استحسان أم أصل ؟ فيما تقدم(٢) ولان — الاعراب أما أن يثبت أصلا ، أو استحسانا ، وكلاهما معدوم . أما الاصل فلانه لا يحتمل معانى يفرق الاعراب بينها ، وأما الاستحسان فهو أن فعل الامر لا يشابه الاسم حتى يحمل عليه فى الاعراب ، بخلاف المضارع فانه يشبه الاسم بوجود حرف(٣) المضارعة ، وليس فى لفظ الامر هنا حرف مضارعة يشبه به الاسم ، فعند ذلك يجب أن يكون مبنيا .

واحتج الكوفيون(٤) بأنه فعل أمر ، فكان معربا بالجزم كما لو كان فى حرف المضارعة كقولك (لتضرب يا زيد) ، وليضرب عمرو) ، ولا اشكال فى أن كل واحد منهما أمر ، فاذا كان أحد الامرين معربا ، كان الاخر كذلك ، قالوا(٥) فان قيل هناك حرف المضارعة وهو(٦) المقتضى للشبه قيل : فعل الامر للمواجه(٧) ان لم يكن فيه حرف المضارعة لفظا فهو مقدر مراد وحذف لفظا للتعلم فالتقدير فى قولك قم ، لتقم ويدل على ذلك أن حذف اللام(٨) قد جاء صريحا كقـــــــــــول

= الامر .... الخ " (الانصاف ٥٢٤ ، ٥٢٥)

(١) ذلك ساقطة من ط فقط .

(٢) تقدم فى المسألة الثامنة (٧) ولان ساقطة من (ب) .

(٣) " حرف " موجودة فى (ا) ، (ب) وقال المحقق فى (ط) أنها غير موجودة فى الاصل ، أنظر هامش (٤) ص ١٠٥ .

(٤) ذكر ابن الانبارى حجة الكوفيين وأدلال فيها ، أنظر الانصاف من ٥٢٤ — ٥٢٤ .

(٥) فى (ب) قال

(٦) فى (ب) هو .

(٧) للمواجه ساقطة من (ب) .

(٨) كذا فى (ب) وفى (ط) لام الامر .

الشاعر(١):

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

أي لتفد ، وقال الآخر(٢):

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه أو يبك من بكا

أي وليبك . والجواب أن هذا الفعل لم يوجد فيه علة الاعراب لان علة اعرابه اما أصل أو شبه ، وكلاهما لم يوجد على ماتقدم ، وكونه أمرا لم يوجب اعرابه

---

(١) البيت في شرح الرضي لحسان ولا يوجد في ديوانه ، وفي شرح الشذور ٢٢١ لابي طالب عم النبي (ص) ، وفي خزانة الادب ٣ : ٦٢٩ نقلا عن شرح شواهد المفصل لبعض فضلاء العجم أنه للأعشى .
والشاهد فيه في (تفد) حيث جزم الفعل باضمار لام الامر . وتبالا معناها : سوء العاقبة ويروى (من أمر) بدل (من شيء) في بعض مصادره .
البيت في كتاب سيبويه ١ : ٤٠٨ ط بولاق ، ٣ : ٨ ط هارون ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس : ٢٦٨ وفيه (أمر) وانظر الاعلم حاشية بولاق . وذكره المصنف في اللباب لوحة ١١٢ وأورده ابن يعيش في شرح المفصل ٧ : ٣٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٩ : ٢٤ ، والانصاف ٥٣٠ ، أسرار العربية ١٢٥ ، المقرب ٢ : ٢٧٢ ، والمغني رقم ٤٠٩ ، ١٠٩٣ وشرح شواهده للسيوطي : ٢٠٤ ، والهمع ٢ : ٥٥ ، والدرر ٢ : ٧١ ، شواهد الكشاف ٢٥٣ ، الخزانة ٣ : ٦٢٩ ، ٦٦٦ ، والاشموني ٤ : ٥ ، وشروح سقط الزند ١١٢٥ ، والجنى الداني : ١١٣ وغيرها .

(٢) البيت من شعر متمم بن نويره اليربوعي ، والبيت في ديوانه من قصيده يرثي بها أخاه مالكا . والشاهد في البيت قوله (أو يبك) حيث جزم الفعل باضمار لام الامر على مذهب الكوفيين . ويروى البيت (على مثل يوم البعوضة) أنظر شواهد المغني ص ٢٠٦
والبعوضة كما في معجم البلدان لياقوت ... ماء لبني أسد بنجد

=

بل الموجب لاعراب [١] الفعل الشبه بالاسم ، والشبه بالاسم كان بحرف المضارعة والفعل بنفسه هناك ليس بأمر بل الأمر حاصل باللام ، وفي (قم) و(بع) ، هو أمر بنفسه فالحاصل [٢] أنا منعنا علة الأصل وهو أن قولك ليضرب زيد لم يعرب لكونه

== .. وبهذا الموضع كان قتل مالك بن نويره ثم أورد القصيدة التي فيها البيت وأورد البيت ١ : ٤٥٥ ، وحدها البكري في معجمه فقال ماءة في خمس فيد بينها وبين فيد ستة عشر ميلا ١ : ٢٦ وأورد البيت كرواية المؤلف.
وانظر البيت في كتاب سيبويه ١ : ٤٠٨ بولاق و ٣ : ٩ هارون وشرح أبياته لابن النحاس ٢٦٨ / وشرحها لابن السيرافي ١٠٦ / والمقتضب ٢ : ١٣٢ ، والانصاف ٥٣٢ : وكتاب اللباب للمؤلف لوحة ١١٢.
وزاد المؤلف في اللباب بعد البيت ، وقرئ : ((وبذلك فلتفرحوا)) على الخطاب أي أفرحوا (لوحة ١١٢).
وزاد ابن الانباري من الشواهد لحجة الكوفيين ثلاثة أحاديث وثلاثة أبيات وهذه الآية ، كما زاد المؤلف حجة أخرى للكوفيين هي : أن حروف العلة تسقط من الفعل نحو (أعز) ، و(أسع)و (أن) كما تسقط بالجازم.
وقد ذكرها ابن الانباري في الانصاف وزاد عليها حجة أخرى هي قوله : (ومنهم من تمسك بأن قال : والدليل على أنه معرب مجزوم أنا جمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم نحو : لاتفعل فكذلك فعل الأمر نحو : أفعل لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده .. الخ). (الانصاف ٥٢٨).

(١) كتب في حاشية (ب) لاعراب الفعل كما في (أ) وفي (ط) اعراب.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢ : ١١٢

(٣) في (ب) والحاصل.

الفعل أمرا ، وفى خذ وكل الفعل أمر ، فلا جامع اذا بينهما ، قولهم ان حرف المضارعة محذوف ، كلام فى غاية السقوط وذلك أن الحذف[1] لا يوجب تغيير الصيغة بل يحذف ما يحذف ، ويبقى ما يبقى على حاله ، كقولك أرم/فان الاصل الياء ولما حذفت بقى ماكان على ماكان عليه وليس كذلك هاهنا ، فانه اذا قلت (يضرب زيد) وحذفت الياء لم تقل ضرب زيد ، بل تأتى بصيغة أخرى وهى اضرب ولان الجزم هناك باللام واذا حذف الجازم لا يبقى عمله كما اذا حذف الجار لا يبقى[2] الجر[3] وكذلك هاهنا ، لو حذفت اللام[4] لم يبق عملها ، هذا لو كان الحذف للام وحدها فكيف اذا حذفت اللام وحرف المضارعة وتغيرت الصيغة ؟

وأما الشعر فهو على الخبر لا على الامر ، الا أنه حذف الياء من آخر الفعل ضرورة ، والاصل (تفدى) ويبكى[5]

وجواب آخر (٦) وهو أنه حذف اللام

---

(١) من قوله فان الحذف ... الى قوله تأتى بصيغة أخرى منقول من أعجب العجب ص ٣١ ، ٣٢ مع وجود اختلاف فى النص من حذف وزيادة بعض الكلمات .

(٢) فى (ب) لم يبق .

(٣) أجاب عن هذا ابن الانبارى فى الانصاف بقوله : " قالوا : ولا يجوز أن يقال ان حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى لان حرف الجر أقوى من حرف الجزم لان حرف الجر من عوامل الاسماء ، وحرف الجزم من عوامل الافعال ، وعوامل الاسماء أقوى من عوامل الافعال ، فاذا كان الاقوى لا يعمل مع الحذف ، فالاضعف أولى . " (الانصاف

(٤) قال الزمخشرى فى المفصل فى فصل الامر : " وهو مبنى عند أصحابنا ، وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة ، وهذا خلف من القول .

وقال ابن يعيش فى شرحه : وقولهم انه مجزوم بلام محذوفة فاسد لان عوامل الافعال ضعيفة لا يجوز حذفها واعمالها . (٧ : ٦١) وانظر أمالى ابن الشجرى ٢ : ١٢ .

(٥) فى (ب) تبكى

(٦) انظر رد ابن الانبارى على الكوفيين فى الانصاف ٥٤٠ — ٥٤٩ .

وبقى حرف المضارعة ولم تتغير صيغة الفعل بخلاف مسألتنا ، والله أعلم بالصواب (١) .

---

(١) قال في (ب) (والله تعالى أعلم بالصواب) وبعدها واليه المرجع والمآب هذا آخر املاء الشيخ محب الدين أبي البقاء ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .... ثم علقت هذه الكراريس برسم الخزانة .. على يد أضعف عباد الله تعالى وأحوجهم الى رحمة الله تعالى يوسف بن يوسف بن محمد بن خضر بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعي عفا الله تعالى عنه وعنهم ... ثم وبخير عم ، وقد تصرف المحقق الفاضل فأسقط بعض هذه العبارات ولم يثبتها في (ط) مع أنها واردة في الاصل .

١٦ ـ مسألة [حد الاسم الصحيح] "*"

حد الاسم الصحيح : ماتعاقب على حرف اعرابه حركات الاعراب وقال بعضهم : حده : مالم يكن حرف اعرابه ألفا ، ولا ياء قبلها كسره (١) .

وجه القول الاول :

أن الحد ما أنبأ عن حقيقة المحدود ، وحقيقته أمر وجودى ، وهذا اللفظ ينبىء عن أمر وجودى ، فكان حدا له ، ولانه يطرد وينعكس ، — فاطراده ظاهر ، والعكس لأنه مالم تتعاقب عليه حركات الاعراب ، فليس بصحيح .

فان قيـــل :

يتوجه اليه اشكالان :

أحدهما : الاسم الذى قبل يائه أو واوه ساكن نحو (ظبى) ، و(غزو) فانه يتعاقب عليه حركات الاعراب وليس بصحيح .

والثانى : الاسم الذى لا ينصرف فان حركات الاعراب لاتتعاقب عليه كلهـــا وهو صحيـــــح .

والجواب : (٢)

أما النقض فعنه جوابان :

أحدهما : أن (ابيا) و(غزوا) صحيح فى حكم النحو معتل فى حكـــم التصريف ، وبينهما فرق ، ألا ترى أن المعتل فى حكم التصريف يكون مـــاء

"*" ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحة (٩) ، ولم يذكرها ابن الانبارى فى الانصاف لان الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين وذكرها

وعينيا ، ولاما نحو . (وعد) و (يسر) و (ثوب) و (بيع) و (غزو)
و (رمى) وهو فى النحو غير ذلك .

والثانى أن هذه الاسماء وان لم تكن صحيحة من جهة الحروف ، ولكن حكمها حكم الصحيح فى الاعراب ، والحد يجمع الحقيقة ، وما كان حكمه حكم الحقيقة . وأما الذى لا ينصرف فالحد موجود فيه ألا ترى أنه اذا أدخلت عليه الالف واللام أو أضفته تعاقبت عليه حركات الاعراب الثلاث ، فأما اذا تجرد عن الاضافة ، والالف واللام ، فان حركتين منها تظهر لفظا ، وفى [1] الثالثة وجهان :

أحدهما : أن الفتحة قد نابت عنها فهى من جهة المعنى كسرة ، ومن جهة اللفظ فتحة ، وغير ممتنع أن يكون للشىء جهتان مختلفتان فى التقدير وان اتفقتا فى اللفظ ، مثل الالف فى العصا ، فان اللفظ فى الالف واحد فى كل حال ، والتقدير مختلف .

والوجه الثانى : أن الكسرة مستحقة ، ولكن منع من ظهورها مانع ، فهى فى حكم الملفوظ به .

أما الحد الذى ذكروه فهو نفى محض ، والنفى لا يدل على الحقيقة وانما يحصل العلم به من ارتباط الملازمة ، كقولك فى الاعمى ماليس ببصير أو هو غير البصير وهذا ليس بحد اجماعا . والله أعلم بالصواب .

ابن الخشاب فى المرتجل ص ٤٠ .

= (١) هكذا عرفه ابن الخشاب فى المرتجل ص ٤٠ .

= (٢) حقها أن تكون بالفاء (فالجواب) كما سبق التنبيه على أمثالها .

(١) غير واضحة فى الاصل واجتهدت فى تصويبها .

١٧ — مسألة [اعراب الاسم المنقوص] *

الاسم المنقوص في حال الرفع والجر اعرابه مقدر ،

وقال بعض النحويين ليس بمقدر ، بل سكون الياء رفع أو جر ،

ووجه القول الأول أن الاعراب والحركات الحادثه عن العامل والسكون في الأسماء غير حادث عن عامل ، فلم يكن اعرابا وانما الاعراب الحركة ولكن منع من ظهورها مانع وهو ثقل اللفظ بها على الواو والياء بعد الكسره ، ولكما كان حذفهما لمانع وجب أن تقدر كما في ألف المقصور ،

فان قيل الفرق بينهما أن ضمة الواو والياء وكسرتهما بعد الضمه والكسرة ممكن وحركة الألف في العصا مستحيل ، والممكن لا يقدر تقدير المستحيل ، فعند ذلك يجعل سكونه في الممكن كحقيقة الحركة ، اذ كانت الحركة ممكنه بخلاف الألف ، فان حركتها في اللفظ مستحيله ، فلا تجعل نفسها قائمة مقام الحركة .

قيل لا فرق بين الموضعين ، لأن ما يستثقل عندهم في حكم المستحيل والله أعلم .

---

* الخلاف في هذه المسألة ليس بين المصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الانباري في كتاب (الانصاف . وذكرها المبرد في المقتضب ١ : ١٣٧ وابن عقيل في شرح الألفيه ١ : ٧٣ / وابن الناظم في شرحه : ١٩ .

١٨ ــ مسألة [الوقف علــى المنقـــــوص] "*"

اختلف العرب في الوقف على[1] المنقوص رفعا وجرا ، هل يوقف عليه بالياء ، أو بحذفها ؟ ولهم فيه مذهبان : أحدهما الحذف والآخر : الاثبات .

ووجه الحذف أن الياء قد وجب حذفها في الوصل ، من أجل التنوين واذا حذفت في الوصل ، وجب أن تحذف في الوقف ، لأن الوقف عارض والعارض لا يغير حكم الاصل ، ألا ترى أن قولك : (قم) و (خف) و (بع)[1] ألفاتها محذوفة ، لسكونها ، وسكون ما بعدها ، ولو حركت الساكن الثاني لم تعد الالف ، كقولك : (قم الليل) و (خف الله) و (بع الثوب) ، ولما كانت حركته عارضة ، كذلك هاهنا ، على هذا تقول : (هذا قا[ض] ، ومررت بقا[ض]) كما تقول : (هذا زيد ، ومررت بزيد) يدل عليه أن الحذف في الوقف ينبه

"*" الخلاف في هذه المسألة ليس بين الكوفيين والبصريين ولذلك لم يذكرها ابن الانباري في الانصاف .

وانظر المرتجل لابن الخشاب ٤٠ ، والمقرب لابن عصفور ٢ / ٩٢ وشرح الشافية ٢ / ٣٠٠ ، وابن الناظم ٣٢١ ، وابن يعيش ٩ / ٧٥ والهمع ٢ / ٢٠٥ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٢٨١ ، ٤٠٦ ، ٤٧٨ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ١٣١ .

(١) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

(٢) لعله يقصد المنقوص المنكر لا المعرف ، بدليل التمثيل له بعد ذلك بقوله : (هذا قا[ض] ومررت بقاض) .

على الحذف فى الوصل ، والوصل أصل يحتاج الى التنبيه عليه .

واحتج الاخرون : بأن الموجب للحذف قد زال فيزول حكمه ، وبيانه أن الموجب للحذف التقاء الياء مع التنوين ، وهما ساكنان محذوف الاول لئلا يجتمع ساكنان ، وهذا قد أمن فى الوقف ، فتعود الياء الى حقها ، كما كان الجازم اذا دخل حذف الالف من (يخاف ، يقوم ، ويبيع) ، فلو فقد الجازم ثبتت هذه الحروف ، لزوال موجب حذفها .

والجواب عن هذا ماتقدم من أن الوقف عارض ، والعارض لا يغير حكم الاصل . والله أعلم بالصواب .

١٩ ـ مسألة [الوقف على المقصور المنون]*

اذا وقفت على المقصور المنون وقفت بالألف اجماعا كقولك هذه عصا) ، (ورأيت عصا) ، ومررت بعصا (١) ، واختلفوا في أصل هذه الألف على ثلاثة مذاهب فمذهب سيبويه : أن الألف في الرفع والجر لام الكلمه ، لابدل ، وفي النصب هي بدل من التنوين (٢) .

والمذهب الثاني : أن الألف في الأحوال الثلاث لام الكلمة ، لابدل ، وهو قول السيرافي (٣) وجماعة (٤) .

والمذهب الثالث هي في الأحوال الثلاثه بدل من التنوين (٥) وهو قول المازني (٦) (٧) والمختار مذهب سيبويه .

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحه ١٥١ ، ولم يذكرها ابن الانباري في الانصاف ، لأن الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين .

وأنظر المرتجل لابن الخشاب ٤٥ ـ ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ : ٧٦ ، همع الهوامع ٢ : ٢٠٥ .

(١) في الأصل مررت عصا

(٢) قال السيوطي : وهو رأى ابن مالك في التسهيل الهمع ٢ : ٢٠٥

وأنظر التسهيل : ٣٢٨ .

(٣) السيرافي : (٢٨٠ هـ ـ ٣٦٨ هـ)

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان مولده في سيراف ، وكان أبوه مجوسيا فأسلم أخذ الفقه والكلام عن الصيمري ، وقدم بغداد فأخذ اللغة والنحو عن ابن دريد ، وكان يسمى أمام المسلمين وشيخ الاسلام حنفي المذهب ، أشهر آثاره شرحه لكتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين أنظر ترجمته في نزهة الألباء ٣٧٩ وتاريخ بروكلمان ٢ : ١٨٦

ووجهه أن الألف لام الكلمة فكان الوقف عليها في الجر والرفع كالاسم الصحيح وهي في النصب بدل من التنوين كالاسم الصحيح أيضا وبيانه : أن المذهب المذهب المشهور في الاسم الصحيح أن تقول في الرفع والجر (هذا زيد) ومررت بزيد فتقف على الدال من غير ابدال ، فكذلك المعتل ، وذلك أن الصحيح هو الأصل المعلوم ، والمقصور مجهول من جهة اللفظ فيجب أن يحمل على المعلوم الظاهر ، اذ حكم المجهولات أن ترد الى المعلومات ، والمقدر محمول على التحقيق، فان قيل : الاسم الصحيح يبين فيه الفرق بين الرفع والجر وبين النصب وفي المعتل لا يبين ، فينبغي أن لا يحمل على الصحيح وعلى هذا الدليل اعتراضات أخرى هي من قبيل المعارض وسنذكرها في شبه

= ترجمة النجار ، ومعجم الأدباء ٣ : ٨٤ ، ١٢٥ .

(٤) ذهب الى ذلك ابو عمرو بن العلاء ، والكسائي والأخفش وابن كيسان
أنظر الهمع ٢ : ٢٠٥

(٥) (من) ساقطه من الأصل .

(٦) وهذا مذهب الفراء والفارسي في أحد قولين قال ابن يعيش وبعضهم يزعم أنه مذهب سيبويه ، وقال السيرافي هو المفهوم من كلامه . وعزاه مكي بن ابي طالب الى الكوفيين وعزاه ابن الباذش الى سيبويه والخليل ، وقال أبو حيان أنه الأرجح .

(٧) المازني : (٢٤٩) هـ
أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني من مازن شيبان أحد أئمة النحو المتقدمين من أهل البصره ، ووفاته فيها ألف ما تلحن فيه العامه ، وكتاب الالف واللام والتصريف وهو أشهرها شرحه ابن جني وشرحه مشهور مطبوع وهو المسمى ب (المنصف) ، وكتاب العروض راجع ترجمته في معجم الأدباء ٢ : ٣٨٠ ، تاريخ بغداد ٧ / ٩٣ ، أخبار النحويين البصريين ٧٤ وأنباه الرواه ١ : ٢٤٦ وألف الدكتور رشيد العبيدي (أبو عثمان المازني) طبع في بغداد سنة ١٩٦٩ .
أنظر رأي المازني منسوبا اليه في التسهيل لابن مالك ٣٢٨ .

المخالفين ، والجواب (١) : عن الفرق من وجهين : أحدهما : أن الفرق غير محصور في جهة اللفظ بل هو مقصود في أحكام أخر وذلك موجود هنا وبيانه أنا اذا جعلنا الألف في الرفع والجر لام الكلمة كتب ما أصله الياء بالياء ، وما أصله الواو بالألف ، فالواو نحو (عصا) و (علا) والياء نحو (رحى) ، و (هدى) والكتابة ضرب من أقسام الموجودات ويستدل بها على الأصول فالفرق فيها / نافع ومن الفرق امالة اللازم في موضع تجوز الامالة (٢) نحو هذه رحى وانتصبت بهدى (٣) وهذا فرق لفظي وكذلك وقوعها رويا على ما نذكره من بعد (٤)

والوجه الثاني : ان الحكم اذا ثبت لعلة اطرد حكمها في الموضع الذى امتنع فيه وجود العلة ألا ترى انك ترفع الفاعل ، وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت (ضرب الله مثلا) فانك ترفع وتنصب مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعا ونظيره من المشروع أن الرمل في الطواف شرع في الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت العلة وبقى الحكم (٤)

---

(١) حقها أن تكون بالفاء كما سبق .

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها تجوز فيه الامالة .

والامالة هي أن ينحو بالالف نحو الياء ، وبالفتحة نحو الكسرة وأصحاب الامالة تميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد ، وأغلبهم يميلون حتى الآن .

(٣) الرمل : قال الأزهري : رمل الرجل يرمل رملانا اذا أسرع في مشيه وهو في ذلك ينزو . والطائف بالبيت يرمل رملانا اقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه وذلك أنهم رملوا ليعلم أهل مكه أن بهم قوة ، تهذيب اللغة ١٥/٢٠٧ مادة (رمل) .

وهذا ينزع الى معنى صحيح ، وهو أن الأصل أن الحكم لا يعلل بعلتين ، فاذا ثبت الحكم فى الابتداء بعلة ثم زالت العلة وزال حكمها كان كتعليل الحكم بعلتين ، ومثل ذلك العدة عن النكاح تعلل ببراءة الرحم ثم يثبت فى موضع يستحيل فيه شغل الرحم وسبب ذلك أن النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلة فلا ينبغى أن يزول ذلك الأنس ونظيره فى التصريف أن الواو فى مستقبل (وعد) ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو (يعد) ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة (١) مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد وله نظائر أخر .

واحتج من قال : (هى بدل فى الاحوال الثلاث) أن العلة فى ابدال التنوين ألفا فى النصب فتحة ما قبلها نحو رأيت زيدا وتنوين المقصور قبله فتحة فيجب أن يقلب ألفا ، وهو فى المقصور أكد ، لأن فتحة ما قبل التنوين لازمة والفتحة فى الاسم الصحيح غير لازمه .

واحتج من قال (هى لام الكلمة فى كل حال) : أن أحكام الأصالة ثابته ، وحكم الابدال منتف ، فوجب أن يحكم بالأصالة كبقية الأحكام وبيانه أن حكم اللام أن تقع رويا فى الشعر ، والألف فى المقصور المنصوب قد وقعت رويا كقول الشاعر (٢) :

إنك يا بن جعفر خير فتى

ثم قال :

ورب ضيف طرق الحى سرى ... صادف زادا وحديثا ما اشتهى

---

(١) تفصيل سبب الحذف فى هذه المسألة فى المنصف لابن جنى ١ : ١٨٨ .

(٢) الشاعر هو الشماخ بن ضرار الذبيانى أنظر العينى ٤ : ٥٤٦ .

ان الحديث طرف من القرى (١)

فالألف في (سرى) روى وهى بازاء الالف في (فتى) و (اشتهى) و (القرى) و كما أن تلك الألفات روى كذلك ألف (سرى) (٢) ، يدل عليه أنها لو كانت بدلا من التنوين لم تكن رويا ، الا ترى أن الألف في قولك : / (رأيت زيدا) لا تكون آخر بيت مع أن عمرا في بيت آخر من القصيده (٣) ؛ لأن ما قبل الألف مختلف الروى لا يختلف ، ومن أحكام الأصول أنك لا تميل الألف المبدلة من التنوين وها هنا وقد قرأ بعض القراء : (أو أجد على النار هدى) (٤) .

وليس في الكلمة امالة أخرى تتبعها هذه الاماله ، ومن الأحكام كتابة هذا بالياء وفي المصاحف (أو أجد على النار هدى) بالياء تبان بما ذكرناه أن الألف في الأحوال الثلاث لام الكلمة .

---

(١) يوجد هذا الرجز في ملحق ديوان الشماخ الذى حققه الدكتور صلاح الدين الهادى وطبع في دار المعارف سنة ١٩٦٨م ص ٤٦٤ ، وقد ورد في الديوان " نعم الفتى) ورواية بقية الرجز موافق لما ورد في كتابنا هذا . وانظر شرح المفصل ٩ : ٧٦ / والبحر المحيط ٧ : ٢٠ كما ورد الرجز في البيان والتبين ط هارون ١ : ١٠ ، وروى هناك (ان الحديث جانب) و (رب نضو) / أمالى الزجاجى :٢٠٥ ، اللباب لوحه (١٥١ والمرتجل لابن الخشاب : ٤٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٠٥ وأمالى المرتضى ١ : ٤٩٣/ والعينى ٤: ٥٤٦ / الأشمونى ٤ : ٢٠٥ وشرح ديوان الحماسه ١٧٥٠ / وظنها التبريزى في مدح عبد الله بن جعفر الصادق وتابعه في ذلك العينى وهذا لا يصح لأن وفاة جعفر كانت سنة ١٤٨ ولم يتنبه أن الشماخ توفى قبل ذلك بزمن اذ كانت وفاته سنة ٢٢ هـ وصحح ذلك البغدادى في شرح شواهد الشافية ص ٢٠٦ وذكر أنه (عبد الله بن جعفر بن ابى طالب ١ — ٨٠ هـ) وهو صحابى جليل ولد في الحبشه لما هاجر

=

والجواب عن شبه المازني : أن الفتحه في الاسم الصحيح قبل التنوين حركة اعراب غير لازمة ، فجاز أن يبدل لها التنوين ، والفتحه في (العصا) و (الهدى) ليست فتحة اعراب، تبطل القياس ، ولهذا يقدر في المنصب أن لام الكلمة محذوفة نحو رأيت عصا ،

وأما الجواب عن المذهب الأخير فيتحقق ببيان فساد ما أستدل به فمن ذلك وقوعها رويا ، وعنه ثلاثة أجوبه ٠

أحدها : أنه من غلط طبع الشاعر ألا ترى أن باب الاقواء جائز في الشعر مثل أن يجعل النون رويا في بيت والميم رويا في بيت بعده كقول الشاعر :

بني أن البر شيء هين ... المنطق الطيب والطعيم (١)

والجواب الثاني : أن ذلك جاء على لغة من لم يبدل من التنوين ألفا في النصب كقول الأعشى (٢)

~~والأصل عصـ~~ ، ... وآخذ من كل حي عصم (٣)

د/ الأصل عصما

= أبواه اليها وكان كريما يسمى بحر الجود وللشعراء فيه مدائح كان أحد الأمراء في جيش علي يوم صفين ومات بالمدينة ترجمته في الاستيعاب ١ : ٣٥٤ والأصابة ٤ : ٨٤ / وأسد الغابه ٣ : ١٣٣ ، وغير ذلك ٠

(٣) في الأصل (قرى) (٤) انظر العبارة في المرتجل ص ٤٨

(٥) سورة طه : آيه ١٠

(١) البيت لاعرابية ، وهو في نوادر أبي زيد ١٣٤ / والمقتضب ١ : ٢١٧ / والكامل ٦ : ٢٢٦ / وأمالي ابن الشجرى ١ : ٢٧٦ / وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ : ٣٥ ، ٤٤ ، ١٤٤ والمغنى ٢٨٢ / ورواية المبرد في المقتضب (المنطق اللين) ٠

ويسمى هذا في علم القوافي (الاكفاء) أنظر تعريفه وأمثلة عليه في كتاب القوافي للأخفش من ص ٤٣ ـ ٥٣ تحقيق عزة حسن طبع دمشق ١٣٩٠ هـ ومختصر القوافي لابن جني ص ٣٠ وقد مثل بالبيت نفسه ٠

==

والجواب الثالث :

أن الألف المبدلة تشبه الألف التي هي لام والشبه بين الشيئين قد يجذب أحدهما الى الآخر ، كقولهم : (مررت بزيد الضارب الرجل) بالجر حملا على قولك : (مررت بالرجل الحسن الوجه) وهذا اتفاق شبهي مع أن الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن الرجل هنا مفعول وحكمه أن ينتصب ، وأن الرجل ليس للمضاف اليه ، بخلاف الحسن الوجه لأنّ الحسن للوجه ومع هذا قد حمل أحدهما على الآخر ، وأجازوا مررت بالرجل الحسن الوجه ، حملا على قولهم : (مررت بالضارب الرجل) وكل ذلك للشبه اللفظي .

وأما الامالة فبعيدة في ألف التنوين ومن أبدلها شبهها بلام الكلمة لما ذكرناه من الشبه اللفظي ، وهذا هو الشبهين فيمن كتبها بالياء. والله أعلم بالصواب . ...

---

(١) في الأصل قدم قوله : (الله أعلم بالصواب على قوله : وهذا هو الشبه فيمن كتبها بالياء) .

(٢) (الأعشى - ٨هـ) وهو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي أبو بصير من شعراء الطبقة الأولى من الجاهليين ، وأحد أصحاب المعلقات العشر ، كثير الوفود على ملوك العرب ، يتغنى بشعره ، فسمى صناجة العرب مولده ووفاته في منفوحة وهي الآن احدى نواحي مدينة الرياض انظر ترجمته في خزانة الادب ١/ ٨٤ ، الاغاني ٩/ ١٠٨ ، دار الكتب / والشعر والشعراء ١/ ٨٩ .

(٣) صد هذا البيت

- الى المرء قيس أطيل السرى -

والبيت من قصيدة ديوانه ص ٣٧ تحقيق الدكتور محمد حسين يمدح فيها قيس ابن معدى كرب بن معاوية بن جبله الكندي صاحب مرباع حضرموت يكنى أبا الاشعث الخزانة (١ : ٥٤٥ والاعلام ٦ : ٦٠ والعصم العهود التي يعتصم بها أي يستمسك ، وانظر البيت في الخصائص ٢ : ٩٧ المبهج : ٤٧/ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ : ٧٠/ والخزانة ٢ : ٢٦٤ وشرح شواهد الشافية : ١/ ١/ وسيرة ابن هشام ٧٥٣ ، واعراب القرآن للعكبري ٢ : ١١٩ والشولهد فيه حيث لم يبدل التنوين الفا في النصب وكان القياس أن يقول عصما .

٢٠ ـ مسألة [اعراب الأسماء الستة] *

اختلفوا في الأسماء الستة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال على سبعة مذاهب (١) .

الأول : قول سيبويه وهي أن حروف المد فيها حروف اعراب ، والاعراب مقدر عليها .

والثاني : قول أبي الحسن الأخفش (٢) أن حروف المد دوال على الاعراب فقط .

والثالث : قول الجرمي (٣) أن قبلها اعراب ،

والمذهب الرابع قول قطرب وأبي اسحاق الزيادي (٤) : أن هذه الحروف اعراب .

والخامس : قول المازني : أن هذه الحروف ناشئة عن اشباع الحركات ، والاعراب قبلها ،

والسادس : قول أبي علي وأصحابه : ان هذه الحروف هي حروف الاعراب ودوال على الاعراب ، وليس فيها اعراب مقدر .

والسابع قول الفراء : وهي أنها معربة في مكانين ، حروف المد وحركات ما قبلها (٥) ،

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحه (٣) وشرح اللمع لوحه ٢٨ ـ ٣٠ كما ذكرها ابن الانباري في (الانصاف) من ١٧ ـ ٣٣ وهي المسألة الثانية وعوانها هناك : " الاختلاف في اعراب الأسماء الستة " .

وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٨٠ ، والمقتضب للمبرد ٢ : ١٥٥ ، وشرح الكافيه للرضي ١ : ٢٨ ـ ٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٩ ـ ٤١ ، وهمع الهوامع ١ : ٣٨ فما بعدها ، وشرح المفصل ١ : ٥١ ، والمرتجل لابن الخشاب : ٥٤ ، وأسرار العربيه : ٤٣ ، وشرح التسهيل ١ : ٤٥ .

(١) أسقط الاسم السادس وهو : (هنوك) .

(٢) الأخفش (؟ ـ ٢١٥ هـ) .

سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، أصله من بلخ ، قرأ على سيبويه وروى كتابه واستدرك على الخليل بحرا من بحور الشعر ، بقي من مؤلفاته ـ حسب علمي ـ كتاب القوافي وهو مطبوع ، وكتاب معاني القرآن مخطوطا في مشهد ، وشرح أبيات المعاني في الفاتكان ، أنظر ترجمته معجم الأدباء ٤ : ٢٤٢ ، ونزهة الألباء ١٨٤ وتاريخ الأدب العربي ٢ : ١٥١ ، ١٥٢ (ترجمة النجار) .

(٣) الجرمي (؟ ـ ٢٢٥ هـ) .

=

فنبدأ بمذهب سيبويه ، ونذل عليه بطرق أربعة :

الأول : أنها أسماء معربة فكان لها حرف اعراب ، كسائر الأسماء المعربه ،
وانما قلنا ذلك لأن الاعراب اما معنى ، واما حركة وكلاهما يفتقر الى محل يقوم
به كسائر الأغراض المعقولة ومحله (و آخر) حروفه كالدال من زيد ونحوه (١) ،
ويدل عليه ان المعتل مقيس على الصحيح كما ذكرناه في مسألة الوقف على المقصور (٢)
وكما أن الاسم الصحيح لا يعرى عن حرف اعراب كذلك المعتل ولذلك حكمنا على الياء
في المنقوص والألف في المقصور على أنهما حرفا اعراب ،
والطريق الثاني : أن هذه الأسماء لها حروف اعراب قبل الاضافة فكان لهما
حروف اعراب بعد الاضافه كسائر الأسماء ، وبيان أن قولك هذا أب ورأيت أبا
ومررت بأب حرف اعرابه الباء ، وكان يجب أن تكون حروف المد بعد الاضافة
لأنها صارت آخر الكلمة كما أن البناء قبل الاضافة آخر الكلمة والاضافة لا تسلب
الكلمة حرف اعرابها نحو غلامك وغلامه .

= أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي بالولاء أخذ عن الأصمعي والاخفش ، الف
مختصرا لكتاب سيبويه سماه (الفرخ) ونسب معظم الشعر الذي أغفل نسبته
سيبويه .
أنظر ترجمته في الفهرست ٥٦ ، نزهة الألباء ١٩٨ ، طبقات الزبيدي ٧٥
وغيرها .
(٤) الزيادي (؟ — ٢٤٩ هـ)
ابراهيم بن سفيان الزيادي كان نحويا لغويا ذي عن الأصمعي وأبي عبيده ،
فيه دعابة وحسن له كتاب (النقط والشكل) ، وكتاب (الامثال) وشرح نكت
كتاب سيبويه ، وله تنميق الاخبار أنظر ترجمته في الوافي بالوفيات ٥ : ٣٥٦ ،
معجم الأدباء ١ : ١٥٨ وانباه الرواه ١ : ١٦٦ .
ورأي الزيادي هذا هو رأي قطرب والزجاجي وهشام بن معاويه أنظر اللهمع ١ : ٣٨
=

والتحرير أنه لا فارق بين حالها مضافة وغير مضافة الا الاضافة ، ولا أثر لها لهذا الفارق ، في سلب حروف الاعراب بدليل الصحيح والمعتل والمنقوص والمقصور .

الطريق الثالث : أن هذه الأسماء لو خرجت على أصلها كان حرف المد فيها حرف اعراب ، كذلك لما حذفت ثم ردت وبيانه أنها لما ردت عادت الى كمالها ولكن غيرت لمعنى لا يؤثر في ازالة حرف الاعراب .

الرابع : أن هذه الحروف موجودة في الاضافة طرقا ، ولا تخلو من أن تكون زائدة أو اعرابا أو حروف اعراب ، لا وجه الى الأول لأن حكم الزائد أن اذا حذف لم يختل به معنى ، وثبوت هذه الحروف على اللغة المشهورة اذا حذفت لم يبق معناها ولا وجه الى الثاني لأن الاعراب اما حركة واما معنى تدل عليه الحركة وكلاهما اذا حذفت لا يبطل معنى الكلمة وانما يبطل المعنى الذي يدل عليه الاعراب ، واذا بطل القسمان

---

(٥) ذكر المؤلف في كتاب (اللباب) لوحه (١٣) رأيا للربعي يقول : ان كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وان كانت منصوبه ففيها قلب بلا نقل ، وان كانت مجروره ففيها نقل وقلب كما أورد هذا الرأي ابن الانباري في الانصاف : ٢٢ ولم ينسبه الى الربعي ولم يعلق عليه بشئ وعلق عليه العكبري في اللباب بقوله : وهذا ضعيف لأنه يؤدي الى أن تكون الحركة المنقوله حركة اعراب فيكون الاعراب في وسط الكلمة ... الخ .

(٦) ما ذكره المؤلف منسوبا الى الفراء هو ما نسبه ابن الانباري في الانصاف الى الكوفيين انظر الانصاف ١ : ١٧ فما بعدها .

ونسبه الى الفراء ابن الشجري في أماليه ٢ : ٣٨ ونسبه السيوطي الى الكسائي انظر الهمع ١ : ٣٨ ، ونسبه الى الكوفيين بعامه المبرد في المقتضب ١ : ١٥٥ وابن يعيش في شرح المفصل ١ : ٥٢ .

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) تقدم في مسأله (١٩) .

ثبت كونها حروف اعراب والدلالة على أن الاعراب مقدر فيها ، أن حرف الاعـــراب في الأسماء لايعصوى من الاعراب لفظا أو تقديرا ، لأنه دال على معنى فوجـــب أن يثبت ليحصل مدلوله ، فاذا لم يكن في اللفظ ظاهرا كان مقدرا كالأسماء المقصوره ، والمانع من ظهوره قائم ، فان قيل: لا يستقيم هنا تقدير الاعراب وذلك أن الواو فـــى حال الرفع ساكنه ولم تقلب حتى يقدر الاعراب على ماتنقلب اليه ، وفي النصب والجر تحرك الحرف بحركة الاعراب ، فانقلب ألفا أو ياء ، فالموجب للانقلاب حركة الاعراب ، فكيف تقدر بعد وجود علتها .

والجواب (١) أن الحركة على أصل هذه الحروف حركة مطلقه غير معينه فكان الانقلاب بكونها مطلقة ، ولما انقلبت / قدرنا عليه الحركات المعينه ، فالمقدر غير الذى أوجب الانقلاب ، وهذا يبين لك في المقصور نحو العصا والترحى .

فان الانقلاب فيهما كان بالحركة من حيث هى مطلق الحركة لا بكونها ضمـــة وأختيها ، الا أنها في الرفع يقدر على الواو الساكنه ضمه كما يقدر على الواو فـــى (يغزو) وكما يقدر على الألف في (العصا) لأن المانع من ظهور الضمه ثقلهـــا على الواو ، وهذا المعنى موجود في قولك : (هذا أبوك) والمانع مع الألـــف استحالة حركتها ومع الياء ثقلها ،

---

(١) حقها أن تكون بالفاء كما سبق .

وأما مذهب الأخفش (١) فيحتج له بأن هذه الحروف يلزم منها الحكم بالرفع والنصب والجر ، فيلزم أن تكون قائمه مقام الحركات الاعرابية ولا يكون لهذه الكلمات حروف اعراب كالأمثله الخمسة .

والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن دلالة الشئ على الاعراب يحتاج الى محل فاذا لم يكن له حروف اعراب بقى الاعراب عرضا قائما بنفسه ، والعرض لا يقوم بنفسه ،

والثانى : أن الدليل يفتقر الى مدلول عليه ، فالمدلول عليه هنا الرفع والنصب

---

(١) أنظر الانصاف : ٢١ (المسألة الثانية) ولم ينسبه الى الأخفش ونسبه اليه الرضى فى شرح الكافيه ١ / ٢٧

قال ابن الانبارى : أما من ذهب الى أنها ليست بحروف اعراب ولكنها دلائل على الاعراب ، فقال لأنها لو كانت حروف اعراب كالدال من زيد والراء من عمرو لما كان فيها دلالة على الاعراب .. الخ ورد عليه بقوله وهذا القول فاسد لأنا نقول لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الاعراب فى الكلمة أو غيرها فان كانت تدل على الاعراب فى الكلمة فوجب أن يكون الاعراب فيها لأنها آخر الكلمة فيؤول هذا القول الى قول الأكثرين .

وان كانت تدل على اعراب فى غير الكلمة فيؤدى الى أن تكون الكلمة مبنيه وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنيه .

والجر ، فان كانت هذه المعاني هي المدلول عليها ، وهي نفس هذه الحروف، أفضى الى أن يكون الدليل هو المدلول عليه ، وان كان المدلول عليه غيرها احتاج الى محل يقوم به ويعود الكلام الأول. /

والثالث : أن ذلك يفضي الى محال في بعض الأسماء وذلك ، أن فوك وذو مال اذا كان حرف المد دليل الاعراب يبقى الاسم على حرف واحد وهو اسم ظاهر معرب ، وهذا لا نظير له .

وأما مذهب الجرمي(١) : فحجته أن الواو في الرفع هي الأصل فتكون حرف الاعراب والاعراب مقدر عليها ولم تظهر لثقلها مع الواو ، فأما في النصب والجر فالموجب لقلبها فيها حركة الاعراب ، فالألف من جنس الفتحه والياء من جنس الكسره فقد ناب الحرفان عن الحركتين والنائب عن الشئ يقوم مقامه .

والجواب عنه من ثلاثة أوجه .

أحدها : أن الرفع لا انقلاب فيه وهو معرب وما ذكره يفضي الى أن تكون الكلمة الواحده ليس فيها علامة اعراب في حال ، ولها علامة اعراب في حال آخر وذا لا نظير له ، ولا يقتضيه قياس .

والثاني : أن الانقلاب لو كان اعرابا لكان واحدا كما في منصوب التثنية والجمع ، وجرهما ، وهنا انقلابان على حسب الموجب للقلب وما كان كذلك لا يكون اعرابا ،

والثالث أن الانقلاب في المقصور ليس باعراب بل الاعراب مقدر والمنقلب حرف اعراب ،

---

(١) أنظر مذهب الجرمي في شرح الكافيه ٢٧/١ ، شرح المفصل ٥٢/١

وأما مذهب قطرب فشبهته أن الاعراب ما يختلف باختلاف العامل (١)

وهذه الحروف بهذه الصيغه فكانت اعرابا ،

فالجواب أن هذه الحروف لم تحدث عن عامل وانما الحركات الموجبه لقلبها هى الاعراب الحادث عن عامل ، وقد دللنا على ذلك ،

وأما مذهب المازنى فشبهته أن الضمة والفتحة والكسرة قبل حروف المد ناشئه عن / عامل لأنها تختلف بحسب اختلافه فكانت هى الاعراب ولكن لما أريد تمكينها أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف ،

فالجواب عنه من أربعة أوجه :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الاشباع خلاف القياس وهو شاذ

---

(١) مذهب قطرب والزيادى منسوب اليهما فى همع الهوامع وأضاف اليهما الزجاجى من البصريين وهشام بن معاويه من الكوفيين ١ /٣٨
ونسب للزيادى وحده فى شرح المفصل ١ /٥٢

(٢) مذهب المازنى ذكره ابن الانبارى ولم ينسبه اليه :
قال : وأما من ذهب الى أن الباء حرف الاعراب وانما الواو والألف والياء نشأت عن اشباع الحركات . . الخ . وأورد ابن الانبارى أمثلة كثيرة من ورود اشباع الحركات فى الشعر ثم قال : وهذا القول ظاهر الفساد لأن اشباع الحركات انما يكون فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات وأما فى حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالاجماع . .)" (الانصاف : ٢٣-٣١)
ونسبه اليه الرضى ١ : ٢٧
وأيد المازنى الزجاج أنظر الهمع ١ /٣٨ .

وبابه الشعر للضرورة(١)

والثانى أن ما كان من أجل الاشباع غير لازم بل ان شاء أتى بـه وان شاء لم يأت ، وها هنا ذكر هذه الحروف لازم ، فلم يكن عن الاشباع.

والثالث : أن ذلك يفضى فى بعض الأسماء أن يكون الاسم الظاهـر على حرف واحد وهو فوك وذو مال وهو من أبعد الأشياء ،

والرابع : أنها لو كانت للاشباع لخالفت بقية المحذوفات نحو : (دم) و (يد) فانها لا تختلف مع أن الحركات موجودة فيها والأصل عدم الاختلاف .

وأما مذهب أبى على فهو أقرب المذاهب ، وذاك أنه وجد هذه الحروف لامات الكلمة فمن ها هنا هى حروف اعراب ، ووجدها دالة على الاعراب فقضـى بها حكما للدليل ، وغير ممتنع أن يكون الشيئ الواحد دالا على أشياء الا تـرى أن التاء فى قولك : (هى تقوم) حرف المضارعة ودليل التأنيث وفى قولـك : (أنت تقوم) هى حرف المضارعة ودليل الخطاب ،

ولأصحاب سيبويه أن يقولوا أنه ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليـل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه كذلك ها هنا .

---

(١) أنظر الانصاف : ٢٣ _ ٣٠ أورد مجموعة من الأبيات التى أشبعت للضرورة مثل قول الشاعر

_ من حينما سلكوا دنو فأنظـوروا _

وقول الآخر _ نفى الدراهيم تنقـاد الصياريف _

وأما مذهب

وأما مذهب الفراء فحجته أنه وجد الحركات قبل هذه الحروف ، وهذه الحروف تختلف باختلاف العامل فكانا جميعا اعرابا (١) .

وهذا فاسد (٢) لثلاثة أوجه .

أحدها : أن الاعراب حاصل عن عامل والعامل الواحد لا يعمل عملين في موضع واحد ،

والثاني : أن الاعراب يفرق بين المعاني والفرق يحصل بعمل واحد فلا حاجة الى آخر (٣) ،

والثالث أنه يفضى الى أن تكون الكلمة كلها علامات الاعراب وهو قولك : (فوك) و (ذو مال) فان ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هو كل الكلمة ، فاذا كان ذلك اعرابا فأين المعرب ؟ ، ولا يصح قياسه على قولهم هذا أمرؤ ورايت امرأ ومررت بامرئ ، فان الراء والهمزة تختلف حركتهما لأنا نقول حركة الراء تابعه لحركة الهمزة وليست اعرابا كما أن الحركة قبل حروف المد تابعة لها وليست اعرابا والله أعلم بالصواب .

---

(١) توضيح رأى الفراء أو بالأصح رأى الكوفيين هذا فى الانصاف ص ١٩ ، ٢٠ حيث قال : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات — التى هى الضمة ، والفتحه ، والكسره — تكون اعرابا لهذه الاسماء فى حال الافراد نحو هذا أب لك ورأيت أبا لك ومررت بأب لك . . . الخ

(٢) ورد ابن الانبارى رأى الكوفيين فقال : أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم (ان هذه الحركات تكون حركات اعراب فى حال الافراد فكذلك فى حال الاضافة) قلنا هذا فاسد . . الخ ورد على كل حججهم من ص ٣١ — ٣٣ .

(٣) أنظر الانصاف ص ٢٠

مسائل التثنيـــة

٢١ ـ مسـألة [المثنى وجمع المذكر السالم معربان] "*"

الاسم المثنى والمجموع جمع السلامة معربان .

وحكى عن الزجاج(١) أنهما مبنيان . (٢)

وجه القول الاول : أن المعرب هو مااختلف آخره لاختلاف العامل فيه وهذان الضربان كذلك ، فكانا معربين ، وبيانه أنهما فى الرفع بحرف ، وفى الجر والنصب بحرف آخر ، وهذا الاختلاف منسوب الى اختلاف العامل ، لانه يحدث عنه حدوثا مطردا ، والاطراد دليل العلة ، فاذا قلت : (قام الزيدان ، والزيدون) و(رأيت الزيدين والزيدين) رأيت الاختلاف تابعا لاختلاف العامل .

فان قيل :

قد حصل هنا اختلافان ، حركة ماقبل حروف المد وحروف المد واختلاف الحركة فيما قبل حرف المد ليس باعراب فكذلك حرف المد لا يكون اختلافه اعرابا .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى شرح اللمع لوحة (٣٠) ، وليست من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الانبارى فى الانصاف . الا أنه عرض لها فى مسألة رقم (٣٣) مسألة (القول فى اعراب المثنى والجمع على حده) ص ٣٣ وهى المسألة الاتية

(١) الزجاج (٢٣٠ ـ ٣١١ هـ ، ٨٤٦ ـ ٩٢٨ م) ، ابراهيم بن السرى بن سهل الزجاج نسبة الى مهنته خرط الزجاج ، لزم ثعلب ولما تقدم

والجواب (١) أن الذى اختلف بحسب الاصل هو حرف المد ، وهو الالف فى الرفع ، والياء فى النصب والجر ، وهكذا فى جمع السلامة ، — وحركة ماقبل الحروف تابع لها ، أوثابت للفرق بينها ، وليس بحادث للعامل فثبت أن اختلاف هذه الحروف منسوب الى العامل قصدا ، فكان اعرابا .

واحتج للمخالف أن المثنى يتضمن معنى واو العطف فكان الاسم به مبنيا كخمسة عشر ونحوه .

والجواب (٢) :أن هذين الاسمين غير مركبين ، لان التركيب يبقى معه لفظ

المبرد الى بغداد تحول اليه ولازمه وجعل له كل يوم درهما وداوم على ذلك ، واليه انتسب تلميذه أبو القاسم الزجاجى ترك آثارا من أشهرها (معانى القرآن واعرابه) وهو الان قيد التحقيق ، وما ينصرف وما لا ينصرف وقد طبع وفعلت وأفعلت وقد طبع أيضا وغير ذلك .

أنظر ترجمته فى نزهة الالباء ٣٠٨ ، معجم الادباء ١/٤٧ — ٥٩ ، تاريخ بغداد ٦/٨٩ .

(٢) قال ابن الانبارى : (وحكى عن ابى اسحق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهذا خلاف الاجماع) . الانصاف ٢٣ .

نسب المؤلف وابن الانبارى بناء المثنى والجمع الى الزجاج بينما يروى السيوطى فى همع الهوامع عن الزجاج موافقته فى اعراب المثنى والجمع بالحروف ، أنظر الهمع ١/١٦١ ط الكويت .

(١) حقها أن تكون (فالجواب) كما سبق .

(٢) رد ابن الانبارى هذا الرأى بقوله : وهذا القول أيضا فاسد من وجهين

كل واحد من الاسمين كخمسة عشر ، والمثنى صيغه أخرى غير صيغه الاسمين المفردين ، ويطرد ذلك لو صح القياس أن تقول : (زيد زيد) فأما الزيدان والزيدين فلم يبق فيه غير لفظ الواحد ، ثم زيد عليه الحروف للمعانى فبطل بذلك أن يكون متضمنا واو العطف ، وانما المثنى يغنى عن عطف الاسم الثانى على[1] الاول ، لا أن لفظ المعطوف والمعطوف عليه باق ، يدل عليه اختلاف آخرهما بحسب اختلاف العامل ، وليس كذلك ما يتضمن معنى الواو .

والله أعلم بالصواب .

=

أحدهما : أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة لان يدلا على معنيهما فى التثنية والجمع ...الخ .

والوجه الثانى : أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيه ...الخ ، الانصاف ٣٦ .

(١) فى الاصل (عن) .

٢٢ - مسألة [حقيقة حروف التثنية والجمع] "*"

=======

حروف المد فى التثنية والجمع حروف اعراب عند سيبويه (١) .

واختلف أصحابه فى الاعراب . فقال بعضهم : هو مقدر عليها كما يقدر على المقصود (٢) . وقال آخرون لا يقدر عليها اعراب .

"*" ذكر ابن الانبارى هذه المسألة فى الانصاف ص ٣٣ - ٣٩ وهى المسألة رقم (٣) وعنوانها هناك : (القول فى اعراب المثنى والجمع على حده) وجمعها مع سابقتها هنا كما أوضحنا ، وانظر الكتاب ٤/١ ، والمقتضب ١٥٣/٢ ، والمرتجل ٦١ ، وشرح الرضى ٢٩/١ ، وابن يعيش ١٣٩/٤ ، وأسرار العربية : ٥١ ، وشرح التسهيل ٦٢/١ ، والهمع ١٦١/١ (ط) الكويت .

(١) لعله يقصد سيبوية ومن وافقه ، وانظر رأيه فى كتابه حيث قال : وأعلم أنك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الاولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الاعراب غير متحرك ولا منون .....الخ) الكتاب ٤/١ ، وقد وافق سيبويه الزجاج وابن كيسان ، وابن السراج انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٤ ونسبه ابن الانبارى لعامة البصريين .

(٢) وعلى هذا خرج بعضهم قراءة (ان هذان لساحران) قال أبو حيان فى البحر المحيط ٢٥٥/٦ ، والذى نختاره فى التخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب فى اجراء المثنى بالالف دائما ، - وهى لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب ولبنى الحارث ابن كعب وخثعم

===

وقال الاخفش والمازنى والمبرد [1] : ليست حروف اعراب على ماذكرنا في الاسماء الستة ، وقال الجرمى [2] : انقلاب الالف الى الياء هو — الاعراب ، وقال قطرب والفراء [3] أنفسهما اعراب .

= وزبيد وأهل تلك الناحية حكى ذلك عن الكسائى ولبنى العنبر وبنى الهجيم ومراد وعذره .

(١) المبرد (٢١٠ — ٢٨٥هـ — ٨٢٦ — ٨٩٩ م)

هو أبو العباس محمد بن يزيد الثمالى ، أخذ عن المازنى والسجستانى ورحل الى بغداد وفيها شيخ أهل الكوفة أبو العباس ثعلب ، وحصلت بينهما منافسة شديدة ، أشهر مؤلفاته المقتضب والكامل ، والفاضل والمذكر والمؤنث وقد طبعت وله غير ذلك من المؤلفات أنظر ترجمته فى الفهرست ٩٥ ، ونزهة الالباء ٢٧٩ ، ومعجم الادباء ١٣٧/٧ ، وغيرها . أنظر رأى الاخفش والمازنى والمبرد فى المقتضب ٢ ٩٤ ٥ قال المبرد :(والقول الذى نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبى الحسن الاخفش وذلك أنه يزعم أن الالف ان كانت حرف الاعراب فينبغى أن يكون فيها اعراب غيرها كما كان فى الدال من زيد ونحوها ولكنها دليل الاعراب ، لانه لا يكون حرف اعراب ، ولا اعراب فيه ، ولا يكون اعراب الا فى حرف) وانظر الانصاف ٣٣ .

(٢) رأى الجرمى فى المقتضب ١٥٣/٢ ، والانصاف ٣٣ ، وشرح التسهيل ٧٩/١ .

(٣) مانسبه المؤلف للفراء فقط نسبه ابن الانبارى لعامة الكوفيين فى الانصاف فقال : (ذهب الكوفيون الى أن الالف والواو والياء فى التثنية =

وحجة الاولين من ستة أوجه :

الاول : أنه اسم معرب ، فكان له حرف اعراب كسائر الاسماء ، والوجه فيه أن المعرب هو الذى يقوم به الاعراب ، مثل المكرم هو الذى قام به الاكرام ، فالاعراب غير المعرب ، لان محل الشئ غير ذلك الشئ كمغايرة الاسود للسواد .

والوجه الثانى : أن هذه الحروف حادثة لمعنى فى الاسم ، — فكانت حروف اعراب ، كتاء التأنيث ، وألفه ، وياء النسب ، وانما كان كذلك لان الحرف الحادث لمعنى يصير من جملة الكلمة وطرفا لها والاطراف حروف الاعراب .

والوجه الثالث : أن حرف الاعراب هو الحرف الاخير الذى اذا أسقط يختل به المعنى ، وحروف المد هنا كذلك ، فانها اذا أسقطت اختل المعنى التثنية والجمع ، فتصير كالدال من زيد .

= والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها اعراب واليه ذهب أبو على قطرب بن المستنير وزعم قوم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح) الانصاف / ٣٣ ونسبه اليهم الرضى فى شرح الكافيه (قال : .. وقال الكوفيون هى الاعراب) ١ / ٣٠ ، وهو رأى ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٣ ،
وقال السيوطى فى الهمع ١ / ٦١ (ط) الكويت ونسبه أبو حيان الى الكوفيين وقطرب ، والزجاج ، والزجاجى .

والرابع : أن هذه الاسماء لها حرف اعراب قبل التثنية فكان لهـا حرف اعراب بعدها ، كالاسم المؤنث ، وذلك أن المعنى الحادث لا يسلب الاسم معنى وانما يزيده معنى ، فلو حذف حرف الاعراب لكان ذلك نقضا لحكم الاسم .

والخامس : أنه اذا سميت رجلا (مسلمان) أو (زيدون) ثم رخمته حذفت الالف والنون ، والنون ليست حرف اعراب اتفاقا ، وجب (١) أن تكون الألف حرف الاعراب لأن حكم الترخيم أن يحذف حرف الاعراب كما يحذف التاء من (حارث) .

والسادس : أن العرب قالوا : (٢) (جاء ينفض مذرويه) و(عقدته بثنا يين) فأثبتوا الواو والياء كما يثبتوهما قبل تاء التأنيث نحو(شقاوة) و(عباية) ، وقد ثبت أن الثابت قبل تاء التأنيث من جملة الكلمة ، وأنه ليس باعراب ، فثبت بذلك أنه حرف اعراب .

---

(١) هكذا فى الاصل ولعل الاصح (ولهذا وجب ...)

(٢) (ينفض مذرويه) قال أبو البقاء فى شرح المقامات ينفض مذرويه اذا اذا جاء مسرعا ، وقال المبرد فى الكامل ٢ / ٤٣ ، ويقال ينفض مذرويه وهما ناحيتاه وانما يوصف بالخيلاء . والمذروان كما فى شرح أدب الكاتب للجواليقى هما : طرفا الاليتين ، وانظر اللسان (مذر) وقال عنترة :

أحولى تنفض استك مذرويها * لتقتلنى فها أنذا عمـــار

انظر ديوانه (ط) دمشق ١٣٤ ، وانظر تهذيب اللغة للازهرى ١٥/ ١٣٤ (مذر) ، وزاد ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٧١ أنها تطلق أيضا على طرفا القوس ، وجانبا الرأس .

==

واحتج الاخرون من وجهين :

أحدهما : أن هذه الحروف تدل على الاعراب ، وحرف الاعراب لا يدل عليه ، كالدال من زيد ، فثبت بذلك أنها ليست حروف اعراب .

والثانى : أنها لو كانت حروف اعراب لبان فيها اعراب ، ولا يصح تقدير ذلك لوجهين :

أحدهما : أنها تدل على الاعراب ، فلو كان فيها اعراب لكان عليه دليلان .

والثانى : أن حرف الاعراب يلزم طريقه واحدة فلما كان الرفع بحرف ، والجر والنصب بحرف آخر ، لم يكن حرف اعراب ، بل كان دليل الاعراب .

واحتج الجرمى بهذه الشبهة ، وهو أنه لما احتج فى الجر والنصب الى حرف آخر غير ألف ، علم أن الانقلاب هو الاعراب .

واحتج الفراء : بأن الاعراب ما دل على الفاعل والمفعول ، وكان حادثا عن عامل ، وهذه الحروف بهذه المنزلة ، فكانت اعرابا كالحركة .

والجواب عن شبهة المازنى ما ذكرناه فى الاسماء الستة ، من أنها لو كانت دليل الاعراب لكان الاعراب اما فيها أو فى غيرها وكلاهما باطل على ما تقدم .

= (٣) هكذا فى الاصل ولعل الصواب (عقلته) قال الجواليقى فى شرح أدب الكاتب ص ٤١١ " ... وكذلك قولهم : (عقلته بثنايين) بياء غير مهموزة .... ومعنى علقته بثنايين أن تشد يديه بطرفى الحبل ، فهو حبل واحد تشد بأحدى طرفيه يد البعير ، وبالطرف الاخر اليد الاخرى " .

فأما معرفة الاعراب من هذه الحروف ففيه وجهان : (١)

أحدهما : أن الاعراب مقدر عليها ، ولا دليل عليه كما في المقصور وانما اكتفوا بوضع الالف في الرفع ، والياء في الجر والنصب ، عن دليل الاعراب ألا ترى أن (نحن وأنت) بوضعه يدل على الرفع ، و (اياك وبابه) يدل على النصب ، كذلك الحروف هنا هي حروف اعراب ، ووضعها يغني عن ظهور — الاعراب ، واذا كانت الكلمة بأسرها تغني عن الاعراب فبأن (٢) يدل آخر الكلمة أولى .

والجواب عن شبهة الجرمي (٣) أن الانقلاب لو كان اعرابا لم يكن في المثنى والمجموع رفع لان الالف والواو فيه غير منقلبتين عن شيء .

وجواب آخر : وهو أن الياء في التثنية والجمع ليست منقلبة عن حرف ، بل هو حرف موضوع ابتداء ، فلا انقلاب ، بخلاف الاسماء الستة ، فان أراد بالانقلاب تنقل الحرف من حال الى حال ، لا الانقلاب التصريفي ، قيل هذا لا يمنع من جعل هذه الحروف حروف اعراب ، لقيام الدليل عليه ، ويكون الانتقال مبنيا على الاعراب المقدر .

---

(١) ذكر المؤلف الوجه الاول ، ونسي أن يذكر الوجه الثاني .
(٢) لو قال (فلان) لكان أوضح .

(٣) انظر رد المبرد على الجرمي في المقتضب ٢ / ١٥٤ ، وكذلك رد عليه ابن الانباري في الانصاف ١ / ٤٥ (.. وأما من ذهب الى أن انقلابها هو الاعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدي الى أن يكون الاعراب بغير حركة ، ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم .

=

وأما مذهب الفراء : فالجواب عنه (١) أنها لو كانت اعرابا لم تدل على معنى غير الاعراب ، وليست كذلك بل هى دالة على معان غير مايدل عليه الاعراب ، فهى كتاء التأنيث ، وياء النسب ، وقد احتج بعضهم لغير مذهب سيبويه بأن تاء التأنيث ثبتت قبل هذه الحروف نحو (مسلمتان) ، و(جاريتان) وحرف التأنيث لا يكون حشوا .

والجواب : أن الدليل على كونها حروف اعراب ماتقدم ، وأما ثبوت — التاء قبلها ، فوجهه أن هذه الحروف حروف اعراب وتدل على الاعراب ، فمن حيث هى دالة على الاعراب وقعت تاء التأنيث قبلها ، ولم تكن حشوا فى هذا الحكم ، وأما من الجهة الاخرى فلا تنفى كونها حرف اعراب ، وكان السبب فى ذلك أن التأنيث معنى يفتقر الى الدلالة عليه ، فلو حذف فى التثنية والجمع لبطل ذلك ، فوجب أن يحافظ على المعنيين جميعا .

والله أعلم بالصواب .

= والوجه الثانى أن هذا يؤدى الى أن يكون التثنية والجمع فى حال الرفع مبنيين لان أول أحوال الاسم الرفع ، ولا انقلاب له ، وأن يكونا فى حال النصب والجر معربين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبى عمر الجرمى أن التثنية والجمع مبنيان فى حال من الاحوال .

وأيد مذهب الجرمى ابن عصفور ذكره ابن مالك ورد عليه وأبطله من خمسة وجوه ، أنظر شرح التسهيل ١ / ٧٩ .

(١) رد ابن الانبارى مذهب الفراء بعد أن نسبه الى عامة الكوفيين ، أنظر الانصاف ص ٣٦ .

٢٣ — مسألة : [تقدير الاعراب على حروف التثنية والجمع] *

اذا ثبت أنها حروف اعراب فالاعراب مقدر عليها ، خرج ذلك على مذهب سيبويه في الاسماء الستة ، وقد ذكرنا الحجة في ذلك وما يرد عليها من الشبه ، وأجبنا عنه (١) ، ومثله ها هنا ، ومن أصحاب سيبويه من قال لا يقدر عليها ، اعراب (٢) ، وفرق بينهما وبين الأسماء السته ، ووجه (٣) الفرق أن هذه الحروف أفادت معنى غير الاعراب ، وهو التثنية والجمع ، فأفادت الاعراب بخلاف حروف المد في الأسماء الستة ،

---

* هذه المسألة لا تستحق أن تكون مسألة مستقلة وحقها أن تكون جزءا من سابقتها فقط .

(١) راجع مسألة (اعراب الأسماء السته) وهي المسألة رقم (٢٠) .

(٢) أي أنه فهم رأي سيبويه هكذا وتوضيح هذا في شرح الكافيه للرضي . وصاحب الرأي هو أبو علي الفارسي :

قال الرضي ١ / ٣٠ : " وقال سيبويه حرف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها ، قياسا على مذهبه في الاسماء السته فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدره كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول .
وقال أبو علي لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين ، قال : وانما أبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لأن الانقلاب معنى لا لفظ فقد الاعراب اللفظي " ؟

(٣) لو قال : (كما أنها أفادت . .) لكان أجمل .

فانها لم تعد زيادة على كونها حرف اعراب فاحتيــج الى تقدير الاعراب وفيه فرق آخـــر ، وذلك أن حرف الاعراب فى الأسماء الســــتة لام الكلمة ولام الكلمة تحرك بحركة الاعراب فاذا (تعذرت)(١) لفظا قــــــدرت والحروف فى التثنية والجمع لا تستحق حركة فعند ذلك لم تتعذر لفظـــــا حتى تقدر ، بل زيدت حروف اعراب ودالة على الاعراب ، ومع قيام الدليل على الشئ لا يقدر والله أعلم بالصواب .

---

(١) غير واضحة بالأصل .

٢٤ ـ مسألة [النون في التثنية والجمع عوض من الحركة] *

النون في التثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد (١). وقال بعض البصريين (٢): هي عوض من الحركة في موضع ، وهو مع الألف واللام ، وفيما لا ينصرف ، ومن التنوين وحده نحو فتى ورحى .

وقال آخرون : هي بدل من الحركة وحدها (٣)

وقال آخرون : من التنوين وحده ، (٤)

وقال الفراء فرق بها بين ألف التثنية وبين ألف النصب في الواحد. (٥)

وحجة الأولين : من وجهين .

أحدهما : أن الاسم مستحق للحركة والتنوين وقد تعذرا في التثنية والجمع والنون صالحة أن تكون عوضا منهما ، ووجدنا العرب قد زادوها فيهما فيغلب على الظن أنها زيدت لذلك .

ودليل ذلك زيادتها في الأمثلة الخمسة عوضا من الضمة ، وهذا دليل على صحة تعويضها من الحركة ، ودليل صحة تعويضها من التنوين ، أن النون والتنوين لفظهما سواء .

---

* ذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ هذه المسأله في كتاب اللباب لوحه (١٧) وأنظر ابن يعيش ٤ : ١٤٠ / الهمع ١ : ١٦٣ ط الكويت وشرح التسهيل ١ : ٨١

(١) أنظر المفصل ٤ / ١٤٠ ، والهمع ١ : ١٦٣ وعليه ابن ولاء وبوعلي وابن طاهر والجزولي . (٢) نسبه السيوطي الى ابن جني الهمع

(٣) أي في المفرد نسبه ابو حيان الى الزجاج الهمع : ١٦٣ ١ : ١٦٣

(٤) نسبه السيوطي الى ابن كيسان (٥) انظر مذهب الفراء في همع الهوامع ١ : ١٦٣

=

الوجه الثانى : لما وجدنا النون فى موضع يستحق الحركة والتنوين ، وحذفت فى موضع يحذف فيه التنوين وهو الاضافة ، فدل ذلك على ما قلنا ، لكن ثبوت الشئ فى موضع وحذفه فى موضع آخر ليس بعبث ، بل لعله اقتضت الفرق ، وليس الا ما ذكرنا .

فان قيل يفسد ما ذكرتموه من أوجه .

أحدهما : أن حروف المد هنا غير مستحقة للحركة لقيامها مقام الحركة فى الدلالة على وجوه الاعراب ، فلم يبق ما يعوض منه .

والثانى : أن النون تثبت فى موضع لا يستحق الحركة مثل (العصا) (والرحى).

والثالث : أنها تثبت مع الألف واللام وهذا لا ينوّن .

والرابع : أنها تثبت فى (ما لا ينصرف) نحو : أحمد ،

والخامس : أن النون ثابته فى (هذان) و (اللذان) ولا يستحق ذلك حركة ولا تنوينا. والجواب(١) عن الأول من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الحركة مقدرة على هذه الحروف ولكن حركة لا تظهر بخلاف ألف المقصور فجعل النون عوضا من ظهور الحركة المقدرة اذ كانت لا تظهر فى موضع مّا ولكن الدليل يقتضى تقديرها ، اذ كانت هذه حروف اعراب ،

= وزاد السيوطى أنها التنوين نفسه نقله ابن هشام الحضراوى وأبو حيان وقال ابن مالك فى شرح التسهيل أن النون رافعة لتوهم اضافة أو أفراد (١ / ٨١) فوظيفتها وظيفة التمين وليست هى التنوين نفسه .

---

(١) حقها أن تكون (فالجواب) كما سبق .

وحروف الاعراب لا يعرى عن الاعراب لفظا أو / تقديرا .

والوجه الثانى أن هذه الحروف مستحقه للحركة وان لم تقدر ، فالنون عوض من استحقاق لفظ الحركة ، وبين استحقاق الحركة ولفظها فرق ظاهر ، ألا ترى أن قولك (دار) و (مال) الألف مستحقه للفتحه لأن وزن الكلمة (فعل) ولكن تعذرت حركتها ولما صارت الى السكون ثبت لها حكم الساكن ولم ينظر الى استحقاقها الحركة حتى لو سميت امرأه (بدار) جوزت صرفه كما يجوز صرف (هند) ولو كان استحقاق الحركة بمنزلة لفظ الحركة لم نصرفه .

والثالث : أن الألف تدل على التثنيه وعلى الاعراب وهى حرفه ، فقد ضعفت دلالتها على كل واحد من هذين ، فجعلت النون مقوية لها ،

أما المقصور فتظهر حركته فى التثنيه فيعود الى الأصل كالصحيح . وأما ثبوتها مع الألف واللام فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنها اذا كانت عوضا منهما وتعذر دلالتها على أحدهما لمزواله ، بقيت دالة على الآخر ، ألا ترى أن الواو فى الزيدون تدل على الجمع وعلى العلم والعلميّه ثم ثبتت فى (سنون) و (قلون) و (ثبون) فالواو هنا تدل على الجمع ولا تدل على المعانى الأخر ، وهذا ك(كان)واخواتها فانها فى الأصل دالة على الحدث والزمان (١) ، ثم خلعت دلالتها على الحدث وبقيت دلالتها على الزمان ،

والثانى : أنها عوض من الحركة وحدها ، وأما ما لا ينصرف فالوجهان المذكوران جواب عنه ، وجواب آخر : وهو أن ما لا ينصرف نحو أحمد اذا ثنى

---

(١) من قوله(كان)واخواتها الى وبقيت دلالتها على الزمان هذا النص نقله السيوطى فى الاشباه والنظائر ١ : ٢٠٥ ونص على أنه نقله التبيين.

تنكر فاستحق الصرف ، وأما الصفة مثل (أحمر) فاذا ثنى خرج عن شبه الفعل فجاز أن ينون ، وأما ثبوتها فى (هذان) فلأن هذا اللفظ ليس تثنية صناعية بل ثبت فيه لوجهين :

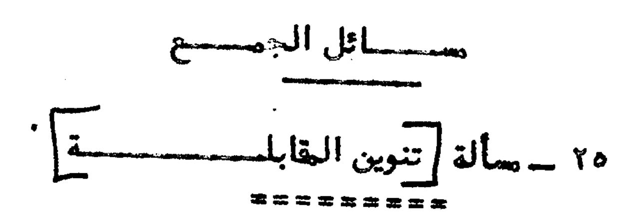
أحدهما : أنها صيغة وضعت على هذا اللفظ لا أن الكلمة معربة والدليل على ذلك أن التثنية الصناعية توجب التنكير مثل (الزيدان) و (هذان) ليس بنكرة بل هو فى ابتداء وضع الصيغة للتثنية مثل (أنتما) .

والوجه الثانى : أن النون عوض من الألف المحذوفة لأن ذا فى الواحد ألف والتثنية تحتاج الى ألف ، وقد حذفت أحداهما فكانت النون عوضا من المحذوف ، وهذا هو الجواب عن اللذان .

وأما مذهب الفراء : فمذهب طريف وذلك أن النون تثبت بعد الياء وبعد الألف ولا لبس مع الياء ثم أن النون تثبت مع الألف واللام ولا تثبت الألف فى المنصوب مع الألف واللام ثم أن الفرق قد حصل بأمور آخر فلا حاجة الى الفرق بالنون (١) .

---

(١) لم يختم المؤلف هذه المسألة بقوله : (والله أعلم بالصواب) كما هي عادته .



مسائل الجمع

٢٥ ـ مسألة تنوين المقابلة *

التنوين فى (مسلمات) وبابه ليس بتنوين الصرف ، بل هو تنوين المقابلة ،

ومعنى ذلك أن التنوين هنا نظير النون فى مسلمون .

وقال الربعى (١) : هو تنوين الصرف .

وحجة القول الاول : أن هذا التنوين يثبت فى المعرفة المؤنثة ، فلم يكن تنوين الصرف كالنون فى (خلفة (٢)) و (عرقنة (٣)) ، والدليل على أنها تثبت فى المعرفة المؤنثة قوله تعالى (٤) : " فاذا أفضتم من عرفات " فأثبت التنوين مع التعريف والتأنيث ، وكذلك قولهم : (هذه عرفات مباركا فيها) .

"*" أنظر المقتضب ٣/ ٣٣١ ، همع الهوامع ٢ / ٨٠ ، والبيان فى غريب اعراب القرآن لابن الانبارى ١ /١٤٨ ، والمرتجل ص ١٠ ، والجنى الدانى للمرادى ص ١٤٥ . وغير ذلك .

وهذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولذلك لم يذكرها ابن الانبارى فى الانصاف .

(١) الربعى (٣٢٨ ـ ٤٢٠ هـ ، ٩٤٠ ـ ١٠٢٩) : أبو الحسن على بن عيسى بن الفرج الربعى ، عالم بالعربية أصله من شيراز واشتهر وتوفى ببغداد ، وهو من تلاميذ أبى على الفارسى ، ـ شرح مختصر الجرمى ، وله كتاب البديع وشرح ايضاح الفارسى ، والتنبيه على خطأ ابن جنى فى شرح شعر المتنبى ، وغيرها راجع ترجمته فى نزهة الالباء ٤١٤ ، وأنباه الرواه ٢ / ٢٩٧ ، ومعجم الادباء ٥ / ٢٨٣ ، والاعلام ٥ / ١٢٤ .

فنصبوا عنها الحال ، وهو لا تنصب عن النكرة ، وتأنيثها ظاهر ، وأما تعريفها فظاهر أيضا ، فان الالف واللام لا يدخلان عليها ، فلا يقال : (العرفات) ، فاذا ثبت هذان الوصفان لم يكن التنوين دلالة الصرف ، لانه انما يكون كذلك فى النكرة . فان قيل : لا يصح القياس على (خلفنه) ، لان النون هنا فى حشو الكلمة ، وأنها تثبت فى كل حال ، والتنوين فى — (مسلمات) ليست كذلك وأما ثبوتها فى (عرفات) ونحوها ، فهى زائدة

= (٢) (خلفنه) : قال الازهرى : (رجل فيه خلفته اذا كان مخالفا وما أدرى أى خالفته هو) ، أنظر التهذيب ٤٠٢/٧ (خلف) .

(٣) (عرضنه) قال الجوهرى : (نقول نظرت الى الرجل عرضنه أى بمؤخر عينى) ، الصحاح ١٠٨٥/٣ .

(٤) البقرة آية ١٩٨ ، وعرفات مشعر من مشاعر الحج وفيها جبل الرحمة تبعد عن مكة ٢٠ كم .

(٥) حكاها سيبويه عن العرب أنظر الكتاب ٢٦٨/١ .

لا للصرف ، ولا للمقابلة كما زيدت في قول الشاعر (١) :

سلام الله يامطر عليهـــا وليس عليك يامطر ســلام

فالتنوين هنا زائد ، والكلمة مبنية على الضم ، وعلى هذا يخرج نصب الحال عنها ، لانها معرفة ، والتنوين زائد .

---

(١) الشاعر هو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم الاوسى الانصارى الشهير بـ(الاحوص) أنظر البيت في ديوانه ص١٨٨ من قصيدة أولها :

ألا نادى هديلا ذات فلـــج مع الاشراف في فنن حمـــام

و(مطر) المذكور في البيت هو زوج أخت زوجة الاحوص ، وكان قبيحا ذميما قال الشاعر القصيدة في هجائه ، أنظر مقدمة القصيدة في الديوان ، وخزانة الادب للبغدادى ١/٢٩٤ ، وأنظر البيت في كتاب سيبويه ١/٣١٣ بولاق ، وشرح أبياته للأعلم في هامش بولاق في الصفحة المذكورة ، ٢/٢٠٢ (هارون) ، وشرح أبياته لابن النحاس : ٦٧ ، وشرحها لابن السيرافي ٢/٢٠ ، ٤٠ ، والمقتضب ٤/٢١٤ ، ٢٢٤ ، والمجالس : ٩٢ ، وأمالي الزجاجي ٨١ ، والمحتسب ٢/٩٣ ، وابن الشجرى ١/٣٤١ ، والانصاف ٣١١ ، والخزانة ١/٢٩٤ ، ٢/١٥٠ ط (هارون) والعينى ١/١٠٨ ، والهمع ٢/٨٠ ، والجنى الداني ١٤٩ ، والمغنى ٢٧٩ ، وشواهده ٧٦٦ . وغير ذلك .

يستشهد النحاة بهذا البيت على تنوين المنادى ضرورة ، وساقه المؤلف للنظير فقط ، لانه أراد اثبات زيادة التنوين في عرفات ضرورة بدليل تنوين (مطر) ضرورة وهذا على رأى المعترض لا على رأى المؤلف .

والجواب [١] : أن قياس التنوين هنا على نون (خلفنه) صحيح وذلك أن التنوين نون ، وقد ثبت هاهنا لا للصرف ، فكذلك التنوين فى (مسلمات) وقولهم : (هى زائدة لا للصرف هاهنا) فلا يستقيم ، لان التنوين مطرد فى هذا الجمع ، وزيادة التنوين فى (يامطر) غير مطرد ، لان (مطر) مبنى على الضم ، والمبنى لا ينون وانما اضطر الشاعر الى الزيادة ، وهذا من مواضع الضعر ، على أن يونس [٢] نصب (يامطرا) على الاصل وجعله [٣] تنوين الصرف .

واحتج الاخرون : بأنه تنوين يسقط بالالف واللام وبالوقف ، فكان ثبوته علامة للصرف ، كالاسم المفرد ، وبهذا يبطل كونه مقابلا للنون فى مسلمون ، فان تلك النون لا تسقط [٤] فى الالف واللام ، ولا فى الوقف .

والجواب أن التنوين هنا بسبيل النون فى مسلمون ، لما ذكرنا من الدليل عليه ، من ثبوتها فى المعرفة المؤنثة ، والمقابل لشئ شبه به ولا يلزم فى المشبه

---

(١) حقها أن تكون (فالجواب) كما تقدم .

(٢) يونس بن حبيب (٩٤ ــ ١٨٢ هـ ، ٧١٣ ــ ٧٩٨م)

من متقدمى النحويين أبو عبد الرحمن تلميذ أبى عمرو والاخفش الاكبر مولده فى (جبل) قرية على دجلة ، بين بغداد وواسط ، جمع النوادر واللغة والامثال ، ونقل السيوطى فى المزهر عن نوادره ، أنظر ترجمته فى نزهة الالباء ٥٩ ، ومعجم الادباء ٧ / ٣١٠ ، طبقات الزبيدى ٤٨ ، ومراتب النحويين ٢١ ، ولاستاذنا الدكتور أحمد مكى الانصارى (يونس البصرى =

بالشيء أن تجرى أحكام المشبه به على المشبه بل قد[1] يفارقه فى أحكام أخر

ألا ترى أن مالا ينصرف مشبه بالفعل (بـــ) [2] وصف يجمع بينهما ، ولا يلزم من

ذلك ثبوت أحكام الفعل كلها فى مالا ينصرف ، بل هو مخصوص بحكم يقوم

الدليل عليه ، فمن هاهنا (حذف (٢)) التنوين بالالف واللام والوقف هنا ،

ولم يحذف بهما (فى)[٢] مسلمون ، وكان الوجه فى ذلك أن المؤنث فرع على

المذكر ، قد ثبتت فيه المساواة فى أن لفظ الجر والنصب واحد ، كما فـــى

قولك : (رأيت المسلمين) و (مررت بالمسلمين) فلما كان محمولا عليه [٢]

فى التسوية بين النصب والجر كان محمولا عليه فى النون .

وقد قيل : ان التنوين فى (مسلمات) عوض من الفتحة فان هذا الاسم

كان يستحق الحركة بالفتح فى النصب ، فلما تعذر ذلك لما ذكرنا من الحاقه

بمسلمين ، عوض من الحركة التنوين ، والتنوين يجوز أن يكون عوضا من الحركة ،

كما فى التثنية والجمع ، ومن هنا حذف بالالف واللام والوقف ، لان تعويضه

من حركة واحدة خفيفة لا يقتضى له ثبوته بكل حال [٢] . والله أعلم بالصواب .

= حياته وآثاره ومذهبه) . ط ١٩٧٢م .

(٣) كلمة جعله) غير واضحة فى الاصل .

(٤) (فى) ساقطة من الاصل .

(١) من هنا الى آخر المسألة تقدمت الورقة الى لوحة (٢) فما بعدها .

(٢) كلمات غير واضحة لتآكل أطراف الورقة .

٢٦- مسألة [جمع المذكر الذى فيه تاء التأنيث] *

اذا جمعت الاسم المؤنث بالتاء الموضوع للمذكر نحو رجل (سمى) طلحة جمعته بالالف والتاء ، كحالة قبل التسمية ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون (١) وقال الكوفيون : يجوز ذلك ، وزاد ابن كيسان (٢) فقال تفتح عينه أيضا نحو طلحون ، وحجة الاولين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لم يسمع من العرب ذلك ، ولو كان جائزا لسمع ولو على الشذوذ .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحة (٢٠) ، وكذلك ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٤٠-٤٤ المسألة رقم (٤) وعنوانها هناك : " هل يجوز جمع العلم بالمؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟ " .
وانظر الكتاب ٢ : ١٨١ / والمقتضب ٢ / ١٨٨ / والاصول ٢ : ٤٤٣ / وابن يعيش ١ : ٤٧ .

(١) هذا هو مذهب البصريين ، قال ابن الانبارى : ذهب الكوفيون الى أن الاسم الذى آخره تاء التأنيث اذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون وذلك نحو طلحة وطلحون واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان الا أنه يفتح اللام فيقول : الطلحون - بالفتح - كما قالوا أرضون ، حملا على أرضات ، وذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك .

(٢) ابن كيسان : (٢٩٩هـ) ، أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، أخذ النحو عن المبرد وثعلب معا فى بغداد ، ألف اختلاف نحو الكوفيين والبصريين ، وآراء النحاة متضاربة فيه فهو عند ابن الانبارى خلط ولم يضبط وعند الفارسى أنحى من الشيخين (المبرد وثعلب) ، ترجمته فى نزهة الالباء ٢٠١ ، تاريخ بغداد ١ / ٣٣٥ ، ومعجم الادباء ٦ / ٢٨٠ وطبقات الزبيدى ١٥٣ .

والثانى : أن تاء التأنيث من حكم الالفاظ ، والواو والنون من علامات (الالفاظ)(١) أيضا ، فلو جمع بالواو والنون لتناقض ، لان تذكير اللفظ ضد تأنيثه .

والثالث : أنهم أجازوا جمعه بـ الالف والتاء وقالوا : (٢)

ـ طلحة الطلحات ـ

ولو جاز بالواو والنون لوجب ولم يجز غيره اعتبارا بالمعنى وهو التذكير

---

(١) غير واضحة فى الاصل .

(٢) هذا بقية بيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، فى رثاء طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعى ، وكان طلحة هذا أجود أهل البصرة فى زمانه ، ذهبت عينه فى (سمرقند) ولاه يزيد بن مسلمة على (سجستان) ومات فيها واليا وكان ابن قيس يمدحه ولما مات رثاه بقصيدة أولها :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

أنظر ترجمته فى الشعور بالعور للصفدى مخطوطة المدينة رقم (٢٨ اتاريخ) والمحبر لابن حبيب : ١٥٦ والمعارف : ٢٢٨ وخزانة الادب ٣/ ٣٩٤ ، ٤٩٥ . ويسمى طلحة بن عبد الله الصحابى المشهور بطلحة الجود ، وطلحة الفياض وطلحة الخير ، وطلحة الطلحات أنظر طبقات ابن سعد الشاعر ٣/ ١٥٢ ، والمعارف : ٢٢٨ أما سبب تسميته بطلحة الطلحات الاول ، وسبب اضافة الرقيات الى الرقيات فتجده مفصلا فى شرح ابن يعيش للمفصل ١/ ٤٧ ، ٤٨ . أما البيت فتجده فى الانصاف ٤١ ، وشرح المفصل ١/ ٤٧ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧ ، والدرر ٢/ ١٦٢ ، والمقتضب ٢ : ١٨٨ وفيه (نظر الله) ويوجد فى ديوانه ص ٢٠ .

واحتج الاخرون[1] بأنه لفظ فيه علامة تأنيث سمى به مذكر يعقل فجمع بالواو والنون ، كالذى اخره ألف التأنيث نحو موسى وعيسى فانك تقول فى جمعه موسون وعيسون فكانت (العلة[2]) فى ذلك أن العبرة فيه بالمعنى ، والمعنى على التذكير ، فوجب أن يذكر بعلامة التذكير وهو الواو والنون كما فى الالف (ويتأيد ذلك[2]) بشيئين :

أحدهما : أن الالف أدل على التأنيث وألزم من(التـــاء[2]) ، ألا ترى أن التاء (تدخل لا للتأنيث المعنى بل للمبالغة نحو راوية ونسابه والالف[3]) لاتدخل الا للتأنيث ، فاذا جاز ابطال (دلالتها[2]) على التأنيث فـــى الجمع كانت التاء أولى بذلك .

والثانى أن تاء التأنيث قد يقدر اسقاطها ويكسر الاسم على حكم المذكر (كقولهم[2]) :

---

(١)قال ابن الانبارى : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : " انما قلنا انـــه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لانه فى التقدير جمع طلح لان الجمع قـــد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر :

ــ وعقبة الاعقابْ فى الشهر الاصـــم ــ

فكسر على مالا هاء فيه ، واذا كانت الهاء على تقدير الاسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الاسماء المجموعة بالواو والنون ، والذى يدل على صحة مذهبنا أنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحمراء أو(حبلى) لجمعته بالواو والنون ...الخ (الانصاف : ٤٠)

(٢) مابين القوسين غير واضح فى الاصل .

(٣) مابين القوسين مصحح على هامش الورقة رقم (٢) .

ـ عقبة الاعقاب فــي الشهـر الاصـم(١) ـ

والاعقاب ليس بتكسير العقبة ولكنه حذف التاء فصار عقبا كقفل (٢) كمـــا حذفت في جمع التأنيث نحو طلحات ٠

أما ابن كيسان (٣) : فقال تفتح عين الكلمة تنبيها على أن الاسم مغير ، منقول الى المذكر ، كما غيروا في أرضون ٠

والجواب : (٤) أما قولهم : " العبرة في هذا الموت بالمعنى ، فيجب أن يؤتى بعلامة التذكير " ، قلنا : ليس كذلك بل العبرة فيه باللفظ ألا ترى أنهم جمعوا طلحة على طلحات والعلة في ذلك أن الواو والتاء لفظان فيجـــب أن يكونا علامتين لما هو لفظ ولفظ طلحة مؤنث ، فلا تجعل علامته الــــواو

---

(١) هكذا ورد في الانصاف ص ٤٠ دون نسبة ، والاصم هو شهر رجـــب قال الفراء : في كتابه " الايام والليالي والشهور " تحقيق ابراهيم الابياري ص ١٩ " ومن العرب من يسمى رجبا الاصم ٠٠٠ وأنشد :

يارب ذى خال وذى عم عمم قد ذاق كأس الموت في الشهر الاصم

وانظـــر الازمنة والامكنة للمرزوقي ١/ ٢٨١ ، ٢٨٥ ط الهند سنة ١٣٣٢ هـ

(٢) بعد كلمة (قفل) تصحيح على هامش الورقة لكن تعذرت قراءته لتلف الورقة

(٣) تقدم التعريف به ورأيه هذا في الانصاف قال ابن الابياري :

" أما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : انما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لان التاء تسقط في الطلحات فاذا سقطت التاء وبقى الاسم بغـــير تاء جوزنا جمعه بالواو والنون كقولهم (أرض وأرضون) وكما حركت العين فـــي أرضون بالفتح حملا على أرضات فكذلك حركت العين من (الطلحون) حملاً على الطلحات ، لانهم يجمعون ماكان على فعله من الاسماء على فعلات / الانصاف ٤١ /

(٤) رد ابن الانباري على الكوفيين في الانصاف فقال : " أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم انه في التقدير جمع طلح قلنا هذا فاسد لان الجمع امـا وقع على جميع حروف الاسم ٠٠٠ (الانصاف : ٤٢) ٠

التى هى من علامات المذكر ، ألا ترى أنك لو سميت امرأة بـ(جعفر) لم تجمعها بالواو والنون بل بالالف والتاء اعتبارا بالمعنى لما لم تكن هناك علامة التأنيث فاذا كانت فيه علامة وجب أن تراعى[1] فلا تبدل بعلامة أخرى وأما موسى وعيسى فانما جاز جمعه بالواو والنون لوجهين :

أحدهما : أن الالف لازمة موضوعة مع الاسم من أول وضعه ، فجرت مجرى بقية حروفه .

الثانى : أنها لاتبقى على لفظها فى جمع المؤنث ، بل تبدل نحو صحراوات[2] فاذا كانت كذلك جاز ألا يعتبر بدلالتها على التأنيث ، بل يغلب فيها حكم اللازم ، بخلاف التاء فانها غير لازمة فغلب فيها حكم العلامة ، وأما (عقبة الاعقاب) ، فلا يعرج عليه لانه من الشذوذ ، ولان جمع التكسير كثير الاختلاف وهو غير منظبط بخلاف جمع التصحيح ، لانه مضبوط[3] وأما أرضون وبابه فالواو

---

(١) فى الاصل (تراعا) .

(٢) كان الانسب أن يمثل بكلمة فيها تاء التأنيث المقصورة ... لتناسب كلمتى (موسى وعيسى) أما صحراوات فانها جمع صحراء بألف التأنيث الممدودة كما هو معلوم .

(٣) قال ابن الانبارى : " أما ما استشهدوا به من قوله :

ـ وعقبة الاعقاب فى الشهر الاصم ـ

فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه لان جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه . " (الانصاف : ٤٢) .

فيه ليست علامة للتذكير بل زيدت تعويضا من المحذوف وهو تاء التأنيث أو — عوضا من حذف لام الكلمة جبرا للوهن الحاصل بالحذف ، والواو والنون فى مسألتنا علامة محضة فلا تثبت فيها علامته التاء آخرها (٢) ،

---

(١) لم يناقش رأى ابن كيسان لا بالتأييد ولا بالتفنيد ، وربما التمسنا له بعض المعاذير بأنه رد على الكوفيين وبالتالى فهو يرد أيضا على من رأى رأيهم الا أن ابن كيسان زاد عليهم فتح اللام من (طلحون) فكان الانسب أن يرد — عليه بانفراد وقد فصل ذلك ابن الانبارى فقال :

أما قول ابن كيسان " ان التاء تسقط فى الطلحات فاذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون " ، قلنا هذا فاسدا لان التاء وان كانت محذوفة لفظا الا أنها ثابتة تقديرا .... الخ

وقال : فأما قوله : " أن العين حركت من أرضون بالفتح حملا على أرضات" قلنا : لا نسلم وانما غير فيه لفظ الواحد لانه جمع على خلاف الاصل ..الخ

(الانصاف : ٢ ، ٤٢ ، ٤٣) .

(٢) لم يختتم المؤلف هذه المسألة بقوله والله أعلم بالصواب كما هى عادته .

٢٧ – مسألة [رافع المبتدأ] *

المبتدأ يرتفع بالابتداء ، والابتداء كونه أولا مقتضيا ثانيا [(١)] .

وقال بعضهم يرتفع بتعريته من العوامل اللفظية . [(٢)]

وقال آخرون : يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار . [(٣)]

وقال آخرون : يرتفع باسناد الخبر اليه .

وللكوفيين مذهبان :

أحدهما : يرتفع المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ ويسمونهما المترافعين ،

والمذهب الثاني : أنه يرتفع بالعائد من الخبر . [(٤)]

(*) أورد المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٢١) وشرح اللمع لوحة (٤٢) كما أوردها ابن الانباري في الانصاف ٤٤ـ٥١ وهي المسألة رقم (٥) وقد دمجها ابن الانباري هي والمسألة التي بعدها في رافع — الخبر فجعلهما في مسألة واحدة وعنوانها عنده : " القول في رافع المبتدأ والخبر " .

وأنظر الكتاب ١ : ٧ بولاق ، ٢٣ هارون ، والمقتضب ٢ : ٤٩ ، ٤ : ١٢٦ ، وأصول ابن السراج ١ : ٦٢ ، والايضاح للفارسي : ٤٩ ، والخصائص ٢ : ٣٨٥ ، والمرتجل : ١١٤ ، وابن يعيش ١ : ٨٣ ، ٨٤ ، وأسرار العربية ٦٧ ، ابن عقيل ١ : ١٨٩ ، والاشموني ١ : ٢٥٤ ، والتصريح ١ : ١٨٩ ، والصبان ١ : ١٨٦ ، وهمع الهوامع ٢ : ٨ ط الكويت .

(١) قال المؤلف في اللباب : " وهذا هو القول المحقق واليه ذهب جمهور البصريين " لوحة (٢١) .

=

والدليل على المذهب الاول من ثلاثة أوجه (١) :

أحدها : أن الابتداء معنى يختص بالاسم فكان عاملا كالفعل بيان أنه معنى أن معنى الابتداء ما ذكرناه من كونه أولا مقتضيا ثانيا — وهذا وصف وجودي — واللفظ انما عمل لاختصاصه .فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضا .

والوجه الثاني : أن كون الاسم أولا مسندا اليه ، أصل في الجملة فوجب أن يكون مرفوعا بذلك ، كالفاعل ، فانه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين .

الوجه الثالث : أن المبتدأ معمول وكل معمول لابد (له)(٢) من عامل والعامل لا يخلوا من أن يكون الابتداء كما ذكرنا أوواحدا مما ذكر من المذاهب ، وكلها ما عدا الاول باطل .

أما ما في النفس من معنى الاسناد فهو معنى الابتداء كما ذكرنا ، وأما نفس اسناد الخبر فغير عامل لان حكم العامل أن يكون قبل المعمول ،

= (٢) قال ابن الخشاب : " وجموع هذه الصفات هو الابتداء " المرتجل ١١٤ وقد نسب المؤلف الرأي الثاني الى المبرد في اللباب لوحة (٢١) ، وقال المبرد في المقتضب : " فاما رفع المبتدأ فالابتداء ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل وغيره ." ٤ : ١٢٦ .

(٣) نسبه المؤلف في اللباب لوحة (٢١) الى الزجاج ، وانظر شرح المفصل ١ : ٨٥ . (٤) لم يذكره ابن الانباري في مسألة (العامل في المبتدأ أو الخبر) وذكره السيوطي في الهمع ١ : ٩ وقال السيوطي : " ووافق الكوفيين ابن جني وأبو حيان " .

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : " أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ان العامل هو الابتداء ، وان كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأنّ العوامل اللفظية في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالاحراق للنار والاغراق للماء [illegible] الخ " [illegible]

(٢) كلمة (له) ساقطة من الاصل .

وحكم الخبر أن يكون بعد المبتدأ ، فهما يتنافيان[١] وأما التعرى من العوامل فانه غير عامل ، لان ذلك عدم والعدم لا يعمل .

فان قالوا : نحن نجعله عاملا بل هو امارة على العامل ، قيل : يلزم من ذلك أن يكون العامل موجودا مدلولا عليه فان أرادوا بذلك أن تعريه من العوامل امارة على الابتداء ، فهو ماذكرناه[٢] فانه لا يتعرى منها الا وهو أول مقتض لثان ، فالتعرى شرط يحقق الابتداء الذى هو العامل ، كالحياة فانها شرط لتحقق العلم ، وليست العلة فى وجود العلم .

وأما رفع كل واحد منهما بالاخر ، فلا يصح لوجهين : (٣)

أحدهما : أن كل واحد منهما قد يكون جامدا والجامد لا يعمل اذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول .

والثانى : أن المبتدأ لو كان مرفوعا بالخبر لوجب أن يكون فاعلا اذا كان الخبر فعلا ، والفاعل لا يكون قبل الفعل ، وأما ارتفاعه بالعائد فلا يصح لثلاثة أوجه :

---

(١) لعله هنا يشير الى رأى ابن جنى الذى وافق الكوفيين فى أن العامل فى المبتدأ هو الخبر ، وان خالفهم فى العامل فى الخبر كما سيأتى .

(٢) الواقع أن الرأيين ملتقيان ، لان التعرى هنا هو الابتداء .

(٣) هذا هو الرد على حجة الكوفيين وكان الاجدر أن يعرض لنا حجة الكوفيين أولا ثم يرد عليها ، لذلك نراه يكرر الرد عليهم بعد عرض حجتهم كما سيأتى بعد قليل .

أحدها أن العائد لا يعمل فى الظرف ولا فى الحال ، مع أن العامل فيهما قد يكون معنى ضعيفا ، فألا يعمل هنا أولى .

والثانى : أنه يفضى الى عمل ما فى الصلة قبل الموصول ، وذلك باطل ألا ترى أن الفعل لو كان فى ذلك الموضع لم يعمل فالضمير أولى .

والثالث : أن العائد لو رفع للزم الرفع فى قولك (زيدا ضربته) ولما جاز أن يعمل فيه المحذوف ويلغى العائد ، دل على أنه ليس بعامل واذا بطلت هذه المذاهب ، تعين ماذهبنا اليه .

فان قيل : لوكان الابتداء عاملا لطرد فى كل اسم مبدوء به وليس كذلك ألا ترى أنك لو قلت زيدا ضربت لم يرتفع بالابتداء ، قلنا : ليس هذا معنى الابتداء الذى ذكرنا بل معناه الابتداء المقتضى ما يسند اليه ، ولوكان معنى الابتداء ماذكروا لوجب أن يكون الفعل والحرف المبدوء بهما مرفوعين ، وليس كذلك ، لان ذلك لا يقتضى (ما يسند(١)) الى المبدوء به بخلاف الابتداء على ماذكرنا .

أما حجة الكوفيين (٢) فقد قالوا : أن كل واحد من الابتداء والخبر لا يستغنى

---

(١) غير واضحة فى الاصل —

(٢) قال ابن الانبارى : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ان المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالابتداء لا فاوجدنا المبتدأ لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ولا يتم الكلام الا بهما .....الخ .

قالوا : ولا يجوز أن نقول ان المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لانا نقول الابتداء لا يخلوا اما أن يكون شيئا من كلام العرب عند اظهاره أوغير شىء فان كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعانى فان كان اسما فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه وكذلك ما قبله الى مالا غاية له وذلك محال . وان كان فعلا فينبغى أن يقال زيد قائما كما يقال =

عن صاحبه ، فوجب أن يكون عاملا فيه لتأثره به فى المعنى ، لان المؤثر فى المعنى يؤثر فى اللفظ ، ويدل على ذلك أدوات الشرط فانها تجزم الفعل وذلك الفعل ينصبها كقوله تعالى (١) : (أياما تدعو فله الاسماء) فأيا منصوب يندعو وتدعو مجزوم بأى وكذلك قوله (٢) (فأينما تولوا فثم وجه الله) (واينما تكونوا يدرككم الموت (٣)) ولا يلزم على ماذكرنا الفعل والفاعل ، — فان كل واحد منهما لا يستغنى عن الآخر ، ومع هذا فالفعل لا يرتفع بالاسم لانا نقول / الفعل غير عامل لعمل الاسم فيه ، بخلاف المبتدأ والخبر .

والجواب (٤) : عما ذكروه أن عمل كل واحد منهما فى صاحبه تأثير فيه والمؤثر يجب أن يكون أقوى من المؤثر فيه وذلك مستحيل هنا لان —

= حضر زيد قائما وان كان أداة فالادوات لاترفع الاسماء على هذا الحد وان كان غير شئ فالاسم لا يرفعه الا رافع موجود غير معدوم ومتى كان غير هذه الاقسام الثلاثة التى قدمناها فهو غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال انا نعنى بالابتداء التعرى من العوامل اللفظية لانا نقول اذا كان معنى الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية فهو اذا عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملا " (الانصاف ٤٥ و ٤٦) .

(١) الاسراء آية : ١١٠ .

(٢) البقرة آية : ١١٥ .

(٣) النساء آية : ٧٨ .

(٤) أنظر رد ابن الانبارى وجهة النظر الكوفية فى الانصاف ٤٨ — ٥٠) .

اشتراكهما في التأثير يدل على استوائهما في القوة فيمتنع تأثير أحدهما في الاخر ، وليست الجملة مختلفة حتى تكون من باب الجهتين وخرج على هذا أدوات الشرط فان الجهة هناك مختلفة وبيانه من وجهين :

أحدهما : أن أيا وأخواتها نائبة عن حرف الشرط فهي تعمل بحكم النيابة ويعمل فيها بحكم الاصالـــة .

الثاني : أن عمل الفعل في أداة الشرط النصب وعمل الاداة فيه الجزم وهما مختلفان فالنصب حكم المفعول والجزم هو حكم الفعل ، فالمعمول والعامل والعمل مختلفات ، بخلاف المبتدأ والخبر فانهما اسمان مرفوعان لا وجه فيهما سوى ذلك .

والله أعلم بالصواب .

٢٨ ـ مسألة [رافع الخبر] *

خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء عند ابن السراج وجماعة (١)،

وقال أبو علي وابن جني (٢) يرتفع بالمبتدأ (٣)،

وقال آخرون يرتفع بالابتداء والمبتدأ (٤)،

وقال الفراء يرتفع بالمبتدأ (٥) وقد تقدم ذكره (٦) وحجة الأولين : أن الابتداء يقتضي اسمين وقد عمل في أحدهما فيعمل في الآخر، ككان و (ان) (٣) فان قيل الابتداء معنى ضعيف فلم يقو على العمل في شيئين ألا ترى أن (لا) تعمل في الاسم ولا تعمل في الخبر وكذلك (ان) في قول الفراء، فكذلك ها هنا .

---

* راجع ثبت التخريجات في المسألة السابقة .

١) هو رأي الأخفش، والرماني كما في الهمع .

وأما ابن السراج فيقول في كتاب الأصول : " والخبر رفع بهما نحو قولك : الله ربنا، ومحمد نبينا ... الأصول ١ : ٦٣

وهذا مخالف لما نقل عنه أبو البقاء هنا ولعله رأي آخر لابن السراج .

٢) ابن جني (٣٣٠ تقريبا ـ ٣٩٢ هـ) .

ابو الفتح عثمان بن جني الازدي بالولاء . مولده في الموصل وانتقل الى بغداد لازم أبا علي الفارسي طويلا وبرع في اللغة والنحو، عاصر المتنبي وجمع شعره وشرحه واشتهرت مؤلفاته ومن أبرزها (الخصائص) و (المحتسب و (اللمع) و (سر صناعة الاعراب) و (المنصف) وغير ذلك .

ترجمته في مقدمة الخصائص .

راجع نزهة الألبا : ٤٠٦ / تاريخ بغداد ١١ : ٣١١ / معجم الأدبا ٥ : ١٥ وللدكتور فاضل السامرائي (ابن جني النحوي) .

والجواب(١) أنّ الابتداء عامل يضعف عن العامل اللفظى ، وهذا لا يمنع من العمل فى اسمين ، لأن علة العمل هو الاقتضاء ، والاقتضاء فى الابتداء كالاقتضاء (كان) و (انّ) يدل عليه أن (كان) و (انّ) أضعف من الفعل المتعدى وقد عملا فى اسمين كما عمل (ضرب) فى الفاعل والمفعول ،

فان قيل لو جرى المعنى مجرى اللفظ العمل فى الظروف والأحوال كما يعمل اللفظ(٢) وانت لو قلت : (زيد قائم خلفك) لم يعمل الابتداء فى الظرف قيل عنه جوابان :

أحدهما أن العامل فى الظرف هناك أقوى من الابتداء ، وهو اسم الفاعل أو الفعل ، فلا حاجة الى عمل الابتداء .

---

(٣) أنظر رأى ابن جنى فى الخصائص ٢ : ٣٨٥ قال : وبعد فليس فى الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه لأن رافعه ليس المبتدأ وحده وانما رافعه (الابتداء والمبتدأ) جميعا فلم يتقدم الخبر عليهما معا وانما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ وهذا لا ينتقض. وهذا مخالف لما نسبه اليه المؤلف ولكن المشهور عن أبى الفتح فى كتب النحو هو ما اثبته المؤلف أنظر شرح الرضى ١ : ٨٧ ، وكلام ابن جنى فى الخصائص مخالف لما رواه السيوطى فى الهمع ٢ : ٩ (الكويت) وربما أن ما أثبته المؤلف ورد فى بعض مؤلفات ابن جنى الأخرى .

(٤) انظر المقتضب ٢ : ٤٩ ، ٤ : ٩٢ ، ١٢٦ ، وقال ابن يعيش : وهذا القول عليه كثير من البصريين .

(٥) نسبه ابن الانبارى الى عموم الكوفيين ، وكذلك فعل ابن يعيش والسيوطى

(٦) تقدم ذكر فى المسألة السابقة (مسألة العامل فى المبتدأ)

(٧) ما بين القوسين غير واضح فى الأصل .

(١) الصواب فالجواب كما تقدم

(٢) ما بين القوسين مصحح من هامش الورقة بخط الناسخ نفسه .

الثاني : أن الابتداء لا يقتضى الظرف والحال مخصوصة ، فان جميع الأفعال وما يشتق منها يقتضى الظروف ، فلا اختصاص له بالابتداء ، بخلاف الخبر فان له اختصاصا بالابتداء اذا لا ابتداء الا وله مبتدأ ، ولا مبتدأ الا وله خبر مخصوص ،

وجواب آخر وهو أن الابتداء أضعف من اللفظ فيفارق اللفظ فيما ذكروا ويوافقه في العمل في الاسمين ككان وان فانهما يعملان في الاسمين ولا يعملان في الظروف .

واحتج القائلون بأن المبتدأ هو العامل (١) من وجهين أحدهما أن المبتدأ لفظ هو أحد جزأى الجملة فعمل فيما يلازمه كالفعل مع الفاعل وانما قلنا ذلك ، لأن اللفظ أقوى من المعنى ولأن الابتداء يقتضى المبتدأ والمبتدأ يقتضى الخبر فأضيف العمل الى أقرب المقتضين وأقواهما .

والوجه الثاني : أن معنى الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدأ والمبتدأ لا يبطل معناه بذلك ألا ترى أن قولك كان زيد قائما قد بطل فيه معنى الابتداء (بكان) وكذلك (ان) ومعنى المبتدأ لا يبطل لأن المبتدأ هو المخبر عنه وما لا يبطل أولى بالعمل.(٢)

---

(١) رأى الفارسي وابن جنى والكوفيين كما تقدم .

(٢) لم يعلق بشئ على رأى الفارسي وابن جنى ولكنه أبطله حينما رد على القائلين بأن العامل الابتداء والمبتدأ معا كما سيأتى .

كما أن المؤلف لم يعرض لرأى الفراء لأنه يبطل ببطلان رأى الفارسي وابن جنى ومعلوم أن الفراء أسبق من الفارسي وابن جنى معا ، فهل معنى ذلك أنهما وافقاه في هذا الرأى ؟ يبدو انه كذلك

واحتج الآخرون بأن الابتداء ضعيف وكذلك المبتدأ فاذا اجتمعا صار العامل قويا ، كما أن (ان) الشرطية تعمل فى فعل الشرط ثم يعملان فى الجزاء (١) •

والجواب أما عن عمل المبتدأ فلا يصح لوجهين :

أحدهما : أن المبتدأ اسم جامد ليس فيه معنى الفعل ، والجوامد لا تعمل بخلاف المبتدأ فانا قد ذكرنا شبهه بالفعل ،

وقولهم هو أحد جزأى الجملة لا يقتضى العمل فان الفاعل / أحد جزأى الجملة ولا يعمل فى الجزء الآخر •

الوجه الثانى : ـ أن المبتدأ لو كان عاملا لم يبطل عمله لدخول عامل آخر عليه ، ومن المعلوم البين أن (كان) و (ان) يعملان فى الخبر عند أبى على مع اشتراك الجميع فى اللفظ ، قوله : ((المبتدأ يقتضى الخبر))

---

(١) كما يرى أكثر البصريين •

قلنا : انما اقتضاه بواسطة اقتضاء الابتداء لهما ، فالأصل هو الابتداء الذى أحدث للمبتدأ اقتضاء الخبر ومثاله فى الحسيات أن النار توصل الحرارة الى ما فى القدر ولكن بواسطة القدر لا أن القدر شى المنضجة •

كقولهم " معنى المبتدأ يبقى بعد بطلان الابتداء " ، ليس كذلك لأن معنى الابتداء هو اقتضاء الاسم المبتدأ للخبر وهذا باق بعد كان وان وانما لم يعمل لوجود ما هو أقوى منه ، ثم ولو قدرنا بطلان معنى الابتداء للزم منه بطلان معنى المبتدأ ، لأن المبتدأ لم يكن مبتدأ الا لوجود معنى الابتداء ، واذا زال الموجب زال الموجب •

وأما قول الآخرين : لوجود معنى الابتداء ، و

" انه قوى أحدهما بالآخر " ليس[(١)] كذلك لأن المبتدأ لا يصلح للعمل فلا يصلح أن يقوى به العامل وأما (ان) الشرطيه / فيأتى الكلام عليها فى موضعها[(٢)] ان شاء الله تعالى والله أعلم بالصواب •

---

(١) حقها أن تكون فليس بالفاء لانها واقعة فى جواب أما •

(٢) لم يتحدث عنها فى ما وجدنا من الكتاب وربما كان فى الجزء المفقود منه •

٢٩ـ مسألة [العامل فى الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور]

اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر[1] على شيء قبله لم يعمل فى الاسم الذى بعده بل يكون الاسم مبتدأ والظرف خبرا مقدما وفيه ضمير كما لوكان مؤخرا فى اللفظ ، وقال أبو الحسن الاخفش[2] والكوفيون : يرتفع الاسم بهما كما يرفع بالفعل ويخلوان عن ضمير لعملهما فى الظاهر .

وحجة الاولين من[3] ستة أوجه :

أحدها : أن الظرف جامد فلم يعمل كسائر الجوامد .

والثانى : أنه لوكان عاملا عمل الفعل كما عمل فيه عامل آخر وتخطاه الى الاسم ، وأنت تقول: ان خلفك زيدا وكان خلفك زيد ، ورأيت خلفك زيدا

(×) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحة (ب) ، كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ١ : ٥١ : ٥٥ وهى المسألة رقم (٦) وعنوانها هناك : " مسألة فى رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور " وانظر شرح الرضى ١ : ٩٤ ، والمغنى : ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، وهمع الهوامع ٢ : ١٠٧ ، والتصريح ١ : ١٩٨ ، والصبان ١ : ١٩٣ .

(١) يريد (الجار والمجرور) وكأنه أراد أن يقول (حرف الجر مع مجروره) فاكتفى بالجزء الاول فقط كما هى عادة بعض النحويين فى هذا الموضع بالذات لكن الشيء المتفق عليه بين الجميع أن المقصود هو عمل (الجار والمجرور) عمل الفعل ، وليس المقصود هو عمل حرف الجر وحده على الاطلاق .

(٢) سبق التعريف به .

(٣) هذه حجة البصريين قال ابن الانبارى : "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لانه قد تعرى من العوامل اللفظية وهو معنى الابتداء ، فلو قدر هاهنا عامل لم يكن الا الظرف وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملا لوجهين :
احدهما : أن الاصل فى الظرف أن لا يعمل . والثانى : أن لوكان عاملا لوجب أن يرتفع به الاسم كقولك : زيد بك مأخوذ ، وبالاجماع انه لا يجوز ذلك . (الانصاف/٢ ، ٥٣ ، ٥)

فيعمل الفعل في الاسم ، ولا يعمل الظرف ، ولو جرى الظرف مجرى الفعل لما دخلت عليه هذه العوامل لان من حكمها أن لاتدخل على الفعل .

الوجه الثالث : أن الظرف لوكان عاملا لم يتصل به ضمير الاسم اذا تقدم وقد جاز ذلك اجماعا ، كقولك : (في داره زيد) و(في بيته يؤتى الحكم[1]) ولوكان هذا العامل لكان اضمارا قبل الذكر لفظا وتقديرا .

الوجه الرابع : أنهم اتفقوا على قولك : (في الدار زيد قائم) أن زيدا مبتدأ وقائم خبره والخبر عندنا[2] مرفوع بالابتداء وعندهم[3] بالمبتدأ فحينئذ قد بطل عمل الظرف وتعلق بقائم الذى هو الخبر ولو جرى مجرى الفعل لم يكن كذلك .

والوجه الخامس : أن الظرف لو عمل في الاسم من حيث هو قائم مقام الفعل لجاز قولك : (اليوم زيد) اذ (التقدير) [4] استقر اليوم زيد ولما لم يجز لكون الاسم جثه والظرف زمانا بأن أنه لم يعمل لما ذكروا .

والوجه السادس : أن الظرف لو عمل لوجب ألا يجوز قولك(بك زيد مأخوذ) و(فيك زيد راغب)فزيد في الموضعين مبتدأ وما بعده الخبر ، ولو جرى مجرى (الفعل) لفسد الكلام فان قيل : انما لم يجز ذلك لنقصان الظرف هنا اذ لو اقتصرت على قولك : (بك زيد) و(فيك عمرو) (لم) يكن كلاما ، —

---

(١) هذا مثل قالته العرب سيأتي تخريجه في المسألة (٣٢) .

(٢) عند البصريين ، وهنا ترى أبا البقاء يعد نفسه بصريا .

(٣) عند الكوفيين كما تقدم في مسألة (٢٧) .

(٤)كلمة التقدير صححت في هامش الورقة بخط الناسخ نفسه .

قلنا نقصا نه لا يمنع من عمله ، ألا ترى أن قولك (صار زيد) و(كان عمرو) ناقصا ن ، ويعملان عمل قام وصار وهما تامان . واحتج الآخرون من وجهين[1] :

أحدهما : أن الظرف لا بد له من عامل وهو الفعل ، فاذا تقدم على الاسم وجب أن يكون عامله قبله وهو الفعل ، واذا كان قبله وقد أقيم الظرف مقامه وجب أن يعمل كما يعمل الفعل فى الاسم اذا كان قبله .

والوجه الثانى : أن الظرف اذا اعتمد على شىء قبله كالمبتدأ وذى الحال وغيرهما يعمل ، ومن المعلوم البين أن العمل غير مضاف الى ما اعتمد عليه فوجب أن يكون منسوبا اليه .

---

(١) هذه حجة الكوفيين ومن تابعهم من البصريين .

(٢) واحتج لهم ابن الانبارى فى الانصاف بقوله : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لأن الأصل فى قولك : أمامك زيد وفى الدار عمرو حل أمامك زيد وحل فى الدار عمرو فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ... الخ " (الانصاف ص ٥١ — ٥٢) .

وقال الرضى فى شرح الكافية ١ : ٩٤ : " وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جملة فيوجبون ارتفاع زيد فى نحو فى الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية بينما المشهور من مذهب الكوفيين والاخفش الجواز لا الوجوب .

(أنظر مغنى اللبيب : ٤٩٥ ، الهمع ٢ : ١٠٧ .

والجواب [1] : أما تعلق الظرف بالفعل فلا يوجب أن يكون الفعل قبلــه لان الغرض يحصل بأن يكون الفعل بعد الاسم ، وواقعا فى التقدير قبل الظرف كما ذكرناه (فى الدار زيد قائم) و(بك زيد مأخوذ) فان ما يتعلق به الظرف بعد الاسم ، ولم يخل ذلك بمعنى الكلام ، كذلك هاهنا ، وأما اذا اعتمــد الظرف فانما جوزوا اعماله لانه باعتماده أشبه بالفعل لان الفعل لا يستقل بدون الاسم ، واذا اعتمد الظرف صار كغير المستقل ولان الاشياء التى يعتمد الظرف عليها يقتضى الفعل فجعل الظرف كالفعل لاقتضاء ذلك الشىء الفعل ، ـــ بخلاف ما اذا لم يعتمد ٠ والله أعلم بالصواب ٠

---

(١) رد ابن الانبارى وجهة النظر الكوفية بقولـــه :

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم " ان الاصل فى أمامك زيد وفى الدار عمرو حل أمامك زيد وحل فى الدار عمرو فحذف الفعل واكتفى بالظرف مكانه " قلنا لانسلم أن التقدير فى الفعل التقديم بل الفعل وما عمــل فيه فى تقدير التأخير وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل لان الظرف معمول الفعل ، والفعل هو الخبر ٠٠٠ الخ " ٠

وأما قولهم : " ان الفعل غير مطلوب " قلنا لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لادى ذلك الى أن يبقى الظرف منصوبا بغير ناصب وذلك لا يجوز ٠٠" (الانصاف : ٥٤) ،

ورد عليهم الرضى قال : " وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ ٠٠ وليس بشىء لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما فى ضرب غلامه زيد " ١/٩٤ ٠

٣٠ — مسألة [الخبر الجامد لا يحتمل ضمير] *

خبر المبتدأ اذا كان اسم فاعل أو صفة مشبهة به [1] ولم يعمل فى الظاهر كان فيه ضمير اجماعا ، فان كان جامدا مثل: غلام ، وأب ، وأم ، لم يكن فيه ضمير.

وقال الرمانى والكوفيون [2] : فيه ضمير .

وحجة الاولين [3] أن الضمير انما يحتاج اليه لاجل شيئين :

أحدهما : أن يكون رابطة بين الخبر والمبتدأ ، وهذا يكون فى الخبر المفرد

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب (اللباب) لوحة (٢٥) وشرح اللمع لوحة (٤٣) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٥٥ـ ٥٧ وهى المسألة رقم (٧) وعنوانها هناك : " القول فى تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ " ، وانظر : الايضاح : ٣٧ ، وابن يعيش ١/٨٨ ، والتسهيل ٤٧ ، الرضى ١/٨٦ ، وابن عقيل ١/١٧٨ ، والاشمونى ١/٢٦٠ ، ـ الهمع ٢/١٠ (ط) الكويت ، وحاشية الصبان ١/١٩١ ، والتصريح ١/١٩١

(١) لا يختص اسم الفاعل والصفة المشبهة بل هو عام فى كل وصف مشتق .

(٢) هو رأى الكسائى ، والرمانى ، والزجاج ، ونسبه الى الرمانى والكوفيين ابن الانبارى فى الانصاف : ٥٥ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/٨٨ ، والرمانى ، أما ابن عقيل فيقول فى شرح الالفية : " وذهب الكسائى والرمانى وجماعه .... الخ ولم ينسبه الى الكوفيين .

(٣) هذه وجهة النظر البصرية . قال ابن الانبارى : " وأما البصريين فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه لا يتضمن ضميرا وذلك لانه اسم محض غير صفة واذا كان ـ عاريا من الوصفية فينبغى أن يكون خاليا عن الضمير لان الاصل فى تضمن الضمير أن يكون للفعل ... الخ " (الانصاف: ٥٦) .

لان الجملة ليست هى المبتدأ (١) ، فاحتيج الى ضمير يربطها به ، وأما المفرد فهو المبتدأ فى المعنى ، وهما مرتبطان فلا حاجة الى رابطة أخرى .

والثانى : أن الاصل فى الضمير الفصل ، اذ كان عاملا فيما بعده ، وأنه لا يخلو عن العمل ، واسم الفاعل والصفة يعملان عمله فى الظاهر ، فاذا لم يكن هناك ظاهر كان فيه ضمير يكون فاعلا ، فالحاجة هنا الى الضمير لم تكن لكونه خبرا ، بل لكونه عاملا ، والاسم الجامد لا يعمل فى الظاهر ، فلا يعمل فى المضمر ، ألا ترى أن ضمير المصدر لا يعمل عمل المصدر كما لم يكن مشتقا ، وان كان كناية عن العامل المشتق ، واحتج الاخرون (٢) من وجهين :

أحدهما : أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج الى رابطة بينهما كالجملة

والوجه الثانى : أن الجامد فى معنى المشتق هنا ألا ترى أن غلامك يعنى خادمك وأخاك بمعنى قريبك وكما يفتقر ذلك الى ضمير كذلك ما هو فى معناه .

---

(١) لم يحتج بهذا ابن الانبارى للبصريين فى الانصاف وانما احتج بالثانى فقط .

(٢) الاخرون هنا هم الرمانى والكوفيون ومن شايعهم كما تقدم ،

قال ابن الانبارى أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه يتضمن — ضميرا — وان كان اسما غير صفة — لانه فى معنى ما هو صفة ...الخ "

(الانصاف ص ٥٦) .

والجواب[1]: أما الربط فقد حصل لكون الثانى هو الاول فى المعنى وأما كون الجامد فى معنى المشتق فلا يوجب تحمل الضمير ألا ترى أنه لا يعمل فى الظاهر ، وكذلك الضمير لا يحمل وان كان فى معنى ما يحمل وسبب ذلك أن القريب والخادم مشتقان يعملان فى الظاهر فلزمهما الضمير وليس كذلك الجامد والله أعلم بالصواب .

---

(١) رد ابن الانبارى على الكوفيين هذه المسألة فقال فى الانصاف " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم , : انما قلنا انه يتضمن الضمير وان كان اسما محضا لانه فى معنى ما يتضمن الضمير لان (أخوك) فى معنى قريبك وغلامك فى معنى خادمك " قلنا : هذا فاسد لانه انما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملا للضمير لانه يشابه بالفعل لفظا ويتضمن معنى ... ... " (الانصاف : ٥٦ ، ٥٧) .

٣١ــ مسألة [الاسم الواقع بعد لولا] "*"

الاسم الواقع بعد (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره يرتفع بالابتداء

وقال الكوفيون فيه قولين :

أحدهما : يرتفع بنفس لولا كارتفاع الفاعل بالفعل (١) .

والثاني : يرتفع بفعل محذوف (٢) .

وحجة الاولين من أربعة أوجه :

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى اعراب القرآن ١ : ٤١ وفى كتاب اللباب لوحة (٢٣) ، كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٧٠ــ ٧٨ وهى المسألة رقم (١٠) وعنوانها هناك : (القول فى العامل فى الاسم المرفوع بعد (لولا)) وشرح ديوان المتنبى المنسوب الى العكبرى ١/٢٤٨ ، ــ ٢/١١٥ ، وانظر هذه المسألة فى كتاب سيبويه ١ : ٢٧٩ ط بولاق ، ــ ٢/١٢٩ ط هارون ، والمقتضب للمبرد ٣ : ٧٦ ، والكامل له أيضا ٣ : ١٣٨ ، وابن الشجرى ٢ : ٧٦ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، والجنى الدانى : ٥٩٧ ، وابن يعيش ١ : ٩٥ ، ٨ : ١٤٦ ، وهمع الهوامع ١ : ١٠٥ ، ورصف المبانى ١٣٧ ، والايضاح : ٣٠ ، والمغنى ط دمشق ٣٠٢ ، وحاشية الصبان ١ : ٢٠٧ ، ٤ : ٤٠ بولاق / والتصريح ١ : ٢١٢ ، ٢ : ٢٣٠ ، وشرح الكافية ١ : ١٠٤ / واللامات للزجاجى : ١٣٩ ، والبحر المحيط ١ : ٢٤٤ / ــ وغريب اعراب القرآن لابن الانبارى ١ : ٩٠ .

(١) هذا هو رأى الفراء أنظر أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢١٠ ، وشرح الرضى : ١ : ١٠٤ ونسبه ابن الانبارى للكوفيين أنظر الانصاف : ٧٠ ، وشرح ديوان المتنبى المنسوب الى العكبرى ١/١٠٥ .

(٢) هذا هو رأى الكسائى .

(الاول)[1] أن (لو)[2] (لا) قبل التركيب لا يعملان فى الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب ، لان الاصل عدم التغيير والتغيير .

الوجه الثانى : أن الاصل فى العمل للافعال ، وانما يقام الحرف مقامها اذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه ، و(لولا) ليست كذلك .

والوجه الثالث : أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب ، اذ كل حرف يرفع ينصب ، (و)[3] مثل (ما) ، و(لات) وهذا لا منصوب له فلا يصح قياسه ، ولا هو مسموع من العرب ، فدعوى ارتفاعه به محض تحكم .

والوجه الرابع : أنه لو وضعت مكانه فعلا فى معناه[4] لم يكن للجملة معنى ، ألا ترى أنك لو قلت : " امتنع زيد أو وجد زيد فهلك عمرو " كان الكلام فاسدا وضد المعنى لان المعنى وجد زيد هلاك عمرو ، واذا لم يصح أن يوضع مكانه فعل يعمل لم يعمل هو نيابة عنه فان قيل أما عملها قبل التركيب فلا يلزم مثله بعد

---

(١) كلمة (الاول) زيادة يقتضيها السياق لا توجد فى الاصل .

(٢) قال الرضى : " ... ولكن منع البصريون هذا التقدير وحملهم على أن — قالوا : ان لولا كلمة بنفسها ، وليست (لو) الداخلة على (لا) ١ : ١٠٤ .

(٣) (ومثل) كذا فى الاصل بـ الواو — ويبدو أن الواو زائدة ليستقيم الكلام .

(٤) لعله يشير هنا الى الرأى القائل أن (لولا) نائبة مناب فعل تقديره لولم يوجد ونحوه أنظر الهمع ١ : ١٠٥ . وشرح ديوان المتنبى المنسوب الى العكبرى ١ / ١٠٤

التركيب لان (١) التركيب يغير معنى الحروف ، كما قال الخليل (٢) فى قوله (لن يضرب زيد) (أصله) لا أن يضرب زيد (٣) ولما ركبت تغير المعنى والحكم كذلك هاهنا .

قيل: يلغى فى التغيير تغيير المعنى ، أما تغيير اللفظ والاعراب فلا دليل يدل عليه ولن فيها كلام يذكر فى موضعه (٣) .

واحتج الآخرون من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لولا هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملا فيه كسائر الحروف

---

(١) مابين القوسين غير واضح فى الاصل لتآكل الورقة .

(٢) الخليل ابن أحمد الفراهيدى : (١٠٠ــ١٧٠ هـ ، ٧١٨ــ٧٨٦م) هو أبو عبدالرحمن من أئمة اللغة والنحو والادب ، وهو أول من وضع علم العروض أخذه من الموسيقى ، ويقال أنه لم يكن بعد الصحابة أذكى من الخليل ولا أجمع لعلم العرب وهو أستاذ سيبويه . ألف كتاب (العين) فى اللغة وله كتاب (النقط والشكل) وكتاب (العروض) كتب اليه سليمان ابن على يستدعيه الى صحبته فكتب اليه :

أبلغ سليمان أنى عنه فى سعة   وفى غنى غير أنى لست ذا مال

أنظر ترجمته فى طبقات الزبيدى ٤٧ ، أنباه الرواة ١/٣٤١ ، وغير ذلك . والدكتور مهدى المخزومى (الخليل بن أحمد الفراهيدى أعماله ومنهجه) وله عبقرى من البصرة) .

(٣) لم يذكر فى مخطوطتنا هذه أى شيء عن (لن) وربما كان فى القسم المفقود من الكتاب .

(٤) هم الكوفيون احتج لهم ابن الانبارى فى الانصاف بقوله :

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنها ترفع الاسم بعدها لانها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم لان التقدير فى قولك لولا زيد لاكرمتك لولم يمنعنى زيد من اكرامك لاكرمتك ...) (الانصاف : ٧١ــ٧٢)

المختصة ، وانما عمل الرفع (ولم يعمل [1]) النصب والجر لانه يستقل بالاسم فأشبه الفعل و(الفاعل[1])وأما ما يأتي بعد ذلك فجواب للحرف وليس هو من تمام الاسم (وأما [1]) لن فانها تقتضى اسمين ٠

الوجه الثانى : أن لولا معناه معنى الفعل فكانت عاملة كان واخواتها وبيان ذلك أن قولك لولا زيد لاتيتك معناه منعنى زيد من اتيانك ، و(الحرف[1]) يعمل اذا كان معناه معنى الفعل كان واخواتها ٠

الوجه الثالث : أن ان تفتح بعد لولا كقوله تعالى : " فلولا أنه كان من المسبحين " [2] والمفتوحة واعملت فيه [3] لا يكون مبتدأ بل يكون معمولا لما قبله وهذا يفسد القول بكونه مبتدأ والجواب[4] عن الاول من وجهين :

أحدهما : لانسلم أنها مختصة بالاسم ، بل قد يقع الفعل بعدها

---

(١) مابين القوسين غيرواضح فى الاصل ٠

(٢) الصافات آية ١٤٣ ٠

(٣) هنا ينتهى الوجه (ا) من اللوحة التى تحمل رقم ١٠ أما الوجه (ب) ففيه بقية المسألة الاولى فما بعدها ، وأما بقية مسألتنا هذه رقم (٣١) فانها جاءت فى اللحة رقم ٤٢ وجه (ب) فما بعده حتى لوحة ٥١ كما سيأتى ٠

(٤) فند أبو البقاء آراء الكوفيين وردها بينما نجد بن الانبارى يؤيد وجهة النظر الكوفية ، وهذه من المسائل السبع التى أيدها ابن الانبارى ٠ قال فى الانصاف : والصحيح ماذهب اليه الكوفيون ص ٧٥ ٠

قال الشاعر الهذلي (١) :

ألا زعمت أسماء ألا أحبهـــا   فقلت : بلى لولا ينازعني شغلي (٢)

أي لولا ذلك لأظهر لها حبي ، وقال آخـــر (٣) :

قالت أميمة لما جئت زائرها   هلا رميت ببعض الاسهم السود

لا در درك انى قد رميتهم   لولا حددت ولا عذرى لمحدود

---

(١) هو أبو ذؤيب : خويلد بن محرث ، من هذيل بن مدركة من مضر . شاعر فحل مخضرم ، أدرك الجاهلية والاسلام ، سكن المدينة واشترك في الغزو والفتوح الاوطان الى أيام عثمان ، قال البغدادي : هوأشعر هذيل ، وقد دخل على النبي (ص) ليلة وفاته وأدركه مسجى ، وشهد دفنه ، وكان له خمسة أبناء أصيبوا بالطاعون ورثاهم بقصيدته العينية المشهورة توفي في مصر سنة ٢٧ هـ . رجع ترجمته في الاغاني ٦/٥٦ ، الشعراء ١/٢٥٢ والخزانة ١/٢٢ .

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١ : ٨٨ وهو مطلع قصيدة من واحد وثلاثين بيتا . وانظر البيت في شرح المفصل ٨ : ١٤٦ / ومغنى اللبيب ٣٠٦ ط دمشق / وشرح شواهده للسيوطي ٢٣٠ / والجنى الداني : ٦٠٧ / وخزانة الادب ٤ : ٤٩٨ / والعيني ١ : ٤٥٥، ٤٥٩ ، ٢ : ٣٨٨/ والشطر الاخير في همع الهوامع ١ : ١٠٥ / والدرر ١ : ٧٧ وقال الشنقيطي رحمه الله : ولم أقف على قائله ، والبيت في شرح شواهد الكشاف ٤٧٦ / وفي المقتضب هامش ٤ : ١٣٨ وانظر في اللسان والتاج (لولا) .

(٣) البيت للجموح الظفرى ، وينسب أحيانا لراشد بن عبدالله السلمي ، أنظر البيتين في الانصاف ١ : ٧٤،٧٢ / شرح المفصل ١ : ٩٥، ٨ : ١٤٦ / والخزانة ١ : ١٢٢ ، واللسان (عذر) وشرح الكافية ١ : ١٠٤ وقد رواه هكذا قالت أمامة ، والبيت الثاني فقط في أمالي ابن الشجري ٢ : ٢١١ /والسبع الطوال لابن الانباري : ٥٥١ / كما ورد في شرح ديوان المتنبي مرتين

الوجه الثاني : نسلم أنها مختصة ، ولكن ليس كل مختص عاملا ألا ترى أن الالف واللام مختصة بالاسم ولا تعمل وانما العامل يفتقر الى معنى غير الاختصاص وهو قوة شبهة بالفعل ، و(لولا) ليست كذلك لان معناها يرتبط بالجواب ، فهي لو ولو تختص بالافعال ولا يعمل فيها والسين وسوف كذلك ، واذا وقع الاسم بعد لو قدر له فعل بعد لو يعمل في الاسم ولا يصح مثل ذلك في قولهم أن (لولا) معناها منفي لا يصح لوجهين :

أولهما : أن هذا التقدير يبطل معنى (لولا) ، لان معناها تعليق شيء بشيء فلها جواب والفعل لا يعلق ولا جواب له .

والثاني أن الحروف لو عملت / بمعناها لعملت (ما) النافية النصب وكذلك حروف الاستفهام لان معناها أنفي واستفهم وليس الامر على ذلك وكان السبب فيه أن الحروف وضعت للاختصار فلو عملت عمل الافعال لبطل هذا المعنى ،

= ١ : ١٤٩ — لا در درك أني قد حمدتهم — والثانية ٢ : ١١٥ (لله درك أني قد رميتهم) . وقد استشهد المؤلف بالشاهدين السابقين على أن "لولا " لا تختص بالدخول على الاسماء بل تدخل على الافعال أيضا ولم يستشهد بدخولها على الاسم لكثرة وروده شعرا ونثرا .

ورد الكوفيون ومن ناصرهم هذه الشواهد وقالوا : ان (لولا) هذه مركبة من (لو) التي هي حرف امتناع لامتناع زيدت عليها (لا) التي بمعنى لم فرد البيت الاول الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٨٧ والثاني رده ابن الانباري في الانصاف ١ / ٧٦ ، وانظر شرح ديوان المتنبي ١ / ١٤٩ ، قال بعد ذكر البيت (لا در درك ...) :

" ونحن نقول ان هذا البيت على معنى لولا أني حددت فصارت مختصة بالاسم دون الفعل " ١ / ١٤٩ .

ولان الاجماع منعقد على أن معنى الحرف(١) فى غيره لافى نفسه والفعل معناه فى نفسه فلم تكن له قوة العمل فى غيره كعمل ما له معنى فى نفسه ووجب أن يقتصر به على اثبات المعنى فى غيره . وأما وقوع أن المفتوحة بعد (لولا) فلا يمنع من كونها مبتدأ وانما كان كذلك ، لان ان وما عملت فيه يصح الاخبار عنه بالفعل الواقع قبلها ، وكل ما صح الاخبار عنه بما قبله وجب أن يصح الاخبار عنه بما بعده(٢) لان صحة الاخبار لاتختلف بالتقديم والتأخير وانما امتنع كون المفتوحة مبتدأ فى موضع يصح دخول ان المكسورة عليها كقولك ان زيدا منطلق يعجبنى فانك لو أدخلت ان المكسورة عليها هاهنا صح ، فامتنع من ذلك لئلا يتوالى حرفا توكيد ، ففى الموضع الذى لا يصح دخول المكسورة عليها يصح أن يكون مبتدأ ، يدل على ذلك قوله تعالى(٣) : " ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وانك لاتظمؤ .. " وانما جاز الفتح لان ان المكسورة لاتدخل عليها هاهنا ، وهى فى موضع الابتداء لان ان الاولى قد وليها الجار وألا تجوع فى موضع نصب بأن ، فعطفت المفتوحة على موضع ألا تجوع ، وتقول على هذا ان لك انك مكرم ، لانك حلت بين المفتوحة والمكسورة بالجار فكذلك المفتوحة بعد (لولا) لا يصح أن تدخل

---

(١) كلمة الحرف غير موجودة فى الاصل والظاهر أنه كتبها على هامش الورقة ولكنها غير واضحة .

(٢) فى الاصل (هذه) ولا يستقيم المعنى معها ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) سورة طه الايتان : ١١٨ ، ١١٩ .

(٤) يريد بالجار والمجرور أى أنه فصلت بين أن المفتوحة فى قولك (أنك مكرم) وان المكسورة فى أول الجملة بالجار والمجرور معا وهو قوله لك .

عليها ان المكسورة فجاز أن يكون مبتدأ والذى يدل على أن(لولا) لاتعمل أنك لو عطفت على اسمها اسما لم تؤكده بلا النافية كقولك:لولا زيد وعمرو لاتيتك ، ولا تقول:لولا زيد ولاعمرو وهم انما حملوا الكلام على لم كأنه قال:لو لم يمنعنى زيد أتيتك فجعلوا لا موضع لم كقوله تعالى [1] :"فلا اقتحم العقبة " أى لم يقتحم ولو كان الامر كما ذكرنا لجاز توكيد المعطوف بلا ، كما تقول:لم يقم زيد ولاعمرو ٠ والله أعلم بالصواب ٠

---

(١) البلد : آية ١١ ٠

٣٢– مسـألـة [تقديم خبر المبتدأ] *

يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة ، ويكون فيه ضمير كما لو تأخـــر .

وقال الكوفيون : لا يجوز .

وحجة الاولين[1] السماع والاستدلال.

أما السماع فقول الشاعـــر : [2]

فتى ما ابن الاغر اذا شتونا ... وحب الزاد فى شهرى قماح

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب اللوحتين (٢٥) ، (٢٦) ، كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٦٥–٧٠ وهى المسألـــة رقم (٩) وعنوانها هناك : " القول فى تقديم الخبر على المبتدأ " .
وانظر كتاب سيبويه ١/٢٧٨ (ط) بولاق ، والمقتضب ٤/١٢٧ ، وأصول ابن السراج ١/٦٤ ، ابن يعيش ١/٩٩ ، وابن الناظم : ٤٥ ، وابن عقيل ١/٢٠٢ ، وحاشية الصبان ١/٢٠٢ ، والاشمونى ١/٢٨١ ، والتوضيح ١/٢٠٧ ، وهمع الهوامع ٢/٣٢ ط (الكويت) والمحتسب ١/٣٢١

(١) أنظر حجة البصريين فى الانصاف "قال : " ... وانما جوزنا ذلك لانه قد جاء فى كلام العرب وأشعارهم ...." (الانصاف: ٦٥) .

(٢) البيت لمالك بن خالد الهذلى . من مقطوعة يمدح فيها زهير بن الاغر اللحيانى ، والبيت المذكور هنا هو أول المقطوعة وبعده ثلاثة أبيات.
وشهرا قماح هما الكانونان (كانون أول وكانون ثان) أشد الشتاء بردا وسميا شهرى قماح لكراهية كل ذى كبد شرب الماء فيهما ولان الابل – لاتشرب الماء فيهما الا تعذيرا ، وقماح وقماح بكسر القاف وضمها لغتان أنظر التهذيب ٤/٨١ (قمح) والازمنة والامكنة للمرزوقى ١/١٧٥ ،

والتقدير ابن الاغر فتى ، وقال آخر : (١) :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأباعد

والتقدير بنو أبنائنا ، مثل أبنائنا ، ولا يجوز أن يكون بنونا مبتدأ ، وبنو أبنائنا الخبر ولا الفاعل ، لأن أبناءنا ليسوا بني أبنائنا ، ولا في أبنائنا معنى يعمل عمل الفعل . ومن السماع قولهم (٢) (تميمي أنا) و (مشنوء من يشنؤك) . والخبر مقدم لا محالة ، وأما الاستدلال فمن وجهين :

أحدهما : تقديم خبر كان على اسمها كقولك : (كان قائما زيد) فزيد مرفوع بكان لا بقائم ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر ، وقد جاز تقديمه .

والمخصص ١٦/ ١٣٤ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٢٥ والتاج ٧/ ٤٤ ط الكويت (قمح) ، وديوان الهذليين : ٤٥١ ، أساس البلاغة : ٧٨١ (قمح) .

(١) ينسب هذا البيت الى الفرزدق وهو موجود في ديوانه : ٢١٧ وهو غير منسوب في أكثر مصادره . انظر في الانصاف : ٦٦ ، ابن يعيش ١/ ٩٩ ، ٩/ ١٣٢ ، وشرح الرضي ١/ ٩٧ ، وخزانة الأدب ١/ ٤٤٤ ط (هارون) ، ١/ ٢١٣ ط (بولاق) وابن عقيل ١/ ٢٠٢ ، والدرر ١/ ٧٦ ، والاشموني ١/ ٢١٠ والشطر الأول فقط في همع الهوامع ١/ ١٠٢ ، وجزء منه في المغني : ٥٠٤ وشرح ابن الناظم ج ٤٥ . . وقد أوضح المؤلف وجه الاستشاد به وبسابقه .

(٢) قوله (تميمي أنا) قول حكاه سيبويه عن العرب ومثله (مشنوء من يشنئوك) انظر كتاب سيبويه ١/ ٢٧٨ (بولاق) .

والوجه الثاني : أن تقديم معمول الخبر [١] على المبتدأ جائز ، ودليل ذلك القرآن والشعر ، أما القرآن فقوله تعالى [٢] : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " فيوم منصوب بمصروف ، وكذلك قوله تعالى [٣] : " أهاؤلاء اياكم كانوا يعبدون " فاياكم منصوب بيعبدون وقد ثبت أن المعمول تبع للعامل ، وأن التبع لا يقع في موضع يمتنع فيه وقوع العامل .

وأما الشعر فمنه قول الشماخ [٤] :

كلا يومى طوالة وصل أروى * ظنون آن مطرح الظنون

---

(١) مابين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .

(٢) هود : آية ٨ وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في مسألة (تقديم خبر ليس عليها) .

(٣) سبأ آية : ٤٠

(٤) الشماخ (٢٢ هـ)

هو الشماخ وقيل معقل بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام ، وهو من طبقة لبيد والنابغة كان أرجز الناس على البديهة ، شهد القادسية وقتل في غزوة معقل سنة ٢٢هـ ، انظر ترجمته في الاصابة رقم ٣٩١٣ والأغاني ٩٧/٨ ، والخزانة ٥٢٦/١ وللدكتور صلاح الدين الهادى (الشماخ بن ضرار الذبياني ـ حياته وشعره) .

والبيت من قصيدة يمدح فيها عرابة بن أوس ، من سادات المدينة وأجوادها ، أسلم صغيرا وتوفي رضي الله عنه بالمدينة انظر الاصابة ٤٧٣/٢ وبلوغ الأرب ١٧٨/٢ ، والبيت من القصيدة رقم (١٨) في ديوانه ص ٣١٦ تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادى ط دار المعارف .

ف (وصل) مبتدأ ، و (ظنون) خبر ، و (كلا) ظرف لظنون وقد تقدم على المبتدأ .

ومن الاستدلال أن التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسع في الكلام ، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه ، ألا ترى أنهم قدموا المفعول على الفاعل مع أن رتبته متأخرة (١) . واحتج الآخرون بأن تقديم الخبر يلزم منه الاضمار قبل الذكر ، فيمتنع كما امتنع قولهم : (ضرب غلامه زيدا) لأن الاضمار قبل الذكر هنا في اللفظ والتقديم من التأخير .

و (طوالة) موضع ببرقان فيه بئر ... وطوالة بئر في ديار فزاره لبني مرة وغطفان انظر معجم البلدان ٤/٤٥ وأنشد البيت . قال البكري (طوالة) بضم أوله بئر وقيل جبل قال الشطخ وأنشد البيت انظر معجم ما استعجم ٣/٨٩٧ . وأروى : اسم محبوبته و (ظنون) بفتح الضاد في الموضعين . وهي كل بئر قليلة الماء . قال ابن الاعرابي في كتاب (البئر) " اذا كان يأتي ماؤها مرة ويذهب أخرى فهي الظنون " البئر ص ٦١ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . وانظر تهذيب اللغة ١٤/٣٦٤ ، الصحاح ٦/٢١٦٠ (ظن) . وانظر البيت في الاضداد لابن الانباري : ٢٠٦ ، والفائق ١/٣٢٣ ، الحيوان ٣/٤٩٨ ، والانصاف : ٦٧ ، واللسان (طول) والمحتسب ١/٣٢٣ ، ابن يعيش ٣/١٠١ ، وأمالي القالي ٢/٣٢ ، واللآلي : ٦٦٣ .

(١) قال ابن الانباري في الانصاف ص : ٦٥ " ... انما قلنا انه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة لانه يؤدي الى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهره .. الخ " .

والجواب [١] : ان الاضمار قبل الذكر لفظا جائز [٢] اذا كان فى تقدير التأخير ، وهو كذلك هاهنا . ومما أضمر قبل الذكر على هذا النحو قوله تعالى [٣] : " فأوجس فى نفسه خيفة موسى " ، وقال الشاعر : [٤]

من يأن يوما على علاته هرما * يلق السماحة منه والندى خلقا

وقالوا : (فى أكفانه لف الميت) ،و (فى بيته يؤتى الحكم [٥] ومنه قول المثقب العبدى [٦] :

مثلا يضربه حكامنا * قولهم فى بيته يؤتى الحكم

والله أعلم بالصواب . ""

---

(١) رد عليهم ابن الانبارى بقوله : " .... قولهم لوجوزنا تقديمه لأدى ذلك الى يتقدم ضمير الاسم على ظاهره " قلنا هذا فاسد وذلك لأن الخبر وان كان مقدما فى اللفظ الا أنه متأخر فى التقدير واذا كان متقدما لفظا متأخر تقديرا فلا اعتبار بهذا التقديم ... " الانصاف ص ٦٨ .

(٢) مابين القوسين مصحح عاهامش الورقة بخط الناسخ .

(٣) طه : آية ٧٦

(٤) البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى انظره فى ديوانه ص ٥٣ بشرح ثعلب (ط) دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٤م وروايته فى الديوان (من يلق) وقد أورده المؤلف بها فى موضع آخر وروى الأصمعى (ان تلق) ،والبيت من قصيدة أولها .

ان الخليط أجد البين فانفرقا * وعلق القلب من أسماء ماعلقا

والبيت فى الانصاف ٦٨ ، المقتضب ١٠٣/٤ وابن الشجرى ٥٩/١ .

(٥) انظر المثل فى أمثال أبى فيد تحقيق د . رمضان عبدالتواب ص ٤٧ ، والدرة الفاخرة ٤٥٦/٢ ، جمهرة الأمثال للعسكرى ٣٦٨/١ ، ١٠١/٢ المستقصى ٣٠٤/١ ، ومجمع الأمثال ١٩/٢ ، كتاب الفاخر: ٧٦ ، فصل المقال ١٦٠ ، ثمار القلوب : ٢٥٨ نهاية الارب ٢٨/٣ واللآلى ٩٢٠/٢

....

والمعانى الكبير ١/٢١٢ ، واللسان (حكم) ، والعقد ٥/٣

ورد المثل فى أغلب الكتب النحو وله قصة تروى عن العرب ان أرنبا وثعلبا احتصما الى الضب فقالا يا أبا الحسل جئناك لتحكم بيننا فقال : (فى بيته يؤتى الحكم) ... الخ .

(٦) المثقب العبدى

عائذ بن محصن شاعر جاهلى قديم كان من زمن عمرو بن هند ونسبه الى عبد القيس بن ربيعة ، اتصل بعمرو بن هند وله فيه مدائح ، ومدح النعمان بن المنذر ، وديوانه مطبوع اعتنى بتحقيقه الدكتور حسن كامل الصيرافى وطبقه مجلة معهد المخطوطات العربية سنة ١٩٧١م .

راجع ترجمة الشاعر فى طبقات فحول الشعراء ٢٧١ ، والشعر والشعراء : ١٤٧ ، ومعجم الشعراء : ٣٠٣ ، وخزانة الأدب ٤/٤٣١ .

انظر البيت فى ديوانه : ٢٢٠ وانظر أكثر تخريجات المثل .

٣٣ ـ مسألة [متعلق الظرف الواقع خبرا] *

الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ مقدر بالجملة عند الجمهور (١)

وقال بعضهم : بالمفرد (٢) .

وحجة الأولين من وجهين :

أحدهما : أن الظرف اذا وقع صلة لـ (الذى) كان جملة (٣) فكذلك اذا وقع خبرا لأن كونه جملة غير مستفاد من الموصول اذ لو كان في نفسه كالمفرد للزم أن يضم اليه جزءا آخر كما فى الصلة بالمبتدأ أو الخبر اذا كان جملة ، فاعتبار نفسه لم يفترق الحال فيه بين الخبر والصله .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب (اللباب) لوحة (٢٥) ، كما ذكرها ابن الأنبارى فى (الانصاف) ٢٤٥ ـ ٢٤٧ وهى المسألة رقم (٢٩) وعنوانها هناك (القول فى عامل النصب فى الظرف الواقع خبرا) وقد دمجها ابن الأنبارى مع المسألة رقم (٦٠) هنا وانظر الأصول ١/٦٨ ، شرح الرضى ١/٩٣ ، الهمع ٢/٢١ ، ٢٢ (ط) الكويت وابن يعيش ١/٩٠ ، والتصريح ١/١٨٩ ، والأشمونى ١/٢٦٥ ـ ، والصبان ١/٩٣ .

(١) جاء فى (اللباب) للمؤلف " عند جمهور البصريين " . وهو رأى الفارسى والزمخشرى وابن الحاجب .

(٢) صاحب هذا القول ابن السراج وأبو الفتح بن جنى .
دمج ابن الأنبارى هذه المسألة مع مسألة ناصب الظرف الواقع خبرا رقم (٦٠) من هذا الكتاب .
قال ابن الأنبارى : (.. وذهب البصريون الى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه زيد استقر أمامك وعمرو استقر خلفك ، وذهب بعضهم الى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك . " ـ (الانصاف / ٢٤٥) .

والوجه الثانى :

أن الظرف هنا ليس هو المبتدأ فى المعنى ، وانما هو نائب عما هو الخبر ، وذلك الخبر يجب أن يكون الفعل ، لأن الظرف معمول منصوب اللفظ ، ولابد لنصبه من ناصب ، وأصل العمل للأفعال .

واحتج الآخرون من وجهين :

أحدهما :

أن الخبر فى الأصل للاسم المفرد اذ كان هو المبتدأ فى المعنى فاذا ناب الظرف عنه نزل منزلته .

والثانى :

ان الظرف اذا تقدم على المبتدأ ولم يعتمد لم يعمل ويبقى الأبتداء ، وان كان جاريا مجرى الفعل لم يبطل عمله ويدل عليه أنك ترفع بالظرف ما يجئ (١) بعده كقولك : (زيد خلفك أبوه) ولو كان كالجملة لم يعمل لأن الجملة لا تعمل (٢) .

والجواب (٣) :

أن الخبر هو الحديث عن المبتدأ سواء كان مفردا أو جملة ، وليس المفرد أصلا فيه وانما تقدر الجملة بالمفرد ليبنى لفظ الاعراب ، لا يصح كونه خبرا ، وأما اذا تقدم الظرف فانما لم يبطل المبتدأ لأنه ليس فى الحقيقة فعلا ،

---

(٣) قوله (كان جملة) صححت على هامش الورقة بخط الناسخ .

(١) مابين القوسين غير واضح فى الأصل ، واجتهدت فى تصويبه .

(٢) قال ابن يعيش فى شرح المفصل : وقال قوم أن المحذوف المقدر اسم ..... والحجة فى ذلك أن الأصل فى الخبر أن يكون مفردا ... الخ .
قال : ووجه ثان أنك اذا قدرت فعلا كان جملة ، واذا قدرت اسما كان مفراد وكلما قل الاضمار والتقدير كان أولى ." (شرح المفصل ١٠/٩٠) .

وانما ينوب عن الفعل ، ولا يقوى عن غيره قوة الأصل ، ألا ترى أن اسم الفاعل اذا اعتمد عمل ، واذا لم يعتمد لم يعمل ، بل يبقى الابتداء كما كان ، كقولك : (ضارب زيد) ولو تأخر جاز أن يعمل فيما بعده ، ويدل على ما ذكرناه أن الظرف اذا وقع خبرا لزم أن يعمل فيما بعده مضمرا كان أو مظهرا ، وليس من ضرورة الخبر المفرد أن يعمل وقد بينا ذلك فيما تقدم . والله أعلم بالصواب . "

---

(٣) رجح أبو البقاء الرأى الاول ورد على من قال مقدر بالمفرد وكذلك فعل ابن الانبارى قال والصحيح عندى هو الأول . وهو الفعل وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل وان كان هو الأصل فى غير العمل ، فلما وجب ها هنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل بالعمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل .... الخ .

(الانصاف / ٢٤٦ فما بعدها) .

ز/جاها

٣٤ ـ مسألة [التنازع في العمل] *

اذا كان معك فعلان والمعمول فيه لفظ واحد وصح عمل كل واحد منهما فيه فأولاهما بالعمل الثاني .

وقال الكوفيون أولاهما الأول وذلك مثل قولك ضربني وضربت زيدا ، فالوجه عندنا نصب زيد بضربت ، وعندهم رفعه بضربني .

وقال الكسائي (١) : ان كان للفعل الأول فاعل حذف ولم يجعل مكانه ضمير .

لنا في المسألة السماع والقياس (٢) ، فمن السماع قوله تعالى : " يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة " (٣) ففي تعلق بيفتيكم اذ لو كان متعلقا بيستفتونك

---

* ذكر المؤلف رحمه الله ـ هذه المسأله في كتاب اعراب القرآن ١ / ٤٥ ، ١٦٠ وكتاب اللباب لوحه ٢٩ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب اليه ٢٠ : ٣٣٣ ، ٣ : ٣٠ كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٨٣ ـ ٩٦ وهي المسأله رقم (١٣) وعنوانها هناك : " القول في اولى العاملين في العمل في التنازع " .
وانظر الكتاب ١ : ٣٧/ والمقتضب ٣ : ١١٣ / وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ٧٧ / وشرح الكافيه للرضى ١ : ٧٧ ـ ٨٢ / وهمع الهوامع ٢ : ١٠٨ ـ ١١٠ /والتصريح ١ : ٣٨٦ ، / والاشموني ٢ : ٣١٠ / وحاشيه الصبان ٢ : ٨٧ / ، وشرح بن عقيل ١ : ٤٦٢ ـ ٤٦٥ / والتسهيل لابن مالك : ٨٦ / والايضاح : ٦٥ ـ ٦٨

١ : الكسائي : (١٨٩ هـ) على بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز أخذ النحو عن الخليل والقراءات عن حمزة الزيات وهو أحد القراء السبعه ، كان معلم الرشيد ، ثم جعله مؤدبا لابنيه الامين والمأمون توفي في طوس في اليوم الذي توفي فيه محمد بن الحسن الشيباني . راجع ترجمته في : معجم الأدباء ٥ : ١٨٣ / طبقات القراء ١ : ٥٣٥ / نزهه الالبا : ٨٣ /

٢ : قال ابن الانباري : واما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار اعمال الفعل .

٣ : الكهف آية ٩٦

لقال يفتيكم فيها لتقدمها تقديرا وكذلك قوله تعالى : " آتونى أفرغ عليه قطرا " (١) أعمل الثانى ولو أعمل الاول لقال أفرغه ، وقال تعالى : " هاؤم اقرؤوا كتابيه " (٢) فكتابى منصوب باقرؤوا لا بهاؤم ، اذ لو كان بهاؤم لقال اقرؤوه ،

فان قيل : حذف المفعول جائز .

قيل : ولكن الأولى ان لايحذف لا سيما ها هنا ، لان المفعول اذا كان متقدما ذكرا وجب أن يعود عليه الضمير ليتمين أن الفعل الثانى هو الأول فى المعنى ، ولو لم يأت بالضمير لجاز أن يتوهم أن المفعول غير الاول ، ومما

الثانى النقل والقياس .
أما النقل فقد جاء كثيرا ، قال الله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرا) وزاد على ابى البقاء الاحتجاج بالحديث الشريف قول (الرسول صلى الله عليه وسلم) : " ونخلع ونترك من يفجرك " وزاد عليه بيتين من الشعر هما :

وهو رجل من باهله :
ولقد أرى تغنى به سيفانة * تصبى الحليم ومثلها أصباه
وقول الآخر :
قضى كل ذى دين فوفى غريمه * وعزة ممطول معنى غريمها
الانصاف ٨٧ - ٩١ .
وزاد ابو البقاء قوله تعالى : " يستفتونك قل الله يفيتكم فى الكلالة " .
وقال ابن الانبارى :
وأما القياس فهو ان الفعل الثانى أقرب الى الاسم من الفعل الاول وليس فى اعماله دون الاول نقض معنى فكان اعماله أولى ... " ص ٩٢
لم يذكر ابن الانبارى رأى الكسائى وذكره المعرض فى شرح الكافية ١ / ٧٩ وهمع الهوامع ٢ / ١٠٩ وأيد الكسائى هشام والسهيلى وابن مضاء .

(١) الكهف آية : ٩٦
(٢) الحاقة آية : ١٩
(٣) النساء آية : ١٨٦

جاء في الشعر قول طفيل الغنوي (١) :

وكمتا مدماة كأن متونها * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب (٢)

فنصب لونا ولو كان الاول هو العامل لرفعه بجرى وقال الفرزدق (٣) :

ولكن نصفا لو سببت وسبني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم (٤)

ولو أعمل الاول لقال وسبوني بني عبد شمس وأما القياس فمن ثلاثة أوجه :

---

(١) طفيل الغنوي :
طفيل بن عوف بن كعب من بني غنى بن قيس غيلان ، شاعر جاهلي من أوصف العرب للخيل وربما سمي (طفيل الخيل) عاصر النابغه الجعدي وزهير ، راجع ترجمته في الشعر والشعراء ١٧٢ ، خزانة الادب ٣/٦٤٣ ، الأعلام ٣/٣٢٩ . وله ديوان شعر مطبوع بتحقيق محمد عبد القادر أحمد .

(٢) ورد هذا البيت في الكتاب لسيبويه ١/٣٩ بولاق / ١ :٧٧ هارون / ، والمقتضب للمبرد ٤ :٧٥ / والجمل للزجاجي ١٢٧ / وأساس البلاغه ٤٩٤ والايضاح : ٦٨ - وورد فيه روايه البيت هكذا .
- ورادا مداماة وكمتا كأنما -
وورد البيت في اللسان ٢ :٢٨٧ / ٦ :١٨/٨١ :٢٩٥ / وابن يعيش أورده في شرح المفصل ١ :٧٧ ، ٨٨ / والعيني ٣ :٢٤ / والاشموني ٢ :١٠٤ وورد في الانصاف ص ٦٣ / وديوانه ص ٢٣ من قصيده في ٧٧ بيتا .
معنى كمتا : الكمت من الخيل السود المشربه بحمره قال الازهري : قال أبو عبيده : فرق مابين الكيت والاشقر في الخيل بالعرف والذنب فان كانا أحمر بني فهو أشقر وان كانا اسود بني فهو كميت ١٠٦ : ١٥٦ تهذيب اللغه ، المدماة : شديده الحمرة - أستشعرت : لبست ،
والشاهد فيه في قوله (جرى فوقها ، واستعرت لون مذهب) فكل من جرى واستشعرت بطلب العمل في (لون) وعمل فيه الثاني لانه نصبه وهذه حجة للبصرين في اعمال الثاني ولم يعمل فيه الاول لانه لو اعمله لرفعه بجرى .

(٣) الفرزدق (؟ - ١١٠ هـ) .
شاعر اللغة همام بن غالب ، هو أحد الثلاثه المشاهير من شعراء بني أميه هو وجرير والاخطل ، قيل : لولا الفرزدق لذهب ثلثا اللغه لانه حفظها بشعره وله نقائض مع جرير وطبعت مع شرح أبي عبيده وله ديوان مطبوع .

(٤) انظر البيت في كتاب اللباب للمؤلف لوحه ٢٩ / وكتاب سيبويه ١/٧٩ بولاق ١/ :٣٩ هارون / والمقتضب ٤ :٧٤ / وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٥ ، روى فيه (فلو أن نصفا) والجمل للزجاجي ١٢٧ / شرح المفصل ١/٧٨ - والانصاف ٨٧ / والسبع الطوال ٦٣ / وتهذيب اصلاح المنطق ١ :٢١ ، ٨٨ ، وروى هناك (ولكن عدلا) / والاقتضاب ٣٦٥ / وشروح سقط الزند ١/ ٢٠١

أحدهما : ان الفعل الثانى أقرب الى المعمول من الاول ، وقربه منه يقتضى له أن لا يلغى عنه ، يدل عليه ان المجاورة (١) توجب كثيرا من احكام الثانى للأول ، والاول للثانى (٢) ، الا ترى الى قولهم الشمس طلعت ، وان لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل ، وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء ، فلو فصلت بينهما جاز (حذفها) (٣) ، وما كان (ذاك) الا لأجل المجاورة .

والوجه الثانى : ان العرب تقول : (٤) (خشنت بصدره وصدر زيد) فيجرون المعطوف ويحملونه على المجرور ، مع ان حرف الجر أضعف من الفعل ، ولو كان الاول أولى لنصبوا المعطوف لا غير لقوته بالتقدم وكونه فعل .

والوجه الثالث : أن العامل مع المعمول كالعلة العقليه مع المعلول والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك ءالا فى مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الدليل) ، الدليل راجح عليه ، ويلزم من اعمال الأول الفصل بالجملة الثانيه .

والديوان ٨٤٤ وروى (ولكن عدلا) كما فى التهذيب والشاهد فيه اعمال الفعل الثانى وهو (سبنى) وهذا دليل للبصرين لانه لو اعمل الاول لوصل الثانى بضميره وقال (سبونى) .
وانظر البيت فى ايضاح القارشى ٦٨ ، وايضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٤

(١) من قوله (المجاورة ... الى قوله جاز حذفها) ورد هذا النص فى الاشباه والنظائر ١ : ١٥٢ .
(٢) فى الاشباه الأول للثانى والثانى للأول .
(٣) كلمة (حذفها) غير واضحة فى الاصل صوابها من الأشباه .
(٤) قال الجوهرى : ٥ / ٢١٠٨ " خشنت صدره تخشينا أو غرته " . وانظر المثال فى المقتضب ٤ / ٧٣ ، والخصائص ٢ / ٢٧٨ .

واحتج الآخرون (١) بالسماع والقياس :

فمن السماع قول الشاعر : (٢)

ولما ان تحمل آل ليلـــى * سمعنا بينهم نعب الغرابـــا

وقال آخـــر : (٣)

فرد على الفؤاد هوى عميدا * وسوئل لو يرد لنا ســـؤالا

وقد نعنى بها ونرى عصـورا * بها يقتد ننا الخرد الخـدالا

فنصب الخرد بنرى لا بيقتدن ، وقال عمر بن أبى ربيعه : (٤)

---

(١) قال ابن الانبارى : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أعمال الفعل الاول أولى النقل والقياس أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثـــيرا وأورد الابيات ألتى اوردها المؤلف ونقص بيت طفل الغنوى . (الانصـاف : ٨٦) .

(٢) لم ينسب الى قائل معين وهو فى الانصاف : ٨٦ وروى هناك (سمعـــت بينهم) .

(٣) البيت للمرار الأسـدى
ورد منسوبا اليه فى كتاب سيبويه ١ / ٤٠ بولاق ، ١ / ٧٨ هارون وروى ــ (لو يبين) والمقتضب ٤ / ٧٦ ، ٧٧ دون نسبه والانصاف ٨٥ ، ٨٦ لبعض بنى أســد ، والجمل : ١٢٨ ، ملحق شرح ابيات سيبويه للنحاس: ٣٦٨ والشاهد فى البيتين السابقين اعمال الفعل الاول ، وهذان الشاهدان مما احتج به الكوفيون فأعمل الاول ولذلك نصب الغرابا ولو اعمل الثانى لرفعـــه كما نصب الخرد بنرى ولو اعمل الفعل الثانى لقال : (تقتادنا الخرد ــ الخدال) بالرفع .

(٤) عمر بن أبى ربيعه : (٢٣ ـ ٩٣ هـ) هو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن ابى ربيعه المخزومى القرشى ، هو أرق شعراء عصره من طبقة جرير والفرزدق ، لم يكن فى قريش اشعر منه ، نفاه عمر بن عبد العزيز الى (دهلك) لانـــه يتعرض لنساء الحجاج ، غزا فى البحر فاحترقت به ومن معه السفينه . ولـه ديوان مطبـــوع ترجمته فى الاغانى ١ : ٦١ / الاعلام ٥ : ٢١١ وفيات الاعيان ١ : ٣٥٣ .

(١)
(اذا) هى لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود أسحل
(٢)
فرفع عودا بتنخل لا باستاكت وقال امرؤ القيس
(٣)
فلو أنما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

---

(١) البيت : فى الكتاب ١ : ٧٨ هارون / ١ : ٤٠ بولاق ، منسوبا الى ابن ابى ربيعه فى ملحق شرح ابن النحاس ٣٧٠ / وله فى شرح المفصل ١ : ٧٨ ، ٧٩ وورد دون نسبه فى الدرر ١ : ٤٦ / والشطر الاخير فقط فى الهمع ١ : ٦٦ دون نسبه أيضا والعينى ٣ : ٢٣ / والاشمونى ٢ : ١٠٥ ، والايضاح : ٦٨
والبيت فى ديوان طفيل الغنوى من قصيدة فى (٤١) بيتا مطلعها
غشيت بقرا فرط حول مكمل * مغانى دار من سعاد ومنزل
انظر الديوان المذكور من ص ٦٢ ــ ٧١ ، والنظر ملحق ديوان عمر بن ابى ربيعه ص ٤٩٠ ذكر البيت منفردا . وصحح نسبته الى طفيل الغنوى الأصمعى انظر الاعلم فى هامش سيبويه ص ٤٠ بولاق . تنخل : اى اختير ، والاسحل : شجر ينبت بالحجاز يستاك به .

(٢) امرؤ القيس
اسمه (جندح) وهو اشهر شعراء الجاهلين وقمتهم كان أبوه يمانيا وتولى ملك بنى أسد وغطفان فى نجد ، وهو أول اصحاب المعلقات ، راجع ترجمته فى شروح المعلقات فى التبريزى ص ٧ تحقيق قباوه ، والزوزنى ص ٧٠ تحقيق على حمد الله وابن الانبارى ص ٣ فما بعدها تحقيق هارون ، وانظر الاغانى دار الكتب ١ : ٦١ / وفيات الاغيان ١ : ٣٥٣ ، والشعر والشعراء ٢١٦ .

(٣) انظر البيت فى : الكتاب ١ : ٧٩ هارون : ١ : ٤١ بولاق / والخزانه ١ : ١٥٨ / والانصاف ٨٤ والمقتضب ٤ : ٧٦ / والخصائص ٢ : ٣٨٧ / ابن يعيش ١ : ٧٨ ، ٧٩ / المقرب ١ : ١٦١ ، الايضاح ص ٦٧ والشذور ٢٢٧ / مغنى اللبيب ٢٥٦ ، ٥٠٨ / شرح شواهده ٢١٦ ، ٢٩٧ / العينى ٣ : ٣٥ والهمع ٢ / ١١٠ والدرر ٢ / ١٤٤ ، الاشمونى ٢ / ٩٨ ، ٤ / ٤٠ ، شرح الكافيه للرضى ١ : ٧٣ / شرح ابيات سيبويه لابن النحاس ٣٥ وديوان امرىء القيس وهو من القصيدة التى اولها :
ــ الاعم صباحا ايها الطلل البالى ــ

فرفع قليلا بكفانى وأما القياس (١) ، فهوأن الفعل الاول أولى لتقدمه ومتى لم يظهر عمله لزم منه أمران .

أحدهما : الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا ، وليس بجائز كما لا يجوز ضرب غلامه زيدا ومن الثانى الفاء العامل المبدوء به مع اقتضائه له ، وليس كذلك الفاء الثانى ، لان الاول اذا عمل صار معموله كالمتقدم فى الذكر فلا يضعف حذف معمول الثانى ويدل على ذلك ان قولهم : (خشنت بصدره وبصدر زيد) باعاده حرف الجر أجود واذا كان كذلك ، وكان اعمال الاول أولى لما ذكرنا ولم ينقض معنى وجب أن يكون هو المختار .

والجواب (٢) : أما الشعر فمنه جوابان :

أحدهما : أنه لا حجة فيه لان الخلاف بيننا فى الاولويه لا فى عدم الجواز ، ونحن نقول هو جائز ، ولا يدل الشعر على اكثر من الجواز .

والثانى : أن قوله (الخرد) انما أعمل فيه الاول لان القوافى منصوبة فترجح عنده اعمال الاول لحفظ القافيه وكذلك (نصب الغرابا) وأما بيت امرىء القيس فان النصب فيه يفسد المعنى وذلك أن غرضه تعظيم شأنه وأنه لو كان يسعى

---

(١) قال ابن الانبارى : أما القياس فهو أن الفعل الاول سابق الفعل الثانى وهو صالح للعمل كالفعل الثانى .... الخ .

(٢) رد ابن الانبارى على الكوفيين بقوله : اما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قول امرىء القيس ... ثم رد عليهم كل شاهد على حده وابو البقاء رد عليهم اجمالا حيث قال : (والخلاف بيننا فى الاولويه لا فى عدم الجواز ونحن نقول هو جائز ، ولا يدل الشعر على اكثر من الجواز ثم رد الشواهد كما ردها ابن الانبارى .

لامر ناقص لكان يكفيه القليل من المال ، ولو نصب لانعكس هذا المعنى ولذلك قال بعده (ولكنما) أسعى لمجد مؤثل (١) ، وانما يجوز الامران فيما لا يحيل المعنى / قولهم يفضي الى الاضمار قبل الذكر ، قلنا ذلك جائز اذا كان في الكلام ما يفسره كقوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب " (٢) يعني الشمس ولم يجر لها ذكر وكذلك كل من عليها فان " (٣) وها هنا يفسر المضمر ما بعده وكذلك أيضا جاز نعم رجلا زيد فان الفاعل مضمر لما كان في الكلام ما يفسره وأما تقدم (العامل) فانه يقتضي المعمول لا محالة ولكن اقتضاء الثاني لمعموله أشد لمجاورته اياه وقربه منه وقد أجرت العرب كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الاول في المعنى كقولهم : (جحر ضب خرب) (٤) وكقولهم (٥) ، (اني لآتيه بالغدايا والعشايا)

---

(١) انظر الديوان ص ٣٩ ، أتى به المؤلف لتوضيح المعنى لا للاستشهاد على قاعدة نحوية .

(٢) سورة (ص) آية ٣٢

(٣) الرحمن : آيه ٢٦ .

(٤) انظر هذا القول في كتاب سيبويه ١ /١٢٧ ، والخصائص ١ /١٩١ .

(٥) قال الازهري : (قال ابن السكيت : (اني لآتيه بالغدايا والعشايا) — ارادوا جمع الغداة فاتبعوها العشايا لازدواج الكلام واذا أفرد لم يجز ولكن يقال غداة وغدوات) تهذيب اللغة ٨/ ١٧٠ وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي : ٤٠٥ .

وهو كثير ، وقولهم (خشنت بصدره وصدر زيد) (١) ليس مما نحن فيه لان الفعل الذى هو خشنت لا يتعدى بنفسه فى اكثر الاستعمال ولما عداه بالباء كان الاولى أن يعيده وعلى أن هذه الرواية معارضة بالرواية الأولى وهى التى ذكرناها فى حجتنا .

وأما مذهب الكسائى فبعيد ، لانه يلزم منه ان يكون الفعل بلا فاعل وهذا بعيد فى الاستعمال والقياس ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) من قوله : وقد أجرت العرب ... الى قوله وهو كثير يوجد هذا النص فى كتاب الاشباه والنظائر للسيوطى ١٥٢/١ وهو موافق لما جاء فى مخطوطتنا موافقه حرفيه دون اى تغيير وقد صرح السيوطى بنقله هذا النص من (التبيين) .

٣٥ـ مسألة [ابراز الضمير فى اسم الفاعل والصفة المشبهه] *

اسم الفاعل والصفة المشبهة به اذا جريا على غير من هماله وجب ابراز الضمير فيهما ٠ (١)

وقال الكوفيون لا يجب ذلك ٠

وصورته قولك : (هند زيد ضاربته هى) لابد من هى عندنا وعندهم لا يلزم لنا فيه طريقان : (٢)

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب (اللباب) لوحة (٢٣) وشرح اللمع لوحه (٤٣) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف ٥٧/ـ٦٥، وهى المسأله رقم (٨) وعنوانها هناك " القول فى ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير صاحبه " ٠
وانظر كتاب سيبويه ٢٤٣/١ (بولاق) ٥٣/٢، (هارون) ،والمقتضب ٩٣/٣ ، ٩٤ ، ٢٦٢، ٢٦٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣١٤/١ ، خزانة الادب ٤١٠/٢ وشرح الكافيه ٨٧/١ ، ١٦/٢ ، والخصائص ١٨٦/١ ، ١٨٧ ، والايضاح :٣٨ ،وهمع الهوامع ١٢/٢ ، وابن عقيل ١٧٩/١ ، والاشمونى ٢٦٠/١ ،التصريح ١٩١/١ ، والصبان ١٩١/١

(١) ورد هذا النص فى الاشباه والنظائر للسيوطى مرتين الاولى فى الجزء الأول ص :٦١ والثانيه فى الجزء الاول أيضا ص ٢٣٣ مع بعض الاختلاف قال فى الاشباه : " اذا جرى اسم الفاعل والصفه المشبهه على غير من هماله وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين واسقط لفظة (به) من (المشبه به) ووصل هذا النص بقوله لانهما فرعان على الفعل ٠٠ ولم يشر الى أن هناك كلاما ساقطا بين النصين ونسب النصين الى كتاب التبين ٠ (٢) قال ابن الانبارى : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : " الدليل على أنه يجب ابراز الضمير اذا جرى على غير من هوله أنا أجمعنا أن اسم الفاعل فرع على الفعل فى تحمل الضمير اذ كانت الاسماء لا أصل لها فى تحمل الضمير وانما يضمر فيما شاء منها الفعل ٠٠ ثم قال : ومنهم من تمسك بأن قال : انما قلنا يجب ابراز الضمير فيه اذا جرى على غير من هوله لاننا لو لم نبرز لادى ذلك الى الالتباس ألا ترى أنك لو قلت : " زيد أخوه ضارب " وجعلت الفعل لزيد ولم نبرز الضمير لأدى ذلك الى أن يسبق الى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد ٠٠٠ الخ (الانصاف / ٥٩ ، ٦٠) ٠

أحدهما : أن اسم الفاعل (١) والصفة المشبهه به فرعان على الفعل فــى العمــل وتحمــل الضميــر ، وقد انضم الى ذلك هنا جريان على غير من هولــه فقد انضم فرع الى فرع والفرع يقصــر عن الاصل ، فيجب أن يبرز الضمير ليظهــر أثــر القصور ، ويمتاز الفرع عن الأصل ٠

والطريق الثاني : أن ترك (٢) ابراز الضمير (٣) يفضى الى اللبس فى بعــض المواضــع (٤) واللبس يزول بابراز الضمير ، فيجب أن يبرز نفيا للبس ، ثم يطــرد الباب فيما لا يلبس (٥) كما فعلوا ذلك فى كثير من المواضع نحو نعد ، وتعــد ، وأعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد وكذلك يكرم ،وتكرم ، نكــرم محمول على أكرم ومثال ذلك قولك : (زيد أخوه ضاربه) فان ضاربه يجوز أن يكون للأخ فيكون جاريا على من هوله ،لان أخوه مبتدأ ، وضاربه خبره ،والضرب لزيــد ولايــحصل الفصل بينهمــا الا بابراز الضمــير ٠

---

(١) هذا النص نقله السيوطى فى الاشباه وقرنه بنص أول المسأله وحذف مابينهما كما تقدم ويبدؤه بقوله : لانهما فرعان ٠٠٠

وينهى ما نقله السيوطى بقوله : (ويمتاز الفرع عن الأصل) واسقط السيوطى لفظه (هنا) من قول المؤلف (وقد انضم الى ذلك هنا ٠٠٠)

(٢) ورد هذا النص فى كتاب الاشباه والنظائر ١ / ٢٣٣ منقولا عن التبين الــى قول المؤلف : (محمول على أكرم) والنص فيه بعض المخالفــه٠

(٣) فى الأشبــاه ابــرازه

(٤) زاد فى الأشبــاه نحــو زيــد عمــر وضاربه هــو

(٥) زاد فى الأشباه نحو زيد هند ضاربته هــى

واحتج الكوفيون بالسماع والقياس[1] فمن السماع قراءة بعضهم[2] " الى طعام غير ناظرين اناه[3] " بالجر في غير ، وهو جار على طعام ولم يقل ناظرين أنتم ، ومن السماع قول الشاعر[4] :

ترى أرباقهم متقلديها * كما صدى الحديد على الكماة

وقال آخر[5] :

وان امرأ أفضى اليك ودونه * من الأرض موماة وبيداء سملق

لمحقوقة أن تستجيبي دعاءه * وأن تعلمي أن المعان الموفق

ولم يقل متقلديها هم ، ولا محقوقة أنت .

---

(١) قال ابن الأنباري : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجب ابراز الضمير في اسم الفاعل اذا جرى على غير من هوله أنه قد جاء عن العرب انهم قد استعملوه بترك ابرازه فيه اذا جرى على غير من هوله قال الشاعر : وأورد الشاهدين اللذين استشهد بهما أبو البقاء ، ولم يورد الآية الكريمه التى أوردها ابو البقاء (الانصاف ٥٨/) .

(٢) صاحب هذه القراءة (ابن أبي عبلة) انظر الكشاف ٢٧١/٣ ، والبحر المحيط ٢٤٦/٧ وفتح القدير ٢٩٧/٤ . واسمه ابراهيم ابن أبي عبله من القراء العشره انظر ترجمته في غاية النهايه ١٩/١ .

(٣) الأحزاب آية : ٥٣

(٤) البيت مجهول القائل انظره في الانصاف / ٥٩ ،

(٥) البيتان للأعشى ميمون بن قيس ، وهما من قصيدته في مدح المحلق ومطلع القصيده قوله :

أرقت وما هذا السهاد المورق * وما بي من سقم وما بي معشق

وهما في ديوانه ص ٢٢٣ ورواية البيت الأول هناك :

وان امرأ اسرى اليك ودونه * فياف تنوفات وبيداء خيفق

وروى البيت الثاني (أن تستجيبي لصوته) . وانظر الانصاف ٥٨/ ، والخزانه ٥٥١/١ ، ٤١٠/٢ ، وابن الشجرى ٣٧/١ ، واللسان (خفق) وفي الانصاف (اسرى) ، (موفق) وابن الشجرى (اسرى) ،(يهماء سملق) و (لصوته) . والشاهد فيهما أوضحه المؤلف ،وهو انه لم يبرز الضمير وقد جرى الوصف على غير من هوله .

ومن القياس ان اسم الفاعل والصفة يعملان عمل الفعل والفعل لا يجب فيه ابراز الضمير ، كذلك ما يعمل عمله ، وكذلك اذا جرى على من هوله لا يبرز ضميره كذلك ها هنا .

والجواب [1] : أما الآية فالقراءة المذكورة فيها بعيدة الصحة وانما جوزها من هو على مذهبهم فى ذلك ، فلا يكون حجة على مخالفيهم [2] وأما الشعر فليس على حكم مسألتنا بل فيه حذف مضاف تقديره ترى اصحاب أرياقها فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه وشواهده كثيرة [3] أما البيت الآخر فلا حجة لهم فيه أيضا لان قوله : (أن تستجيبى) هو الفاعل الظاهر

---

(١) رد ابن الانبارى على عادته على مذهب الكوفيين ورد حججهم مع العلم أن هذه المسألة فى صالح الكوفيين ، وأدلتهم أقوى من أدلة البصريين فكان على ابن الانبارى ان ينصفهم فى هذه المسأله ،
قال : (أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول وهو قوله :
– لمحقوقه أن تستجيبى دعاءه –
فلا حجه لهم فيه لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف ، والتقدير فيه لمحقوقه بك أن تستجيبى دعاءه (الانصاف / ٦٠) .

(٢) انظر كيف جرى أبو البقا – على عادته – فى الهجوم على القراءه التى لا تتفق مع قاعدته النحويه واستمع اليه فى (اعراب القرآن) يقول فى هذه الآية بالذات ، . . . . ويقرأ بالجر على الصفه فيكون (غير ناظرين أنتم) ٢/١٩٤ وقد هجم العكبرى على عدد من القراءات منها السبعيه ومنها مافوق ذلك انظر اعراب القرآن ١/٣٣ ، ٣٤ ، ٢/٣٧ ، ٦٧ ، ١٠٧ ، فى موضعين ، ٣٦٢ ، وغير ذلك وسيأتى فى هذا الكتاب فى مسائل النائب عن الفاعل .

(٣) أورد ابن الانبارى كثيرا من الشواهد التى فيها حذف المضاف أورد آيتين وخمسة أبيات وقولهم : (الليلة الهلال) ثم قال :
بعد ذلك والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى .

والتقديـــــر لمحقوقـــه استجابته[1] والهاء فى دعاءه عائدة عليـــه .

أما القياس على الفعل فغير مستقيم لوجهين[2] :

أحدهما : أن الفعل هو الأصل فى العمل وفى استحقاق الفاعل واســـم الفاعل ليس كذلك .

والثانى : أن الضمائر فى اسم الفاعل والمفعول غير مستحكمه ولذلك لا يظهر الضمير فيها لفظا ، بل هى على صورة واحدة فى كل حال ، وانما يقضـــى بالضمائــر فيها حكمــا بخلاف الفعل فان ضمير التثنيه والجمع والتأنيــث يظهر فيها لفظا نحو ضربا ، وضربوا ، وضربن وعند ذلك يستغنى عن اظهارها فى مسألتنا . واللـــه أعلـــم بالصـواب .

---

(١) كلمة استجابـــه مصححة على هامش الورقه بخط الناسخ

(٢) قال ابن الانبارى : وأما قولهم : " ان الاضمار فى اسم الفاعل انمـــا كان لشبه الفعل ، توهو يشابه الفعل اذا جرى على غير من هوله" قلنـــا فلكونه فرعا على الفعل وجب فيه ابراز الضمير ها هنا لئلا يؤدى الـــى التسويه بين الأصل والفرع ، ولما يؤدى اليه ترك الابراز من اللبـــس على ما بينا واللـــه أعلـــم " . (الانصاف / ٦٥) .

٣٦ــ مسألة [الفعل هو العامل فى الفاعل والمفعول] *

العامل فى الفاعل والمفعول الفعل .

وقال بعض الكوفيين العامل فى المفعول الفعل والفاعل معا [١]، ومنهم من قال : الفعل عامل فى الفاعل ، والفاعل عامل فى المفعول [٢] ، ومنهم من قال : كل واحد منهما معمول معناه [٣] .

وحجة الاولين[٤]: أن الفعل مؤثر فى الفاعل والمفعول جميعا ، لان بـه يتغير حال الاسم ، فينتقل من المبتدأ الى الفاعل ، ومن الفاعل الى المفعول وذلك على حسب تأثيره فيهما ، وبهذا الاعتبار لما يسند اليه الفعل اشتق فاعل وكذلك اشتق منه المفعول ، وتصرف الاسمين منه دليل ظاهر على تأثيره فيهما واذا أثر فيهما فى المعنى أثر فيهما اعرابا لان الاعراب تابع للمعنى .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحة (٢٧) (٢٨) وشرح اللمع لوحة (٤٥) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف ٧٨ــ٨٣ وهى المسألة رقم (١١) وعنوانها هناك : (القول فى عامل النصب فى المفعول) وأنظر شرح الرضى ١/ ٨٠ ، أسرار العربية /٨٥ ، الهمع ١/ ١٥٩ ، ١٦٥ ، التصريح ١/ ٢٧٤ .

(١) هذا مذهب الفراء أنظر الهمع ١/ ١٦٥ ، والاشباه ١/ ١٥٥ .

(٢) صاحب هذا الرأى هشام بن معاوية الهمع ١/ ١٦٥

(٣) صاحب هذا الرأى خلف الاحمر ، المصدر السابق والانصاف : ٨١ .

(٤) قال ابن الانبارى : "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك أنا أجمعنا على أن الفعل لا تأثير له فى العمل لانه اسم والاصل فى الاسماء أن لاتعمل .. الخ (الانصاف ٨٠)

واحتج الاخرون(١) أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد يدل على ذلك اثنا عشر وجها (٢) قد استوفيتها فى (اللباب) و(شرح اللمع) (٣)، واذا كانا كذلك كانا عاملين فى المفعول (٤) ، فالعامل هنا مجتمع من شيئين جاريين مجرى شيء واحد ، وصارا كما قالوا فى الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ وفى جواب الشرط ينجزم بأن والفعل .

---

(١) هم الكوفيون واحتج لهم ابن الانبارى بقوله : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أن العامل فى المفعول النصب الفعل والفاعل ، وذلك لانه لا يكون مفعولا الا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا الا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد والدليل على ذلك من سبعة أوجه .. ثم قال : ولما كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد وكان المفعول لا يقع الا بعدهما دل على أنه منصوب بهما وصار هذا كما قلتم فى الابتداء والمبتدأ يعملان فى الخبر لانه لا يقع الا بعدهما ...الخ (الانصاف ٧٩، ٨٠) .

(٢) استدل ابن الانبارى على ذلك بسبعة أوجه ولكن ابن الانبارى والعكبرى معا أخذا هذه الاوجه من سر صناعة الاعراب لابن جنى ١/٢٢٥ـ٢٣١ ولم ينبها على ذلك ذكر ذلك السيوطى فى الاشباه ٢/٦٤ .

(٣) فى الاصل (عاملا فى المفعولين) ولعل الصواب ما أثبتناه لضرورة التطابق .

(٤) أنظر ثبت مؤلفات أبى البقاء ، وقد أورد العكبرى فى كتاب (اللباب) لوحة ٢٧ ، ٢٨ هذه الوجوه كلها ، وفى شرح اللمع لوحة (٤٥) أورد بعضها .

وقال بعضهم : لو كان الفعل وحده عاملا فى المفعول لم يجز الفصل بينهما وقد جاز ذلك فان الفاعل يفصل بينهما .

والجواب[1] أما جعل الفعل والفاعل كالشىء الواحد فلا يوجب ذلك أن يكونا كشىء واحد من كل وجهة . ألا ترى أن المفعول يجوز أن يقع بين الفعل والفاعل نحو ضرب زيدا عمرو . ولو كانا كشىء واحد لم يجز . وكذلك الفصل بينهما بالظرف . واذا كانا كالشىء الواحد فى بعض الاحكام لم يمنع ذلك من عمل الفعل فى المفعول . ويدل على فساد ما ذهبوا اليه أن الفعل يعمل فى الفاعل . ولو كان كجزء منه من كل وجه لم يعمل فيه . لان بعض الكلمة لايعمل فى بعضها . أما من ذهب الى أن العامل فيهما المعنى[2] فحاصله راجع الى مذهب البصريين لان معنى الفاعل والمفعول حاصل من الفعل . فان أراد ذلك فقد حصل الوفاق . وان أراد معنى آخر فهو فاسد لوجهين :

أحدهما : أن ذلك يفضى الى عمل الشىء فى نفسه . وذلك أن الاسم لا يكون فاعلا ولا مفعولا الا بنسبة الفعل اليه . فيلزم منه معناه . ولا يجوز أن يكون معنى الشىء عاملا فيه . اذ لو كان كذلك لكان العمل فى جميع[3]

---

(١) قال ابن الانبارى " أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم ان الناصب للمفعول الفعل والفاعل لانه لا يكون الا بعدهما ...
قلنا هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه .. الخ (الانصاف ٨٠، ٨١ .

(٢) رده ابن الانبارى بقوله : " وأما ما ذهب اليه خلف الاحمر من اعمال معنى الفاعلية والمفعولية فظاهر الفساد ... الخ (الانصاف ٨١) .

( ) كلمة (جميع) مصححة بخط الناسخ على هامش الورقة .

الاسماء واحدا ، لان معناه لا يختلف ، ولان ذلك يفضى الى أنه لا حاجة الى موجب الاعراب ، اذ الاعراب قائم بالمعرب ، واذا كان المعرب هو الموجب للمعنى القائم به لم يحتج الى أمر آخر وذلك لاقائل به ·

والوجه الثانى : أنك ترفع قولك : (مات زيد) بمات وزيد فى المعنى مفعول وكذلك : (ضرب زيد) ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن ينصب ا جميع ،ويدل على فساد مذهبهم أنك تفصل(١) بأن مع الفصل بينهما وبين اسمها بالظرف نحو: (ان فى الدار زيد) ودلالة هذا من وجهين

أحدهما : أنك نصبت بها مع الفصل ·

والثانى : أنك نصبت بأن وحدها لا بها وبالظرف ، واذا كان العامل الحرف وحده — مع ضعف الحروف عن الافعال — فكيف لا يعمل الفعل الذى هو الاصل القوى وحده؟ والله أعلم بالصواب ·

---

(١) كذا فى الاصل ولعل الصواب "تنصب" ·

٣٧ ـ مسألة [الاشتغال] *

قولك زيدا ضربته على رأى من نصب زيدا ، النصب فيه بفعل مقدرا دل عليه المذكور ،

وقال بعض الكوفيين (١) : هو منصوب بنفس ضربته .

وحجة الأولين (٢) أن ضربت يتعدى الى مفعول واحد وقد استوفاه وهو الهاء ، فلم يبق له سبيل على نصب زيد ، فوجب أن يقدر له ما ينصبه وأولى ما كان ذلك المقدر ما دل عليه المذكور ، يدل على ذلك أنك لو رفعت زيدا فى هذه المسألة جاز ، وكان هو الأقوى ، ومن المعلوم أن ذلك لم يجز الا لتمام الكلام بقولك ضربته ، واذا كان فى نفسه تاما لم يكن له عمل فيما قبله .

---

* ذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ هذه المسأله فى كتاب اللباب لوحه رقم (٩٨) وشرح ديوان المتنبى المنسوب الى العكبرى ٢ : ١٠٥ ، ٤ : ٢٤٨ .
كما ذكرنا ابن الانبارى فى كتاب الانصاف : ٨٢ ، ٨٣ وهى المسأله رقم (١٢) وعنوانها هناك : " القول فى ناصب الاسم المشغول عنه ".
وأنظر كتاب سيبويه ١ : ٥١ ، بولاق / ١٠١ هارون / والمقتضب ٢ : ٧٦ / والمقرب ١ : ٨٧ / والتسهيل : ٨٠ / وهمع الهوامع ٢ : ١١٤ . وابن الناظم : ٩١ / وابن عقيل ١ : ٤٤ / والتصريح ١ : ٣٥٠ / والصبان ٢ : ٥٧

(١) صاحب هذا الرأى هو الكسائى فى همع الهوامع ٢ : ١١٤ والضمير عنده ملغى وذكر ابن عقيل رأيا ثانيا للكوفيين وهو أن الفعل الموجود عمل فيهما معا قال : " ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل فى ضمير اسم ومظهره . ونسب السيوطى هذا الرأى الى الفراء انظر الهمع ٢ / ١١٤

=

واحتج الآخرون (١) بأن الهاء هي زيد في المعنى ، وانما ذكرت للبيان والا فهو في المعنى كقولك : (زيدا ضربت) ولو قال ذلك لم يكن فيه خلاف أن النصب بضربت فكذلك اذا أتى بالهاء ، على جهة البيان والتوكيد ويدل على ماذكرنا أن النصب في قولك : (ضربت أباك زيدا) هو بضربت ، لما كان زيد هو الأب في المعنى .

والجواب (٢) أن الهاء وان كانت هي زيدا في المعنى فهو اسم له موضع من الاعراب ، وذلك يوجب أن يكون لها عامل ولا عامل الا ضربت هذه ، فلا يبقى لها معمول آخر بخلاف قولك ضربت أباك زيدا ، لأن زيدا بدل من الأب ، والبدل لا يصح في مسألتنا ، ثم يبطل مذهبهم بأنك تنصب في موضع لا يتصور نصبه بالمذكور كقولك زيدا ضربت أخاه ، لأن الضرب لم يقع

= (٢) حجة البصريين في الانصاف قال : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا انما قلنا انه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن في الذي ظهر دلالته عليه فجاز اضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه الانصاف : ص ٨٢ .

(١) انظر حجة الكوفيين في الانصاف قال : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المكني الضمير — الذي هو الهاء العائد — هو الأول في المعنى الخ . الانصاف / ٨٢ .

(٢) رد ابن الانباري .
فقال : أما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم انما قلنا : أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكني هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوبا به كقولك أكرمت أباك زيدا ، قلنا هذا فاسد وذلك لأن انتصاب زيدا في قولهم (أكرمت أباك زيدا) على البدل وجاز أن يكون بدلا لأنه متأخر عن المبدل منه اذ لا يجوز أن يكون البدل الا متأخرا عن المبدل منه أما ههنا فقد تقدم زيد على الهاء فلا يجوز أن يكون بدلا منها لأنه لا يجوز أن يتقدم على المبدل منه على أنا نقول أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه والذي يدل على ذلك اظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه واستدل على ذلك بآيتين =

بزيد فيضطر ها هنا الى تقدير ناصب آخر كأنك قلت أهنت زيدا ضربت أخاه فالمانع[١] هنا كالمانع فى مسألتنا لأن المانع (هو)[٢] امتناع تعدى الفعل الى المظهر والمضمر معا ، والمانع هنا امتناع تعدى ضربت الى زيد اذ لم يكن واقعا به بل بشئ من سببه وكذلك الهاء فى ضربته هى من سبب زيد ، ويدل عليه أنك تقول زيدا لست مثله فتنصب زيدا ومحال أن ينتصب بلست وانما ينتصب بمحذوف تقديره خالفت[٣] زيدا فهذا كله يؤيد ما ذكرنا . والله أعلم بالصواب .

= كريمتين ص ٨٢ ، ٨٣ ولعلك تلحظ أن رد العكبرى مماثل لرد ابن الانبارى تقريبا .

(١) غير واضحة فى الأصل .

(٢) فى الاصل (ثم) ولا يستقيم المعنى معها ولعل الصواب ما أثبتناه

(٣) انظر هذا الرأى منسوبا الى العكبرى فى التصريح ١ : ٣٠٧

مسائل ما لم يسم فاعله

٣٨ ـ مسألة [نيابة المفعول به عن الفاعل] *

إذا اجتمع في الكلام مفعول به صحيح وظرف وحرف جر فالقائم مقام الفاعل هو المفعول الصحيح .

وقال الكوفيون : يجوز أن يقام الظرف وحرف الجر مقامه .(١)

لنا أن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لا غير وبيان أنه أشبه به من أربعة أوجه .

أحدها : أن الفعل يصل اليه بنفسه ، ولا دلالة في الفعل عليه بخلاف الظرف وحرف الجر ، والمصدر .

---

* أورد المؤلف ـ رحمه الله ـ هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة ٣٠ ، واعراب القرآن ١ / ٨٠

وأنظر هذه المسألة في التسهيل : ٧٧ ، / شرح المفصل ٧ : ٧٤ / وشرح الكافيه ١ : ٨٤ ـ ٨٥ / والهمع ٢ : ٢٦٥ ط الكويت /

وهذه المسأله والتي بعدها انفرد بذكرهما أبو البقاء العكبري ولم ترد في الانصاف لابن الانباري .

(١) قال الرضي : ووافقهم بعض المتأخرين ١ : ٨٤ . وفي الهمع وعليه الأخفش وابن مالك .

وشرط الأخفش تأخر المفعول به في اللفظ ٢ : ٢٦٥ (الكويت) .

والثاني : أن المفعول به شريك الفاعل في تحقق الفعل ، لأن الفاعل يوجد الفعل والمفعول به يحفظه من حيث كان محلا له ،

والثالث : أن المفعول قد جعل فاعلا في اللفظ كقولك مات زيد وطلعت الشمس ورخص السعر ، وليس كذلك بقية الفضلات .

والرابع : أن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل كقولك " عنيت بحاجتك " ، و " نفست المرأة " و " جن الرجل " وليس كذلك بقية الفضلات ،

واحتج الآخرون بأن الظرف وحرف الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولا بهما على السعة فصارا كالمفعول به ، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائما مقام الفاعل كذلك هذه الأشياء .

والجواب : أنا قد بيّنا أن المفعول به أشبه بالفاعل واذا دعت الحاجة الى نيابة شئ يقام مقام غيره ، فأولى ما كان النائب ما هو أشبه بالمنوب عنه .

فان قيل : يبطل ما ذكرتموه بقولك أعطيت زيدا درهما ، فاذا لم تسمّ الفاعل جاز أن تقيم الدرهم مقامه ولا شبهة أن زيدا أشبه بالفاعل اذ كان فاعلا

---

(١) أنظر رأى الكوفيين هذا فى شرح الرضى ١ : ٨٤
قال : ووافقهم بعض المتأخرين
والهمع ٢ : ٢٦٥ ط الكويت قال وعليه الكوفيون والأخفش وابن مالك .

للأخذ والدرهم ليس الا مفعولا بـه ٠

قيل : هما في هذه الحال متساويان في المفعولية والفعل واصـل اليهما على حد سواء ، وقوة المفعول الأول من طريق المعنى لا من جهـة اللفظ ومع هذا فرفع الدرهم ضعيف سوّغه أمن اللبس ٠ والله أعلم بالصـواب ٠

٣٩ـ مسألة [اقامة المصدر مقام الفاعـــــل] "*"

لا يجوز أن يقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيـــح في الاختيار ، وانما بابه الشعـــر .

ومن البصريين من قال يجوز (١) .

وحجة الاولين : أن المصدر يدل على أكثر مما دل عليه الفعل ، ولا فائدة فيه أكثر من التوكيد ، والفاعل غير الفعل من كل وجه وهو واجب الذكر لفظا أو تقديرا ، فلا يقوم مقامه الا ما شابهه .

واحتج الاخرون بالسماع والقياس .

"*" هذه المسألة في حقيقتها جزء من المسألة السابقة ، ولم يذكرها ابــن الانباري في الانصاف ، وذكرها في غريب اعراب القرآن ٢ / ٣٦٥ وأحــال بناءها على كتاب له سماه (المسائل البخارية) لاستيفاء هذا الموضوع ، ولم نعلم حتى الان لهذا الكتاب وجودا .

(١) وحتى بعض الكوفيين جوز ذلك ، أنظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢١٠ والذى جوزه من البصريين هو الاخفش كما تقدم في المسألة التى قبلهـا . وأنظر غريب اعراب القرآن ٢ / ٣٦٥ قال " ... وأجازه الاخفش والكوفيون " وانظر الهمع ٢ / ٢٦٥ (ط) الكويت لكنه شرط أن يتأخر المفعول بــــه وأما اذا تقدم فهو أحق بالنيابة . وشرح الرضي ١ / ٨٤ ، ٨٥ .

أما السماع : قوله (١) تعالى (٢) : " وكذلك نجى المؤمنين " ، قراءة حفص (٣) عن عاصم (٤) بتشديد الجيم فلا وجه له الا نجى النجاء .

وقرأ أبو جعفر (٥) : " ليجزى قوما (٦) " على مالم يسم فاعله أي يجزى

---

(١) سقطت فاء الربط وحقها أن تكون (فقوله) .

(٢) الانبياء : آية : ٨٨ (٣) حفص : (ت ٢٤٦هـ) هو حفص ابن عمر بن عبدا لعزيز الازدى الدورى ، أبو عمر امام القراء فى عصره كان ثقة ، ثبتا ، ضابطا ، له كتاب ما اتفقت ألفاظه ومعانيه فى القرآن وأجزاء القرآن ، وهو أول من جمع القراءات ، وكان ضريرا . أنظر ترجمته فى غاية النهاية ١/٢٥٤ ، والاعلام ٢/٢٩١ وغير ذلك .

(٤) عاصم (ت ١٢٧هـ) ، هو عاصم بن أبى النجود بهدلة الكوفى الاسدى بالولاء أبو بكر ، أحد القراء السبعة تابعى من أهل الكوفة ، وفاته فيها كان ثقة فى القراءات وله اشتغال بالحديث . راجع ترجمته فى غاية النهاية ١/٣٤٦ ، وابن عساكر ٧/١١٩ ، والاعلام ٤/١٢ وغير ذلك .

(٥) أبو جعفر (ت ١٣٠هـ) على الارجح ، يزيد بن القعقاع المخزومى ، بالولاء المدنى ، أحد القراء العشرة من التابعين ، كان امام أهل المدينة فى القراءة عرف بالقارئ ، وكان من المفتين المجتهدين ، توفى بالمدينة ، أنظر غاية النهاية ٢/٣٨٢ ، وفيات الاعيان ٢/٢٧٨ ، — الاعلام ٩/٢٤١ .

(٦) الجاثية : آية ١٤ .

وقراءة أبى جعفر (ليجزى) خارجة عن القراءة السبعية أما السبعة فمنهم من قرأها (ليجزى) بالبناء للمعلوم وبالياء فى أول الفعل وهم

الجزاء قوما ، ومن السماع قول جرير [1] :

فلو ولدت قفيرة جرو كلــــب لسب بذلك الكلب الكلابا [2]

أى سب السـب .

أما القياس فهو أن المصدر اسم يصل الفعل (اليه [3]) بنفسه فجازت اقامته

مقام الفاعل كالمفعول به الصحيح .

= ابن كثير ونافع وعاصم بن أبى النجود وأبو عمرو ، وقرأ عامر وحمزة والكسائى بالبناء للمعلوم أيضا وبالنون (ليجزى) .

أنظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد : ٥٩٤_٥٩٥ ، والكشف لمكى ٢/٢٦٨ .

أما قراءة أبى جعفر هذه فقد ذكرها ابن الجزرى فقال : قرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاى (يجزى) مجهلا ، وكذا قرأ شيبة ، وجاءت أيضا عن عاصم وهذه القراءة حجة على اقامة الجار والمجرور وهو (بما) مع وجود المفعول به الصريح وهو (قوما) مقام الفاعل كما ذهبت اليه الكوفيون وغيرهم النشر ٢/٣٧٢ وما دامت جاءت عن عاصم فهى أيضا سبعية .

وانظر هذه القراءة فى معانى القرآن للفراء حيث عارضها بقوله : وهو فى الظاهر لحن ، أنظر معانى القرآن ٢/٤٦ ، وغريب اعراب القرآن ٢/٤٦٥ ولم تنسب هذه القراءة الى أبى جعفر فيهما . كما ذكرها أبو حيان فى البحر المحيط ٨/٤٥ والطبرى فى مجمع البيان ٢٥/١٢٨ .

(١) جرير : (٢٨_ ١١٠هـ ٦٤٥_٧٢٨) : هو جرير بن عطية الخطفى اليربوعى التميمى أحد مشاهير شعراء بنى أمية ، له مهاجاة ونقائـــض

=

والجـــــواب :

= مع عدد من شعراء عصره ، ميلاده بصحراء نجد ، ووفاته بالبصرة ، له ديوان مطبوع وللدكتور نعمان محمد أمين طه (جرير حياته وشعره) أنظر ترجمته فى الاغانى : أول المجلد الثانى (ط) دار الكتب ، الخزانـــة ١/٣٦ ، شرح شواهد المغنى ١٦ ، الشعر والشعراء ١٧٦ .

(٢) أنظر البيت فى كتاب اللباب للمؤلف لوحة (٣٠) والخزانة ١/٣٣٧ط هارون ، وقال البغدادى : وهذا البيت من قصيدة لجرير يهجـــو بها الفرزدق ، مطلعها :

أقلى اللوم عاذلى والعتابا وقولى ان أصبت فقد أصابـا

قال : وقبله :

وهل أم تكون أشد رعيـــا وصرا من قفيرة واحتلابـــا

ورجعت الى (ط) دار المعارف للديوان واستعرضت القصيدة المذكورة والموجودة فى الديوان من ص ٨١٣ـ ٨٢٥ ولم أجد البيت فيها وهى فى هجاء الراعى النميرى لا الفرزدق ولكن جريرا تعرض للفرزدق فى ثنايا القصيدة ، وقد وجدت البيت الذى ذكر البغدادى وقال أنه قبل البيت فى نفس القصيدة ص ٨١٧ ، الا أن شاهدنا لم يوجد فيها ، ولا فـى ملحقات الديوان .

يوجد البيت فى الخصائص ١/٣٩٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢١٥ بـ برواية (لسب بذلك الجرو) وشرح المفصل ٧/٧٥ ، والايضاح فـــى شرح المفصل لابن الحاجب ١/٥ مخطوطة الحرم المكى ، وهمع الهوامع ٢/٢٦٦ (ط) الكويت والدرر اللوامع ١/١٤٤ والحجة لابن خالويه ٢٢٦ . وقفيرة اسم أم الفرزدق أنظر تهذيب اللغة ٩/١٢١ . =

أما قراءة حفص فعندنا ثلاثة أجوبة (١) :

أحدهما : أنها ضعيفة لا ينبغى أن يؤخذ ، يدل عليه أن فيهـــا أمرين يضعفانهـــا .

أحدهما : اقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول الصحيح مع أن المعنى ليس عليه ، لان المعنى أن المؤمنين هم الذين ينجون ، ونسبة النجاء الى النجاء بعيد جدا .

والثانى : أنه سكن الياء وهى آخر الفعل الماضى ، وهو من باب الضرورة (٢) أيضا ، وما هذا سبيله لا يجعل أصلا يقاس عليه .

والثالث : أن أصله من ننجى بنونين فقلب الثانية جيما ، وأدغم ، وعلى هذا هو مستقبل لم يسكن آخره للضرورة .

= (٣) كلمة "اليه" مصححة فى هامش الورقة بخط الناسخ .

(١) العبارة هنا ركيكة ، وفى الاصل كتب الناسخ (فمنه جوابان) لكنــه غيرها بخط الاصل أيضا الى ثلاثة أجوبة ، ثم ذكر الاول وفرع عنه وجهين وذكر الثالث وأسقط الثانى ، وقد وردت هذه العبارة فى اعراب القرآن : ٢ / ٢٢٣ قال : " ... وفيه ثلاثة أوجه أحدها : أنه فعل ماض وسكن الياء ايثارا للتخفيف ، والقائم مقام الفاعل على المصدر أى ننجى النجاء وهو ضعيف من وجهين أحدهما : تسكين آخر الماضى ، والثانى اقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح ، والوجه الثانى : أنه فعل مستقبل قلبت منه النون الثانية جيما وأدغمت وهو ضعيف أيضا .

والوجه الثالث أن أصله ننجى بفتح النون الثانية ولكنها حذفت كما حذفت =

أما قوله : ليجزى فتقديره ليجزى الخير فالخير مفعول ثان كأنك تقول : جزيت زيدا خيرا ، وهذا اقامة مفعول به صحيح مقام الفاعل .

أما البيت فقد قيل : هو من ضرورة الشعر ، وقيل أن التقدير ياجرو كلب أى لو ولدت قفيرة الكلاب فالكلاب مفعول ولدت وياجروكلب نداء معترض ، وأفرد الضمير فى (سب) لانه يعود الى جنس الكلاب . قولهم : (يصل الفعل اليه بنفسه) .

قلنا : هو مع ذلك فضله مستغنى عنها كما ذكرنا ، والله أعلم بالصواب .

= التاء الثانية من (تظاهرون) وهذا ضعيف أيضا لوجهين :

أحدهما : أن النون الثانية أصل وهى فاء الكلمة فحذفها يبعد جدا .

والثانى : أن حركتها غير حركة النون الاولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف تظاهرون ألا ترى أنك لو قلت تتحامى المظالم لم يسغ حذف التاء الثانية ، (اعراب القرآن ٢/٢٢٣)

(٢) الضرورة تكون فى الشعر ولا تكون فى القرآن الكريم .

٤٠ ـ مسألة [نعم وبئس فعلان ماضيان]*

نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين .

وقال الكوفيون : هما اسمان ، وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف كأنك اذا قلت : (نعم الرجل زيد) فتقديره الرجل نعم الرجل ، ولما حذفت الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ماقام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل .

وحجة الاولين من أوجه أحدها : اتصال ضمير المرفوع بهما كما حكى الكسائي : (نعموا رجالا الزيدون) ، واذا لم يظهر كان مستترا وأضمر شريطة التفسير ، كما كان ذلك في قولهم : (ربه رجلا) وهذا لا يكون في الاسماء .

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة رقم (٣٥) ، وفي (شرح اللمع) لوحة (٦٨) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٩٧ـ١٢٦ وهي المسألة رقم (١٤) وعنوانها هناك : (القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان) ، وانظر رأي البصريين في المقتضب ٢ / ١٤١ ، والاصول ١ / ١٣٠ ورأي الكوفيين في معاني الفراء ٢ / ١٤١ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب الى العكبري ٢ / ٢٩٩ـ ٣٠١ .

وانظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٢٤٤ ، ومجالس العلماء له : ٩٥ والمرتجل : ١٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٢٨ ، شرح الكافيه ٢ / ٣٠٧ ، ــــ والتسهيل : ١٢٦ وشرحه للدماميني ١ / ٤٤٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ٨٤ ، والتصريح : ٢ / ١١٧ ، والاشموني ٤ / ١٩٢ ، وابن عقيل ٢ / ١٢٧ ، والصبان ٣ / ٢٣ . وايضاح الفارسي : ٨١ .

والوجه الثاني : أن تاء التأنيث الساكنة تتصل بنعم كقولك : (نعمت المرأة هند) وهذا لا يكون في الاسماء ٠

فان قيل : التاء قد تتصل بالحروف نحو : (ربت ، وثمت ، ولات[1]) فلا يدل اتصالها بنعم على أنها فعل ٠

قيل [2] : اتصالها ساكنة بنعم دليل على أنها فعل ، وليس كذلك ثم ورب لانها متحركة ، ويدل على الفرق بينهما أن التاء في نعمت تدل على تأنيث الفاعل ، كدلالة التاء في قامت ، والتاء في ثمت[3] وربت تدل على تأنيث الكلمة في نفسها لا على التأنيث في غيرها [4]أما لات فقد قيل أن التاء

---

(١) واليه ذهب على بن حمزة الكسائي الانصاف : ٩٧ ٠

(٢) ذكر ابن الانباري حجة البصريين فقال : " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل ٠٠٠ قال ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان اتصال تاء التأنيث الساكنة ٠٠٠ الخ (الانصاف / ١٠٤ فما بعدها) ٠

(١) استشهد ابن الانباري في هذا الموضع بالاية الكريمة (ولات حين مناص) وقول الشاعر :

ماوى ربتما غارة | شعواء كاللذعة بالميسم

وقول الاخر :

ثمت قمنا الى جرد مسومة | أعرافهن لايدينا مناديل

(٢) رد ابن الانباري على هذا بقوله : (وهذا الاعتراض الذي ذكروه ساقط ٠٠٠٠) الانصاف / ١٠٧ ٠ (٣) (ثمت) مصححة على هامش الاصل بخط الناسخ

متصلة بما بعدها (١) لأنهم قالوا : (تالآن) و (تحين) وليس قبلها (لا) ومنهم من قال : هي متصلة بلا ولكن حكمها حكم ربت ولذلك يقف عليها قـوم بالهاء فقالوا : (لاه) (٢) ولم يقف أحد على نعمت بالهـاء.

فان قيل : لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز أن تقول نعم المرأة هند (٣) قيل : دخولها أحسن وأما حذفها فلان المرأة فى معنى الجنس فكان التذكير لذلك على أن الحجة فى جواز دخولها لا فى وجوبه.

والوجه الثالث : السبر والقسيم (٤) وذلك أن نعم ليس حرفا بالاجماع، وقد دل الدليل على أنها ليست اسما لوجهين :

---

(٤) زاد ابن الانبارى : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة وهذه التـاء التى تلحق هذين الحرفين تكون متحركة فبان الفرق بينهمـا .

(١) ذكر أبو عبيد القاسم ابن سلام وحى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ، واستشهد لذلك انظر الانصاف ١٠٨.

(٢) وقف عليها الكسائى (الانصاف / ١٠٨)

(٣) قال ابن الانبارى : " ... فليس بصحيح لأن التاء تلزمها فى لغـة شطر العرب كما تلزم فى قام ولا فرق عندهم بين (نعمت المـرأة) و (قامت المرأة).

(٤) لم يذكر ابن الانبارى هذا الوجه فى الانصاف .

أحدهما : أنها مبنية على الفتح ، أما البناء فلا سبب له مع كونها اسما لان الاسم يبنى اذا شابه الحرف ، ولا مشابهة بين نعم والحرف ، فلو كانت اسما لاعربت .

والثانى : أنها لو كانت اسما لكانت اما جامدا أو وصفا ولا سبيل الى اعتقاد الجمود فيها ، لان وجه الاشتقاق فيها ظاهر ، ولأنها من نعم الرجل اذا أصاب نعمة ، والمنعم عليه يمدح ولا يجوز أن تكون وصفا اذ لو كانت وصفا لظهر الموصوف معها ولان الصفة ليست على هذا البناء ، واذا بطل كونها حرفا وكونها اسما ثبت أنها فعل .

واحتج الكوفيون من سته أوجه :(١)

أحدهما : دخول حرف النداء عليها كقولك (يانعم المولى ويانعم النصير) وحرف النداء مختص بالاسماء .

والوجه الثانى : دخول حرف الجر عليها كقولهم (نعم السير على بئس العير) ، وقيل لاعرابى وقد ولدت له ابنة (نعم المولودة ابنتك) قال : (والله ماهى بنعم المولودة نصرها صراخ وبرها سرقة (٢)) فأجراها مجرى

---

(١) ذكر ابن الانبارى خمسة من هذه الاوجه الستة فقط وأسقط الخامس وهو أن اللام تدخل عليه اذا وقع خبرا لان كقولك : (ان زيدا لنعم الرجل)

(٢) هذه العبارة حكاها أبو بكر بن الانبارى عن ثعلب عن سلمة عن الفراء — أنظر الانصاف مسألة (١٤) .

قولك مازيد بنعم الرجل (١) .

والوجه الثالث : أنه لوكان فعلا لدل على حدث وزمان اذ هذا حد الفعل والزمان لا يقترن به .

والوجه الرابع : أنه لو كان فعلا لتصرف تصرف الافعال فكان منه مستقبل وأمر ومصدر واسم فاعل .

والوجه الخامس : أن اللام تدخل عليه اذا وقع خبرا لان كقولك ان زيدا لنعم الرجل ، ومعلوم أن هذه اللام لا تدخل الا على الاسم أو على الفعل المضارع ونعم ليست فعلا مضارعا والماضي لا تدخل عليه فثبت أنها اسم .

والوجه السادس : قولهم نعيم الرجل وهذا البناء ليس من أبنية الفعل ،

= (٣) ومن الشعر قول حسان ابن ثابت :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة أو معدم المال مصرفا

(الانصاف مسألة (١٤) ، روى البيت في اشتقاق الأسماء للأبي القاسم الزجاجي هكذا :

ـ كذا العرف ذا مال كثير ومعدما ـ

اشتقاق أسماء الله : ٢٤٥ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ط ١٩٧٤ مطبعة النعمان النجف .

فثبت أنه اسم ٠ (١)

---

(١)
بعد ما تبين لك رأى الكوفيين وحججهم فى ذلك ، أنظر نقل الدماميـــــنى فى (شرح التسهيل) عن ابن عصفور حيث يقول : " ولم يختلف أحد من النحويين (الكوفيين) والبصريين فى أن نعم وبئس فى قولك نعم الرجل عمرو وبئس الرجل زيد وأشباه ذلك فعلان وأن الاسم المرفوع بعدها فاعل ، وانما الخلاف بين الكوفيين والبصريين فيما بعد اسنادها الى الفاعل ، فذهـــب البصريون الى أن نعم الرجل جملة ، وكذلك بئس الرجل ، وذهب الكسائى الى أن قولك : نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة " تأبط شرا" (وبرق نحره) ونعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذمـوم ، وهما جملتان فى الاصل نقلا عن أصلهما وسمى بهما — وذهب الفراء الى أن الاصل فى (نعم الرجل زيد) و (وبئس الرجل عمرو) (رجل نعم الرجـــل زيد) و (رجل بئس الرجل عمرو) فحذف الموصوف الذى هو رجل وأقيمت — الصفة التى هى الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده رافعان لزيد كما أنك لوقلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعا بممدوح وعمرو مرفوعا بمذموم على ما هو مقرر عند الكوفيين من ترافع المبتدأ والخبر ٠

وانظر شرح التسهيل للدمامينى ٢ / ٤٢٧ مخطوطة الحرم المكى رقم (١٢٨) نحو ، والمقرب لابن عصفور ١ : ٦٥ (ط بغداد) ٠

وانظر رأى الفراء فى معانى القرآن ٢ : ١٤١ ، ١٤٢ ٠

والجواب عن فصل النداء ، من وجهين :

أحدهما : .أنه غير دليل على ما ادعوا لان حكم حرف النداء ، [1] أن يدخل على المفرد أو المضاف أو مشابهه وأما الجمل فلا . ونعم الرجل عندهم جملة ألا ترى أنت [2] لانقول يازيد منطلق .

والوجه الثاني : أن دخول (يا) على هذا الفعل لها تأويلان ،

أحدهما : أن تكون دخلت (يا) للتنبيه ولا يحتاج الى منادى كما أن (ها) تدخل كذلك كقولك ها أن زيدا قايم وكقول النابغة [3]:

ها ان تاعذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد [4]

واذا دخلت على الحروف وعلى الافعال للتنبيه لم تحتج الى تقدير منادى

---

(١) مابين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ نفسه

(٢) كذا في الاصل ولعلها أنك .

(٣) النابغة الذبياني :

زياد بن معاوية الذبياني حكم سوق عكاظ كانت تنصب له فيه خيمة من جلد أحمر فيحكم على شعر الشعراء وله مدائح واعتذارات للنعمان بن المنذر ، عاش حياته كلها في الجاهلية ، له ديوان مطبوع عدة مرات آخرها سنة ١٩٦٨م في دار الفكر بيروت بشرح ابن السكيت . وتحقيق الدكتور شكري فيصل ، أنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٨ ، ـ الاغاني ١١/٣ ، معاهد التنصيص ١/٣٣٣ ، شرح شواهد المغني ٢٩ ، للاستاذ عمر الدسوقي (النابغة الذبياني) .

(٤) البيت من قصيدة للنابغة في ديوانه ص ٢٦ والبيت آخر القصيدة ورواية الديوان كرواية المؤلف وهي من اعتذاراته ، كما ورد بنفس الرواية =

ودخولها على فعل الامر كقول الشاعر (١) :

ألا يا سلمى ذات الدماليج والعقد

وقال آخـــــر (٢) :

لا يا سلمى ثم اسلمى ثمت اسلمى   ثلاث تحيـات وان لم تكلمــــنى

وهو كثـير .

والتأويل الثاني : أن يكون حذف المنادى وهو يريده (٣) كما قـــال الشاعـر (٤) :

= فى شرح القصائد العشر للتبريزى وقد عدها التبريزى من القصائد العشـر ٤٧٢ ط حلب ١٩٦٩ م بتحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبة العربيـة ، وللبيت روايات أخرى . وانظر البيت فى شرح المفصل ٨ : ١١٣ ، ١١٤ / والخزانة ٢ : ٤٧٨ ، ٤ : ٤٧٨ / وشرح الشافية : ٨٠

(١) بقية البيت :

ـ وذات الثنا المفـــر والفاحـــم الجعـــد ـ

ورد فى هامش ابن عقيل ١ : ٢٣١ وفى هامش الانصاف ١ : ٩٩.

(٢) البيت غير منسوب وهو فى شرح المفصل ٣ / ٣٩ ، وذكر ابن الأبيارى ثمانيـة أبيات مثله ولم يستشهد به.

(٣) قال ابن الانبارى مجيبا عن الكوفيين فى هذا قال : ... قالوا : ولايجوز أن يقال أن المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه (يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت) فحذف المنادى لدلالـة حرف النداء عليه لانــا نقول الجواب عن هذا : ان المنادى انما يقدر محذوفا اذا ولى حرف النـداء فعل أمر وما جرى مجراه كقراءة الكسائـى وأبى جعفر المدنى ، ويعقوب الحضرمى وأبى عبد الرحمن الـسلمى ،والحسن البصـــرى ، وحميـــــــــد الاعـــرج (ألا يسجـــدوا للـــــه) أراد ياهـؤلاء اسجـــدوا " =

يالعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

يريد ياقوم ، ويدل على ذلك وقوع الجملة بعدها ، وقال تعالى[1] : (ياليتني كنت معهم) ، (ياليتني لم أتخذ فلانا خليلا) [2] ، و (ياليت قومي يعلمون[3]) كل ذلك متأول على ماذكرنا ، فان أحدا لا يدعى أن ليت اسم[4] وأما فصل دخول الجار فليس بمحكم الدلالة على الاسمية لان تقدير الحكاية فيه ممكن وهو أن كون التقدير في قوله " ليست بنعم المولودة) أي ليست يقال فيها

= الانصاف / ٩٩ ، وانظر : ايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري ١ / ١٦٩ واللامات : ١١ ، ١٢ ، ورد عليهم ابن الانباري بقوله : ... فليس بصحيح لانه لافرق بين الفعل والامر ، والجنري في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، الا أنه يقدر بينهما اسم يتوجه النداء اليه . الانصاف : ١١٧ .

(٣) لم ينسب الى قائل معين ، أنظر الكتاب ١ / ٣٢٠ ، والناظر : ٤٧ ، ٤٨ وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٢٥ ، ٢ / ١٥٤ ، وابن يعيش ٢ / ٢٤ ، ٤٠ ، ٨ / ١٢٠ ، والمغني ٤١٤ ، وشرح شواهده ٧٩٦ ، والجنى الداني : ٣٥٦ والعيني ٤ / ٢٦١ ، والهمع ١ / ١٧٤ ، ٢ / ٧٠ ، والدرر ١ / ١٥٠ ، ٨٦ والخزانة ٤ / ٤٧٩ ، وايضاح المفصل لابن الحاجب ١٧٤ ، ومخطوط واللباب للمؤلف لوحة (٣٥)

(١) النساء : آية ٧٣ (٢) الفرقان : آية ٢٨

(٣) يس : آية ٢٦ (٤) كذا في الاصل ولعلها (لا)

نعم المولودة فحذف القول لظهور معناه وهو كثير في القرآن وكلام العرب[1]
قال تعالى[2] : (والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا) أي يقولون أخرجوا ،
وقال تعالى[3] : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) وقال
الشاعر[4] :

والله ماليلى بنام صاحبه | ولا مخالط الليان جانبه

أي مقولة فيه نام وهو قول الآخر[5] :

مالك عندي غير سهم وحجر | وغير كبداء شديدة الوتر

ترمى بكفى كان من أرمى البشر

أي بكفى رجل كان .

---

(١) أنظر الانصاف : ص ١١٤   (٢) الانعام : آية ٩٣

(٣) الرعد : الايتان ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) البيت في الخصائص ٢ : ٣٦٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ : ١٤٨ ، والانصاف ٢ ١١٢ ، وشرح المفصل ٣ : ٦٢ ، والعيني ٤ : ٣ ، والهمع ١ : ٦ ، ٢ : ١٢ ، والدرر ١ : ٣ ، ٢ : ١٥٢ ، والاشموني ٣ : ٢٧ ، لسان العرب : (نوم) والمؤلف في اللباب لوحة ٣٥ (مخطوط) وفي الخصائص (والله مازيد)

(٥) لم أقف على نسبة هذا الرجز وهو في المقتضب ٢ : ١٣٩ (ترمى) ، والخصائص ٢ : ٣٦٧ ، ومجالس ثعلب : ٥١٣ ، والمحتسب ٢ : ٢٢٨ ، والعيني ٤ : ٦٦ (الثالث) ، والانصاف ١١٤ ، والخزانة : ٢ / ٣١٢ ، والمغني ١٦٠ ، وشرح شواهده : ١٥٧ ، وابن الشجري ٢ / ١٤٩ (غير سوط) ، وشرح شواهد الكشاف .

قولهم لا يحسن اقتران الزمان به ، قلنا : انما يقرن بالفعل الزمان ليصح المراد به ، ويفصل بالزمان بين الماضي والمستقبل ، وهذا مستغنى عنه هاهنا ، لان نعم وبئس يستوفيان غاية المدح والذم ، وهذا لا يكون الا بما هو موجود لانه المتيقن (١) ، فلما اختصا بهذا المعنى علم زمانهما ولهذا لم يتصرفا ويدل على فساد ماقالوه أن عسى فعل عند الجميع ولا يقترن بها زمان ولا تتصرف للعلة التي ذكرنا من دلالتها على معنى القرب وبهذا أشبهت هذه الافعال الحروف حتى جمدت لانها دلت على معنى زائد على الحدث والزمان وهذا هو باب الحروف وأما دخول اللام عليهما (٢) فلا يدل على أنها اسم ، ألا ترى أن اللام قد دخلت على الحرف في مثل قوله تعالى (٣) : (ولسوف يعطيك ربك فترضى) وانما حسن ذلك لانها لما جمدت أشبهت الاسماء ، فدخل عليها ما يدخل على الاسماء من حروف التوكيد وقد أدخلوا اللام على الفعل الماضي المحض ، كقول الشاعر (٤) :

اذا لقام بنصري معشر خشن   عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا

---

(١) هذا الرد يشبه مارد به ابن الانباري حيث قال : " ... لان نعم موضوع لغاية المدح ، وبئس موضوع لغاية الذم فجعل دلالتها مقصورة على الان لانك انما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح والمذموم لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع ."

(٢) هذا لا يوجد في الانصاف كما تقدم

(٣) الضحى آية : ٥ .

(٤) البيت لقريط ابن أنيف العنبري ، أنظر البيت في شرح الحماسة للمرزوقي : ٢٥ ، والخصائص ٢ : ٢٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢ : ٢٨٨ ، ومغني اللبيب ٢١ ، وشرح شواهده : ٥٢ .

وكقول امرئ القيـــس (١) :

— لناموا فما ان من حديث ولا صالـــــي —

وأما نعيم الرجل فهو حكاية شاذة والوجه فيها أن أصل (٢) (نعم) نعم بكسر العين فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، وله نظائر كقولهم : (الدراهيم)و(الصياريف) (٣) (ومنتزاح) (٤) ، و (أدنوا فأنظورو) (٥) . أى منتزح وأنظر ، والله أعلم بالصواب.

---

(١) البيت من قصيدته التى مطلعها :

— ألا عم صباحا أيها الطلل البالـــي —

تجده فى ديوانه : ٣٢ (دار المعارف) ، وشرح المفصل ٩ x ٢٠ ، ٩٧،٢١ والمقرب ١/٢٠٥ ، وخزانة الأدب ٤/٢٢١ ، والجنى الدانى ١٣٥ ، ومغنى اللبيب / ١٨٨ ، ٧٠٨ ، وشرح شواهده / ٤٩٤ ، وهمع الهوامع ١/١٢٤ ، ٢/٤٢ ، والدرر اللوامع ١/٩٦، ٢/٤٨ .

(٢) أنظر أصلها ولغاتها فى كتاب اللباب لوحة (٣٥) والانصاف : ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٣) (الدراهيم) والصياريف يشير الى بيت الفرزدق :

تنفى يداها الحصا فى كل هاجرة × نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

الكتاب ١/١٠ ، والمحتسب ١ : ٩٦ ، الخصائص ٢ : ٣١٥ والديوان : ٥٧٠ .

(٤) (بمنتزاح) يشير الى قول ابراهيم بن هرمة :

وأنت من الغوائل حين ترمى * ومن ذم الرجال بمنتـــزاح

انظره فى الخصائص ٢/٣١٦ ، الانصاف / ٢٥ ، والمحتسب ١/٦٦ ، ٣٤٠ والديوان ٩٢ .

(٥) أدنو فانظورو يشير الى قول الشاعر :

الله يعلم أنا فى تلفتنـــا * يوم الفراق الى اخواننا صور

واننى حيثما يثنى الهوى بصرى * من حيث ماسلكوا أدنوا فانظرو

تجد البيتين فى الانصاف ٢٣ ، ٢٤ ، والمحتسب ١ : ٢٥٩ ، وسر الصناعة ١ : ٢٩ ، والخزانة ١ : ٥٨ ، ٣ : ٤٧٧ ، ٥٤٠ وغير ذلـــــك .

٤١ـ مسألة (ما) التعجبية *

(ما) فى التعجب اسم تام غير موصول ولا موصوف .

وقال أبو الحسن :

هى بمعنى الذى [1] ، والخبر محذوف أى الذى أحسن زيدا شئ .

وحجة الاولين من وجهين :

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحة (٣٨) . ولم يذكرها ابن الانبارى من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، كما أن أبا البقا لم ينص على أنها من مسائل الخلاف بين الفريقين الا أنه قال لما أراد أن يبين وجهة نظر الاخفش قال : (واحتج الآخرون) فهل ياترى عدها من مسائل الخلاف بينهما ؟ وذكر الأخفش لأنه تزعم وجهة النظر الكوفية ، وقد نص ابن يعيش فى شرح المفصل على أن بعض الكوفيين وافق الأخفش اذا فهي من مسائل الخلاف بينهما .
انظر هذه المسألة فى المقتضب ١٧٧/٤ ، وأصول ابن السراج ١٦٦/١ والمرتجل : ٤٧ ، والمثل لوحة (١٣) وهو شرح ابن عصفور للكتابة المقرب ، وشرح المفصل ١٤٨/٧ ، ١٤٩ ، الجنى الدانى : ٢٣٧ مغنى اللبيب : ٣٣٩ ، اسرار العربية : ١١٢ ، والبيان فى غريب اعراب القرآن ١٣٨/١ ، البحر المحيط ٤٩٤/١ ، التسهيل : ١٣٠ والهمع ٩٠/٢ ، شرح الكافية ٣١٠/٢ ، ومجالس العلماء : ١٦٤.

(١) أما الفراء فانه يرى أنها استفهامية فيها معنى التعجب يدل على ذلك قوله فى (معانى القرآن) حول قوله تعالى (فما أصبرهم على النار) البقرة آية ١٧٥ : " فيه وجهان أحدهما معناه فما الذى

أحدهما أن (١) مبنى التعجب على الابهام ولذلك عدلوا فيه الى (ما) لأنها أشد ابهاما من غيرها ، و (الذى) تتضح بصلتها وذلك يناقض موضوع التعجب .

والثانى : أن الخبر لابد منه ، ومن شرطه أن يكون مفيدا والخبر هنا محذوف على قوله ، والذى يقدره نكرة غير مفيدة (٢) ومن المعلوم البين أن الذى أحسنه شىء فيعرى عن هذا التقدير عن فائدة كما يعرى قولك : (رجل قائم) عن فائدة .

فان قيل : يلزمكم مثل ذلك لانك اذا قدرت (ما) بشىء كان التقدير شىء أحسن زيد وهذا معلوم أيضا (٣) .

أصبرهم على النار " . معانى القرآن ١٠٣/١ .
وهكذا يروى أبو حيان أن مذهب الفراء وابن درستويه جعلها استفهامية فيها معنى التعجب ، انظر البحر المحيط ٤٤٩/١ .

(١) كلمة غير واضحة فى الأصل يظهر انها كلمة (مبنى) كتبت مرتين وآية ذلك أن الكلام مستقيم بدونها .

(٢) هذا هو رأى آخر لأبى الحسن فهو يرى فى (ما) ثلاثة آراء .
(١) يرى رأى سيبويه والجمهور أنها كما قال المؤلف اسم تام . الخ .
(٢) يرى انها موصولية وهذا هو الذى ذكره المؤلف فى صدر المسألة .
(٣) يرى أنها نكرة موصوفة انظر الجنى الدانى : ٢٣٧

(٣) " قال الرضى (ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال (ما) نكرة غير موصوفة نادر نحو (فنعما هي) على قول ولم تستعمل مع ذلك مبتداه " . شرح الكافية ٣١٠/٢ .

قيل: جعل المبتدأ نكرة قد جاز في مواضع كقولهم [1] : (شرا هر ذا ناب) و " سلام عليكم " [2] و " ويل للمطففين " [3] وغير ذلك ، وليس الخبر كذلك وأنت لو قلت : (جاءني رجل) أو (رجل جاءني) لكان مفيدا بخلاف الخبر المحض .

واحتج الآخرون : بأن (ما) لو كانت بمعنى شيء لكانت تامة في نفسها ، وذلك غير جائز ، لأنها في غاية الابهام ، والابهام يقتضي الايضاح ، فأما أن يكون تاما مستغنيا عن بيان فلا .

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن (ما) قد جاءت تامة من ذلك قوله تعالى : [4] " فنعما هي " أي نعم شيئا هي . وقال أبو الحسن في قوله تعالى : [5] " فيما نقضهم ميثاقهم " أن (ما) بمعنى شيء ونقضهم بدل منه فاذا جاءت في موضع تامة فلا يستنكر كونها كذلك في هذا الموضع .

---

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي : ١٦٦

(٢) الانعام آية : ٣٤ ، والاعراف آية : ٤٦ ، والرعد آية : ٢٤ والنحل آية : ٣٢ ، والزمر آية ٧٣ .

(٣) المطففين : آية : ١

(٤) البقرة آية : ٢٧١ وكتب في الأصل (فنعم ماهي) .

(٥) المائدة : آية : ١٣

والوجه الثانى : أن جعلها بمعنى الذى لا يحصل لها ايضاحـــا بالعلة لأنك تفســـر الذى بقولك شىء ، ولا فرق أن تقول : شـــىء أحسن زيدا ، وبين قولك : الذى أحسن زيدا شىء فى حقيقة الابهـــام بل هذا أوضح ، لأنك بدأت بالشىء الواضح ثم أتيت بما يبهمــــه. والله أعلم بالصـــواب (1) ."""

---

(١) ما التعجبية فيها عدة أقوال للعلماء ملخصها :

١) تعجبية نكرة تامة غير موصوفة والجملة بعدها خبر وهذا هـو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وقال به الأخفــــش.

٢) موصولة ، والجملة صلتها والخبر محذوف قال به الأخفــش.

٣) استفهامية فيها معنى التعجب وهو قول الكوفيين ، وقـال بعضهم هو قول الفراء وابن درستويه .

٤) نكرة موصفة نســـب هذا للأخفـــش .

ز/ ٢١٩ ا

٤٢ ـ مسألة [فعلية أفعل فى التعجب] *

أفعل فى التعجب فعل ماض (١)

وقال الكوفيون هو اسم (٢) ، وحجة الاولين (٣) من أوجه ثلاثة

أحدهما : أن نون الوقايه تلحق هذا البناء كقولك : (ما أعلمنى) ، وهذه النون لا تلحق الاسماء ، اذ لا يستنكر كسرآخر الاسم وانما يستنكر كسر آخر الفعل أو الحرف ، فأتى بالنون لتقع الكسرة عليها ويبقى آخر الفعل على ما كان عليه .

ونحرر من هذا عبارة فنقول : (لفظ تلزمه نون الوقايه عند الاضافه الى الياء) ، فلم يكن اسما كما لو جاء فى غير التعجب ولا يلزم عليه الحرف نحو منى وعنى لان الخلاف ما وقع فى كون هذه اللفظ اسما أو فعلا فلم يكن له هنا مدخل فلا يناقض به (٤) . وان شئت ذكرت دليل التقسيم فقلت ليس بحرف بالاتفاق ، ولا يجوز ان يكون اسما لان الاسم لا تلحقه نون الوقايه

---

* راجع انظر ثبت المراجع المذكوره فى المسأله السابقه ..
الا أن هذه المسألة ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ١٢٦ ـ ١٤٨ .
وهى المسألة رقم (١٥) وعنوانها : " القول فى افعل فى التعجب اسم هو أو فعل " .

(١) هذا هو رأى البصريين والكسائى وهشام من الكوفيين انظر التصريح ٢ : ٨٧

(٢) وافق الكوفيين فى رأيهم هذا أبو الحسن الاخفش انظر شرح الرضى ٢ : ٣٠٨

(٣) المقصود بهم البصريون والاحتجاج عند ابن الانبارى والعكبرى متشابه مع بعض التوسع فى ذكر الشواهد عند ابن الانبارى .

(٤) لم يذكر ابن الانبارى هذا الدليل .

فلا تقول فلان ضاربنى ، وهذه النون تلحق لفظ التعجب كقولك ما أعلمنى وهى من خصائص الافعال فثبت أنه فعل ٠

فان قيل : قد دخلت هذه النون على الاسم فى نحو قول الشاعر (١) :

ـ وليس حاملنى الا ابن حمال ـ

وقالوا : قطنى ، وقدنى وهما اسمان ٠

قيل : أما حاملنى فمن الشاذ الذى لا يعرج عليه (٢) ، وكأنه حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع ، لما بينهما من الشبه ، ومثل ذلك يحتمل فى ضرورة الشعر ٠ وأما (قدنى) و (قطنى) فقد يقال : (قدى) ، (وقطى) ولا يجوز مثل ذلك فى فعل التعجب وأما من قال : (قدنى) فالوجه فيه عنده أن (قد) بمعنى اكفف فلما أشبه فعل الامر لحقه حكم من أحكامه ، كما قال : (حسبك ينم الناس) بجزم الجواب لانه حمله على اكفف ينم الناس ٠.

والوجه الثانى : ان هذا البناء ينصب المعرفة والنكره وأفعل الذى هو اسم لا يعمل ذلك وانما هو يختص بالنكرات ٠

---

(١) صدر البيت : ـ ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى ـ
أو ـ فهل فتى من سراه ـ " القوم يحملنى " ـ
انظر الانصاف : ١٢٩ / خزانة الادب ٢ : ١٥٨ ، ٤٥٤ ، ٤٦ : ٥٧٨
الكامل : ٢٠٥ / البحر المحيط ٧ : ٣٦١ /

(٢) وهكذا رده ابن الانبارى فقال : وهومن الشاذ الذى لا يلتفت اليه٠ ولو ـ انهما قالا : انما دخلته النون لانه اشبه الفعل فى العمل فلحقته النون كما تلحق الفعل مثل ما قالوا فى اسم الفعل نحو (قطن) حيث قال العكبرى فلما اشبه فعل الامر لحقه حكم من احكامه واسم الفاعل اشبه الفعل فلحقه حكم من احكامه٠

فان قيل : فقد عمل فى المعارف كقول العباس بن مرداس : (١)

— وأضرب منا بالسيوف القوانسا — (٢)

فنصب القوانس بأضرب ، وقال النابغه : (٣)

فان يهلك ابو قابوس يهلك * ربيع الناس والشهر الحرام

ونأخذ بعدهم بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام (٤)

فنصب الظهر بأجب وقال آخر : (٥)

ولقد أغتدى وما صقع الديك * على أدهم أجش الصهيلا

فنصب بأفعل .

---

(١) العباس بن مرداس : (؟ — ١٨هـ)
ابن أبى عامر السلمى ، أبو الهيثم . شاعر ، فارس ، من سادات قومه ، أمه الخنساء الشاعرة المشهوره ، أدرك الجاهليه والاسلام ، اسلم قبيل فتح مكه ، وكان من المؤلفة قلوبهم ويدعى (فارس العبيد) وهى فرسه ، بدويا لم يسكن الحضر وكان يحضر الغزو مع الرسول (ص) ثم يعود الى باديته ، وهو ممن ذم الخمر وحرمها فى الجاهليه . راجع ترجمته فى الاعلام : ٤ : ٣٩ / الاصابه : ٤٥٠٢ / اللآلى : ٢ : ٣٢/ الشعر والشعراء (١٠١).

(٢) صدر هذا البيت هو قوله : — أكر وأحمى للحقيقه منهم — والبيت فى شرح المفصل ٦ : ١٠٥ ، ١٠٦ / وخزانة الادب ٣ : ٥١٧ / والمغنى ٦٨٢ / شرح التصريح : ٣٣٩ / الاشمونى ٣ : ٥٦ / الأصمعيات : ٢٠٥
القوانس : جمع قونس وهو أعلى بيضه الرأس . (٣) تقدم التعريف به .

(٤) البيتان فى ديوانه تحقيق شكرى فيصل ص : ٢٣١ — ٢٣٢ . وروى هناك (ونمسك) (بعده) وانظر : المقتضب ٢ : ١٧٩ / وامالى الشجرى ١ : ٢١ ، ٢٦ : ١٤٣ / والاشمونى ٤ : ٣٤ والكتاب ١ : ١٠٠ بولاق / والانصاف : ١٣٤ / شرح المفصل ٣ : ٥٧٩ ، ٤ : ٥٣٤ ، ٦ : ٨٣ ، ٨٥ / خزانة الادب ٤ : ٩٥ / الاشمونى ٣ : ١١ ، ١٤ / .

(٥) لم أقف على نسبته وهو فى الانصاف : ١٣٤ .

والجواب (١) أن هذه المواضع مخرجها غير ما ادعوا وذلك أن من نصب ما بعدها أما أن يكون على فعل محذوف يفسره أفعل كما قال تعالى :

" ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله " (٢) وقال تعالى : " الله أعلم حيث يجعل رسالاته " (٣) (فحيث) و (من) لا يجوز ان يكونا مجرورين بالاضافه لأن أفعل تضاف الى ما هى بعض له وذلك محال هنا ، فأما أجب الظهر فروى بالاضافه ولا حجه فيه على هذا وقد روى بالرفع على تقدير أجب الظهر منه ، أما النصب فعلى التشبيه بالمفعول به كباب (الحسن الوجه) ، وقيل الالف واللام زائدتان كما قال الآخر (٤) :

خلص أم العمرو من أسيرها * حراس أبواب على قصورها (٥)

وعلى مذهبهم يجوزان يكون بدلا من الضمير ، وعلى كل حال لا يبقى فيه حجه وكذلك القول فى (أجش الصهيلا) .

---

(١) حقها ان تكون فالجواب كما تقدم .
(٢) النجم : آية ٣٠ وكتب الناسخ الايه هكذا (ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله) .
(٣) الانعام آيه ١٢٤ رسمها فى المصحف رسالته وهى قراءة ابن كثير وحفص — والباقون بالجمع انظر الكشف لمكى ١ : ٤٤٩ ، ومجمع البيان للطبرى ٧ : ١٨٥ .
(٤) البيت لابى النجم العجلى .
(٥) انظر البيت فى : المقتضب ٤ : ٤٨ ، ٤٩ / المنصف ٣ : ١٣٤ / أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٥٢ / الانصاف : ٣١٧ / ابن يعيش ١ : ٤٤ ، ٢ : ١٣٢ ، ٦ : ٦٠ شرح شواهد الشافيه : ٥٠٦ / المغنى : ٥٢ / شرح شواهده : ٦٠ / التصريح ١ : ٩٤ ، ٣٩٤ / همع الهوامع ١ : ٨٠ / الدرر ١ : ٥٣ / لسان العرب (وبر) والجنى الدانى : ١٩٨ .
اكثر رواياته (باعد أم العمر) ، أم الغمر فى اللسان (تحريف)

والوجـه الثالث : أن هذا البناء مبنى على الفتح ، (ولو كان اسما لم يكـــن مبنيا اذ لاعلة للبناء خصوصا على الفتح)(١) ، فاقيـل علة بنائه شيئان : أحدهما تضمن معنى همزة الاستفهام لأن قولك ما أحسن زيدا أى شىء أوجب ذلك ؟

والثانى تضمنه حرف التعجب ، لان التعجب معنى ، والاصل فى كل معنـــى أن يوضع له حرف فيمتقـد ذلك وان لم ينطق به ، كما فى بناء (هذا) وهـؤلاء

والجواب أما الاستفهام فعنه جوابان .

احدهما : ان التعجب خبر يحتمل الصدق والكذب وبين الخبر والاستفهام بـون بعيد .

والثانى : ان الاستفهام لو كان لكانت (ما) هى المتضمنه له لا الفعـل الذى بعدها ، وأما حرف التعجب (فلا حاجة الى تقديره لان الصيغه دالـة على التعجب)(٢) ، فلم يحتج معها الى حرف ، كما أن نعم وبئس موضوعتـــان على المدح والذم ولم تحتج مع ذلك الى تقدير حرف يدل عليهما وكذلك عسى وحبذا

والوجـه الرابع : أن أحكام الفعليـة موجودة فيه منها لحوق نون الوقايه به علـى ما تقدم ومنها أنك اذا أتيت بفعل آخـر والمفعول واحد أجريته مجـرى أكل وشرب مثاله قولك ما أحســن زيدا وأجمـل ....
....(٣)

---

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقه بخط الناسخ نفســه .
(٢) ما بين القوسين صحح على هامش الورقه بخط الناسخ .
(٣) الوجه الرابع صحح على هامش الصفحه بخط الناسخ فتعذرت قراءة بعـــض لتلف الورقــه .

وأما حجـة الكوفيين (١) : فانهم احتجوا بثلاثة أشياء

أحدهما: أنه يصغر يقال ما أحيسـنه (٢) قال الشاعر :

ياما أميلح غزلانا شدن لنـا ** من هاؤليا ئكن الضال والسمـر

والتصغير من خصائص الاسماء ،

والوجه الثاني أن (عين) (٣) هذه الكلمة تصح اذا كانت واوا أو ياء نحو ما

أخوف زيدا وما أسيره ولو كان فعلا لاعتلت لان الاعتلال من خصائص الافعال .

---

(١) حجة الكوفيين في الانصاف قال ابن الانباري : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على انه اسم انه جامد لا ينصرف ... ومنهم من تمسك بان قال : الدليل على انه اسم انه يدخله التصغير ... ومنهم من تمسك بان قال : الدليل على انه اسم انه تصح عينه نحو ما اقومه ولا ابيعه .. " ص ١٢٦ ـ ١٢٨ .

(٢) في نسبه هذا البيت خلاف كبير حتى أن بعضهم نسبه الى متأخر لا يحتج بشعره ومنهم من نسبه الى العرجي وايد ذلك العيني ، ومنهم من نسبه الى مجنون بني عامر ومنهم من نسبه الى ذى الرمه مثل الجوهري في الصحاح ومنهم من نسبه الى بعض الاعراب والبيت في دمية القصر لكامل المنتفقي ، وظن الاستاذ محمد محى الدين عبد الحميد انه (كاهل الثقفي) انظر الانصاف : ١٢٧ ، ومثله في هامش شرح المفصل ٣/١٣٤ ، المنتفقي : نسبه الى (المنتفق) و (المنتفق) كما قال البكري : بضم اوله واسكان ثانيه بعده تاء معجمه باثنين مفتوحه وفاء مكسوره ثم اختهـا القاف هو الوادي الذى مر به الرسول (صلى الله عليه وسلم) في مسيره الى تبوك . ويقول السخاوي في شرح المفصل البيت لمتأخر هو على بن محمد العريني ، قاله في مدح على بن عيسى وزير (المقتدر) في حدود سنة ٣٢٠ هـ ونسبه الصاغاني في العباب الى الحسين بن عبد الله العريني وللبيت شهره عظيمه جـدا في كتب النحو انظر خزانه الأدب ـ ١ : ٤٥ ، ٤٦ : ٩٥/١/٩٧ عبد السلام / الانصاف : ١٢٧ / اللسان ماده (ملح) و (شدن / دمية القصر ١ : ٦٢ ـ ٦٧ / امالي ابن الشجـري : ٢ : ١٣٠ ، ١٣٣ / ودون نسبه في شرح المفصل ١ : ٦١ ، ٣ : ١٣٤ ، ٥ : ١٣٥ / ٧ : ١٤٣ / شرح شواهد الشافيه : ٨٣ المغني : ٦٨٢ / شرح شواهده : ٣٢٤ / العيني ١ : ٤١٦ ، ٣ : ٦٦٣ / الهمع ١ : ٧٦ ، ٢ : ٩٠ ـ ٩١ ، الدرر ١ : ٤٩ ـ ٥٠ ، ٢ : ١١٩ ، ٢٢٩ الاشموني ٣ : ١٨ ، ٢٦ . ديوان العرجي : ١٨٢ ، ديوان المجنون ١٦٨ .

(٣) كلمة (عين) مصححة على هامش الورقه بخط الناسخ .

والثالث أن جامد لا يتصرف فلا يكون منه مستقبل ولو كان فعلا لتصرف ، ويدل على أنه ليس بفعل أنك تقول ما أعظم الله قال الشاعر (١) :

ما أقدر الله أن يدني على شحط (٢) * من داره الحزن ممن داره صول

ولو كان فعلا لكان التقدير شيئا عظم الله ، وعظمة الله من صفات الذات لا تحصل بجعل جاعل .

والجواب أما التصغير (٣) فانه يتناول لفظ الفعل هنا والمراد تصغير مصدره وكأنه قال فيه حسن قليل ، وهذا كما يضاف الى الفعل في نحو قوله (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) (٤) وهو كثير والمعنى اضافة الزمان الى مصدر الفعل ، وحسن

---

(١) قائله هو حندج المري : وهو من قصيده للشاعر المذكور أولها :

ـ في ليل صول تناهى العرض والطول ـ

(٢) انظر معجم البلدان ٣ : ٤٣٥ / وشرح الحماسه : ١٨٣١ / الانصاف ١٢٨ / العيني ١ : ٢٣٨ / همع الهوامع ٢ : ١٦٧ / الدرر ٢ : ٢٢٤ / الاشموني ١ : ١٠١ الشحط : البعد انظر الصحاح ١١٣٤ (شحط) .

صول : (بالضم ثم السكون وآخره لام ... مدينه في بلاد الخزر في نواحي باب الابواب وهو (الدربند) وليس بالذي ينسب اليه الصولي وابن عمه ابراهيم بن العباس الصولي فان ذلك اسم رجل .. " معجم البلدان ٣ / ٤٣٥ واورد البيت . وفي الاصل ورد (صور) بالراء بدل اللام .

(٣) أجاب ابن الانباري عن هذا بقوله : أما قولهم يصغر والتصغير من خصائص الاسماء فنقول الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :ـ

أحدهما : ان التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الاسماء فان التصغير على اختلاف ضروبه من التحقير كرجيل .. الخ ثم قال بعد أن ذكر ضروب التصغير وامثلة عليها والتصغير اللاحق فعل التعجب انما يتناول لفظا لا معنى من حيث كان متوجها الى المصدر ... الخ .

والوجه الثاني : انما دخله التصغير حملا على باب (افعل) الذي للمفاضله لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغه .. الخ والثالث : انما دخله التصغير لانه الزم طريقه واحده فاشبه بذلك الاسماء فدخله بعض احكامها وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن اصله ... الخ (انظر الانصاف ١٣٨ ـ ١٤٢) .

(٤) المائده : ١١٩ .

ذلك فى فعل التعجب أنه لجموده أشبه الاسم (١) ، ومن ها هنا صحت فيه الياء والواو نحو ما أقومه وما أخوفه ، لانه لما لزم طريقه واحدة كان كالاسم ، وهذا هو الجواب عن الوجه الثانى على أن صحة الواو لا يقطع بها على الاسم ألا تراهم قالوا (استحوذ) (٢) ، و (استنوق الجمل) (٣) ، و (استيتست الشاه) (٤) ونحو ذلك .

أما عدم تصرفه فلا يدل على كونه اسما ألا ترى أن نعم وبئس وعسى أفعال ولا تتصرف وكان السبب فى ذلك ان فعل التعجب ماض (لا زمانا) اذ لا تعجب الا من أمر متحقق ، موجود كما أن نعم وبئس كذلك .

---

(١) رد الكوفيون على هذا بقولهم : " ولا يجوز ان يقال : ان فعل التعجب لزم طريقه واحده فضارع الاسم فلحقه التصغير لانا نقول : هذا ينقض بليس وعسى فانهما لزما طريقه واحده ومع ذلك فانه لا يجوز تصغيرهما وابلغ من هذا النقض وأؤكد (افعل به) فى التعجب فانه فعل لزم طريقه واحده ومع هذا فانه لا يجوز تصغيره " الانصاف ١٢٨ .

(٢) قال تعالى : (استحوذ عليهم الشيطان) المجادله آيه ١٩

(٣) يقال : ان صاحب هذا المثل طرفه بن العبد لما سمع وهو صغير قول المتلمس:
وقد اتناسى الهم عند احتضاره * بناج عليه الصيعرية مكدم
انظر الشعر والشعراء ١ / ١٨٣ تحقيق أحمد محمد شاكر . ط دار المعارف سنة ١٩٦٦ م والمثل فى : جمهرة الامثال ١ : ٥٤ ، والمستقصى : ٦٦ .

(٤) قال ابن فارس : " عنز استتيست اذا صارت كالتيس فى جرأتها وحركتها ويضرب مثلا للذليل يتعزز " معجم مقاييس اللغه ١ / ٣٦٠ . (تيس) .

فان قيل فأنت تقول : ما أطول ما يخن هذا الصبى فتحكم على المعنى المستقبل

قيل : التعجب هنا لامارات دالة على وجود الأمر فى المستقبل ، فكأن ذلك موجودا الآن (١) وهذا مثل قوله تعالى : (١)

" ربما يود الذين كفروا " ورب انما تدخل على الماضى ولكن لما كان خبر الله حقا وصدقا جرى مجرى الموجود وأما قولهم: ما أعظم الله (٢) والمراد به شئ عظم الله عندى ، ولم يوجب له فى نفسه سبحانه تعظيما لم يكن : وانما هو دال على أمر ظهر للمخلوق ثم ان هذا لازم لهم ، كما يلزمنا فان المعنى لا يختلف بين أن يكون اللفظ فعلا أو اسما والله أعلم بالصواب .

---

(١) الحجر آيه ٢

(٢) قال ابن الانبارى : واما قولهم : (لو كان التقدير فيه شئ أحسن زيدا لوجب أن يكون التقدير فى قولنا : ما اعظم الله شئ اعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل) قلنا : معنى قولهم شئ أعظم الله اى وصفه بالعظمه كما يقول الرجل اذا سمع الاذان " كبرت كبيرا وعظمت عظيما " اى وصفته بالكبرياء والعظمه لا صيرته كبيرا عظيما فكذلك ها هنا ولذلك الشئ ثلاثه معان أحدهما : ان يعنى بالشئ من يعظمه من عباده والثانى : ان يعنى بالشئ مايدل على عظمه الله تعالى وقدرته من مصنوعاته والثالث : ان يعنى به نفسه اى انه عظيم لنفسه لا لشئ جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه " ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

٤٣ ـ مسألة (التعجب من الألـوان) *

لا يبنى فعل التعجب من الألوان •

وقال الكوفيون يبنى من البياض والسواد فقط •/

وحجة الأولين أنه فعل مأخوذ من اللون فلم يبن (١) منه فعل التعجب كالحمرة وغيرها ، وانما كان كذلك لوجهين •

أحدهما : أن الأصل في فعل اللون أفعَل نحو أبيض وأحمر ، وفعل التعجب لا يبنى الا من الثلاثي •

والثاني : أن الألوان للزومها المحل تجرى مجرى العيوب الظاهرة والأعضاء (ولذلك) (٢) لا يبنى منها فعل التعجب ، فلا يقال في العظيم الرجل ما أرجله ولا في عور العين ما أعوره كذلك الألوان ••

واحتج الآخرون بالسماع والقياس (٣)

فمن السماع قول الشاعر (٤)

جارية في درعها الفضفاض تقطع الحديث بالايماض

أبيض من أخت بني أباض

وكذلك قول الآخر : (٥)

اذا الرجال شتوا واشتد أزمهم فأنت أبيضهم سربال طبّاخ

---

* أنظر ثبت المصادر في تخريج المسألة رقم (٤١)
وأنظر شرح ديوان المتنبي المنسوب الى العكبري ٤ : ٣٥ • كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ١٤٨ ـ ١٥٥ ، وعنوانها هناك : (القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان " • المسأله ١٦

(١) تماثل الاحتجاج عند ابن الانباري والعكبري ، وبعد ذكر العلتين قال ابن الانباري " وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الالوان في علة الامتناع ، فينبغي أن لا يجوز فيها كسائر الألوان " انظر الانصاف : ١٥١ •

وافعل فى حكم فعل التعجب فى ما يجوز ويمتنع •

وأما القياس فهو أن البياض والسواد أصلان لكل لون اذ كان بقية الالوان يتركب منهما ، وأحكام الأصول أعم من أحكام الفروع وأقوى والجواب عن الشعر من وجهين :

أحدهما أن افعل فيه ليس للمبالغه وانما هو اسم بمنزلة قولك شئ أسود وأبيض أى مبيض ومسود ، والخلاف فيما يراد به المبالغه ،

والثانى : أن هذا من الشذوذ الذى لا تناقض به الأصول (١) ، قولهم : " ان البياض والسواد أصلان للألوان " جوابه من وجهين /

أحدهما ليس كذلك بل كل لون أصل بنفسه وليس بمركب (٢) ، ولو قدر أنه مركب ، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون أصلا ، لأن حقيقته واسمه تغيرا فهو ، بمثابة الأدوية المركبه فان طبائعها وأسماءها تخالف أحكام مفرداتها (٣) وكذلك ما ركب من الكلمات نحو لولا ولن على قول الخليل •

=

(٢) غير واضحة فى الأصل •

(٣) اتفق الاحتجاج عند ابن الانبارى والمكبرى أنظر الانصاف ١٤٨ ـ ١٥١

(٤) صاحب هذا الرجز هو رؤبة بن العجاج • أنظر ملحقات ديوان ١٧٦ وأنظر الانصاف : ١٤٩ ، والجمل ١١٥ وابن يعيش ٦ : ٩٣ ، ٧ : ١٤٧ (الاول والثالث) ، والخزانه ٣ : ٤٨١ ، وشرح ديوان المتنبى المنسوب الى العكبرى ٤ : ٣٥ (الاول والثالث فقط) ، وشرح سقط الزند : ١٧٤ ، والمغنى ٨٧ ، أمالى المرتضى ١ : ٦٣ ، والاقتراح : ٢٩ ، والأصول ١ : ١٢٢ والتمام : ٩٥

(٥) البيت لطرفه بن العبد البكرى يهجو عمر بن هند أنظر البيت فى الانصاف : ١٤٩ ، والجمل ١١٦ ، وابن يعيش ٦ : ٩٣ ، والتصريح ١ : ٣٢٥ ، والمقرب ١ : ٧٣ ، مجمع الامثال ١ : ٨١ ، اللسان (بيض) ، وشرح ديوان المتنبى المنسوب الى العكبرى ٤ : ٣٥

(١) قال ابن الانبارى : ••• انه شاذ فلا يؤخذ به ، ونظر له بزيادة الالف واللام على الفعل ، واستشهد ببيتين من الشعر ص ١٥١ ، ١٥٢ عن ابى زيد

=

والجواب الثانى : نقدر أنهما أصلان ولكن لم يجوز ذلك بناءها على هذه الصيغة ، وبيانه من وجهين أحدهما : أن العلة فى امتناع بناء فعل التعجب من غيرهما موجودة فيهما وهو كونه على أكثر من أربعة أحرف والأصل أن لا يخالف مقتضى العلة ، والثانى أن الأصول أولى بمراعاة أحكامها ، وأبعد من التغيير بخلاف الفروع فان الفرع مغيّر عن الاصل والتغيير يؤنس بالتغيير ألا ترى أن النسب الى حنيفة حنفى والى ثقيف ثقيفى ولم يكن الفرق بينهما الا أن حنيفه حذفت منها التاء ، فحذفت منها الياء أيضا وثقيف لم يحذف منه شئ فلم تحذف منه الياء ، والله أعلم بالصواب .

= ورد ابن الانبارى كل بيت على حده ، قال : والجواب عن قول الآخر :

— ابيض من أخت بنى أباض —

ومعناه فى درعها جسد مبيض من أخت بنى أباض ، ويكون من أخت ها هنا فى موضع رفع لأنها صفة لابيض ... واستشهد لذلك ببيتين من الشعر .

(٢) رد عليهم ابن الانبارى بقوله : " وأمّا قولهم انما جوزنا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لايثبت للفرع قلنا هذا لا يستقيم ، وذلك أن سائر الألوان انما لم يجز أن يستعمل منها (ما أفعله) و (أفعل منه) لأنها لازمة محالها فصارت كعضو من الأعضاء فاذا كان هذا هو العلة فنقول هذا على أصلكم ألزم ... الخ . (الانصاف : ١٥٥) .

(٣) فى الأصل وأسماها .

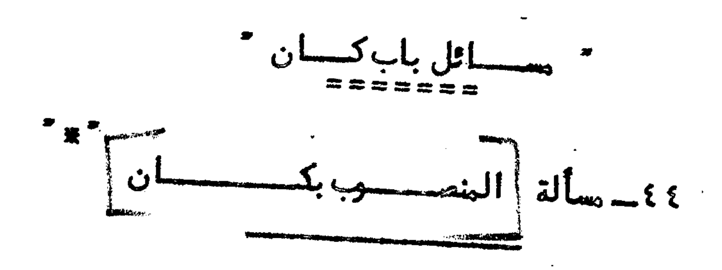
---

(١) أنظر الخصائص : ٢ : ١١٠ قال ابو الفتح : فأما ثقفى فشاذ عنده أى عند سيبويه وشبه بحنفى ... " ٨ / ١١٠ وهو عند المبرد قياسى .

والذى أميل اليه هو جواز التعجب من الالوان بعامة لانه ورد السماع عن العرب بجواز التعجب من البياض كما تقدم فى الأبيات ورد البصريين هذه الابيات لم يكن جيدا ولا موفقا . واذا ورد عن العرب التعجب من البياض فليس ما يمنع أن نتعجب من السواد والحمرة والخضرة وغيرها من الالوان . وأما ادعاء الكوفيين أن السواد والبياض أصل لسائر الالوان فليس بالرأى الجيد ولا بالمقبول . واذا جوزوا التعجب من السواد والبياض فماذا يمنع أن نقيس عليه غيره من سائر الالوان ؟

(٢) انظر الخصائص ٢ : ١١٠

" مســـائل باب كـــان "


٤٤ـ مسألة المنصــــوب بكـــــان " * "

المنصوب بكان الناقصة لا ينتصب على الحال .

وقال الكوفيون هو منصوب على الحال .(١)

والمسألة تنبنى على حرف وهو أن الحال له أحكام لا تتحقق فى المنصوب هاهنا(٢) وانتفاء الحكم يدل على انتفاء المحكوم عليه(٣) فنحرر من هذا دليلا فنقـــول : أحكام الحال منتفية عن المنصوب هنا(٤) فينتفى كونه حالا ، وبيانه أن أحكام الحال كثيرة :

" * " ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحة (٣١) وشرح اللمع لوحة (٥٨) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف وأوردها المحقق فى آخر الكتـــاب لانه عثر عليها هى والمسألتين بعدها فى بعض النسخ الخطية للكتاب وعنوانهـــا هناك : (علام انتصب خبر كان وثانى مفعول ظننت) وهى المسألة (١١٩) مـــن ص ٨٢١ ـ ٨٢٨ .

وانظر همع الهوامع ١/١١١ ، التصريح ١/١٧٤ ، حاشية الصبان ١/٢١٨ .

(١) قال أبو البقاء فى كتاب اللباب لوحة (٣٢) " ....

وقال الكوفيون ينتصب على القطع يعنون الحال "

وقال فى شرح اللمع لوحة (٥٨) :

" وقال الكوفيون .... وينتصب الخبر على الحال ويسد مسد الخبر " .

(٢) كأن المؤلف يريد أن يحتج للبصريين بهذه الحجة ، واحتج لهم ابـــن الانبارى بقوله :

أحدها أن يجوز حذفها ويبقى الكلام تاما ، وليس المنصوب هاهنا كذلك ألا ترى أنك لو قلت كان زيد في الناقة لم يكن كلاما ، ولو قلت في قولك : (جاء زيد راكبا) ، جاء زيد كان كلاما تاما .

ومنها : أن الحال وصف هيئة الفاعل والمفعول به وقت وقوع الفعل منه أو به كما ذكرناه من قولك : (جاء زيد راكبا) فالركوب هيئة الفاعل ، ولا هيئة للمرفوع بكان ، لانها لاتدل على فعل يكون لفاعله هيئة .

الثالث : أن الحال لا يكون الا نكرة هذا هو الاصل اذ لو كان معرفة لكان تابعا لصاحب الحال اما صفة ، واما بدلا واما توكيدا ، والمنصوب في كان ليس كذلك بل يكون معرفة ونكرة ، ولا يصح فيه البدل ولا الوصف ولا التوكيد .

الرابع : أنّ الحال صفة في الاصل ، ومن حكم الصفة أن تكون مشتقة ، ولا يشترط ذلك في المنصوب بكان ألا ترى أنك تقول : (كان زيد أباك) ، — (وكان أمك هندا)(١) ، وليس هذا من المشتق في شيء .

= " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : وانما قلنا أن نصبها على المفعول لا على الحال لانها يقعان ضميرا نحو : (كناهم واذا لم نكنهم ممن يكنهم) واستشهد ببيتي أبي الأسود الآتيين وبقول الشاعر :

— فلا تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكنه —

(٣) مابين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .

(١) كذا في الاصل بدون تاء التأنيث وكان عليه أن يصل الفعل بتاء التأنيث لان اسم كان حقيقي التأنيث لم يفصل بفاصل .

الخامس : أن المنصوب بكان يتقدم على اسمها وعليها أيضا والحال لا يتقدم على صاحب الحال ، ولا على العامل فيها عندهم ، وهذا يبطل مذهبهم في خبر كان .

فان قيل : أما جواز حذف الحال فغير ثابت في كل موضع ألا ترى أن قولك : (مررت بكل قائما) و (بكل قاعدا) المنصوب فيه حال ولا يجوز الاقتصار على قولك : (مررت بكل) لان معنى الكلام على ذكر الحال . قولكم (١) : (انها صفة هيئة الفاعل أو المفعول به) ، قلنا : المنصوب بكان يؤول الى معنى الصفة ألا ترى أن قولك : (كان زيد أباك) معناه كان زيد والدك أو الذى ولدك وأما كون الحال نكرة فقد جاء معرفة في بعض المواضع كقولهم : (أرسلها العراك (٢)) أى معتركة و (افعله جهدك وطاقتك) أى مجتهدا ، و (كلمته فاه الى فى أى مشافها (٣)) ، وكل ذلك معرفة ، أما كون الحال مشتقة فغير لازم أن قولهم : (جهدك وطاقتك) ليس بمشتق عندكم وهو حال فكذلك قولهم : (مررت بالحية ذراعا طولها) ومنه قوله تعالى (٤) : " ولقد ضربنا في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتقون ، قرآنا عربيا " فقرآنا حال ، وليس بمشتق ،

---

(١) في الاصل (قولكهم) ولعل الصواب ماأثبتناه .

(٢) هذا جزء بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، والبيت بتمامه هكذا :

وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

أنظر البيت في ديوانه ص ٨٦ ورواية الديوان (فأوردها) وانظر الخزانة ١ / ٥٢٤ ، والمرتجل : ١٦٣ ، والكتاب ١ / ١٨٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٧ وابن الشجرى ٢ / ١٦٤ ، والانصاف : ٨٢٢ ، وابن يعيش ٢ / ٦٢ ، ٤ / ٥٥ .

(٣) في الاصل (مكافحا) (٤) الزمر : الايتان : ٢٧ ، ٢٨ .

وتقول : (مررت بزيد رجلا صالحا) فرجلا حال وليس بمشتق وأما تقديم الحال فجائز عندكم ، وأما عندنا فلا يجوز لمانع وهو الاضمار قبل الذكر (١) ولم يوجد المانع فى المنصوب بكان .

والجواب : أما حذف الحال فجائز فى كل موضع تم الكلام على ماقبلها أما قولهم : (مررت بكل قائما) فانما لم يسغ حذفها فيه لان صاحب — الحال — على التحقيق — محذوف لان التقدير مررت بكل رجل أو بكل القوم فصاحب الحال هو المضاف اليه ومنه قوله تعالى (٢) : " ولكل درجات مما عملوا " أى لكل فريق أو واحد فلما حذف جعل حاله دليلا عليه ، وكذلك قولهم : (ضربى زيدا قائما) أى ضربنى زيدا اذا كان قائما ، فقائما حال من الضمير فى كان المقدرة ، وذكر الحال دال على المحذوف وليس كذلك خبركان ، وقد بينا أن الحال صفة الهيئة ، قولهم : (خبركان — يؤول الى الصفة) جوابه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن المراد بالصفة هاهنا ما كان تابعا للموصوف قائما بغيره وليس كذلك خبركان ، ألا ترى أن قولك : (كان زيدا أخاك) أن أخاك ليس بتابع لما قبله ، ولا هو هيئة قائمة بغيره ولذلك لا يعد فى باب التوابع .

والثانى أن الخبر ليس بواقع موقع الصفة ألا ترى أن هندا أم عمرو) مبتدأ وخبر ، وأم عمرو غير واقع موقع الصفة ولذلك لا يعمل عمل الصفة فى الاعراب ، وليس كذلك الحال فان الحال تعمل فيما بعدها كقولك : — (جاء زيد راكبا أبوه فرسا) وكذلك الجملة فى مثل قولهم : (جاء زيد تقاد الجنائب بين يديه) .

---

(١) أنظر المسألة رقم (٦٢)   (٢) الاحقاف : آية : ١٩ .

والثالث : أن العامل فى الخبر غير العامل فى الحال عندهم لان عندهم الخبر يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ بالخبر[1] ، وليس كذلك الحال فان العامـل فيها هو العامل فى صاحبها ، قد بينا أن حكم الحال أن تكون نكرة ومـا ذكروه من المسائل فليس المنصوب فيه حالا بل هو نائب عن الحال ، فقولهم[2] (أرسلها العراك) تقديره أرسلها معتركة ثم أقام الفعل المقام الاســم لمناسبته له أى أرسلها تعترك ثم حذف الفعل وجعل المصدر دالا عليــه وهكذا (افعله مجتهدا ثم تجتهد ثم جهدك ، ويدل على ماذكرناه أن الحال مشتق ، وجهدك قد سبق جوابه وذراعا فى معنى المشتق اذ معناه مررت بالحية مذروعة أو طويلة وغير المشتق قد يقع موقع المشتق ، ومنه قولهم[3] : (مررت بقاع عرفج كله) أى خشن كله ، وأما (قرآنا) فبمعنى مقروأة ومقروءة مشتق ، وقال النحويون : هى حال موطئة ومعنى ذلك أن عربيا هو الحال وقرآنا وطـأ للحال ، فصار الحال فى اللفظ وصفا وكسى الموصوف اسم الحال ، وقد بينـا أن الحال عندهم لا يجوز تقديمها ، قولهم :

(ذلك من أجل تقدم الضمير على الظاهر) قلنا : فمثله فى خبر كان اذا قلت كان قائما زيد فان فى قائما ضميرا لانه اسم فاعل و مع ذلك قد جاز تقديمه وسيأتى ذلك فى مسائل الحال[4] .

---

(١) أنظر المسألتين ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) تقدم تخريج هذا القول .

(٣) هذا القول مروى عن العرب ، أنظر ايضاح الفارسى : ص ٢٨ .

(٤) أنظر المسألة رقم (٦٢) من هذه المسائل .

واحتج الاخرون [1] بأن خبر كان منصوب ولا بد له من وصف ينتصب عليه وقد انحصرت المذاهب فيه على قولين :

أحدهما هو مشبهه بالمفعول على قولكم

والثاني : على الحال[2] على قولنا ٠

والمذهب الاول باطل من أوجه أحدها : أن تشبيهه بالمفعول لا يصح لان المفعول غير الفاعل وخبر كان هو اسمها في المعنى ٠

والثاني : أن المفعول يكون منفصلا ومتصلا وخبر كان الجيد أن يكون منفصلا ٠

والثالث : أن المفعول يصح أن يقال فعلت به وخبر كان لا يصح فيه ذلك[2] ٠

والرابع : أن المفعول به يجوز أن يقام مقام الفاعل ، وخبر كان ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت في قولك : (كان زيد قائما) كين قائم لم يجز كما لا يجوز في الحال ٠

والخامس : أن معمول خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم عليه كقولك : (زيد عمرو ضرب) فزيدا منصوب بضرب ، وخبر كان لا يجوز فيه ذلك ، فلو قلت زيد قائما زيد كان لم يجز ٠

---

(١) هذه حجة الكوفيين واحتج لهم المؤلف بخمسة وجوه ، واحتج لهم ابن الانباري بقوله : " ٠٠٠٠ والدليل على أن خبر كان ينتصب على الحال ان (كان) فعل غير واقع — أي غير متعد — ، والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين اذا كان واقعا فانه يقع على الواحد والجمع نحو ضربا رجلا وضربا رجالا ولا يجوز ذلك في كان ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائما ، وكانا قياما "

والجواب (١) على ماذكروه من وجهين جملة وتفصيلا :

أما الجملة فان جميع ماذكروه من الفروق يدل على أنه ليس بمفعول به حقيقة ، ونحن نقول به فأما التشبيه بالمفعول به فممكن والفروق المذكورة لاتقدح فيه ووجه ذلك أن خبر كان واقع بعد الفاعل وليس بأحد التوابع ولا حال ، ولا استثناء ، ولا تمييز فلم يبق له الا التشبيه بالمفعول بـه وهذا غير ممتنع ، ألا ترى أن التمييز فى نحو قولك : (عندى عشرون درهما مشبه بالمفعول وليس بحال عند الجميع وكذلك قولهم : (مررت بالرجل الحسن الوجه) .

= الانصاف : ٨٢١ وهذا مما لم يذكره أبو البقاء فى التبيين كما أن العكبرى ذكر حججا لم تكن فى الانصاف .

(٢) ذكر ابن السراج عن الكوفيين ما يفيد عكس هذه المسألة تماما وذلك أن الكوفيين ينصبون كلمة واقفا فى مثل مررت بزيد واقفا على الخبر ويجعلونه كنصب خبر كان ، بينما يرى البصريون نصبه فى مثل هذه الصورة على الحال ، أنظر الاصول فى النحو لابن السراج ١/٢٦٧

(٣) قال ابن الانبارى ويدل على ذلك أيضا أنك تكنى عن الفاعل الواقع نحو مررت زيدا فتقول فعلت بزيد ولا تقول فى كنت أخاك فعلت بأخيك ...

وقال : ولانه لا يحسن أن يقال فيه كان زيد فى حالة كذا ....)

أنظر الانصاف : ٨٢١ .

(١) أنظر رد ابن الانبارى عليهم فى الانصاف ص ٨٢٥ فما بعدها .

والجواب الثاني : وهو التفصيل فأما كونه منفصلا ومتصلا فان كلا الامرين جائز ألا ترى أن قوله : (كنته وكنت اياه) جائز أنى ومنه قول أبي الاسود (١)

دع الخمر يشربها الغواة فانني رأيت أخاها مغنيا بمكانها

فالا يكنها أو تكنه فانـــــه أخوها غذته أمه بلبانهـــــا (٢)

يعني الزبيب فجعل خبر كان متصلا ، والحال ليست كذلك ، وقولهم : فعلت به فقد سبق جوابه ، أما قيامه مقام الفاعل فلا يجوز لما يلزم فيه من حذف الخبر

---

(١) أبو الاسود الدؤلي :

هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي هو أول من وضع العربيـة على ارجح الاقوال ويختلفون في سبب ذلك ، استعمله علي بن أبي طالب على البصرة ، واستعمله زياد على الديوان والخراج ، وكان مغاليا في حبه لعلـي رضي الله عنه ، أصيب بالفالج ومات بالطاعون ، أخذ عنه مبادىء العربيـــة عبدالرحمن بن هرمز ، وميمون الأقرن ، وعنبسة الفيل ، أنظر ترجمته في انبـــاه الرواة ١/١٣ ، وأخبار النحويين : ١٣ وطبقات الزبيدي ١٣ وغير ذلك ، وللدكتور فتحي عبدالفتاح الدجني (أبو الاسود الدؤلي ونشأة النحو العربي) .

(٢) أنظر البيتين في ديوانه ص ٨٢ ، والانصاف : ٨٢٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٢ .

والبيت الثاني فقط في كتاب سيبويه ١/٢١ بولاق ، ١/٤٦ هارون والمقتضب ٣/٩٨ ، وأصول ابن السراج ١/١٠٤ ، واصلاح المنطق : ٢٩٧ وابـــن يعيش ٣/١٠٧ ، ورواه (فان لم يكنها) ، وأدب الكاتب ٤٣٢ ، وشرح السيرافي ١/٣٠٧ ، وتفسير المسائل المشكلة للفارقي : ٧٠ العيني ١/٣١٠ ، وخزانـة الادب ٢/٤٢٦ ، والاشموني ١/٩٧ .

لان كان لابد لها من خبر ، وقيام خبرها مقام الفاعل يحيل ذلك ، ومثله الحال فانها لاتقام مقام الفاعل فقد فزعوا الى غير مفزع ، وأما مسألة التقديم فعنها جوابان :

أحدهما : أنها جائزة لان خبركان يجوز أن يتقدم عليها وعلى اسمها كما أن المفعول به كذلك ٠

والثاني : نسلم أنه لا يجوز ولكن وجه المنع أن عمرا هنا مبتدأ وكان غير عاملة فيه ، فلو قدمت خبركان على المبتدأ لفصلت بين العامل والمعمول — بالاجنبي ، وهذا ممتنع ، ألا ترى أن قولك : (كانت زيدا الحمى تأخذ) اذا نصبت زيدا بتأخذ وجعلت الحمى اسم كان وتأخذ الخبر لم يجز لما ذكرنا من الفصل ولكن ان جعلت في كان ضمير الشأن جازت المسألة لان اسم كان قد تقدم على معمول الخبر فلا فصل بأجنبي ٠ والله أعلم بالصواب ٠

٤٥ ـ مسألة [تقديم خبر مازال وأخواتها على (ما)] *

لا يجوز تقديم خبر (مازال) وأخواتها مما في أوله (ما) على (ما) كقولك: (قائما مازال زيد)، ووافق الكوفيون على امتناع ذلك في (مادام) ووافق الفراء في الجميع.

وقال بقية الكوفيين: يجوز التقديم فيما منعه البصريون،[1] وحجة الأولين[2] أن (ما) حرف يجب تصدره على الفعل لمعنى يحدثه فيه،

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٣٢)، وشرح اللمع لوحة (٥٩) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ١٥٥ ـ ١٦٠ وهي المسألة رقم (١٧) وعنوانها هناك: (القول في تقديم خبر مازال .. وأخواتها عليهن). وانظر ابن يعيش ٧ / ١٠٦، الهمع ٢ / ٨٦ (ط) الكويت، واسرار العربية: ١٣٩، والمرتجل ١٦٢، وابن الشجري ٢ / ١٢٤ وشرح التسهيل للدماميني ١ / ١٦٨ والأشموني ١ / ٢٥٢، والتصريح ١ / ٢٣٦، الصبان ١ / ٢٢٤.

(١) وافق الكوفيين ابن كيسان انظر اللباب لوحة (٣٢).

(٢) المقصود بهم البصريون واحتج لهم ابن الأنباري بما يقارب احتجاج المؤلف قال: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: انما قلنا انه لا يجوز تقديم خبر (مازال) عليها لأن (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام ....". الانصاف ١٥٩، أما الاعتراض ودفعه فلم يذكره ابن الأنباري.

واختلافهم في هذه المسألة ناشئ عن اختلافهم في (ما) هل لها صدر الكلام أولا فالبصريون يقولون لها صدر الكلام والكوفيون يعارضون ذلك.

فلم يجز تقديم ما في خبره عليه قياسا على (مادام) وعلى حروف الاستفهام .

وبيان ذلك أن (ما) للنفي وهو معنى تحدثه (مازال)(وحروف المعاني لها صدر الكلام فاذا تقدم عليهاما في خبرها بطل استحقاقهـــا (١) للتصـــدر) ومن هاهنا لم يجز التقديم في (مادام) ولا في أدوات الاستفهام .

فان قيل : الاعتراض عليه من وجهين :

أحدهما : أن (ما) مع مابعدها صارتا كالكلمة الواحدة ولهذا عد هـــذا الكلام اثباتا لا نفيا على مانبينه في حجتنا ، وأما (مادام) ف (ما) فيها مصدرية ، والفعل صلة لها ؛ فلذلك لا يجوز تقديم المنصوب عليها لما في ذلك من تقديم الصلة على الموصول .

والثاني : ان ماذكرتموه ينتقض بـ (لا)،و (لن) فانه يجوز تقديم اخبـــار هذه الأفعال عليها ، وهي مشاركة لـ (ما) فيما ذكرتم .

والجواب:(٢)أما كون الكلام اثباتا في المعنى فسيأتي جوابه ، وأما (مـــادام) فما ذكروه فيها صحيح ، ولكن الجامع بينها ، وبين (مـــازال) اشتراكهما في أن كل واحدة منهما يجب تصدرها؛ وتأثيرها فيما بعدها فيمتنع التقديم لهذه العلة ، وان اختلفا في جهـــة علة المنع ، ولكن الجنس يجمعهما ، وأما النقض فسيأتي الجواب عنه فيما بعد .

---

(١) مابين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناســـخ .

(٢) حقها ان تكون بالفا (فالجواب) كماســـــبق .

وأما حجة الكوفيين (١) : فقد احتجوا بالسماع والقيـــــاس.

فمن السـماع قول الشـاعر : (٢)

ورج الفتى للخير ما ان رأيتـه * على السن خيرا لا يزال يزيـد

فنصب خيرا بيزيد ، ولا يجوز أن يقع معمول الخبر الا في الموضع الذى يجوز أن يقع الخبر فيه ، وأما القياس : فهو أن (مازال) فعل مثبـــت فجاز تقديم خبره عليه ، كـ (كان) وبيان ذلك من وجهـــين :

---

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين فقال : (أما الكوفيون فاحتجوا بـأن قالوا : انما قلنا ذلك لأن (مازال) ليس بنفي للفعل ، وانما هو نفي لمفارقة الفعل وبيان ان الفاعل حاله في الفعل متطاولة والذى يـدل على أنه ليس بنفي أن زال فيه معنى النفي وما للنفي فلما دخل النفي على النفي صار ايجابا لأنك اذا قلت انتفى الشيء كان ضد الاثبات فاذا أدخلت عليه النفي نحو ما انفى صار موجبا .... كذلك صـار (مازال بمنزلة كان في أنه ايجاب وكما ان كان يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك مازال) .

(الانصاف / ١٥٦)

(٢) البيت للمعلوط بن بدل القريعى

انظر الكتاب ٢/ ٣٠٦ (بولاق) ، الخصائص ١/ ١١٠ ، والمقرب ١/ ٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس : ٣٤٠ ، وفيه (على الشر) ، واللآلـى : ٤٣٤ ، وابن يعيش ٨/ ١٣٠ ، والمغنى : ٢٢ ، وشرح شواهده : ٨٥ ، ٧١٦ ، الجنى الدانى : ٢١١ ، والعينى ٢/ ٢٢ ، التصريح ١/ ١٨٩ ، واللمع ١/ ١٢٥ ، ٢/ ١١٧ (ط) الكويت الشطر الأخير فقط ، والدرر ١/ ٩٧ ، وقال: لا يعرف قائله ، والاشمونى ١/ ٢٣٤ .

أحدهما : أن قولك : (مازال زيد كريما) معناه هو على كل حال ومن

هاهنا لم يجز الاستثناء منه فلاتقول : (مازال زيد الا كريما)

كما لا يجوز (كان زيد الا كريما) .

والثاني : أن (زال) معناه فارق ، وفارق في معنى النفي و (ما)

للنفي ، واذا دخل النفي على النفي صار ايجابا وتصيرالمعاملة

مع الايجاب ، اذ كان التركيب يحدث ضد معنى الافراد ،قالوا :

فان قلتم فكيف جاء الاستثناء في بيت ذي الرمة (1) وهو قوله

حراجيج ماتنفك الا مناخة * على الخسف أو ترمي به بلدا قفرا

---

(1) ذو الرمة : ٧٧ ـ ١١٧هـ ، ٦٩٦ ـ ٧٣٥م

غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي التميمي أبو الحارث من

فحول الطبقة الثانية ،قال أبو عمرو: فتح الشعر بامرئ القيس وختم

بذي الرمة ، أغلب شعره تشبيب وبكاء أطلال وكان مقيما بالبادية ،

امتاز باجادة التشبيه توفي باصبهان ، وقيل بالبادية ، انظر ترجمته

في الشعر والشعراء : ٥٢٤ والموشح : ١٧٠ ، والخزانة ١/ ٥١ ،

طبقات فحول الشعراء : ١٢٥ جمهرة اشعار العرب : ١٧٧ ، والبيت

في ديوانه ٣/ ١٤١٩ تحقيق استاذنا الدكتور عبد القدوس أبو صالح .

وهو من قصيدة أولها :

لقد جشأت نفسي عشية مشرف * ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا

وانظر البيت في اللباب للمؤلف لوحة (٣٣) وكتاب سيبويه ١/ ٤٢٨

بولاق ، ٣/ ٤٨ هارون (لا تنفك) والمحتسب ١/ ٣٢٩ ،وابن الشجري

٢/ ١٢٤ ،ابن يعيش ٧/ ١٠٦ ، والانصاف : ١٥٦ والخزانة ٤/ ٤٩ ،

والجنى الداني : ٥٢١ ، والمغني / ٧٦ ، وشواهده : ٧٩ ،والهمع

٢/ ٩٧ والدرر ١/ ٨٨ ، ١٩٥ ، والاشموني ١/ ٢٤٦ ،والابيات: ١٤٢ ،

اسرار العربية ١٤٢ واشعار هذيل : ٣٧٤ وشرح المفضليات : ٨٤٧ ،

الازمنة والامكنة ١/ ١٣٤ ، والموشح ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ،شرح التسهيل

للدماميني ١/ ١٨٦ .

قلنا فى البيت عدة أوجه أحدها : أن الرواية (آلا) مناخة و (ا لال) الشخص الخفى فكأنه قال : ماتنفك مهزولة من السير فلا يكون فى البيت على هذا استثناء .

والوجه الثانى : أنهم حكوا فيه الرفع على أنه ليس بخير فيجوز أن تكون (الا) بمعنى غير ، وتكون بدلا من الضمير فى (تنفك) أو على تقدير الا هي مناخة .

والثالث : أن (الا) زائدة كذا قال المازنى (١) ،وقد جاء زيادة (الا) فى مواضع كثيرة (٢) من الشعر ، وقد أنشد سيبويه منه شيئا .

والرابع : أن تكون (مناخة) حال والخبر على الخسف ، ومعناه لا تنفك على الخسف الا فى حالة اناختها ، أى لا تزال مذلة بالسير متعبة الا اذا أنيخت .

= الحراجيج : الضمر انظر التهذيب ٤ / ١٣٠ قال رويه .

به تمطت عول كل ميلة * بنا حراجيج المهارى النفه

وفى كتاب الابل للأصمعى يقال ناقة حرجوج اذا كانت طويلة على الأرض انظر ص ١٠٢ من الكنز اللغوى ، الخسف : الجوع.

(١) هذا الوجه لم يذكره ابن الأنبارى فى الانصاف ، وأخذ به ابن جنى فقال فى المحتسب ١ / ٣٢٦ : " وتجعل (الا) زائدة ، وقد جاء ذلك عنهم . . ثم أنشد البيت وقال : أى ماتنفك مناخة والا زائدة ." وانظر شرح التسهيل للدمامينى ١ / ١٨٦ ، ونسبة المرادى الى الأصمعى وابن جنى الجنى الدانى : ٥٢٠

(٢) كلمة (كبيرة) مصححة على هامش الورقة .

والخامس : أن تكون (تنفك) تامة فلا تحتاج الى خبر (١) وهذا الوجه فيه نظر وبعد ، وذلك أنك اذا جعلت (تنفك) تامة كان معناه ماتنفصل ولا تفارق السير أو الاعياء الا مناخة ، فيكون على الخسف اما متعلقا بمناخة أو حالا من الضمير فيه فيكون المعنى أنها لاتزال على الخسف حتى فى حال الاناخة ، وليس المعنى على ذلك وهذا البيت يحتاج الى تأويلة أهل البلدين جميعا لأنهم لا يجوزون الفصل بين خبر هذه الأفعال وبين اسمها فى الاستثناء ولا يجوزون أيضا أن يكون الاستثناء خبرا لها ، وعلى قولهم يجوز ذلك ليس المعنى عليه ، وذلك أن قوله : (ماتنفك الا مناخة) ليس بكلام تام وانما الخبر على الخسف ، وقد كان الأصمعى لا يحتج بشعر ذى الرمة ويقول فيه أشياء

---

(١) روى هذا الرأى عن هشام عن الكسائى واستحسن ابن الشجرى فقال فى الأمالى : (... وليس دخول (الا) فى هذا البيت خطأ كما توهم يعنى السائل لأن بعض النحويين قدر فى تنفك التمام ، ونصب مناخة على الحال (فتنفك) هاهنا مثل منفكين فى قول الله عز وجل : " لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة " . فالمعنى ماتنفصل عن جهد ومشقة الا فى حال اناختها على الخسف ورمي البلد القفر بها " .
وأيد هذا الرأى ابن خروف وابن عصفور وابن مالك انظر شرح التسهيل للدمامينى ١٨٦/١ كما أيده المراوى فى الجنى الدانى ٥٢١ .

(٢) الأصمعى : (١٢٢ — ٢١٦هـ ، ٧٤٠ — ٨٣١م) .
عبد الملك بن قريب الباهلى رواية أحد أئمة العربية المتقدمين مولده ووفاته بالبصرة ألف كتاب الابل والاضداد ، والخيل وغير ذلك ولمحمد الله ابن احمد الربعى (الامنتقى فى أخبار الأصمعى) وللدكتور عبد الجبار الجومرد (الأصمعى حياته وآثاره) . أنظر ترجمته فى أخبار النحويين البصريين : ٥٨ ، وانباه الرواة ١٩٧/٢ .

خارجة عن طريقة العرب (١) كما كان يقول فى الكميت (٢) .

والجواب أما البيت فمنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن خبرا منصوب بفعل محذوف لا بيزيد هذه ، بل هذه مفسرة للناصب ، كما يكون ذلك فى باب المصادر والموصولات مثل قول الشاعر (٣) :

ــ أبعلى هذا بالرحى المتقاعس ــ

والتقدير يزداد على السن خيرا .

والثانى : أن الذى فى البيت (لا) ولا ليست أصلا فى هذا الباب وكذلك لم ، وقد جوزوا تقديم الخبر فيهما بخلاف (ما) فانها الأصل فى النفي ، وهي أم بابه ، فالنفى فيها آكد .

والثالث : أن ذلك من أحكام الشعر لا أحكام الاختيار ، قولهم ان معنى (مازال) الاثبات ، قلنا : لا تنظر الى مايحصل من معنى المركب بل الاعتبار بوجود الحرف الذى يصدر به الكلام ، ألا ترى أن الاستفهام اذا دخل على النفى صار معناه الايجاب ، والتقدير ومع هذا يكون الجواب فيه بالفاء والحكم للفظ لا لما آل المعنى اليه ،

---

(١) قال الدماميني فى شرح التسهيل ١ / ٨٦ : "فترق الناس فى الكلام على هذا البيت فمنهم من أخلد الى العجز عن تأويلة وتعلل يقول الأصمعى: ذو الرمة لا يحتج بشعره ، فأقدم على تخطئة غير مبال بذلك والجمهور على الاحتجاج بكلامه ."

وخطأ ذا الرمة الاصمعى والجرمى وتبعهم كثيرون منهم الزمخشرى (أبو نزار (ملك النحاة) ووافقهم أبو البقاء . ورد على من خطأ العرب ابن الشجرى فى أماليه ٢ / ١٢٤ .

كقوله تعالى : " ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها " (فتهاجـــروا) منصوب على جواب النفي ، والاستفهام ولو كان هذا على محض الايجاب لم يجز النصـــب .

واما امتناع دخول (الا) فهو من قبيل المعنى ، لأن الاستثناء مخالف للمستثنى منه ، ولا شك ان معنى مازال الاثبات ، وان النفي نقضه ، وهــذا على خلاف الاعراب ، والتقديم والتأخير لأن ذلك من (مكملات) اللفـــظ ألا ترى أن قولك (قائما مازيد) ، و (ماقائما زيد) مثل (مازيد قائما) في المعنى وهو غير جائز في الاعراب كذلك ها هنا . والله أعلم بالصواب .

---

(٢) الكميت (٦٠ — ١٢٠هـ ، ٦/١٠ — ٧٤٤م)
أبو المستهل الكميت بن زيد بن خنيس الأسدى شاعر الهاشميين من أهل الكوفة قال أبو عكرمة الضبي لولا شعر الكميت لم يكن للغة ترجمان . أنظر ترجمته في الأغاني ١٠٨/١٥ ، جمهرة اشعار العرب ج ١٨٧ ، والشعر والشعراء : ٥٨١ .

(٣) صدر هذا البيت قوله : — تقول وصكت وجهها بيمينهـا —
والبيت مختلف في نسبته فقيل : هو لهذلول بن كعب ، وقيل لاعرابي من بني سعد بن زيد بن مناة ، وقيل هو لنميم بن الحارث بن يزيد السعدى ، وهذا لا يتعارض مع سابقه فقد يكون الاعرابي الذى من بني سعد هو (نعيم) . انظر في الكامل للمبرد ١٤٢/١ ، الخصائص ٢٤٥/١ ، الحماسه ٦٦٦ ، واعراب القرآن المنسوب الى الزجـــاج : ٦٨٢ .

٤٦ ـ مسألة [ليس بين الفعلية والحرفيـــة] *

ليس فعل ، وقال بعضهم هي حرف (١)

والدليل على الاول انه لفظ يتحمل الضمائر ، وتتصل به تاء التأنيث الساكنة على حسب اتصال ذلك بالافعال المتصرفه ، فكأن فعلا . قياســا على عسى ، وبيان الوصف (٢) أنك تقول : لست ، ولست ، ولست ، وليســا ،

---

* ذكر المولف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٣٣) (وشرح اللمع) لوحة (٥٨) وانظر كتاب سيبويه ١/ ٢١ بولاق ، المقتضب ٤/ ٨٧، ١٩٠ ، وأصول ابن السراج ١/ ٩٣ ، والجنى الداني ٤٩٣ ، والمغني : ٣٢٥ ، والمرتجل ١٢٦ ، ١٢٣ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ١١١، ١١٢ ، والبحــر المحيط ٨/ ٥١ ، ٥٢ والخلاف في هذه المسأله ليس خلافا بين البصريــين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الانباري في الانصاف.

١ / صاحب هذا الرأى أبو على الفارسى وقد صرح المؤلف باسمه في شرح اللمــع لوحة (٥٨) .

قال المرادى : " وذهب ابن السراج والفارسى في أحد قوليه وجماعة من ـ أصحاب ابن شقير الى أنها حرف " الجنى الداني ٤٩٤.

وقال ابن هشام : " وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة (ما) وتابعـــه الفارسى في الحلبيات وابن شقير وجماعه " المغنى : ٣٢٥.

اما ابن السراج فقال في الاصول : " أما ليس فالدليل على انها فعـــل وان كانت لا تتصرف تصرف الافعال ـ قولك لست كما تقول ضربت ... " الاصول ١/ ٩٣ ، وهذا مخالف تماما لما نقله عنه المرادى وابن هشام كمـــا ترى ، ولعلهما نقلا عن كتاب له آخــر .

وقال ابن فارس : وزعم ناس أنها من حروف النسق نحو ضربت عبد اللـــه ليس زيدا ... وكان الكسائى يقول : أجريت ليس في النسق مجرى (لا) " الصاحبى : ١٧٠ .

٢ / لعله يريد اتصافها بالفعليـــه.

وليسوا ، ولسن ، كما تقول : قلت ، وقلت ، وقلت ،وقالا ، وقالوا ، وقلن ، وكذلك عسيت وما يتصل بها من الضمائر واذا ثبت هذا حكم بانها فعل ، لما تقرر أن الحروف لا تتصل بها هذه العلامات وكذلك الاسماء ، واذا اختصت هذه العلامات بهذا اللفظ حكم بكونه فعلا لبطلان كونه من القسمين الاخرين .

فان قيل : ما ذكرتموه منقوض ومعارض ، أما النقض فب (ها ؤم) في اسماء الفعل لفاعلين في نحو قولك : (ها اقرأ) بمعنى خذ الكتاب فاقرأ فانه يقال فيه : هاء ، وهاء ، وهاء وكذلك أنت ، وأنتما ،وأنتم ، وأنتن ، وليست هذه أفعال وأما المعارضة فهو أن علامات الفعل (قد) والتصرف وبناؤه على صيغه الفعل ، فان قوله (ليس) على غير بناء الافعال لانها تبنى على فعل وفعل ، وفعل ، وليس هذا اللفظ واحدا منها اذ لو كان كذلك لانقلبت الياء ألفا ،أو لكان معتل العين بالياء على فعل وليس بموجود ، واذا دلت هذه على أنه ليس بفعل حصلت المعارضه فمن اين يثبت كونه فعلا ؟

فلئن قلتم فمن اين يثبت كونه حرفا ؟ قلنا : لما نذكره من الترجيح في حجتنا والجواب (١) : أما النقض فغير لازم وذلك أن هذه العلامات لا تتصل بالحروف والاسماء على حسب اتصالها بليس ، وبيانه أما الحروف في أنت وأنتما ، وأنتم فان الاسم فيه (أن) وهي موجودة في قولك (أنا قلت) فزيدت التاء عليه ، علامة للخطاب ، ثم كسرت في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر فاذا أردت التثنية والجمع زدت على التاء ميما وألفا ، وميما وتاء فقلت : (انتما وأنتم) وهذه

---

(١) حقها أن تكون بالفاء (فالجواب) كما تقدم .

حروف تدل على الخطاب والكميه ، وليس كذلك فى لسنا ، ولستم ، أمـــا (لسنا) فالضمير فيه (نا) مثل قمنا ، ولستما ،ولستم فالضمير فيه التـــاء وما بعدها علامة لمجاوزة الواحد ، وليس قائمه بنفسها ، وليست اسمـــا بالاتفاق و (ان) فى أنت هو اسم ولذلك تقول فى المثنى وفى الجمـــع (نحن) ، و (ليس) لا يتغير لفظها وان تتغير العلامات المتصلـــة بها ، وأما (هاء) فى اسم الفعل فلا ينقض به فانها اسم بالاتفاق وليـــس ليست اسما عند أحد ، وانما جاءت العلامات فى هاء و ، اء وهاء على جهـــة التشبيه بالفعل هذا فى بعض اللغات وفيها لغات لا تدل العلامة فيهـــا على مثل ما تدل العلامة فى الفعل كقولهم (هاؤم) فانه زاد المـــيم والمراد به الامر ، وليس فى أفعال الامر ما هو كذلك كقولك خذ ، وخذوا ، فانه لا ميم فيه ، واذا بعد هذا اللفظ عن فعل الامر ومن بقية الافعـــال وكان اسما لم يناقض به فى باب ليس واما المعارضه فسيأتى جوابها .

واحتج الاخرون بالسماع والقياس .

أما السماع فما حكى سيبويه من قول العرب .(١) (ليس الطيب الا المســـك) فرفع المسك والطيب جميعا وأعرى ليس من مرفوع ومنصوب لوجود (الا) الناقضه للنفس ، كما أن حكم (ما) كذلك .

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١/ ٢٨ بولاق ، ١/ ٥٧ (هارون) ولهذا القـــول قصة يطول ذكرها هنا انظر مجالس العلماء للزجاجى ص ١ - ٥) وطبقات الزبيدى ص ٣٣ ، والاشباه والنظائر للسيوطى ٣/ ٢٣ ، وهى حكايـــه ابى عمرو ، وعيسى بن عمر ، وهذه المسأله من مسائل ملك النحاة المشـــر انظارها فى الاشباه ٤/ ١٦٥ .

وأما القياس فمن أوجـه

أحدهما : أن الفعل موضوع على الاثبات الحدث والزمان (١) ، وليس لا تدل على واحد منهما ، وانما تنفيهما فهى فى ذلك كما النافيه .

ومنها : أنها لو كانت فعلا ثلاثيا لكانت على أحد أمثلة الفعل وهى فعل وفعل وفعل ولا يجوز أن تكون على واحد منها أما الضم فليس فى الافعال ما عينه ياء مضمومة وأما الفتح والكسر فكان يجب أن تنقل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل (خاف) و (هاب) .

ومنها : أن ليس لا يصح أن تكون صلة لـ (ما) المصدريه كقولك : - (ما أحسن ما زيد قائما) ولو كانت فعلا لصح أن تكون صلة لـ (ما) .

ومنها : أن ليس ينتصب جوابها كما ينتصب جواب (ما) النافيه كقولك : - (ليس زيد بزائرك فتكرمه) ، وقولك : (ما زيد بزائرك فتكرمه) .

ومنها : أنها غير متصرفه ، وأنها لا تدخل عليها (قد) وهذا من أدل علامات الافعال .

والجواب أما الحكايه عن العرب فالجواب عنها من ثلاثه أوجـه :

أحدهما أنها شاذه شذوذا (٢) لا يثبت بمثله أصل كما أن الجر بلعل (٣) ، وفتح

---

(١) هكذا فى الاصل ولعل الصواب (على اثبات الحدث والزمان ..)

(٢) حكوا فى (لعل) الجر شذوذا كما قال المؤلف وقالوا هى لغة عقيل
ومنها قول الشاعر :
- لعل أبى المغوار منك قريب -
أنظر الجنى الداني : ٥٨٤ ،
وقول الاخر :- لعل الله فضلكم علينا -
انظر المغرب ١ / ١٩٣
وقول الاخر : على صروف الدهر أو دولاتها - انظر الجنى الدانى : ٥٨٤
وقول الاخر : لعل الله يمكننى عليها - انظر الجنى الدانى : ٥٨٤

(٣) قال الأخفش فى معانى القرآن لوحة ٥٤/ب (وزعم يونس أن ناسا من العرب يفتحون اللام التى فى مكان (كي) وأنشد هذا البيت فزعم أنه سمعه مفتوحا :
يوامرنى ربيعة كل يـوم * لأهلكها واقتنى الدجاجـا

لام كى لاتجعل أصلا يستدل به وكذلك قولهم لدن غدوة (١) والشذوذ المطرح كثير .

والوجه الثانى : أن فى ليس ضمير الشأن ، والتقدير ليس الشأن والقصة الطيب الا المسك ، كما قالوا . (ليس خلق الله الا مثله) (٢) .

فان قيل : هذا لا يصح لانه يلزم منه دخول (الا) بين المبتدأ والخبر وليس حكم (الا) كذلك .

قيل : أما فى الشعر والشذوذ فيحتمل ذلك ومنه قوله تعالى (٣) : (ان نظن الا ظنا) اى ان نحن نظن الا ظنا .

والوجه الثالث : أنا نقدر تجرد (ليس) عن ضمير ولكن هذا لا يخرجها عن أن تكون فعلا لفظيا ألاترى (٤) أن كان وأخواتها أصلها أن تكون دالة على

= وزعم خلف انها لغة بنى العنبر .. وقد سمعت أنا ذلك عن المرىوذلك أن أصل اللام الفتح ، وانما كسرت فى الاضافة ليفرق بينها وبين لام الابتداء " .

(١) لعله يقصد قول الشاعر :

_ لدن غدوة حتى دنت لغروب _

انظره منسوبا الى أبى سفيان بن حرب فى السيره النبويه لابن هشام : ٦٥٨ ، وانظر العينى ٣/٤٢٩ ، والهمع ١/٢١٥ ، والتصريح ٢/٤٦

(٢) هذه الحكاية فى كتاب سيبويه ١/٢٨ بولاق .

(٣) سورة الجاثيه : آية : ٣٢ _ وفى اعراب القرآن قال المؤلف : (_ تقديره ان نحن الا نظن ظنا ...) وانظر تأويل الآيه فى البيان فى غريب اعراب القرآن (ابن الانبارى ٢/٣٦٧ وقد جعل المؤلف دخول (الا) فى هذه الآيه من الشذوذ الذى لا يستساغ الا فى الشعر فقط فكأنه يريد ان يطعن فى تركيب الآيه نفسها لا فى قراءة قارى لأن الآيه لا _ تحتمل قراءة أخرى غير هذه .

(٤) نقل السيوطى هذا النص فى الأشباه والنظائر ١/٢٠٥ وبدأه بقوله : أصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ..... الى قوله : .... (على الزمان) .

الحدث ثم خلعت دلالتها على الحدث (١) وبقيت دلالتها على الزمان ،وقد يأتي لفظ (كان) زائدا فلا يدل على حدث ولا على زمان ، فغير ممتنع أن يأتي لفظ (ليس) وهي فعل لفظا ، وقد زال حكمها في الاعراب دون دلالتها على النفي لانه اذا جا (ز ان تزاد كان ، ولاعلة له في اللفظ ولا دلالة على حدث) (٢) ولا زمان كان ذلك في ليس أولى لانها وان ألغيت عن العمل فنفيها باقي (٣) .

قولهم : (الفعل موضوع للاثبات) ، جوابه من وجهين :

أحدهما : لا نسلم ذلك مطلقا ، فان منها ما يدل على النفي فقط ، مثل أمسك عن الفعل ، وكف عنه ، وترك ، وصام ، فان ذلك كله يدل على النفي ، وهي أفعال بلا خلاف.

الثاني : نسلم ذلك ولكن نقول : نحن لا نثبتها فعلا حقيقيا بل هي فعل لفظي يجرى عليه حكم الحقيقي في العمل ، قولهم : (لو كان فعلا لكانت على أحد الامثله الثلاثه) قلنا : ي في الاصل على مثال (فعل) بالكسر

---

(١) في الشباه (عليه).

(٢) ما بين القوسين ورد في أسفل الورقه فأصابه التلف فأمكن قراءته كما أثبتناه ولكن بمشقه بالغه.

(٣) كذا في الاصل والرأي الراجح حذف الياء.

ولكن سكنت كما كان ذلك فى قولهم (١) : (صيد البعير) واصلـــه صيد اذا أصابه داء فى عنقه يسمى (الصيد) ولزم هذا التسكين فـــى ليس لما شبهت بالحروف وصارت فى اللفظ مثل ليت ، وأما امتناع كونهـــا صلة لـ (ما) المصدريه فلأنها وضعت على النفى كالحرف فلا يكـــون منها مصدر ونحن نقول انها فعل لفظى حقيقى ، وأما عدم تصرفها فلا ينفى كونها فعلا فان فعل التعجب لا يتصرف وكذلك عسى وحبذا وأما بقيـــه العلامات نحو (قد) فلا ينفى كونها فعلا فان عسى وحبذا (وفعـــل التعجب) (٢) لا تدخل عليها (٣) قد وهى أفعال (٤) والله أعلم بالصواب .

---

(٢) انظر كتاب الابل للاصمعى قال : (الصيد داء يأخذ الانف فيميـــل منه رأس البعير ..) ص ٩١ ، ١٥٦ (الكنز اللغوى) .
وانظر المخصص لابن سيده ٧ / ١٧٠ ، تهذيب اللغة للازهرى ١٢ / ١٢١ (صيد) واللسان : (صيد)

(٢) قوله وفعل التعجب مصحح على هامش الورقه بخط الناسخ .

(٣) فى الاصل عليهما والظاهر أن الناسخ كتب عليهما قبل تصحيح قـــول المؤلف (وفعل التعجب) فلما اضافه لم يغير الضمير من التثنيـــه الى الجمع .

(٤) للمالقى رأى فى هذه المسألة حيث قال : (وليس ليست محض فى الفعليه كما أنها ليست محض فى الحرفيه .. ثم قال : فالذى ينبغى أن يقـــال فيها : اذا وجدت بغير خاصيه من خواص الافعال وذلك اذا دخلت على الجملـــة الفعلية أنها حرف لا غير كـ (ما) النافيه كقول الشاعر :
تهدى كتائب خضرا ليس يعصمها * الا ابتـــداد الى موت بأسيـــاف .
(رصف المبانى : ١٤١) .

٤٧ ـ مسألة [تقديم خبر ليس عليها] *

يجوز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين (١)

---

* ذكر المؤلف هذه المسأله في كتاب (اللباب) لوحة (٣٢) وشرح اللمع لوحة (٥٩) واعراب القرآن ٢/ ٣٥
كما ذكرها ابن الانباري في الانصاب: ١٦٠ ـ ١٦٤ وهي المسألة رقم (١٨) وعنوانها هناك (القول في تقديم خبر ليس عليها).
وانظر الأصول ١/ ١٠٢ ، والايضاح / ١١٠ ، واسرار العربية/ ١٤٠ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ١١٤ وشرح الرضى ٢/ ٢٩٧ ، وهمع الهوامع ٢/ ٨٨، ٨٩ (ط) الكويت ،والأشموني ١/ ٣٥٥ والصبان ١/ ٢٢٥ ، والتصريح ١/ ٢٢٥ ، والبحر المحيط ٥/ ٢٠٦

(١) قال المؤلف في شرح اللمع لوحة ٥٩ : للبصريين في تقديم خبر ليس عليها مذهبان المنع لأنها حرف أو كالحرف وهي نفي أيضا فصار جمودها ونفيها كالحرف ، ومنهم من أجاز لأنها فعل على كل حال.
ونسبه ابن يعيش الى سيبويه قال ابن الانباري ولا يوجد له نص في ذلك
ونسبه ابن يعيش ايضا الى المتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين ـ كالسيرافي والفارسي ، واليه ذهب الفراء من الكوفيين . شرح المفصل ٧/ ١١٤.
قال السيوطي : ونسبه ابن جني الى الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور.

وقال الكوفيون ، وبعض البصريين : لا يجوز (١)

وحجة الأولين من أوجه :

أحدهما : قوله تعالى (٢) : " ولئن أخرنا عنهم العذاب الى أمة معدودة ليقولن ما يحبسه " ثم قال : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " فنصب يوم بمصروف ، ومصروف خبر ليس ، وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لأن المعمول تابع للعامل ، ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع .

فان قيل : في الآية وجوه غير ما ذكرتم .

أحدهما : أن (يوم) في موضع رفع وبني على الفتح لاضافته الى

---

(١) منهم المبرد والزجاج وابن السراج انظر الأصول ١٠٢/١ ونسبه السيوطي الى الفارسي وهذا يتعارض مع قوله في الايضاح " .. وهكذا خبر ليس وهو قول المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس ، — وذهب قوم الى أن تقديم خبرها عليها " يجوز " ص ١١٠ ولكن الاشموني نسب هذا الرأي للفارسي أيضا ، وذكر أنه في (الحلبيات) انظر حاشيه الصيان على الاشموني ٢٩٠/١ ، وممن اختار رأي الكوفين ابن اخت الفارسي والجرجاني وابن مالك وابن هشام وابن عقيل وأبو حيان .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ٢٠٦/٥ : وقد تتبعت دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها الا ما دل عليه ظاهر هذه الآية (وهي قوله الا يوم يأتيهم) وقول الشاعر :

فيأبى فما يزداد الا لجاجة * وكنت أبيا في الخفا لست أقدم

(٢) هود : آية ٨

الفعل (١) كما قرأنافع (٢) " هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (٣) بفتح الميم وعلى هذا لا يبقى لكم فيه حجة.

والثاني : نقدر أنه منصوب ولكن لا بمصروف ، بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلا زمهم يوم يأتيهم أو يهجم عليهم ومثل ذلك لا بمصروف كقولك (زيدا ضربته) هو منصوب بفعل محذوف.

---

(١) رجح ابن الانبارى رأى الكوفيين فى هذه المسأله واحتج لرأيه بهذا الاعتراض الذى نراه عند أبى البقاء فقال فى الانصاف : ١٦٢

" ... لا نسلم أن يوم متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب وانما هو مرفوع بالابتداء وانما بنى على الفتح لاضافته الى الفعل كما قرأنافع والاعرج قوله تعالى : " هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم " فان يوم فى موضع رفع وبنى على الفتح لاضافته الى الفعل وكذلك ها هنا ...".

(٢) نافع (؟ — ١٦٩ هـ)
هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى بالولاء المدنى ، أحد القراء السبعة المشهورين ، كان أسود شديد السواد ، صبيح الوجه حسن الخلق ، فيه دعابة أصله من اصبهان واشتهر بالمدينة وانتهت اليه رئاسه القراءة فيها ، وأقرأ الناس نيفا وسبعين سنه وتوفى بها . انظر ترجمته غاية النهايه ٢/ ٣٣٠ ، ابن خلكان ٢/ ١٥١ ، الاعلام ٨/ ٣١٧ .

(٣) المائدة ، آية ١١٦.

والثالث : سلمنا أنه منصوب (بمصروف) [١] ولكن هو ظرف لـــه والظروف يتساهل فى نصبها فلا يلزم من ذلك جواز النصب فى غيرها .

والجواب : أما الأول (فجوابه) [١] من وجهين .

أحدهما : أنه لو كان (من هذا) [١] الموضع لكان مبتدأ والجملـة بعده خبرا عنه فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ (فيكون الأصل) [١] ليس مصروفا عنهم فيه وحذف العائد على المبتدأ من مواضـع الضروره .

والثانى : (أن يوم) [١] مضاف الى فعل معرب ، والجيد فى ذلك اعـراب المضاف ، ولم يقرأ أحد من القراء (يوم) بالرفع بخلاف قولـه " يـوم ينفع الصادقين " على أن " يوم ينفع " معرب بالنصب وهو ظرف لما دل — عليه هذا أى هذا واقع فى يوم ينفع الصادقين ، وأما نصبه بفعل مضمر فلا حاجة اليه مع صحة عمل مصروف فيه ، لان الاضمار على خلاف القياس ، أما كونـه ظرفا فليس بعلة لجواز أعمال الخبر المتأخـر فيه فان أحدا لم يفـرق بين عمل خبر ليس فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره .

والدليل الثانى : أنه فعل جاز تقديم منصوبه على مرفوعه فجاز تقديمـه عليه كـ (كان) وأخواتها مثال ذلك أن تقول : (ليس قائما زيد) فتنصب قائما بليس وهو مقدم على المرفوع فكذلك اذا تقدم المنصوب عليها ، والجامـع (بينهما) [٢] ان تقديم المنصوب على المرفوع تصرف ، والتصرف للافعال بحـق

---

(١) الكلمات غير واضحة فى الاصل لوقوعها فى طرف الورقه فاجتهدت فى تصويبها .
(٢) الكلمات غير واضحة لتآكل اطراف الورقه واجتهدت فى تصويبها .

الأصل ألا ترى أن (ما) الحجازيه لما لم تكن متصرفه أو لما كانت حرفا (لم) يتقدم منصوبها على مرفوعها لعدم الفعلية ، بخلاف ليس.

فان (قيل) الجواب عنه من وجهين :

أحدهما : لا نسلم أنها فعل بل هي حرف على ما ذكر في المسألة قبلها

والثاني : نسلم أنها فعل ولكن غير متصرف ولا حقيقي بل هو أشبه بالحرف وقد ذكرناه في المسألة السابقة ، ثم هو منقوض في المعنى بنعم وبئس ، وعسى ، وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جائز فلو قلت : (رجلا نعم زيد) لم يجز ، و (ما زيدا أحسن) لم يجز ، و (عسى أن يقوم زيد) على أن تجعل (أن يقوم) في موضع نصب لم يجز ، وخرج على ما ذكرناه (كان) فانها متصرفة تكون للماضي والحال والاستقبال بخلاف ليس .

الجواب[(١)] : أما الأول فلا يصح لوجهين :

أحدهما : أنه ليس مذهبا لهم[(٢)] .

والثاني : ما سبق من الأدلة على كونها فعلا .

---

(١) كذا في الأصل والصواب فالجواب.

(٢) لعله يقصد جمهور النحويين الكوفيين والبصريين لانهم يقولون جميعا بفعليتها وقد تقدم الحديث عن ذلك في المسألة السابقة.

قولهم : (هى غير متصرفه) عنه جوابان :

أحدهما : لا نسلم فان من وجوه التصرف اختلاف الضمائر المتصلة بالفعل وليس قد اتصلت بها الضمائر على ما ذكرناه من ضمائر التثنيه والجمع والتاء ومن تاء التأنيث.

والثانى : نسلم أنها غير متصرفه ولكن هى فعل لما ذكرناه فى موضعه والفعل بحق الأصل عامل قوى وان ضعف فى بعض المواضع لم يسلبه عمله الأصلى ، وعمل الفعل (يقتضى)(١) ان يكون معموله متأخرا ومتوسطا ومتقدما ، وقد ظهر أثر ذلك فى ليس ، وقد تقدم منصوبها على مرفوعها ومخالفتها فى ذلك (ما) لما لم تكن متصرفة ، ولم تكن فعلا ، فكذلك يجوز تقديم منصوبها عليها اذ لا فرق فى التقديم بين القريب والبعيد يدل عليه أن منصوبها اذا تقدم على مرفوعها كانت ليس الى جنبه واذا تقدم عليها كانت الى جنبه أيضا ، ولا فرق بين أن تليه أو يليها.

أما النقض بالمسائل التى ذكروها فلا يرد لان كل واحد منها اقترن به ما يمنع من التقديم والمانع قد يرجح على المقتضى وليس مقتضيه ولم يقترن بها مانع من التقديم بخلاف تلك المسائل فان المانع مقترن بها .

وبيانه أما (نعم رجلا زيد) فالمانع فيه من التقديم شيئان أحدهما : أن رجلا ها هنا فاعل فى الأصل اذ التقدير نعم الرجل ثم نكر وجعل تمييزا للمبالغه وهو مثل قولهم : (طبت به نفسا) أى طابت نفسى

---

(١) الكلمه غير واضحة فى الأصل واجتهدت فى تصويبها .

به واذا كان واقعا موقع الفاعل لم يجز تقديمه لان الفاعل لا يتقدم علـــــــى الفعل .

والوجه الثاني : أن فاعل نعم مضمر فيها على شريطة التفسير وهو رجلا مفســـر للضمير فلو قدم لقدم المفسر علـى المفسر ، وهذا خلاف الأصل ، والممـــيز على المميز ونظير ذلك قولك : (عندى عشرون درهما)

ولو قلت : عندى درهما عشرون لم يجـــز .

أمـا عسى (فالجواب عنها من خمسة أوجه :

أحدهما :) (١) أنها وضعت لتقريب الخبر من الحال ، وتضمنت معنى التقريب فجمدت لذلك ، فالمانع جمودها وافادتها لمعنى مستقبل وهو وقوع الخبر.

والوجه الثاني : أن خبر عسى (ان والفعل) و (ان) موصوله وما فـــى حيز الصلة لا يتقدم على ما يعمل فيـــه .

الوجه الثالث : أن خبر عسى يجوز أن يقع بدلا من اسمها كقولك :

(عسى (زيد) أن يقوم) (٢) أى عسى زيد قيامه فعند ذلك هو فى حكـــــم الفاعل ، والفاعل لا يتقدم على الفعل .

والرابع : أن فى خبـر (عسى) ضميرا يرجع الى اسمها ، والمضمر لا يتقدم على المظهر هذا هو الأصل ، وانما يتقدم اذا كان فى نية التأخير ولو صـــــح التقديم لما جاز غيره لانه هو المقصود فى حكم عســـى .

---

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقه بخط الناسخ

(٢) فى الأصل (عسى أن يقـــوم) .

والخامس : أن فيه اضمارا قبل العامل والمعمول فيه ، وليس كذلك بـــاب (ليس) وأما فعل التعجب (فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن) المانع من جواز تقديم المنصوب أن المنصوب هو فاعـل (١) في الأصل ألا ترى أن قولك : (ما أحسن زيدا) في معنى حسن زيد جـدا وانما أخر ليسبق معنى التعجب على المتعجب منه فهو كسبق أداة الاستفهام على المستفهم عنه .

والوجه الثاني : أن فعل التعجب مع (ما) بمنزلة الموصول والصلـــة وقد ذهب الأخفش الى انه موصول حقيقة (٢) ، وتقديم الصلة على الموصول ـ لا يجوز أما حجة الآخرين (٣) فقد تمسكوا بأشيــاء

أحدهما : انها لفظ ينفي الخبر فلم يجز تقديم منصوبه عليه كـ (ما) وبيانه

---

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .

(٢) انظر المسألة رقم (٤١)

(٣) هم الكوفيون واحتج لهم ابن الانباري في الانصاف بقوله : (أمـــا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز تقديم خبـــر ليس عليها وذلك لان ليس فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعـــل المتصرف كما اجريت (كان) مجراه لانها متصرفة ألا ترى أنك تقـول كان يكون فهو كائن وكن كما تقول ضرب يضرب فهو ضارب ومضـــروب واضرب ولا يكون ذلك في ليس . . . على أن من النحويين من يغلـــب عليها الحرفية ويحتج بما حكي عن بعض العرب انه قال : (ليس الطيب الا المسك) فرفع الطيب والمسك جميعا وبما حكي ان بعض العـــرب قيل له فلان يتهددك فقال : (عليه رجلا ليسي) . . . . . . الخ) (الانصاف : ١٦١ ، ١٦٢) .

أن قولك : (ليس زيد قائما) ينفى قيامه فى الحال كما أن قولك : (ما زيد قائما) كذلك ، واذا اشبهت (ما) فى النفى وجب أن تحمل عليها فى منع التقديم ، ألا ترى أنها لما اشبهت (ليس) أعملها أهل الحجاز عمل (ليس) فكذلك اذا اشبهتها فى النفى منعت من التقديم وهذا أولى وذلك أن (ليس) القياس أن لا تعمل كما أن القياس فى (ما) كذلك فاذا منعت من التقديم كانت حملا على الأصل ، وكان تأخر المنصوب عنها جاريا على خلاف القياس.

والوجه الثانى : أن (ليس) قد توهنت ونقصت عن الفعل الحقيقى من وجوه.

أحدها : أن بعض النحويين جعلها حرفا محضا وليس لذلك كان وأخواتها

والثانى : ما حكى سيبويه عن بعضهم أنه ألغاها عن العمل فقال : ليس زيد قائم.

والثالث : أن بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلم من غير نون الوقاية فقال : (عليه رجل ليسى) ولو كانت فعلا حقيقه لقال : (ليسنى)

والرابع : ان بعض العرب لم يحملها ضميرا فقال : (ليس الطيب الا المسك)

والخامس : أنه لا يكون منها مستقبل ولا أمر فخالفت بذلك بقية أخواتها

والسادس : ان ضمير المخاطب والمتكلم اذا اتصل بها لا يكسر أولها وليس كذلك (باع) لانك تقول فيه بعت ، ولا تقول هنا (لست).

وكل هذه الوجوه تدل على انحطاط رتبتها عن رتبه (كان) وشبهها بـ(ما) فتكون فرعا عليها ، والفروع تنقص عن الأصول ولا يبين أثر النقصان الا بمنع التقديم.

والجواب[1]: قولهم : (انه لفظ ينفى ما فى الحال) قلنا : كونها لفظا اللفظ العام الذى هو الجنس وذلك يدخل الاسم والفعل والحرف والعمل لا ينسب اليها بكونها لفظا بل بكونها فعلا ، وهو وضعها الخاص ، وبذلك تنفصل عن (ما) فيسقط الحاقها بها ، بل هى أصل لـ (ما) والأصل لا ينعكس ويصير فرعا لفرعه . قولهم : (القياس فى ليس ألا تعمل) لا نسلم بل القياس أن تعمل لأن ليس فعل تتصل به الضمائر المرفوعة والمنصوبة فهى فى ذلك كـ (كان) ، ويلزم من ذلك جواز التقديم. قولهم : (انها قصرت عن كان) قلنا : لا نسلم قصورها عنها فى العمل ، لان عملها منسوب الى كونها فعلا فهى فى ذلك كـ (كان) ، وانما لم تتصرف لما أرادوا بها نفى ما فى الحال فجمودها كجمود (نعم) و (بئس) وفعل التعجب، و (عسى). وأما كونها حرفا فقد أبطلناه فيما سلف[2]، وأما الفاؤها فلا يصح والحكاية محمولة على أنه جعل فيها ضمير الشأن فلذلك رفع الجملة بعدها ،وكذلك قولهم : (ليس الطيب الا المسك) وقد سبق ذكره ،

---

(١) أيد ابن الانبارى فى هذه المسأله ما ذهب اليه الكوفيون فقال فى الانصاف ص ١٦٣ : " والصحيح عندى ما ذهب اليه الكوفيون ".
وهذه المسألة من مسائله السبع فقط التى أيد فيها الكوفيين .
أما العكبرى فذهبت به العصبيه فرجح مذهب أصحابه البصريين وان كانت الأدله الكوفيه أقوى واظهر . والبصريون فى هذه المسألة خالفوا أصولهم فى عدم القياس على النادر القليل ، فاجازوا تقديم خبر ليس عليها وليس عندهم من الشواهد والنقول عن العرب ما يؤيد ذلك ويقويه .

(٢) انظر مسألة : (ليس بين الفعليه والحرفيه) رقم (٤٦) .

وقولهم في الحكايه (ليسى) فمن الشذوذ الذى لا يعول عليه ، كما أنه جعل الاغراء للغائب في قوله (عليسه) وباب ذلك أن تقول : على كذا أو عليك . واما عدم تصرفها في الزمان فلانهم وضعوها على معنى واحد وهو نفى ما في الحال كما أن نعم وعسى وفعل التعجب كذلك ،وأما قولهم : (لست) بفتح اللام على خلاف بعت فالوجه فيه أن أصلها (ليس) بكسر الياء كما قالوا : (صيد البعير) اذا أصابه الصيد وهو داء وتقول بعد التسكين (صيد البعير) بفتح الصاد وسكون الياء تنبيها على الأصل فكذلك (ليس) في أن أصلها (ليس) ثم سكنت ولما اتصل بها الساكن (١) حذف الساكن الأول وبقى الأول على فتحه تنبيها على الأصل والله أعلم بالصواب.

---

(١) في الأصل كلمة غير واضحة ولكن الكلام يستقيم بدونها .

٤٨ ـ مسألة [خبر (ما) الحجازية منصوب بها] *

خبر (ما) فى اللغه الحجازيه ينصب بها ٠

وقال الكوفيون : بحذف حرف الجر ٠

وحجة الأولين من وجهين (١)

الأول : أن (ما) مشبهه بليس لمشاركتها إياها فى أربعة أشياء وهى : النفى ، ونفى ما فى الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء فى خبرها ٠ والشبه من وجهين يكفى فى الحاق المشبه بالمشبه به ، فكيف إذا زاد عليهما ؟ ودليل ذلك اعراب الفعل لشبهه بالاسم ، ومنع التنوين والجر مما لا ينصرف ٠ وباعتبار هذا الشبه رفعت (ما) المبتدأ وعملت فيه ، وكل ما اقتضى اسمين وعمل فى أحدهما عمل فى الآخر ٠

---

* ذكرهذه المسألة المؤلف فى كتاب (اللباب) لوحة (٣٣) ، وشرح اللمع لوحه (٦٣) ، واعراب القرآن ١ / ١٦

كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ١٦٥ ـ ١٧٢ ، وعنوان المسألة هناك : (القول فى العامل فى الخبر بعد (ما) النافيه النصب) وهى المسأله رقم (١٩) ، وانظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨ ، بولاق ، ٥٧ هارون والمقتضب ٤ / ١٨٨ ، وأصول ابن السراج ١ / ٦٠ ، ومجالس ثعلب : ٥٩٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٣٨ ، واسرار العربيه : ١٤٣ ، وشرح ابن يعيش ١ / ١٠٨ ، ٢ / ١١٤ ، والجنى الدانى : ٣٢٢ ، والمغنى ٣٣٥ ، ومجالس العلماء ١١٣ ، وايضاح علل النحو : ١٣٥ ، والبحر المحيط ١ / ٥٥ ، ٤ / ٣٠٤ ، والهمع ٢ / ١٠٩ (الكويت) وحاشية الصبان ١ / ١٤٦ ، والتصريح ١ / ١٩٦ ٠

(١) بتشابه الاحتجاج للبصريين عند أبى البقاء وابن الأنبارى إلا أن أبا البقاء زاد الوجه الثانى الذى ضمنه الرد على المخالفين قبل أن يبين حجتهم ، وكان عليه أن يوخره حتى يعرض لنا حجة المخالفين كما فعل ابن الأنبارى ٠

والوجه [الثاني] (١) أن خبر (ما) وجدناه منصوبا ، ولابد له من ناصب ولا يجوز أن يكون الناصب حذف حرف الجر لوجهين .

أحدهما : أن حرف الجر هنا ليس بأصل ، بل هو زائد دخل فضلة موكده ، وما هذا سبيله لا يجعل مقدما في الرتبه حتى يقال لما حذف انتصب ما بعده ، بل النصب هنا قبل الجر .

والثاني : أن الحذف عدم ، والعدم غير صالح للعمل ، ويدل على ذلك أنا وجدنا حرف الجر يحذف في كثير من المواضع ، ولا ينتصب ما يحذف عنه (٢) كقولك : (بحسبك قول السوء) فلو حذفت قلت : حسبك بالرفع ، وكذلك " كفى بالله شهيدا " (٣) و (ما جاءني من أحد) وله نظائر كثيرة .

واحتج الاخرون (٤) بأن (ما) حرف يدخل على الاسماء فلا اختصاص له

---

(١) لفظه (الثاني) ساقطة من الاصل .

(٢) حروف الجر في هذه الامثله والامثله الكثيره التي ذكرها ابن الانباري وغيره في هذه النقطه بالذات كلها حروف جر زائده ، فلعل حرف الجر الزائد اذا حذف لا ينتصب الاسم بعدها .

(٣) النساء : آية ٧٩ .

(٤) احتج لهم ابن الانباري بقوله : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انها لا تعمل في الخبر وذلك لان القياس في (ما) أن لا تكون عاملة البته لان الحرف انما يكون عاملا اذا كان مختصا ... وأعملها أهل الحجاز لانهم شبهوها بليس من جهة المعنى وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر ... فبطل أن يكون منصوبا بها ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض لان الاصل (ما زيد بقائم) فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا ، لان الصفات منتصباب الانفس... الخ (الانصاف / ١٦٥ ، وانظر مشكل اعراب القرآن ١ / ٢٢ .

وما هذا (شأنه)(١) لا ينبغى أن يعمل ، فأحسن أحواله أن يعمل فى الاسم الواحد ، (ويكون)(٢) العمل فى الاسم الاخر لحرف الجر فى (قولك: (ما زيد بقائم) ،(٢) الا أنه حذف تخفيفا فانتصب (الاسم بعده)(٢) لان شأن حرف الجر شأن الظروف ، والظروف منصوبه ، فيكون الجار والمجرور كالظرف فاذا حذف الحرف خلفه الاسم فى الانتصاب (يدل عليه أنها اذا نقض نفيها بالا أو لكن أو تقدم الخبر على الاسم بطل عملها ، ولو كانت عاملة فى الخبر لم يبطل فى التقديم كما فى كان وأخواتها)(٣)

والجواب من وجهين(٤):

أحدهما: أن هذا يقتضى تقديم رتبه الجار وليس كذلك بل الرتبه الأولى تمرى الاسم من الحرف.

والثانى: أن حرف الجر انما يكون له موضع غيره ، والنظر فى ذلك الغير ولا غيرهما الا النصب فدل أن المنصوب هو الاصل ، وأن حرف الجر داخل عليه ، أما بطلان عملها بالنقض ، والتقديم فلأجل أنها عملت لشبهها بليس وبهذين السببين ينقطع عن ليس ، لأن النفى يزول بالا ودخول حرف الجر يبطل بالتقديم ، فلم يبق الشبه الملحق لها بليس . والله أعلم بالصواب .

---

(١) ما بين الاقواس ذهب فى تآكل الورقه واجتهدت فى تصويبه.
(٢) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقه بخط الناسخ نفسه.
(٣) أيد ابن الانبارى رأى البصريين ورد على الكوفيين فى هذه المسأله فقال فى الانصاف: اما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: أن القياس يقتضى ان لا تعمل قلنا كان هذا هو القياس الا أنه وجد بينها وبين لا مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهى لغة القرآن قال الله تعالى: " ما هذا بشرا " وقال تعالى: " ما هن أمهاتهم " .. وقولهم انه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا لان الصفات منتصبات الأنفس فلما حذفت ابقت خلفا منها قلنا هذا فاسد .. الخ (الانصاف/١٦٦) واستشهد ابن الانبارى بسبعة أبيات ومثالين.

٤٩ ـ مسألة [تقديم معمول خبر (ما) عليها] *

تقول : (طعامك ما زيد آكلا اياه ، أو آكله) نصبت الخبر أو رفعته فان نصبت الطعام بآكل لم يجـــز .

وقال الكوفيون : يجوز ، وفرق (ثعلب)(١) فقال : ان كان ذلك فـــي القسم لم يجـز ، وان كان فى خبر محض جاز .

---

* انظر التخريجات المثبته فى المسألة التى قبلها
وذكرت هذه المسألة فى كتاب الانصاف لابن الانبارى : ١٧٢ ـ ١٧٣ وهى المسأله رقم (٢٠) وعنوانها هناك : (القول فى تقديم معمول خبــر (ما) النافيــه عليها)

(١) ثعلب : (٢٠٠ ـ ٢٩٢ هـ)

أبو العباس أحمد بن يحيى مولى بنى شيبان ، امام الكوفيين فى زمـــان أخذ عن محمد بن سلام ، وسلمة بن عاصم والزبير بن بكار ، وأخذ عنــه الزجاج أول أمره وابن كيسان ، والاخفش الاصغر على بن سليمان ، وأبوبكر ابن الانبارى ، نظر فى حدود الفراء وعمره ثمان عشره سنه وغلط بسروكلما ن فظن انه سمعه من الفراء نفسه فى هذا السن واشهر مؤلفاته التـــى وصلتنا مجالس ثعلب وشرح ديوان زهير ، وقواعد الشعر ، والفصيح الـذى ينسب اليه فيقال (فصيح ثعلب) كما نسب اليه عام اهتم به فسمى ..... (الفصيحى) .

انظر ترجمته فى انباه الرواه ١ / ١٣٨ ، تاريخ بغداد ٥ / ٢٠٤ ، وشذرات الذهب : ٢٠٧ وغير ذلك .

وحجـة الأولين (١) أن المانع من النصب موجود فيمتنع النصب ، وبيان المانع أنك لو نصبت الطعام لنصبته بآكل ، وآكل فى حيز النفـــى بما ، والنفى له صدر الكلام ، الا ترى أنك لو قلت : (زيدا ما ضـــرب عمرو) لم يجز كما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله كذلك النفى والجامع بينهما أن كل واحد منهما له صدر الكلام ، وتقديم معمول التأخر على الاسم ممتنع كذلك‌ها (٢) هنا .

فان قيل : لا نسلم وجود المانع ، قولكم ان النفى مانع لا نسلـــم أن مطلق النفى مانع ألاترى أنه لو كان فى موضع (ما) (لم) أو (لـــن) أو (لا) لم يمتنع التقديم ، و (ما) فى هذا المعنى كهذه الحـــروف والجواب (٣) أن وجه المنع ما ذكرنا وهو معنى متفق عليه فى الاستفهـــام فيلزم مثله فى النفى ، وأما بقيه حروف النفى فسنجيب عنها فى جواب شبهتهـــم

---

(١) قال ابن الانبارى : (وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلـــب من الكوفيين الى أنه جائز من وجه ، فاسد من وجه ، فان كانت (ما) ردا لخبر كانت بمنزلة (لم) ، ولا يجوز التقديم ، كأن تقول لمن قال فى الخبر (زيد آكل طعامك) فترد عليه نافيا : (ما زيد آكلا طعامك) فمن هذا الوجه يجوز التقديم ، فتقول : (طعامك ما زيد آكـــلا) فان كان جوابا للقسم اذا قال : (والله ما زيد بآكل طعامك) كانـــت بمنزلة اللام فى جواب القسم فلا يجوز التقديم) الانصاف ١٧٢/

(٢) يوجد تآكل فى طرف الورقه لكن الكلام متسق ومكمل ، ويبدو أن التآكـــل فى الورقه كان قبل الكتابه فتحاشاه الناسخ .

(٣) حقها أن تكون فالجواب بالفاء كما سبق .

واحتج الآخرون (١) بأن المقتضى للنفى موجود والمانع مفقود فلم يبق من النصب مانع ، أما المقتضى فقوله (آكل) كما تقول : (يأكل) وأما (ما) فغير ما نعة لما ذكرنا من أن (لم) ، و (لن) ، و (لا) لا يمتنع مع مشاركتها (ما) فى النفى .

والجواب : أما المقتضى فمسلم وجوده ، ولكن المانع موجود وهو أرجح من المقتضى ، ألا ترى أنت لو قلت : (زيدا أتضرب ؟) لم يجز مع أن تضرب مقتضى للنصب ، ولكن حرف الاستفهام منع من ذلك لان له صدر الكلام ولذلك لو قلت : (أزيدا تضرب ؟) جاز النصب لما تقدم الاستفهام فبان أنه هو المانع ،و (ما) فى ذلك كهمزة الاستفهام فأما (لم) ، و (لن) فالفرق بينها ، وبين (ما) أنهما مختصان بالفعل والمختص بالشيء كالجزء منه ، ولما جاز تقديم معمول الفعل عليه جاز تقديمه على (ما هو كالجزء منه) ، (٢) وليس كذلك (ما) لانها لا تختص بالفعل بل تدخل على الاسماء والافعال فكانت قائمة بنفسها لا كالجزء مما بعدها كالاستفهام ، وأما (لا) فانها وان دخلت على الاسماء والافعال فهى مختصه بنفى ما فى الحال ، هذا هو الاصل فيها ودخولها لغير ذلك مجاز وتوسع ، ويدل على ذلك أن (لا) تقع على معان كالنهى ، والنفى والعطف

---

(٢) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما جوزنا ذلك لانه بمنزلة (لم ، ولن ، ولا) لانها نافيه كما أنها نافيه ، وهذه الاحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ٠٠٠٠٠ الخ الانصاف /١٧٢

(٢) ما بين القوسين غيرواضح فى الاصل واجتهدت فى تصويبه .

كقولك قام زيد لا عمرو ، ولو قلت قام زيد ما عمرو لم يجز ، ومنها انك تلغيها في العمل وتعدى العامل الى ما بعدها فتقول : (جئت بلا شئ) ولو قلت جئت بما شئ لم يجز وهذا يجريها مجرى الجزء مما دخلت عليه فبان الفرق بينهما .

وأما تفريق ثعلب (١) بين القسم والخبر ، ففرق لا طائل تحته بل المانع اذا ثبت في القسم كان في الخبر ، لان القسم خبر أيضا ، ولان النفي فيهما لا يختلف والله أعلم بالصواب.

---

(١) أجاب ابن الانباري عن حجة ثعلب بقوله : (وأما ما ذكره ثعلب من التفصيل ... ففاسد لان (ما) في كلا القسمين نافيه فينبغي أن لا يجوز التقديم فيهما جميعا لما بينا ..) الانصاف ١٧٣/١ .

٥٠ _ مسألة [ما طعامك أكل الا زيد] *

تقول : ما طعامك أكل الا زيد ،فتنصب (طعامك) بأكل (١) .

وقال الكوفيون : لا يجوز .

وحجة القول الأول (٢) : ان المقتضى للنصب موجود ،والمانع منتف ، فجاز النصب ، أما المقتضى فهو الفعل الذى هو أكل ، والفعل متصرف يعمل فيما قبله ، وفيما بعده ، وأما المانع فمنتف فان المنصوب هنا لم يقدم على ماله صدر الكلام ، و (ما) النافيه قبل الطعام ، فقد تصدر ماله الصدر .

واحتج الآخرون (٣) بأن المانع موجود فيمتنع النصب ، وبيانه أن قولك :

---

* انظر تخريجات المسأله (٤٨) .
وتوجد المسألة فى كتاب الانصاف : ١٧٣ _ ١٧٦ وهى المسأله رقم (٢١) وعنوانها هناك : (القول فى تقديم معمول الفعل المقصور عليه) .

(١) وافق ابو العباس أحمد بن يحيى ثعلب البصريين فى ذلك .

(٢) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما جوزنا ذلك لان (زيد) مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كقولهم : (عمرا ضرب زيد) ، وكذلك سائر الافعال المتصرفه) الانصاف / ١٧٤

(٣) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لان الاصل فى زيد أن لا يكون هو الفاعل وانما الفاعل فى الاصل محذوف قبل الا لان التقدير فيه ما أكل أحد طعامك الا زيد ، والذى يدل على ذلك قولهم : (ما خرج الا هند ، وما ذهب الا دعد) فلو كان الفعل لدعد وهند فى الحقيقه لاثبتوا فيه علامة التأنيث ، لان الفاعل مؤنث حقيقى ... ويدل عليه أيضا أن (الا) بابها الاستثناء ، والاستثناء يجب ان يكون من الجملة ، ولا بد ان يقدر قبلها ما يصح ان يكون الذى بعدها مستثنى منه فوجب أن يكون التقدير ما أكل أحد طعامك الا زيد ... الانصاف / ١٧٤ .

(ما طعامك أكل الا زيد) فى معنى ما أكل أحد طعامك الا زيد ، فلو قدمته لقدمت ما فى حيز النفى عليه ، وللكلام تعلق بالاستثناء والاستثناء لا يتقدم ما بعده عليه ، ويدل على أن التقدير ما أكل أحد أن الاستثناء اخراج ما دخل فى الكلام الاول ، ولولا أن هناك فاعلا مقدرا مستثنى منه لم يصح الكلام ، ولذلك جاز ألا يأتى بحرف التأنيث كقولك : " ما خرج الا هند " ولولا ذلك للزمت التاء واذا تحقق المانع من النصب امتنع .

والجواب : (١) أما المقتضى فموجود لا محاله ، وأما المانع فغير مسلم ، قولهم : (ان الفاعل مقدر) قلنا جوابه من وجهين :

أحدهما : ليس كذلك فان المقدر فى اللفظ يبقى حكمه عند الحذف وهنا لم يبق حكم أحد ألا ترى أنك ترفع زيدا بأكل كما ترفعه عند عدم (الا) كقولك : (ما قام الا زيد) فزيد فاعل كما أن قولك : (ما قام زيد) كذلك وأما المستثنى منه ، فذاك قدر من طريق المعنى ، وما كان كذلك لا يبقى له حكم من أحكام اللفظ ألا ترى أن قولك : (تصبب زيد عرقا) ، و (طبت به نفسا) تمييز وهو فى المعنى فاعل ، وقد عاملته فى التميز معاملة الفضلات ، لا معاملة الفاعل .

والوجه الثانى : نسلم أن التقدير : ما أكل أحد ولكن مثل هذا لا يمنع من التقديم فان قولك : (ما طعامك أكل أحد الا زيد) جائز للعلة التى ذكرنا ، أما قولهم : (ما خرج الا هند) فاثبات التاء فيه أحسن

---

(١) انظر الرد على الكوفيين فى الأنصاف / ١٧٥ .

وحذف التاء محمول على المعنى ، وذلك لا يمنع من كون هند فاعـــــلا وانما هو شيء يتعلق بالمعنى لا بالاعراب ، ويدل على ذلك أنك قـــد فصلت بين الفعل والفاعل ، بـ (الا) والفصل بينهما يجوز حذف العلامه كما تقول : (حضـر القاضى اليوم امرأة) (١) مع أن التأنيث حقيقى مـــع أن الفصل (جوز ذلك ونظير هذا العطف على الضمير المرفوع فاذا فصل) (٢) بينهما بـ (لا) ولم يلزم توكيده كقوله تعالى : " ما أشركنا ولا آباؤنـــا " (٣) فالا فى هذا كـ (لا) . والله أعلم بالصواب .

---

(١) زاد ابن الانبارى هنا شاهدين لتأييد هذه القاعدة الاول منهمـــا قوله :

وان امرأ غره منكن واحـــدة * بعدى وبعدك فى الدنيـا لمغرور

وقال الآخـر (وهو جرير) :

لقد ولد الاخيطل أم ســوء * على قمع استها صلب وشـــام

(٢) ما بين القوسين صححه الناسخ على هامش الورقـه .

(٣) الانعام : آيــه ١٤٨ .

٥١ ـ مسألة [العامل فى خبر (ان)] *

خبر (ان) مرفوع بها، كما ان اسمها منصوب بها .

وقال الكوفيون : لا تعمل فى الخبر (١)

وجه القول الأول . لنا فيه مسلكان (٢) : أحدهما نتعرض فيه لوجود المقتضى للعمل ونفى المانع .

والمسلك الثانى : نتعرض فيه لابطال مذهبهم . أما المسلك الأول : (٣) أن ان

(*) ذكر المولف هذه المسأله فى (اللباب) لوحه ٤٢ ، وشرح اللمع لوحه (٦٨) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف ص ١٧٦ ـ ١٨٥ وهى المسأله رقم (٢٢) وعنوانها هناك : " القول فى رافع الخبر بعد ان المؤكده " وانظر المسأله فى أصول ابن السراج ١ : ٢٧٩ ، مجالس العلماء ٢ ١٣٢ والجنى الدانى : ٣٩٣ ، واسرار العربيه : ١٥٠ ، والمرتجل : ١٦٩ ، والهمع ٢ : ١٥٥ (الكويت) ، وحاشيه الصبان ١ : ٢٥٠ ، والتصريح ١ : ٢٥٣ ، وشرح المفصل ١ : ١٠٢ .

(١) قال الزجاجى : " وهذا مذهب الكسائى " مجالس العلماء : ١٣٢ ووافقهم السهيلى الهمع ٢ : ١٥٥

(٢) احتج ابن الانبارى للبصريين فى الانصاف بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ان هذه الاحرف تعمل فى الخبر ، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل لأنها أشبهته لفظا ومعنى .... الخ الانصاف : ١٧٧ .

(٣) هكذا جاءت فى الأصل وحقها أن تكون بالفاء لأنها جواب أما .

وأخواتها تقتضى اسمين مع اختصاصها بالاسم ، فوجب أن تعمل فيهما ، كالفعل نفسه ،وبيانه أن ان تدخل على مبتدأ وخبر ، والمبتدأ يقتضى الخبر ، والخبر يقتضى المبتدأ ، وان تقتضيهما جميعا ، فاذا عملت فى الاسم الاول لاقتضائها اياه ، عملت فى الثانى كذلك بل فيه آكد ، وذاك أن تأثير ان واخواتها فى الخبر دون المبتدأ (١) ، فاذا عملت فيما لا تأثير لها فيه لتعلقها بما لها فيه تأثير فعملها فيما فيه تأثير أولى وصار كما قلنا فى الفعل المتعدى نحو ضرب زيد عمرا ، وهذه عملت لشبهها بالفعل وشبهها به من أوجه (٢) :

---

(١) العكس صحيح لأن تأثير ان وأخواتها يظهر فى المبتدأ فيصير منصوبا بعد أن كان مرفوعا ، أما الخبر فلا يظهر فيه هذا التأثير لانه مرفوع فى الحالين معا ... وهذا الكلام الذى بين القوسين ينطبق على خبر كان .

(٢) قال ابن الانبارى : ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه .
الاول انها على وزن الفعل ،
والثانى انها مبنية على الفتح .
والثالث : انها تقتضى الاسم كما ان الفعل يقتضى الاسم
والرابع : أنها تدخل عليها نون الوقاية نحو اننى وكاننى ... الخ .
والخامس : أن فيها معنى الفعل معنى ان وأن حققت .... الخ .
ثم قال : والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الاحرف ينبغى أن يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول ...... الخ "
(الانصاف : ١٧٨) .
والذى قال انها مشبه بالفعل هو الخليل بن أحمد انظر مجالس العلماء ١٣٣ .

أحدهما انها اختصت بالاسم كما اختص الفعل به ، وانها مبنية على الفتح كما ان الفعل الماضى كذلك ، وان نون الوقاية تدخل عليها نحو اننى كما تقول ضربنى ، وانها (تخفف) (١) بحذف احدى النونين نحو (إنْ) كما يجوز ذلك فى (لم يك) ، وان معانيها معانى الافعال ، فان بمعنى أؤكد وكأن أشبه ، واذا ثبت شبهها بالفعل من هذه الوجوه عملت عمله ، وأما المانع من عملها فلم يوجد ، فان أحدا لم يذهب الى أن اسمها منصوب وخبرها مرفوع ، ولو كان هناك مانع لمنع عملها فى الاسم ، كسائر الموانع .

المسلك الثانى : هو أن خبر إن مرفوع ، ولا رافع الا ان فكان الرفع منسوبا اليه ، وبيانه ان الرفع لا يخلو ، اما أن يكون بما كان مرفوعا به قبل (ان) أو بـ (ان) والاول باطل ، أما عندنا فان الخبر مرفوع إما بالابتداء ، أو بالمبتدأ او بهما وقد بطل ذلك لدخول أن (٢) ، فأما عندهم فالخبر مرفوع بالمبتدأ والمبتدأ بالخبر وقد بينا ذلك فى مسألة العامل فى المبتدأ والخبر (٣) ، واذا بطل

---

(١) كلمة (تخفف) مصححه بخط الناسخ .

(٢) قال ابن السراج والدليل انها هى الرافعه للخبر ان الابتداء قد زال وبه وبالمتبدأ كان يرتفع الخبر . فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه . انظر الاصول ١ : ٢٧٩ .
قال ابن الانبارى: وقولهم ان الخبر يكون باقيا على رفعه قبل دخولها فاسد ، وذلك ان الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ كما أن المبتدأ مرفوع به ، فهما يترافعان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال ... الخ " انظر الانصاف : ١٧٩ .

(٣) انظر المسألتين ٢٧ ، ٢٨ .

ذلك تعين العمل لان اذ العمل لابد له من عامل .

فان قيل اما المسلك الاول فاعتمادكم فيه على الاقتضاء ، والاقتضاء على حسب المقتضى ، والمقتضى هنا حروف ، والاصل فى الحروف الا تعمل وانما عملت لضرب من الشبه ، والمشابه للشئ لا يعمل عمله من كل وجه اذ كان فرعا ، والفروع تنقص عن الاصول ، فاقتضاؤها ضعيف يناسبه عمل واحد ، فأما العملان فلا يثبت الا بعامل قوى (١) وأما المسلك الثانى : فنقول : العامل فى الخبر معنى الابتداء فانه باق بعد دخول هذه الحروف ، والمعنى جاز أن يعمل ألا ترى انك اذا عطفت على اسم كأن ولعل كان لك ان تنصب حملا على الاسم ولا ترفع حملا على نفس الابتداء ، ولكن ترفع على عامل آخر ، كذلك ها هنا .

والجواب (١) عن السوال الاول من وجهين :

أحدهما : لا نسلم ضعف الاقتضاء والمقتضى بل هما فى غاية القوة وذلك

---

(١) هذا الاعتراض هو وجهة النظر الكوفيه :

قال ابن الانبارى : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الاصل فى هذه الحروف أن لا تنصب الاسم وانما نصبته لانها اشبهت الفعل فاذا كانت انما عملت لانها اشبهت الفعل ، فهى فرع عليه واذا كانت فرعا عليه فهى أضعف منه لان الفرع ابدا يكون اضعف من الاصل فينبغى أن لا يعمل فى الخبر جريا على القياس فى حط الفروع عن الأصول "

الانصاف : ١٧٦

(٢) حقها أن تكون بالفاء كما تقدم .

أن الخبر فى باب ان وأخواتها لا يسوغ حذفه الا أن يكون فى الكلام دليل (١) عليه ، والمفعول الصحيح يسوغ حذفه كقولك : " ضرب زيد " و " ظن عمرو " وذلك يدل فى (ان) على قوة الاقتضاء كما ان الجازم لا يحذف المجزوم به .

والوجه الثانى : نسلم أن اقتضاء الفعل أقوى من اقتضاء (ان) ولكن لا يمنع من العمل فيما يقتضيه ، ألا ترى أن اسم الفاعل والمفعول وأسماء الفعل تعمل لشبهها بالفعل ، ومع ذلك تعمل النصب والرفع كقولك : " زيد ضارب أبوه عمرا) ، و (معطى غلامه درهما) ، و (تراك زيدا) فكذلك هذا . قولهم : (يرتفع الخبر بمعنى الابتداء) (٢) قلنا معنى الا بتداء قد زال وبيانه من وجهين :

أحدهما : أن المبتدأ ما يسند اليه الخبر ، والخبر غير مسند الى الاسم ، ولا الى الحرف والاسم .

والثانى : أن معنى الابتداء قد زال فى كأن ، وليت ، ولعل واذا زال المعنى لم يبق للرفع عامل .

---

(١) فى الاصل (دليلا) .

(٢) تشابه رد الانبارى والعكبرى على الكوفيين فقال ابن الانبارى فى الانصاف:
أما قولهم : " ان هذه الاحرف انما تنصب لشبه الفعل فينبغى ان لا تعمل فى الخبر .... "
قلنا هذا يبطل باسم الفاعل فانه انما عمل لشبه الفعل ، ومع هذا فانه يعمل عمله ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل تقول : زيد ضارب أبوه عمرا .... الخ .
الانصاف : ١٧٨ .

أما شبهه القول الثاني : أن (١) (ان) فرع في العمل فوجب أن تقصر عن العامل الاصلي وهو الفعل،اذ من شأن الفروع ان تنحط عن الاصول، ويدل على ذلك سائل :

أحدهما : أن خبر ان قديكون فعلا ينتصب بغيرها كقول الشاعر (٢)

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذا أهلك أو أطيرا

فنصب أهلك باذا ، ولو كان الفعل خبرا لم يعمل فيه اذا كما لو قلت : (أنا اذا أكرمك)

والمسألة الثانيه : قولهم : " ان بك زيد مأخوذ " فألغاها وأدخلها على حرف الجر ولم ينصب بها (زيد) وكذلك قولهم : (ان فيك زيد راغب) (وان بك يكفل عمرو) واذا ألغيت ولم يلغ الفعل بان ضعفها في العمل، ويدل على ذلك تقديم منصوبها على المرفوع ايجابا بخلاف الفعل .

---

(١) حقها أن تكون بالفاء لأنها جواب أما .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج .

ذكره المؤلف في كتاب اللباب لوحه ٤٢

وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٣٨ ، والانصاف / ١٧٧ وابن يعيش ١٧/٧ ، والمقرب ١/٢٦١ ، والخزانه ٥٧٤ ، والمغني ١٦ ، شرح شواهده ٧٠ ، الجنى الداني : ١٦٢ والعيني ٤/٣٨٣ ، والهمع ٢/٧ ، والدرر ٢/٦ واللسان (شطر) وحاشيه الصبان ٣/٢٨٨ ـ ولا يوجد في ديوانه .

والجواب : أما كونها فرعا فى العمل فمسلم ، ولكن لا نسلم أن اثر الفرعيــــه أبطل عملها فى الخبــر ،وذلك أن عملها مبنى على الاقتضاء وقد بينا أن الاقتضاء تام ، فأما أثر الضعف فيظهر فى أشياء منها تقديم المنصوب على المرفوع ايجابـــــا وذلك أثــر الضعف (١) ، وكذلك فى أحكام أخــر ، ألا ترى أن ضعفهـــا لم يسلب عملها النصب ولا يقال : ينبغى الا تعمل ليظهر أثــر الضعف ،بــل يقال أثر الضعف اذا ثبت فى مواضع أخــر كفى (٢) ، ألا ترى أن المصدر يعمـــل عمل الفعل ، ولا يجوز تقديم معموله عليه ، وكان ذلك كافيــا فى ضعفه ، ويــدل عليه أن اسماء الفعل نحو (نزال ، وتراك) أضعف من نفس الفعل ، ومــع ذلك امتنع تقديم منصوبها عليها عندنا (٣) ، ولم يمتنع تقديمه عليها عندهـــم ، بل سووا بينها وبين الفعل لأن الضعف قد ظهر فــى أشياء أخر منها أن الضمير فيها لا يكون الا مستتر مفردا وأنها لا تتصرف.

أما الشعر فجوابــه من ثلاثه أوجــه :

أحدهما : لا نسلم أنه خبر (ان) بل خبر (ان) محذوف تقديره انى أذل

---

(١) قال المؤلف فى كتاب (اللباب) " أما ضعف هذه الحروف فقد ظهــر فى عدم تصرفها وذلك كاف الوجــه (٤١).

(٢) فى الأصــل (كفا).

(٣) انظر المسأله رقم (٥٩).

اذا أهلك . وحذف لدلالـه ما بعده عليه وهذا كقول الشاعر : (١)

نحن بما عندنا وأنت بما عندك * راض والرأى مختلـف

أى نحن راضون فحذف الخبر الاول لدلالة ما بعده عليه وكذلك اذا تقدم معنى الشرط عليه كقولك : " أنا آتيك ان أتيتنى " .

والثانى : نقدر أنه الخبر ولكن وقعت " اذا " موقع الخبر وأشبهت (لن) كما تقول : (ان زيدا لن يضرب) كذلك قلت ها هنا .

---

(١) البيت مختلف فى نسبته فقيل لقيس بن الحطيم وقيل لدرهم بن زيـد الانصارى ، وقيل لحسان ، وقيل لعمرو بن امرئ القيس جد عبد اللـه ابن رواحـه .

والبيت فى الكتاب ١ : ٣٨ نسبه الى قيس واختلف شراح أبياتـه فنسبه الاعلم الى قيس أيضا ونسبه ابن السيرافى فى شرحـه أبيـات سيبويـه ١ : ١٨٦ الى عمرو بن امرئ القيس / وذكره ابن النحـاس فى شرحـه الابيات ص ٣٤ دون نسبـه .

وانظـر المقتضب ٣ : ١١٢ ، ٤ : ٧٣ ، دون نسبه وابن الشجـرى ١ : ٩٦ ، ٢ : ٣١٠ دون نسبه والانصاف : ٩٥ لدرهم بن زيـد الانصارى والمغنى ٦٨٧ وجمهرة اشعار العرب ٣ : ٦٦٢ (الى عمـرو) والعينى ١ : ٥٥٧ والهمع ٢ : ١٠٩ والدرر ٢ : ١٤٢ ، والاشمونى ٣ : ١٥٢ واللسان (فجـر) وملحقات ديوان قيس بن الحطيم : ١٧٣ وديـوان حسان ٢٨١ والخزانه ٢ : ١٩٠

والارجح عندى انه لعمرو بن امرئ القيس جد عبد الله بن رواحه الانصـارى وقد أورده المؤلف للتنظـير به فقـط .

والثالث أن ذلك شاذ لا تناقض به الاصول ، ولا يثبت به أصل (١) وأما بقيه المسائل فكلها لم تلغ فيها ان ، بل اسمها محذوف وما بعدها جملة فى موضع الخبر ، والتقدير : انه بك زيد مأخوذ (٢) وذلك كثير فى الشعر والكلام فمنه قول عدى (٣) :

فليت دفعت الهم عنى ساعة * فبتنا على ما خيلت ناعمى بال

---

(١) أجاب ابن الانبارى عن البيت السابق بقوله :

" ... قلنا الجواب عن هذا من ثلاثه أوجه

أحدها انه شاذ ....

والثانى أن الخبر ها هنا محذوف .....

والثالث أن يكون جمل " اذن أهلك أو أطيرا ".

فى موضع الخبر كقولك : " انى لن أذهب ". الانصاف : ١٧٩.

(٢) قال ابن الانبارى : أما قولهم ان بك يكفل زيد ... فالتقدير انه بك يكفل .... الخ المصدر السابق.

(٣) عدى بن زيد : هو عدى بن زيد العبادى التميمى شاعر عاش حياته كلها فى الجاهليه كان قرويا من أهل الحيره فصيح اللسان يحسن العربيه والفارسيه والروميه . هو أول من كتب بالعربيه فى ديوان كسرى ، تزوج بنت النعمان بن المنذر قال ابن قتيبه : وعلماء العربيه لا يرون شعره حجه انظر ترجمته فى الخزانه ١/١٨٤ ، والاغانى ٢/٩٧ والشعر والشعراء ٦٣ ، وانظر البيت فى نوادر أبى زيد : ٢٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٨٣ ، ٢٩٥ والانصاف : ١٨٣ ، والمغنى : ٢٨٩ ، وشرح شواهده : ٢٣٨ ، والهمع ١ : ١٣٦ ، ١٤٣ ، والدرر ١/١١٤ ، ١٢٣ وديوانه : ١٦٢.

وكذلك قول الآخـر : (١)

_ أليت كفافا كان خيرك كلــه _

وكقول الاعشـــى : (٢)

_ ان من لام فى بنى بنت حسـان _

وكقول الفرزدق : (٣)

_ ولكن زنجـى عظـيم المشافـر _

واللــه أعلـم بالصـــواب ٠

---

(١) قائل البيت يزيد بن أبى العاصى وعجز البيت قوله :

_ وشرك عنى ما رتوى الماء مرتـــوى _

انظره فى امالى القالى ١/٦٧ مع جملة أبيات منسوبا اليه ،وأمالى ابن الشجرى ١/١٨٢ ، حماسه البحترى :٢٢٨ ، والايضاح ١٢٣ ، الاغانى ١١/١٠٠ بولاق والانصاف :١٨٤ ، والخزانه ١/٤٩٦ ، شرح شواهد الكشاف: ٥٦٣، والمغنى :٢٨٩ ،وشرح شواهده : ٢٣٧٠ واكثر روايات البيت(فليت)٠

(٢) بقيـــه البيت هو قوله :

_ ألمه وأعصـه فى الخطـوب _

أنظر ديوان الاعشى ص ٣٣٥ والبيت من قصده أولها

من ديار بالهضب هضب القليب* فاض ماء الشوون فيض الغروب

وهى من مدائحــه لأبى الأشعث قيس بن معدى كرب٠

انظر البيت فى الكتاب ١/٤٣٩ ، وشرح شواهده لابن النحاس :٣٥٢ ، والانصاف ١٨٠ ، وابن يعيش ٣:١١٥ ، والخزانه ٢/٤٦٢، ٣/٦٥٤ ، ٣٨/٤ والمغنى :٦٠٥ ، وشرح شواهده :٣١٢٠

=

=

(٣) صدر البيت قوله : _ فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي _
البيت منفرد في ديوانه ص ٤٨١.
وانظره في الكتاب ١/ ٤٨٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ١٥ وشرحها لابن النحاس ٦٠ ، ١٩٩ ، ومجالس ثعلب : ١٢٧ ، والمحتسب ٢/ ١٨٢ ، سر صناعة الاعراب ١/ ٤١ والانصاف : ١٨٢ ، وابن يعيش ٨/ ٢١، ٨١ ، ٨٢ والخزانه ٤/ ٣٧٨ والجنى الداني : ٥٩٠ والمغني ٣٢٣ وشرح شواهده : ٧٠١ والهمع ١/ ١٣٦ ، ٢٢٣ والدرر ١/ ١١٤، ١٩١ والسبع الطوال : ١٤٥ والمخصص ٧/ ٤٨.

٥٢ ـ مسألـه : [العطف على اسم ان قبل الخـبر] *

اذا عطفت على اسم(إنّ)قبل الخبر لم يجـز فيه إلا النصب.

وقال الكسائي (١) يجوز ذلك مطلقا ظهر في المعطوف الاعراب أو لم يظهـر

وقال الفراء (٢) ، إذا لم يظهر فيه الاعراب كقولـك : (إن زيدًا ونحن قائمون)

---

*) ذكر المولف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٤٢) وشرح اللمع لوحة (٦٨) واعراب القرآن ١ : ٢٢٢،٢٢٢ . كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف: ١٨٥ ـ ١٩٥ وعنوانها هناك : " القول في العطف على اسم ان بالرفع قبل تمام الخبر" وهي المسأله رقم (٢٣) وانظر اعراب غريب القرآن ١ : ٢٩٩ـ٣٠١ ، واسـرار العربيه ١٥٢ ، ١٥٣ . كما ذكرها سيبويه في الكتاب ١ : ٢٩٠ ، وأصـول ابن السراج ١ : ٣٠٦ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٣١١ ، والبحر المحيط ٣ : ٥٣١ والكشاف ١ : ٦٣١ ، والتصريح ١ : ٢٧٢ ، وحاشيه الصبان ١ : ٢٦٥ . ومجمـع البيان ٧ : ١٥٥ ، ١٥٦ .

١) قال أبو البقاء في شرح اللمع لوحه (٦٨) وأجاز بعض الكوفيين الرفع واحتج بقـول الشاعر : فمن يك أمسى بالمدينه رحله * فإني وقيار بها لغريـب

٢) انظر اللباب أيضا لوحـه (٤٣) ومثال أبي البقاء لا ينطبق على ما يريده الفراء ، لأن الفراء يريد عدم ظهور الاعراب في اسم إن لا في المعطوف الذي بعده كمـا مثل أبي البقاء واستمع إلى الفراء يقول في معاني القرآن ١/٣١٠،٣١١ : " ... فإن رفع الصابئين على أنه عطف على الذين ، والذين حرف على جهـة واحدة ، رفعه ، ونصبه ، وخفضه ، فلما كان اعرابه واحدا ، وكان نصب ان نصبا ضعيفا ، وضعفه أن يقع في الاسم ، ولا يقع في خبره ، جاز رفع الصابئين ، وكان الكسائي يجيزه لضعف إن ، وقد أُنشدنا هذا البيت رفعا ونصبا .

فمن يك أمسى بالمدينه رحلـه * فاني وقيـارا بها لغريـب

لنا فيه أن الرفع في المعطوف لابد له من رافع ولا رافع فلا رفع ، والدليل (١)
على الاول : أن الرفع عمل أو حكم وأيهما كان فلا بد له من علة أو عامل
وبيان الثاني أن الرافع لو كان لكان اما المعطوف على ان واسمها أو على (٢)

---

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله :(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك اذا قلت انك وزيد قائمان وجب ان يكون زيد مرفوعا بالابتداء ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد وتكون (ان) عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعان لفظ واحد ، فلو قلنا انه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لادى ذلك الى ان يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال) (الانصاف :١٨٧).

(٢) يبدو أن خللا لحق هذه العبارة وما بعدها .....
وربما كان هذا الخلل بسبب نقص بعض العبارات ..
يدلك على ذلك ان العكبري قال : " وقولك (ذاهبان) ... (خبرا عن عمرو) ... الخ " حيث تحدث عن هذا المثال بالتفصيل والتحليل ...... مع انه لم يرد له ذكر في كل ما سبق من هذه المسأله ، وانظر هذه المسأله مع شيء من الاختصار والتنسيق في اعراب القرآن ١ :٢٢١ ، ٢٢٢ .

أن مبتدأ وما بعده خبر والأول باطل لأن إن واسمها لا موضع لهما ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأن المبتدأ يقتضى خبرا وقولك(ذاهبان)لا يجوز أن يكون خبرا عن عمرو لوجهين

أحدهما : أن عمرا مفرد وذاهبان مثنى والخبر يجب أن يكون عدته على عدة المبتدأ لأنه هو فى المعنى .

والثانى : أن ذلك يبطل عمل ان فى الخبر وينفى ترتيب مقتضاها عليها لأن إن تقتضى اسما وخبرا فاذا كان الخبر عن غيرها منعتها مقتضاها مع انها قد عملت فى أحد مقتضيها واذا بطل ذلك ثبت أن الوجه هو النصب عطفا على اسم ان ، فعلى هذا يصح أن يكون الخبر عن المعطوف والمعطوف عليه .

فان قيل : العامل فى المبتدأ هو الخبر والخبر هنا موجود قيل عنه جوابان أحدهما : ليس كذلك بل الخبر معمول ان والمعطوف (نيف) عليه وقد سبق ذلك والثانى : ان هذا المعنى فاسد هنا وهو ما ذكرنا من أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى وان عدته كعدته وان ذاهبان اذا ثبت فى المعنى ان للمعطوف والمعطوف عليه بطل أن يكون المعطوف مستأنفا (١) . واحتج الاخرون

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : الدليل على جواز ذلك النقل والقياس ، واورد الاية الاولى من الاثنين اللتين ذكرهما أبو البقاء " كما أورد العبارة التى وردت فى كتاب سيبويه وهى قوله : وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات (: انك وزيد ذاهبان) فقد ذكره سيبويه فى كتابه ، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب .

واما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على انه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع(لا) نحو لا رجل وامرأة افضل منك فكذلك مع ان لانهما بمنزلتها ، وان كانت ان للاثبات ولا للنفى لانهم يحملون الشئ على ضده ... يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر لانه لا فرق بينهما عندنا ، وانه قد عرف من مذهبنا أن ان لا تعمل فى الخبر لضعفها وانما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها .. فلا احالة اذا .. الخ (الانصاف ١٨٦) .

واحتج الآخـــرون : بالسماع ، والقيـــاس :

أما السماع فقوله تعالى (١) : " ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون "

ثم قال : " فلا خوف عليهم " فجعل الاخير خبرا عن الجميع والصابيـــون

مرفوع وقال تعالى (٢) : " ان الله وملائكته يصلون على النبى " قرئ برفـــع

الملائكـــه (٣) ولا وجـــه له الا ما ذكرنا .

أما القياس فمن وجهين أحدهما : أن المعطوف لو تأخر لجاز رفعه فكذلـــك

اذا تقدم اذ المعنى فيهما واحد .

والثانى أن المعطوف على اسم " لا " يجوز فيه الرفع كذلك اسم (ان) ـ

كقوله تعالى (٤) : " لا بيـــع فيه ولا خلـــة " و " لا رفث ولا فسوق (٥) " والجامـــع

بينهما ان كل واحد منهما لها اسم وخبـــر .

والجواب عن الايه من أوجـــه (٦) :

---

(١) المائده : آيـــة : ٦٩

(٢) الاحزاب : آية : ٦٥

(٣) صاحب هذه القراءه ابن عباس وعبد الوارث عن ابن عمر
انظر البحـــر المحيط ٧ : ٢٤٨ .

(٤) البقره : آيـــة ٢٥٤

(٥) البقره : آيـــة ١٩٧

(٦) تشابه الرد على الكوفيين عند ابن الانبارى وأبى البقاء فقال ابن الانبارى :
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين اما احتجاجهم بقوله تعالى : ان الذيـــن
آمنـــو .. الآيـــه فلا حجـــة لهم فيه من ثلاثة أوجـــه .... الخ .
(الانصاف : ١٨٧) .

أحدهما أن الصابئون معطوف على الضمير فى آمنوا (١) وهادوا والجيد أن يكون عطفا على الضمير فى آمنوا ويكون الذين هادوا قائما مقام التوكيد .

والتقدير ان الذين آمنوا هم والصائبون ، والذين هادوا هم والصائبون وسد العطف مسد التوكيد .

الوجه الثانى : أن الصابئون فى نية التأخير ولا يحزنون خبر لما قبله ، أى لا يحزنون وكذلك الصابئون ، وهذا قول سيبويه ومثله قول الشاعر: (٢)

والا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة ما بقينا فى شقاق

أى اعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك وان شئت جعلت (لا خوف عليهم) خبرا للصابئين .

وخبر ما قبله محذوف ويشهد لذلك قول الشاعر : (٣)

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف .

والتقدير نحن راضون ، ولو وقع فى النثر مثل ذلك جاز ، حتى لو قلت ان زيدا

---

(١) قال ابن الانبارى أن يكون عطفا على المضمر المرفوع فى هادو . وهادوا — بمعنى تابوا وهذا الوجه عندى ضعيف .. الخ (الانصاف : ١٩٠) .
وهذا هو رأى الكسائى انظر البحر المحيط ٣ : ٥٣١ .

(٢) الشاعر هو بشر بن ابى خازم الاسدى انظر البيت فى ديوانه ص ١٦٥ وروايته هناك (ما حيينا) بدل (بقينا) والبيت من قصيدة يهجو فيها أوس بن حارثه . وانظر الكتاب ١ : ٢٩٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافى ٢ : ٣١ — وشرحها لابن النحاس : ٣٦ ، ٢٠٣ ، والانصاف ١٩٠ وابن يعيش ٨ : ٦٩ ، ٧٠ ، والخزانه ٤ : ٣١٥ ، والعينى ٤ : ٣١٥ ، والكشاف ١ : ٦٣١ ، ومعانى القرآن للفراء ١ : ٣١١ والتصريح ١ : ٣٢٨ ، والهمع ٢ : ١٤١ ، والدرر ٢ : ١٩٥

(٣) تقدم هذا البيت فى المسأله رقم (٥١) .

وعمرو قائم جاز يكون قائم خبر ان ، وخبر عمرو محذوف لدلالة خبر الأول عليه (١) وان شئت عكست ، (٢) وأما العطف في باب (لا) فجوابه من وجهين

أحدهما : أن (لا) تعمل في الاسم دون الخبر فيكون المعطوف كالمستأنف بخلاف ان .

والثاني : أن (لا) واسمها ركبا فجعلا كالشيء الواحد فهما في موضع رفع فيحمل المعطوف على موضعهما كما تحمل الصفة على ذلك وشاهده قول الشاعر : (٣)

ـ ولا كريم من الولدان مصبوح والله اعلم بالصواب .

---

(١) وهناك وجوه اعرابيه أخرى انظر البحر المحيط ٣ : ٥٣١ .

(٢) ذكر ابن الانباري الجواب عن هذه المسأله في الانصاف : ١٩٤ وأبو البقاء لم يذكر الحكاية عن العرب التي غلط سيبويه فيها العرب وتبعه في ذلك ابن الانباري في الانصاف ، ولم يتطرق لها ابو البقاء هنا الا انه تعرض لها في اللباب لوحة (٤٣) والذي يغلب على الظن انه سها عن هذه الحكايه فلم يوردها هنا .

(٣) البيت لابي ذؤيب الهذلي :
أورده سيبويه في كتابه ١ : ٣٥٦ ، والاعلم على حاشيه بولاق والمقتضب ٤ : ٣٧٠ ، وابن يعيش ١ : ١٠٧ قال : " انشده (يعني الزمخشري) لحاتم الطائي ، وما اظنه له . قال الجرمي هو لابي ذؤيب الهذلي وقبله .

هلا سألت ـ هداك الله ـ ما حسبي * عند الشتاء اذا ما هبت الريح
ورد جازر رهم حرفا مصرفة * ولا كريم من الولدان مصبوح

المصبوح : الذي سقى اللبن صباحا ، ويوجد البيت في ديوان الهذليين لابي ذؤيب قصيدة على نفس الوزن والقافيه ص ١٢٠ ومعنى الابيات قريب جدا من هذين البيتين الا أنهما لم يذكرا في القصيده . والشطر الاخير في امالي ابن الشجري ٢ : ٢١٢ ، والاشموني ٢ : ١٧ ، والعيني ٢ : ٣٦٨ قال : والصواب انه لرجل جاهلي من بني النبيت ثم ذكر قصة تجدها هناك .

٥٣ _ مسألة [عمل ان المخففه] *

اذا خففت (ان) الثقيله جاز أن تعمل فى الاسم النصب.

وقال الكوفيون : لا تعمل.

وحجة الاولين (١) السماع والقياس ، أما السماع فمنه قوله تعالى : (٢)

" وان كلا لما ليوفينهم " قرأ جماعة بتخفيف النون ونصب كل (٣) ، وذلك

---

* انظر التخريجات المثبته فى المسألتين السابقتين. وقد ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ١٩٥ _ ٢٠٨ وهى المسأله رقم (٢٤) وعنوانها هناك : (القول فى عمل ان المخففة النصب فى الاسم)

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على صحة الاعمال قوله تعالى : (وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) فى قراءة من قرأ بالتخفيف... قالوا ولا يجوز ان يقال بأن كلا منصوب بليوفينهم لانا نقول لا يجوز ذلك لان لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ... قالوا : ولا يجوز أيضا أن يقال ان ان بمعنى (ما) و (لما) بمعنى (الا) لانا نقول ان (ان) التى بمعنى (ما) لا تجىء معها اللام بمعنى الا كما قال تعالى : (ان كل من فى السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا) أما (لما) فلا يجوز أن تجعل ها هنا بمعنى الا لانه لو جاز ان تجعل لما بمعنى الا لجاز أن يقال : (ما قام القوم لما زيدا) .... وفى امتناع ذلك دليل فساده ...) (الانصاف : ١٦٩).

(٢) هود آية ١١١

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وان مخففه و (كلا لما) مخففه وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر (وان كلا) خفيفه (لما) مشدده ، وقرأ حمزة والكسائى (وان) مشددة النون واختلفا فى الميم فى (لما) فشددها حمزة وخففها الكسائى وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائى ، وقرأ بن عامر مثل قراءة حمزة وقرأ حفص (وان) مشددة النون (لما) مشددة أيضا اى مثل حمزة وابن عامر انظر السبعه لابن مجاهد : ٣٣٩، والكشف لمكى ١/ ٥٣٦ ، ٥٣٧ ومشكل اعراب القرآن لمكى ١ : ٤١٥ ، ٤١٦.

مسموع منقول ٠

فان قيل النصب هنا بغير (ان) وذلك العامل قوله : (ليوفينهم) - أى ليوفين كلا (١) ، ويمكن ان يكون العامل (لما) على قراءة من نون وشدد أى ويجمع (كلا) (٢)

قلنا : كلاهما خطأ أما (يوفى) فهو جواب القسم ، وجواب القسم لا يعمل فيما قبله ، وان جعلته مفسرا للعامل فكذلك لان التقدير على هذا (وان كلا لما ليوفين) بغير هاء و (ليوفينهم) تفسير له ، وموضع هذا الفعل على كل تقدير بعد الاسم ، وهو جواب القسم ، وهو لا يعمل فيما قبله ، وأما اعمال (لما) فلا سبيل اليه على أى تفسير فسرت وقد فسرت على معنى (الا) ، و (الا) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وان فسرت ب (لام) التوكيد فهى أبعد من العمل ، وان فسرت ب (لما) التى للجمع فهى بعيدة لان موضعها بعد (ان) والفعل لا يقع بعد هذه الا ومعه عوض ، ولا عوض هنا ، ومن المسموع قول الشاعر : (٣)

وصدر مشرق النحر * كأن ثدييه حقان

---

(١) هي قراءة الزهرى ، انظر مشكل اعراب القرآن ١/ ٤١٦

(٢) يريدان يقول ان هناك قراءة بتشديد كلمة (لما) وتنوينها ثم أخذ يفسر المعنى على هذه القراءة فقال : (أى ويجمع كلا ٠٠) وذلك لان (اللم) معناه الجمع كما هو معروف وكما ذكر العكبرى نفسه بعد ذلك حين قال : (وان فسرت ب (لما) التى للجمع ٠٠٠ الخ ٠

(٣) صدر هذا البيت هو قوله :- وصدر مشرق النحر -
ولم اقف على نسبته وقد ورد فى الكتاب ١ : ٢٨١ ، ٢٨٣ والمحتسب ١ : ٩ ، وابن الشجرى ١ : ١٣٧ ، ٢ : ٢٤٣ ، والانصاف : ١٩٧ وابن يعيش ٨ : ٧٢ ، والخزانه ٤ : ٣٥٨ ، وشذور الذهب : ٢٨٥ والعينى ٢ : ٣٠٥ والهمع ١ : ١٤٣ ، والدرر ١ : ١٢٠ ، والاشمونى ١ : ٢٩٣ وابن عقيل : ١٤٧ والمنصف ٣ : ١٢٨ ٠ والاصول ١ : ٢٩٨ ، الجنى الداني : ٢٧٥ ٠ وروى (كأن ثدياه) فى بعض مصادره كما يروى صدره (ووجه شرق النحر) وعلى روايه ثدياه يكون -

فنصب بكأن مخففه ، وقال آخـــر (١) :

كأن وريديه رشـــاء خلـــب

وقال آخـر : (٢)

ولو أنك فى يوم الرخاء سألتنى * فراقك لم أبخل وأنت صديـق

وقال آخـر : (٣)

وقد علم الضيف والمرملـــون * اذا اغبر أفق وهبت شمـــالا

بأنك الربيع وغيث مريـــع * وقد ما هناك يكون الثمـــالا

= اسم كأن ضمير الشأن ، وثدياه مبتدأ وحقان خبر والجملة خبر كأن ، وروى (ونحر مشرق اللون) .

(١) البيت لرؤبه بن العجاج انظر ملحقات ديوانه ١٦٩ والعينى ٢ : ٢٩٩ انظر البيت فى كتاب سيبويه ١ : ٤٨٠ ، المقتضب ١ : ٥٠ ، والانصاف ١١٣ والمفصل ٣٠١ ، وابن يعيش ٨ : ٨٣ ، والتصريح ٢ : ٢٣٤ . واللسان ١ : ٣٥٢ (خلب) والخزانه ٤ : ٤٥٦ ، والمقرب ١ : ١١٠ ، والجنى الدانى : ٥٧٥ ، والرشاء الخلب : حبل الليف ، وشاهد البيت عمل كأن مخففه حيث نصب بها وريديه . ويروى فى بعض مصادره (وريداه) بالرفع . فلا شاهد فيه .

(٢) لم أقف على نسبة هذا البيت . انظره فى المنصف ٣ : ١٢٨ ، والمفصل ١٣٨ وابن يعيش ٨ : ٧١ ، والانصاف ٢٠٥ ، والخزانه ٢ : ٤٦٥ ، ٤ : ٣٥٢ ، والعينى ٢ : ٣١١ ، وابن عقيل ١ : ٣٢٨ والجنى الدانى : ٢١٧ والمغنى : ٢٩ ، وشرح شواهده : ١٠٥ والهمع ١ : ١٤٣ والدرر : ١٢٠ والاشمونى ١ : ٢٩٠ واللسان (جرر) ٢٥٤ ، وصدق ٦٣ وشاهده عمل ان مخففه .

(٣) البيتان لعمرة أخت عمرو بنت عجلان الهذليه كما قال السكرى فى شرح أشعار هذيل ورواهما الحصرى ، وابن الشجرى لجنوب اخت ذى الكلب قالتهمـــا فى رثاء أخيها عمرو وهما ضمن ثمانيه أبيات من حماسة ابن الشجرى ١ / ٣٠٨ ط دمشق سنة ١٩٧٠ م وروايتهما هناك تختلف عما ذكر المؤلف وكثير مـــن النحويين وردت هكذا :

وقد علم الضيف والمجتـــدون * إذا اغبر أفق وهبت شمـــالا

بأنك كنت الربيع المغيـــث * لمن يعتريك وكنت الثمـــالا

وبغض النظر عن اختلاف ألفاظ البيتين فى الروايتين فان رواية ابن الشجـرى هذه لا شاهد فيها لما أراد المولف لان (ان) فى البيت الثانى ثقيلـــة ليست مخففه ، كما رواهما الحصرى فى زهر الآداب : ٧٩٥ ضمن قصيـــده =

فنصب بها الضمير ،

وأما القياس فهو أن (ان) مشبهه بالفعل فى لفظها · واختصاصها بالاسماء والمخففه من الثقيلـه مختصه بالاسم ولم يبق الا التخفيف (فى الحذف)(١) ومثل ذلك لا يمنع من العمل للفعل كقولك : (لم يك) و (لم أبل) و (لا أدر) فالحرف المشبه بها كذلك · يدل عليه أن (لعل) تعمل اذا حذف منه أو أبدلت اللام فيها نونا بقى عملها مثل علك وعنك ، هذا مع أن أصل التصرف للافعال ، وقد دخل الحرف هنا التصرف ولم يمنع العمل ·

فان قيل : اذا خففت ضعفت ولذلك يلزم فيها التعويض نحو :(٢) " علم أن سيكون منكم مرضى " ·

قيل : انما احتاجت الى التعويض لان الاسم محذوف وحكمها أن تليها الاسماء فاذا حذفت وخففت وليها الفعل عوض من الاسم المحذوف السين وسوف و (لا) فى النفى ، وهـا هنا قد وليها الاسم فعملت من غير تعويض

= طويله منسوبه الى الشاعرة المذكورة وفصل بين البيتين بيت هو قولها :
وخلت عن اولادها المرضعات * ولم ترعـين لمزن بـلالا
و(ان) مشدده كما رواها ابن الشجرى مع اختلاف لفظى آخر ومثل ذلك فى شرح اشعار ذيل : ٥٨٥ مع تغيير اسم الشاعره من عمرة الى جنوب وربما كان اسمها عمرة ولقبها جنوب· وانظر البيتين برواية المؤلف فى الانصاف ٢٠٧ ، ابن يعيش ٨/٧٥ ، الخزانة ٤/٣٥٢ ، والتصريح ١/٢٣٢ ، الاشمونى ١/١٩١ والشذور : ٢٣٣ ،والمغنى : ٣٩ والعينى ٢/٢٨٢ ، وزاد ابن الانبارى لتقويه حجة البصريين عددا آخر من الابيات ·
انظـر الانصاف :١٩٧ _ ٢٠٨

١) غير واضحة فى الاصـل ·
٢) المزمل : آيـة ٢٠

وشبهه الكوفيين من وجهين : (١)

أحدهما : أن الاصل في الحروف الا تعمل ، وانما اعمل منها ما أعمل لشبهه الفعل وان المخففه لا تشبه الفعل لان أقل أبنيه الفعل الثلاثيه و (ان) الخفيفه على حرفين فلم تشبه الفعل خرج على هذا (ان) المشدده لانها ثلاثه أحرف كما أن الفعل كذلك وبناؤها كبناء الفعل .

فان كقيل ، وأن كشد واذا انقطع شبهها بالفعل عادت [الى] (٢) الاصل .

والوجه الثاني : أن لفظ المخففه كلفظ الخفيفه العامله في الفعل ، فتشبهها ، وعوامل الافعال لا تعمل في الاسماء ، فما يشبهها كذلك ، يدل عليه أن ان عملت بالشبه وشبهها بالفعل المحذوف كشبهها بالعاملة في الفعل ، وليس أحد الشبهين أولى بها من الآخر فعند ذلك يتعارض الشبهان فيتساقطان ، وترجع الى الاصل وهو الغاؤها عن العمل .

---

(١) احتج ابن الانباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انها لا تعمل لان المشدده انما عملت لانها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لانها على ثلاثه أحرف كما انه على ثلاثه أحرف وانها مبنية على الفتح كما انه مبني على الفتح فاذا خففت فقد زال شبهها به فوجب ان يبطل عملها ومنهم من تمسك بأن قال : انما قلنا ذلك لان ان المشدده من عوامل الاسماء وان المخففه من عوامل الافعال فينبغي ان لا تعمل المخففه في الاسماء كما لا تعمل المشددة في الافعال لان عوامل الافعال لا تعمل في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال .) (الانصاف ١٩٥ ــ ١٩٦) .

(٢) (الى) ساقطة من الاصل .

والجواب عن الاول من وجهين :

أحدهما : أن شبهها بالفعل باق (١) وذلك أنها مختصه بالفعل مؤكدة للمعنى ، وما دخلها من الحذف مثله فى الفعل على ما ذكرناه فى حجتنا .

والثانى : أن ما ذكروه باطل بـ (ان) الناصبه للفعل فانها مشبهة بان الناصية فى كونها مصدريه مع مخالفتها اياها فى عدة الحروف ولكن كفى فى عملها كونها مصدريه مختصه كذلك ها هنا .

أما الشبهة الثانيه فبعيده (٢) وذلك أن (ان) المخففه تشبه أن الناصبة للفعل فى صورة الحروف وهى مخالفة لها فى أن المخففه مختصه بالاسماء مؤكدة للمعنى وهذا كاف فى اعمالها فى الاسم بخلاف (ان) الناصبه للفعل ، وبهذا يتبين أن شبهها بعوامل الاسماء أقوى والحكم لاقوى الشبهين والله أعلم بالصواب .

---

(١) قال ابن الانبارى : (أما قولهم (انما عملت لشبهه الفعل لفظا فاذا خففت زال شبهها به فبطل عملها) قلنا هذا باطل لان (ان) انما عملت لانها اشبهت الفعل لفظا ومعنى وذلك من خمسة أوجه : وقد قدمنا ذكرها فى موضعها فاذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله) . الانصاف : ٢٠٨ .

(٢) رد ابن الانبارى على ذلك فى الانصاف : ٢٠٨

٥٤ ـ مسألة [دخول لام التوكيد فى خبر لكـن] *

لا يجوز دخول لام التوكيد فى خبر لكن •

وقال الكوفيون هـو جائـز •

ودليل المذهب الاول من وجهين (١) :

أحدهما : أن ذلك لو كان جائزا لكثر ذلك فى القرآن ، والشعر ، والكـلام ومعلوم أن ذلك لم يشتهر عنهم •

(*) ذكر المولف هذه المسألة فى كتاب (اللباب) لوحة (٤٠) وشرح اللمع لوحة (٦٦) ـ كما ذكرها ابن الانبارى فى كتاب الانصاف : من ٢٠٨ـ ٢١٨ وهى المسأله رقم (٢٥) وعنوانها هناك : (القول فى زيادة لام ـ الابتداء فى خبر لكن) • وانظر معانى الحروف للرمانى : ١٣٤ ، معانى القرآن للفراء ١/٤٦٥ وشرح ابن يعيش ٨/٦٤ ، وشرح الرضى ٢/٣٦٠، والجنى الدانى : ٦١٥ ، والمغنى : ٢٥٧ ، وشرح الدمامينى ١/٢١٦، والهمع : ١٤٠ والاشمونى ١/٤٨٧ ، والصبان ١/٢٦٠ ، والتصريح ١/٢٦٧ •

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (واما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز ذلك لانه لا يخلو اما ان تكون هذه اللام لام التوكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخـول اللام فى خبر لكن وذلك لانها ان كانت لام التاكيد فلام للتأكيد انما حسنت مع (ان) لاتفاقهما فى المعنى لان كل واحدة منهما للتأكيد أما لكـن فمخالفة لها فى المعنى • وان كانت لام القسم فانما حسنت مع (ان) لان (ان) تقع فى جواب القسم كما ان اللام تقع فى جواب القسم أما لكـن فمخالفة لها فى ذلك لانها لا تقع فى جواب القسم فينبغى أن لا تدخـل اللام فى خبرها •) الانصاف ٢١٤ •

والوجه الثانى : أن اللام فى هذا الباب للتوكيد والتوكيد غير مراد هنا (٢) ،
وبيانه أن (لكن) للاستدراك ولاتعرض فيها للتوكيد فلا يجوز أن تدخل
وذلك لان الحرف زائد والاصل ألا يزاد شئ الا لمعنى والمعنى فى لام (ان)
توكيد الخبر ، واذا تجرد الحرف عن معنى لم يجز ذكره ومثال ذلك قولك :
(ما قام زيد لكن جعفرا قائم) فالغرض الكلى اثبات القيام لجعفر ونفيه عن
زيد ، فان قيل : اما الوجه الاول فغير مسلم فقد جاء فى الشعر قال الشاعر (٢)

ـ ولكننى من حبها لكميد ـ

---

(٢) زاد المولف فى كتاب (اللباب) لوحة (٤٣) والثانى : ان اللام لو ـ
جازت مع لكن لقدمت عليها لان موضوعها صدر الجمله وانما اخرت فى (ان)
لئلا يتوالى حرفا توكيد ، ولكن ليست للتوكيد بل للاستدراك .

(٢) البيت مجهول القائل وصدره فى شرح ابن عقيل ١ : ١٤١
ـ يلومونني فى حب ليلى عواذلى ـ
ويروى ولكننى من حبها لعميد .
وانظر معانى القرآن للفراء ١ : ٤٦٥ ، وكتاب اللامات للزجاجى ١٧٧ ،
والجنى الدانى : ١٣٢ ، ٦١٥ ، والمغنى : ٢٥٧ ، وشرح شواهده : ٦٠٥ ،
والاشمونى ١ / ٢١١ ، والانصاف : ٢٠٩ ، وابن يعيش ٨ : ٦٤ ، ٧٩ والرضى
٢ : ٣٣٢ ، والخزانه ٤ : ٣٤٣ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٧٧١ ومعانى
الحروف للرمانى : ١٣٤ ، وشرح الدمامينى للتسهيل ١ : ١٤٠ ، والدرر ١١٦
كما اورده المولف فى اللباب لوحه (٤٣) .

وعلى أن الشيء قد يكون جائزا ولا يكثر ، ألا ترى أنهم أبدلوا الهاء في ان وزادوا عليها اللام في قول الشاعر : (١)

لهنك من عبسيه لوسيمـــه * على هنوات كاذب من يقولهـــا

وهذا جاز وان لم يكثر .

وأما الوجه الثاني فينبني على أصل (لكن) وأصلها (ان) زيدت عليهـــا الكاف واللام ، (٢) على ما نبينه ، فاللام اذا تدخل على خبر ان في الأصل .

والجواب : (٣) أما البيت فمنه جوابان :

أحدهما : أنه ليس مما نحن فيه وانما أصله ولكن انني ثم حذفت الهمزة والتقت النونان نون لكن ونون انني فأدغمت النون في النون ، فاللام اذا داخلـــة على خبر انني ، والحذف من الحرف قد جاء وقد أبدل منـــه أيضا فمــــن

---

(١) لم اقف على نسبته الى قائل معين .
انظر الانصاف ٢٠٩ ، والهمع ١ : ١٤٠ والدرر ١ : ١١٨ واللسان (لهن) .

(٢) انظر تركيب (لكن) في الجنى الداني : ٦١٧ ونقل عن كتاب (اللبـــاب) انها مركبة من (لا) و (ان) والكاف زائده والظاهر أنه كتاب المكبري . انظر (اللباب للمكبرى) لوحه (٤٠) .

(٣) خرج الدماميني هذا البيت في شرح التسهيل ثم قال : (ولاحجة لهـــم فيما أوردوه من الشعر لشذوذه ولا يعرف لقتتمه ولاقائل ولا نظير ولا رواه — عدل يقول سمعت ممن يوثق بلغته) شرح التسهيل ١/١١٦ مخطوطـــه مكتبه الحرم المكي رقم (١٨٦ نحـــو) .

الحذف قوله (١) :

ـ ولك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل ـ

ومنه أيضا (ان) المحققه من الثقيله ، واللام فى (عل) والا بدال مثل (لهنك) فى (انك) ونحو كثير .

والوجه الثانى : نقدر أن الامر كما ذكروه فى البيت ولكن زيدت اللام فيه ـ لضرورة الشعر كما يزيد الشاعر لاقامة الوزن ، وينقص لذلك أيضا وكما جاء فى قوله تعالى (٢) : " قل عسى أن يكون ردف لكم " أى ردفكم (٣) ، وأما الكلام على الوجه الثانى فسيأتى جوابه .

---

(١) البيت للنجاشى الحارثى قيس بن عمرو بن مالك ـ وهو فى كتاب سيبويه ١/ ٩ (بولاق) ، ٢٧ (هارون) وصدره هناك .

ـ فلست بآتيه ولا أستطيعه ـ

وهو من أبيات فى خزانة الادب ٤/ ٦٤ ، ومعانى ابن قتيبه : ٢٠٧ وأمالى المرتضى ٤/ ٢١١ ، وحماسه ابن الشجرى : ٢٩٧ والقصيده على لسان ذئب استضافه النجاشى ـ فيما يزعم ـ فقبل الشراب واعتذر عن قبول الطعام وانظره فى شرح ابيات سيبويه للنحاس : ٥ والانصاف ٦٨٤ والمنصف ٢ : ٢٢٩ ـ وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣١٥ وابن يعيش ٩/ ١٤٢ والمغنى : ٢٩١ وشرح شواهده : ٢٣٩ والهمع ٢/ ١٦٥ ، والدرر ٢ : ٢١٠ والاشمونى ١/ ٢٧١ ، ـ ومعانى الحروف للرمانى ١٣٤ .

(٢) النمل : آية ٧٢

(٣) دخلت اللام على الفعل لان ردف بمعنى (دنا) ... والمعنى ردفكم انظر معانى القرآن للفراء ٢ : ٢٩٩ ، ٣٠٠ وانظر المقتضب للمبرد ٢/ ٣٧ ـ والبحر المحيط ٧/ ٩٥ ومجمع البيان للطبرسى ١٨/ ٢٤٤ وبصائر ذوى التمييز ٣/ ٦٢ .

وردف يتعدى بنفسه وبحرف الجر قال ابن القوطيه فى كتاب الافعال ص ١٠٨ : (ردفك الشيء وردفك .)

وقال ابن الانبارى فى غريب اعراب القرآن ٢/ ٢٧٧ ... أى ردفكم واللام زائده

وأما شبهه الكوفيين (١) فمن وجهين

أحدهما : ما تقدم من الشعر

والثاني : أن أصل (لكن) (ان) زيدت عليها الكاف وحذف الهمزة ، والكاف عوض عن المحذوف ، و (لا) للنفي والمعنى (ما قام زيد لا ان جعفرا منطلق) وصار لها في التركيب حكم آخر كما أن أصل (لن) (لا) (أن) ثم حذف وغير وصار لها حكم آخر (٢) .

فاللام اذا دخلت في خبر (لكن) من حيث ان اصلها (ان) ، وقد احتجوا ايضا بانها تساوي (ان) في العطف بعد الخبر كقولك : (ان زيد قائم وعمرا وعمرو) وكذلك (لكن) ، وليس كبقيه اخواتها .

---

(١) قال ابن الانباري : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء عن العرب ادخال اللام في خبرها ... وأورد البيت وأما القياس فان الاصل في (لكن) ان زيدت عليها لا والكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر : لهنك ... البيت ... الخ) . انظر الانصاف : ٢٠٩ ـ ٢١٤

(٢) اختلف العلماء في (لن) هل هي بسيطة أو مركبه فقال سيبويه ومن وافقه هي بسيطه لا تركيب فيها ، وقال الخليل والكسائي هي مركبة من (لا) و (ان) وقال الفراء ان (لن) هي (لا) أبدلت ألفها نونا) . (الجنى الداني : ٢٧٠ ـ ٢٧٢) .

والجواب : أما الشعر فقد سبق جوابه ، وأما دعوى التركيب فبعيد جـــدا وذلك أن لكن لاتوكيد فيها ، و (ان) للتوكيد والمركب وان تغير حكمـــه فلا بد من بقاء المعنى فيه كما ذكرنا فى (لولا زيـد لأتيتك) ، وأمـــا لن فغير مركبة ولو قدر أنها مركبة ، ولكن معنى النفى باق والتوكيد هنـــا غير باق.

والوجه الثانى فى فساد دعوى التركيب : أن الكاف زائده على قولهـــم ، والهمزة محذوفه ،و (لا) باقيه على النفى ، وكل ذلك لا يهتدى لما زيادتــه القياس ، وكون الكلمة موضوعة على هذا اللفظ ممكن فلا يعدل عنه لما لا يعلـــم الا بوحى او توقيف ، وأما العطف فانما شاركت فيه (ان) لأن الابتداء لـــم يبطل وانما بطل التوكيد فاستواؤهما فى العطف كان لأستوائهما فى الابتداء ومخالفتها لها فى التوكيد ينفى جواز دخول اللام على ما بينا والله أعلم بالصواب.

---

(١) رد ابن الانبارى على الكوفيين ومما جاء فى رده قوله ... أما قولـــه : (ولكننى من جهـا لكميد) فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ولهذا لا يكاد يعرف له نظير فى كلام العرب واشعارهم ... واما قولهم ان اصـل لكن (ان) زيدت عليها (لا) والكاف فصارتا حرفا واحـدا . قلنـا لا نسلم فان هذا مجـرد دعوى من غير دليل ولا معنى : قولهم : كمـا زيدت اللام والهاء فى لهنك .....
قلنا لا نسلم أن الهاء فى قولك لهنك زائده وانما هى مبدلة من الف ان فان الهاء تبدل من الهمزة فى مواضع كثـيرة من كلامهم كما يقولون : هرقـــت الماء والاصل أرقتـه ...... الخ).
(الانصاف : ٢١٤ ـ ٢١٨).

٥٥ ـ مسألة [زيادة اللام الاولى فى لعل] *

اللام الاولى فى (لعل) زائده فى ظاهر قول البصريين (١)

وقال الكوفيون : هى أصل .

ووجه قول الاولين من ثلاثه أوجـه (٢) :

أحدهما : أنها قد استعملت بغير لام فى الشعر كثير والاصل عدم حذف الاصل ، والزيادة أقرب ، لا سيما اذا أريد تقوية الحرف أو قوة معناه .

والثانى : أن (عل) ثلاثه أحرف وأصل الباب (ان) و (أن) وهما على ثلاثه أحرف (٣) وهذا يونس بكون (عل) ثلاثيه فأما (كأن) فأصلها (ان) زيدت

---

* ذكر المولف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحة : (٤٣) وشرح اللمع لوحة (٦٦) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف ٢١٨ ـ ٢٢٨ ، وهى المسأله رقم (٢٦) وعنوانها هناك : (القول فى لام لعل الاولى زائده هى أو أصليه) وانظر المقتضب ٣/٧٣ ، شرح الرضى ٢/٣٦١ ، والجنى الدانى : ٥٧٩ ، والهمع ٢/١٥٣ (ط) الكويت وابن يعيش ٨/٨٧ ، وتهذيب اللغة ١/١٠٦ ، والاشمونى ٣/١٨٨ ، والتصريح ٢/٣ وغير ذلك

(١) نسبه المرادى الى المبرد وجماعة من البصريين فى الجنى الدانى : ٥٧٩ ، وأنظر المقتضب ٣/٧٣

(٢) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (واما البصريون ماحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انها زائده لانا وجدناهم يستعملونها كثيرا فى كلامهم عارية عن اللام ...ـ) واستشهد بهذا الموضع بسته أبيات دلالة على حذف اللام منها قول نافع بن سعد الطائى :

ولست بلوام على الامر بعدمـا * يفوت ولكن على أن أتقدمـا

أنظر الانصاف : ٢١٩ .

٣: هذا الوجه لم يذكره ابن الانبارى فى الانصاف .

عليها كاف التشبيه ،حرصا على سبق المعنى ، وذاك أن الاصل فى قولك : ــ (كأن زيدا الاسد) ان زيدا كالاسد ثم اهتموا بتقديم معنى التشبيه فأدخلوا الكاف على (ان) وفتحوا الهمزة كما تفتح بعد حروف الجر وأما (لكن) فعدتها اكثر عند البصريين لما دخلها معنى الاستدراك وعندهم هى مركبة ، وهذا يؤنس بأن الاصل (عل) كسائر أخواتها .

والوجه الثالث : أن هذه الحروف مشبهة بالفعل فى العمل والفعل تلحقه الزوائد ، فجاز أن تكون اللام زائده ، كما تزاد فى الفعل كقولك : (ان زيدا ليقوم) ، وكقولك : (والله لقام زيد) .

وشبهة الآخرين (١) : أن الحذف تصرف ، والحروف لا تتصرف ، ولهذا حكمنا على الالف فى (ما) و (لا) بأنها أصل ، وليست فى الاسماء والافعال أصل بحال بل اما زائدة أو منقلبة ، ويقوى ذلك أن نون الوقاية لا تكاد تجيء

---

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا انما قلنا ان اللام أصليه لان (لعل) حرف وحروف الحروف كلها أصليه لان حروف الزيادة التى .... يجمعها ... اليوم تنساه .... انما تختص بالاسماء والافعال فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزياده بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصليه فى كل مكان على كل حال ....)

الانصاف : ٢١٦ .

مع (لعل) بل تقول : (لعلي) ، و(لعلني) ، قليل جداً ، (و)[2] ما كان ذلك الا لان اللام الاولى أصل وبعد العين لامان ، والنون تشبه اللام فكانت على هذا تجتمع في التقدير أربع لامات فتحومي ذلك فرارا من اجتماع الامثال .

والجواب عما ذكروه أن الحروف قد وقع فيها حذف ، والحذف تصرف ، كما أن الزيادة تصرف ، بل التصرف بالحذف أقوى والزيادة أضعف ، فاذا جوزوا الحذف مع قوته فالزيادة أولى .

وأما نون الوقاية فدخولها قليل لما ذكروا ولكن لا يلزم منه الحكم بأصالتها وبيانه من وجهين :

أحدهما : أن اجتماع ثلاث لامات مستثقل لتماثلها . ألا ترى أن النون لما تكررت في فعل الامر كقولك في جماعة المؤنث : (اضربنان) فصلت فيه بالالف لئلا تتولى ثلاثة أمثال ، واذا قلنا اللام زائدة فقد اجتمع ثلاثة أمثال وذلك يكفي في التحرز منها ويزداد ثقلا بزيادة اللام الاولى .

---

(١) ومنه قول الشاعر :

فقلت اعيراني القدوم لعلني * اخط بها قبرا لابيض ماجد

انظره في المغني ١/٣٥٠ ، والهمع ١/٦٤ ، واللسان (قدم) - وابن عقيل ١/٦٩ (ط) (١٢) والاشموني ١/١٢٤ .

(٢) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق .

والصحيح عندي أن (لعل) و (عل) لغتان (١) لا يحكم في احداهما بالزيادة ولا في الاخرى بالحذف كما أن قولهم : (نصحت لك وشكرت لـــك) وبابه اللام فيه معديه للفعل في لغة وهي محذوفة في اللغة الأخـــرى ، ولا يقال هي في أحدهما زائدة بل كل منهما أصل في لغة ، وهذا المذهب أسلم وله أصل يشهد بصحته ، ويدل على ذلك تعدد اللغات في (لعل) فقد قالوا : (لعل) ، و (عل) ، و (عن) ، و (غن) ، و (لعن) ، (ولغن) وكل منها لغة غير الاخرى ، ولا يقال ان الغين بدل من العين كذلك ها هنـــا والله أعلم بالصـــواب.

---

(١) وافق ابن الانباري الكوفيين في هذه المسألة فقال في الانصاف : ٢٢٤
(والصحيح في هذه المسألة ما ذهب اليه الكوفيون).
والعكبري هنا يوافق الكوفيين أيضا ، فاذا أثبت أصالة اللام في (لعـــل) لانها لغة غير (عل) فهو بذلك يثبت ما ذهب اليه الكوفيون وان لـــم يصرح بذلك لان اختياره هذا هو مذهب الكوفيين قال ابن يعيـــش في شرح المفصل : ٨٨/٨ ، (والكوفيون يزعمون ان اللام أصل وانهمـا لغتان ، وان الذي يقول : (لعل) غير الذي يقول عل ......) وانظر لغات (لعل) في تهذيب اللغة للأزهري ١٠٦/١ (ل ع ل) ، ومعاني الحروف للرماني : ١٣٤ ، والجنى الداني : ٥٨٢ ، والانصاف : ٢٢٤ وكتاب شرح اللمع للمؤلف لوحه (٦٦) وشرح التسهيـــل للدماميني ٢١٧/١ الهمع للسيوطـــي ١٥٣/٢ أوصلها الــــى ثلاث عشـــرة لغــــة.

٥٦ - مسألة [بناء اسم (لا) النافيه للجنس] *

(لا) اذا دخلت على المفرد لنفي الجنس كان الاسم بعدها مبنيا في ظاهر قول البصريين .(١) ومنهم من قال : هو معرب(٢) ، وبه قال الكوفيين .

وجه القول الأول(٣) من أوجه :

أحدها : أن (لا) مركبة مع الاسم ، والتركيب يوجب البناء كخمسة عشر ، وبيان أنها مركبة مع الاسم ، أنها اذا فصل بينهما أعرب كقوله تعالى(٤) : " لا فيها غول " واذا لزم الفتح مع الوصل ، وزال مع الفصل دل أنه حادث للتركيب ، والتركيب يوجب البناء لأنه يجعل فيه الشيئان كالشئ الواحد على وجه

---

* ذكر المؤلف هذه المسأله في كتاب اللباب لوحه (٤٦) وشرح اللمع لوحه (٧٠) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٣٦٦ - ٣٣٧ وهي المسألة رقم (٥٣) وعنوانها هناك : (اسم (لا) المفرد النكره معرب أو مبنى) وأنظر الكتاب ١/ ٣٤٥ ، والمقتضب ٤/ ٣٥١ ، وأسرار العربية ٢٤٦ وابن الشجري ٢/ ٢٢٢ ، والرضي ١/ ١٠٠ ، والأصول ١/ ٤٦١ وابن يعيش ١/ ١٠٥ ، والمرتجل ١٧٩ ، والهمع ٢/ ١٩٩ (ط)الكويت والجنى الداني : ٢٩٠ ، والمغني : ٢٦٢ ، والصّبان ٢/ ٦ والتصريح ١/ ٢٣٨ .

(١) هذا هو رأي الجمهور .

(٢) صاحب هذا الرأي كما ذكر المؤلف في (اللباب) هو الزجاج والسيرافي وأنظر الجنى الداني : ٢٩١ ، وزاد السيوطي : الجرمي ، والزجاجي والرماني ، ولم يذكره ابن الانباري في الانصاف .
أما الرماني فأثبت البناء في معاني الحروف أنظر ص ٨١

(٣) أنظر حجة البصريين في الانصاف : ٣٦٧ .

(٤) الصافات : آية ٤٧

يلزم فيه الاتصال ، ويجرى مجرى الحرف ، اذ لا يستغنى عن الحرف .

والوجه الثانى : أن الكلام تضمن معنى الحرف فكان مبنيا ك (أين) و (كيف) ، وبيان ذلك أن قولك : (لا رجل فى الدار) تقديره لا من رجل ، وانما قدر ذلك لأن (من) موضوعة لبيان الجنس ، والنفى ها هنا للجنس كله ، و(لا) بنفسها لا تنفى الجنس ، فقد ثبت فى اللفظ معنى لا يثبت الا بالحرف ، واذا تضمن الاسم معنى الحرف بنى (١) ، لأنه أدى ما يؤديه الحرف لفظا ، فتعدى اليه حكمه فصار هذا كخمسة عشر ، فى أن التقدير خمسة وعشرة ، ويدل على أن من هى التى تفيد نفى الجنس هنا أنك لو قلت : (لا من رجل فى الدار) لم يجز أن يكون فيها اثنان ، ولا أكثر ، ولو قلت : (لا رجل فى الدار) جاز أن يكون فيها اثنان أو أكثر ، فاذا قدرت (من) كان حكمها هذا الحكم .

والوجه الثالث : أن رجل ها هنا لو كان معربا لكان منونا لأن التنوين تابع للاعراب ، وانما يمتنع بالألف واللام وعدم الصرف والاضافة ، وكل ذلك غير موجود ، فتعين أن يضاف عدم التنوين الى البناء .

والوجه الرابع : أنه لو كان معربا لكان بفعل محذوف ، وكان التقدير لا أجد أو لا أرى ونحو ذلك ، وهذا بعيد التقدير ، لأنك تقول : (لا اله الا الله) فلو كان معناه لا أجد لكان النفى منسوبا الى وجدانك ، وليس المعنى عليه ، وانما المعنى أن عدم الآلهه غير الله لمعنى فى نفس المنفى ، وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك .

---

(١) ذكر السيوطى أن المتضمن معنى (من) هو (لا) لا الاسم وزاد رأيا آخر فى بنائه هو تضمنه معنى اللام الاستغراقيه .
أنظر همع الهوامع ٢/١٩٩ (ط) الكويت .

والوجه الخامس : أنه لوكان معربا لجاز نصبه مع الفصل ، لأن كل معرب يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصا ، كـ (ان) فانك تقول : (ان فى الدار زيدا) فتعملها مع الفصل بالظرف .

وان
فان قيل : (لا) فرع على (أن) فرع على (كان) والفروع تنقص عن الأصول .

قيل : لم قلتم ان النقصان محصور فى اتصال (لا) بما بعده ؟ مع أن لنا أحكاما تخالف فيها (١) (لا) باب (ان) ويكفى فى (٢) ذلك فارقا بين الأصول والفروع .

واحتج الآخرون (٣) على ان اسمها معرب بأشياء .

أحدها : أنه يجوز فيما بعدها النصب والتنوين ، والرفع والتنوين هذا اذا كان مفردا ، واذا كان مضافا كان معربا بلا خلاف ، وهذا يدل على أن البناء لا علة له هنا ، اذ لوكانت له علة كانت لازمة لأن معناه لا يختلف ، واذا انتفت علة البناء ثبت كونه معربا .

---

(١) كذا فى الأصل ولعل الصواب (لها)

(٢) كذا فى الأصل ولعل لفظة (فى) زيادة من الناسخ .

(٣) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله :

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفصل ، لأن التقدير فى قولك : (لارجل فى الدار) لا أجد رجلا فى الدار فاكتفوا بلا من العامل .....) الانصاف : ٣٦٦

والوجه الثاني : أن الكلام متضمن معنى الفعل ، وكان هو العامل وبيانه أن قولك : لا رجل في الدار تقديره لا أظم ولا أجد والمعنى على هذا مستقيم ، وحذف الفعل وابقاء عمله جائز بلا خوف ، فمن ذلك قوله :(١) " وان أحد من المشركين استجارك " ، و " اذا السماء انشقت "(٢) والاسم معمول لفعل محذوف ، كذلك هو هنا ، والأصل في العمل للأفعال ، فاذا صح تقديرها نسب العمل اليها .

والوجه الثالث : أن (لا) بمعنى (غير)(٣) ، وغير هنا بمعنى (ليس) ، الا ترى أنك تقول : (زيد لا عاقل ولا جاهل) أي غير عاقل وتقول : (قام القوم ليس زيدا) وهو في المعنى قام القوم غير زيد ، فلما اشتبهت الكلمات الثلاث (لا) و) ليس) و (غير) وكانت (غير) تجر ، و (ليس) تنصب كان حملها على (ليس) أولى ، لأنها غير جاره وهي مثلها في النفي فحملت عليها في النصب .

ونظير ذلك حمل (ما) على (ليس) في لغة أهل الحجاز ، و (لا) تشاركها في أن لها اسم وخبر كما أن ليس كذلك ، الا أنهم لما قدموها ولزمت فيها النكرة بدأوا بالمنصوب كما يبدون بحرف الجر اذا كان المبتدأ نكره .

---

(١) التوبة : آيه ٦

(٢) في الأصل (انشقت) الانشقاق آية : ١

(٣) قال ابن الانباري : (... ومنهم من تمسك بأن قال : انما قلنا انه منصوب بها لأن (لا) تكون بمعنى غير كقولك : (زيد لا عاقل ولا جاهل) أي غير عاقل وغير جاهل فلما جاءت ها هنا بمعنى (ليس) نصبوا بهـا ليخرجوها من معنى غير الى معنى (ليس) ... الخ الانصاف ٣٦٦.

والرابع : أن (لا) محمولة على (ان) لأنها تشبهها في دخولها(١) على المبتدأ والخبر ، وأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وأنها لتوكيد النفي كما أن (ان) لتوكيد الاثبات ، وكما أن (ان) تنصب كذلك (لا) (٢)

والجواب(٣) عن الوجه الاول من وجهين .

أحدهما : أن الكلام فيما اذا كانت النكرة بعدها مفتوحه غير منونه ، وان تلك الفتحه هل هي بناء أم اعراب(٤) ؟ وهذا لا يوجب أن تكون معربة في كل موضع ، ألا ترى أنها في هذا الموضع مفتوحه غير منونه ، وفي المواضع الآخر تفتح وتنون ، وتضم وتنون وفي مواضع تنصب وتنون لا غير ، وكل ذلك على حسب التقدير ، فالفتح فيها بغير تنوين بناء ، اذ لوكان اعرابا لنون كما ينون في بقية المواضع(٥) .

والوجه الثاني : أن النكرة ها هنا تقدر معها (من) وذلك يوجب البناء ، واذا نونت لم تقدر معها (من) فتنتفي علة البناء . قولهم : (متضمن معنى الفعل) لا يستقيم ، لأن الفعل لوكان مرادا لكان الاسم مفعولا ، ولم ينسب الى (لا) ، ولا يجوز أن يكون الفعل ما دلت عليه (لا) لوجهين :

---

(١) في الاصل (محمولتنسه)

(٢) قال ابن الانباري : ومن النحويين من قال : انه منصوب لأنّ (لا) انما علمت النصب لأنها نقيضة (ان) لأن (لا) للنفي ، و (ان) للاثبات الانصاف /٣٦٧

(٣) رد ابن الانباري على الكوفيين في الانصاف /٣٦٧ـ ٣٧٠

(٤) كذا في الأصل ، وكان حقها أن تكون (أو) بدل (أم)

(٥) قال ابن الانباري : (ثم لوكان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ، ولا يحذف منه لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنعه من الصرف ، فلما منع من التنوين دل على أنه ليس بمعرب منصوب .

أحدهما : أن (لا) لايدل على فعل معين ، وقد ذكرنا ذلك ٠
والثاني : أن الحروف لا تعمل بمعنى الفعل الذى تدل عليه ، ألا ترى

أن حروف الاستفهام لا تعمل بما فيها من معنى الفعل ، ويدل عليه أن الفعل لو كان هو العامل لكان الاسم منونا ، اذ لا مسقط للتنوين وقولهم[1] ثالثا ٠ (لا بمعنى غير وغير بمعنى ليس) فكلام لا حاصل له ، لأن (لا) لو كانت كذلك لكانت بمعنى ليس من غير واسطة لاشتراكهما فى النفى ولو كانت كذلك لم ينتصب الاسم بعدها ووقع ليس فى الاستثناء بمعنى غير له معنى ، لأن التقدير هناك : ليس بعضهم زيدا ، فهى باقيه على بابها ، وأما حمل (لا) على (ان) فهو صحيح ولكن لا فى الاعراب ، اذ لو كانت كذلك لنون اسمها كما نون اسم (ان) وانما هى محمولة فى موضع اعراب الاسم على (ان) ، ولولا علة الاعراب لكان الاسم منصوبا منونا[2] كما جاء فى النظائر[3] والمشابه لها[4] والله أعلم بالصواب ٠

---

(١) لعل هنا كلمة ساقطه هى (أما قولهم) أو نحو ذلك ٠

(٢) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقه بخط الناسخ ٠

(٣) قال ابن الانبارى ٠٠٠٠ هذا فاسد وذلك لأن التنوين ليس من عمل (ان) وانما هو شئ يستحقه الاسم فى الأصل ، وانما يستقيم هذا الكلام ان لو كان التنوين من عمل ان ، ولا خلاف بين النحويين ان التنوين ليس من عملها ٠٠٠٠٠) الانصاف / ٣٦٩ ٠

(٤) كذا فى الأصل ولو قال : (له) لكان أوضح ٠

٥٧ _ مسألة [رافع خبر (لا) النافية للجنس] *

خبر (لا) في قولك : (لا رجل أفضل منك) مرفوع على موضع لا رجـل (١)

وقال الاخفش : هو معمول (لا) كخبر (ان)

وجه القول الاول شيئان

أحدهما : أن لا واسمها ركبا فصارا كاسم واحد ولذلك بني فجرت مجـــرى خمسة عشر ، ومعلوم أن خمسة عشر في موضع اسم واحد ،كذلك (لا رجـل) فعند ذلك يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء ، والمبتدأ يحتاج الى خبـــر وأفضل هو الخبر و (لا) على هذا كجـزء من الكلمه فلا تكون عاملة في الخبر.

فان قيل : اذا جاز أن تعمل لا في اسمها مع انها في حكم الجزء

---

* انظر ثبت التخريجات في المسألة السابقه.
ولم يذكرها ابن الانباري في الانصاف مع ان الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين ، ولكنه لعله اكتفى بالحديث عن العامل في خبر (ان) لان (لا) تعمل عمل (ان) كما هو معلوم.
قال الرضي في شرح الكافيه ١ / ١١٠ (... وعند الكوفيين أن خبـر ان واخواتها وكذلك خبر (لا) التبرئه مرفوع بما ارتفع به حين كـــان خبر المبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن عملين ...)
وانظر شرح المفصل ١ / ١٠٧ .

(١) وقيل في موضع الاسم فقـــط .

جاز أن تعمل في الخبر ٠

قيل : عملت في الاسم من حيث هي حرف مشبه بغيره من الحروف فأما موضعها مع اسمها فرفع لوقوعها موقع الاسم المفرد والخبر واقع عنهما ، وهذا معنى غير الاعراب ، ألا ترى أن قولك : (ما جاءني من رجل) الاعراب فيه على غير الموضع فـ (رجل) مجرور و (من رجل) في موضع الفاعل ولذلك جاء في الصفة الجر على اللفظ والرفع على الموضع كقوله تعالى :(١) " مالكم من اله غيره " وغيره بخلاف ان فانه لا موضع لها ولا سمها حتى يحمل الخبر عليه ٠

والوجه الثاني : ان (لا) عامل ضعيف اذ كان فرع فرع فرع(٢) وليس عمله بلازم ، ولا هو أصلا بنفسه ، فعند ذلك لا يقوى على العمل في الخبر ونظير ذلك ان الشرطيه فانها لا تعمل في الجواب عند جمهور النحويين ، وكذلك قال بعض البصريين في خبر المبتدأ يعمل فيه الابتداء والمبتدأ لما كان الابتداء ضعيفا ٠

وشبهه أبي الحسن : أن (لا) تقتضي اسمين وقد عملت في أحدهما فتعمل في الآخر كـ (ان)٠

والجواب عنه ما ذكرناه من الوجهين المتقدمين ٠ والله أعلم بالصواب ٠

---

(١) سورة هود آية ٥٠

(٢) وذلك أن (لا) فرع في العمل على (ان) ،و (ان) فرع في العمل على (كان) ، و (كان) فرع في العمل على الفعل التام الذي يرفع فاعلا وينصب مفعولا ٠

٥٨ — مسألة [(لا) اذا دخلت على المثنى هل يكون معربا أم مبنيا](*)

اذا دخلت (لا) على الاسم المثنى كان مبنيا (١) .

وقال المبرد : هو معرب (٢) .

وجه القول الاول : أن علة البناء في المفرد موجودة بعد التثنية فكان مبنيا كالمثنى في النداء ، وبيانه وهو أنه بني في الافراد لما ركب وتضمن معنى (من) وهذا موجود هنا ، ألا ترى أن التقدير في قولك : (لا غلامين لك) أي لا من غلامين اذا ميز الغلمان اثنين اثنين ثم حذفت (من) — وتضمن الكلام معناها كما أن قولهم : (نعم الرجلان الزيدان) اي اذا ميز الجنس رجلين رجلين ، وكذلك قلت في النداء : (يا زيدان أقبلا) كما قلت : (يازيد أقبل) .

(*) أنظر ثبت التخريجات في مسألة رقم (٥٦)

كتب على هامش الاصل بخط الناسخ نفسه (هذه المسألة تكتب في باب (لا) فقدمتها حيث أراد ، ووضعتها في النسخة المخطوطة بعد مسألة عامل النصب في المفعول معه وهي المسألة رقم (٦٢)

ولم يذكرها ابن الانباري في الانصاف لان الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين .

(١) هذا هو رأي الجمهور وهو رأي الخليل

(٢) أنظر رأي المبرد في المقتضب ٤/٣٦٦ .

واحتج الآخرون من وجهين : (١)

أحدهما : أن اللفظ هنا مركب والاسم الثانى (٢) من لا يثنى ولا يجمع كقولك : (خمسة عشر) فانك لاتثنى عشر ولاتجمعه ٠

والوجه الثانى : أن المثنى فى تقدير المعطوف ألا ترى أن قولك : (قام الزيدان) تقديره قام زيد وزيد ولو ظهر العطف لم يكن البناء كذلك اذا كان مقدرا ٠

والجواب عن الاول : أنه باطل بما اذا سميت رجلا بـ (حضر موت) فانك تقول فى تثنيته حضرموتان وحضرموتون فأما خمسة عشر فان (٣) التتهمة فى الاسم الثانى امتنع تثنيته لعلة أخرى ، وذلك أن خمسة عشر عبارة عن خمسة وعشرة فاذا ثنيت عشرا بقيت الخمسة على حالها فلم تصح تثنية لانه بعض

---

(١) قال المبرد فى المقتضب ٣٦٦/٤ (٠٠٠ وليس القول عندى كذلك لان الاسماء المثناه والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ماقبلها اسما واحدا ٠٠٠) وللمبرد وجهة نظر أخرى أنظرها فى شرح الرضى ٢٣٥/١ ٠ ورد عليه ابن يعيش ١٠٦/٢ ، وابن هشام فى المغنى ١٩٤/١ ، والرضى فى شرح الكافية ٢٣٦/١ والسيوطى فى الهمع ٢٠٠/٢ ٠

(٢) كذا فى الاصل ولعلها (مما) ليستقيم الكلام ٠

(٣) فى الاصل (فانه)

الكميـة بخلاف مسألتنا فان الكمية فى الاسم دون (لا) .

وأما تقدير العطف ، فذلك أمر يتعلق بالمعنى ، واللفظ على خلافه وذلك أن الاسم المعطوف حذف هو وحرف العطف ، ووضعت مكانهما صيغة أخرى ، فكان حكمها حكم المفرد غير المعطوف كما كان ذلك فى النداء ألا ترى أنك ناديت [1] اسما فيه حرف العطف نصبت البته كقولك : يازيدا وعمرا أقبل ، ولو ثنيت لقلت : يازيدان فبنيت .

فان قيل : فالياء فى (لا غلامين) حرف الاعراب ، وعلامة النصب ، وذلك دليل على على أن الاسم منصوب .

قيل : الياء هنا حرف الاعراب ، وتدل على الحركة التى هى الفتح لا على فتحة الاعراب ، كما أن قولك : (يازيدان) الالف فيه حرف الاعراب وعلامة الضم ، كذلك هاهنا ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) كذا فى الاصل ولو قال : (أنك اذا ناديت ... الخ) لكان أنسب .

٥٩ ـ مسأله : [تقديم معمول ألفاظ الاغراء عليها] *

لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الاغراء عليها نحو دونك وعليك.
وقال الكوفيون يجوز . (١)

لنا (٢) أنها أسماء جامده أعملت بالمعنى ، فلم يجز تقديم معمولها عليها كالمصدر ، وبيانه أن (عليك) ، و (دونك) حروف في الاصل وظـــروف

---

* ذكر المولف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٩٧) واعـــراب القرآن ١/١٧٥ كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٢٢٨ـ٢٣٥ ، وهي المسأله رقم (٢٧) وعنوانها هناك : (القول في تقديم معمـــول اسم الفعل عليه).
وانظر كتاب سيبويه ١/١٩١ ، والمقتضب ٣/٢٠٣ ، ومعاني القـــرآن للفراء ١/٢٦٠ ، واشتقاق اسماء الله للزجاجي : ٣٧٩ ، وأمالـــي الزجاجي : ١٣٧ ، واسرار العربيه : ١٦٥ ، والمقرب ١/١٣٦ ، وابن يعيش ١/١١٧ ، والبحر المحيط ٣/٢١٤ ، والمغني : ٦٠٩ ، والاشموني ٣/٢٠٦ ، والتصريح ٢/٢٠٠ ، والهمع ٢/١٠٥

١/ هو رأى الكسائي ومن وافقه أما الفراء فيقول في المعاني : ... وقلما تقول العرب زيدا عليك ، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله." أي أن يجوز نقله.

٢/ قال المؤلف في كتاب (اللباب) لوحة : ٩٧ ، " واسماء فعـــل الامر لا يتقدم معمولها عليها عند البصريين " وقال في اعراب القـــرآن عند قوله تعالى : " كتاب الله عليكم " وقال الكوفيون هو اغـــراء وهذا عندنا غير جائـــز " ١/١٧٥ .

وانما استعيرت ها هنا فعملت عمل الفعل توسعا ، وما كان كذلك اقتصر به في العمل على وقوعه في موضعه ، ولا يجوز فيه التقديم لان ذلك تصرف وهذه الاسماء لا تصرف لها فتجرى في ذلك مجرى الحروف نحو (ما) النافيه، و (لات) مع الحين ، وكالمصدر فانه لا يتقدم معموله عليه ، مع أن حروف الفعل فيه موجوده فمنع التقديم هنا أولى .

واحتج الاخرون بالسماع والقياس (١) .

أما السماع فقوله تعالى (٢) : " كتاب الله عليكم " أى عليكم كتاب الله

وقول الشاعر (٣) :

يا ايها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا

---

(١) انظر احتجاج ابن الانبارى للكوفيين فى الانصاف ص ٢٢٨ وأجاز الفراء أن يتقدم معمول الفاظ الاغراء عليها ولكن بقله انظر المعانى ١ /٢٦٠

(٢) النساء آية ٢٤

(٣) البيت مختلف فى نسبته . ففى خزانه الادب ٣ /١٥ ، ١٨ نسبه البغدادى لراجز جاهلى ، من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، وفى المقاصد النحويه نسبه العينى لجارية من بنى مازن ٤ /٣١١ . ونسبه ابن حجر فى الاصابه ٣ /٥١٢ لناجيه بنت جندب بن عمير بن يعمر بن دارم ، وانظر شرح التبريزى للحماسه : ٢٧٠ وانظر كتاب اللباب للمؤلف لوحه ٩٧ ، ـ ومعانى القرآن للفراء ١ /٢٦٠ والسيرة النبويه ٢ /٣١١ ، واشتقاق اسماء الله : ٣٧٩ ، واعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ١ /٢٥٢ ، واماليى الزجاجى : ١٣٧ ، وابن يعيش ١ /١١٧ ، وغريب الحديث ١ /٤٣ ، والمغنى : ٦٠٩ ، وأمالى القالى ٢ /٢٤٤ ، والعقد الفريد ٥ /٢١١ ، وتفسير الطبرى ١ /١٢٠ ، واسرار العربيه ١٦٥ ، واللسان ٣ /٤٤٧ ، والازمنة والامكنه ٢ /١٥٩ ، والمقرب ١ /١٣٧ ، والاشباه ١ /١٤٢ ، شذور الذهب ٣٥٩ ، والانصاف : ٢٢٨ ، وزاد بيتا ثالثا ، والمرتجل : ٢٥٧ والتصريح ٢ /٢٠٠ ، والهمع ٢ /١٠٥ ، والشاهد فيه تقديم (دلوى) وهو معمول (دونك) ودونك اسم فعل بمعنى خذ واصله العباره قبل التقديم دونك دلوى .

وأراد دونك دلوى فاملأ ،

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما : أنها نائبة عن الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه ، وكذلك ما ناب عنه ، ألا ترى ان اسم الفاعل والمفعول لما نابا عن الفعل جاز تقديم معمولهما عليهما ٠

والثانى (١) : انها واقعة موقع الامر ، ومعمول الامر لا يتقدم عليه كذلك ها هنا فقولك (عليك زيدا) فى معنى الزم زيدا ، ولو قلت زيدا الزم جاز كذلك عليك٠

والجواب (٢) : أما الاية فمنصوبة على المصدر والعامل فيها ما تقدم من قوله :

---

(١) الاول من الوجهين فى الانصاف ، واما الثانى فلا يوجد فى الانصاف وهو فى حقيقته مردود الى الاول ٠

(٢) رد ابن الانبارى على الكوفيين بقوله : واما الجواب عن كلمات الكوفيين اما احتجاجهم بقوله تعالى : " كتاب الله عليكم " فليس لهم فيه حجه لان كتاب الله ليس منصوبا بعليكم ٠٠٠

قال : وأما البيت فلا حجة فيه من وجهين أن قوله (دلوى) ليس فى موضع نصب وانما هو فى موضع رفع لانه خبر مبتدأ مقدر ٠٠٠

والثانى نسلم انه فى موضع نصب ولكنه لا يكون منصوبا بدونك ٠٠٠

قال : وأما قولهم : انها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل قلنا هذا فاسد وذلك لان الفعل الذى قامت هذه الالفاظ مقامه يستحق فى الاصل أن يعمل النصب وهو متصرف فى نفسه فتصرف فى عمله ٠٠٠٠٠٠ الخ الانصاف : ٢٣٠ _ ٢٣٥ ٠

" حرمت عليكم أمهاتكم " أى كتب ذلك عليكم كتابا ثم أضافه الى اسم اللـه ، وهو اضافة المصدر الى الفاعل ، و (عليكم) يتعلق بذلك الفعل كما قـال : (١)
" كتب عليكم الصيام " .

أما الشعر فمعناه الخبر لا الامر ،وذلك أنه نبهه على أن دلوه قريب منـه ليمتنى بملئه ، قولهم : ان هذه الألفاظ تنوب عن الفعل) قلنا :نيابتها (٢) عنه لا تستفاد من التصرف ، ألا ترى أن (ما) ،و (لات) و (هذا)والظرف تنوب عن الافعال فى مواضع مخصوصه ولم يلزم من ذلك جواز تقديم المنصـوب بها عليها على ما سبق والله أعلم بالصواب.

---

(١) البقره آيـة : ١٨٣
وزاد المؤلف فى كتاب (اللباب) وجها آخر قال : (الثانى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره الزموا كتاب الله وعليكم متعلق بكتاب أو حال منه)
انظـر لوحـه ٩٧ .
(٢) قال المؤلف فى كتاب اللباب أما البيت ف (دلوى) مرفوع بالابتـداء وما بعده خبر ، ويجوز ان يكون منصوبا على تقدير خذ وفسره دونـك
انظر اشتقاق اسماء الله : ٣٧٩ .

٦٠ـ مسألة [ناصب الظرف الواقع خـــبرا] *

اذا وقع الظرف خبرا عن المبتدأ كان لفظه منصوبا ، وموضعه رفع لوقوعـــــــه موقع الخبـــر .

واختلفوا فى التقدير .

فقال معظم البصريين هو منصوب بـ (استقـــر) ،وهو فعل .

ومنهم من قال : المقدر (مستقر) وهو اسم الفاعل . (١)

وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف ، ومعناه ان قولك : (زيد خلفك) ـ فخلفك ظرف فى الاصل يقدر بفى ثم عزل عن ذلك ونصب ، فكان نصبه لمخالفتــــه الاصـــــل ، وانه ليس بالمبتدأ فى المعنى .

وقال ثعلب الناصب له فعل أى (زيد حل خلفك) .

---

* سبق أن ذكرنا فى المسأله رقم (٣٣) أن هذه المسأله جزء منها الا أن ـ ابا البقاء لما راى الخلاف فيها من جهتين الجهة الاولى بين البصريـــــين أنفسهم ، والجهة الثانيه بنى البصريين والكوفيين ،افـــرد ما كان بـــــين البصريين أنفسهم بمسألة مستقله وهى المسأله المتقدمه رقم (٣٣) ثم عـــــاد هنا الى المسألة ثانية ليذكر خلاف الكوفيين والبصرين فيها ولو أن ابا البقـــاء دمج المسألتين فى مسالة واحده كما فعل ابن الانبارى لكان أفضل . انظـــر الانصاف ٢٤٥ ـ ٢٤٧ مسأله رقم (٢٩) .

(١) هذا هو الخلاف الذى أفرده أبو البقاء بمسأله رقم (٣٣) وحق هذه المسأله أن تكون بعد المسأله (٣٣) ولا ادرى لماذا أخرها أبو البقاء ؟

وجه القول الاول : أن الاصل عمل الفعل فى الظرف وغيره ولفظ النصب باق وهو عمل ، ولابد للعمل من عامل ، والعامل فى الاصل هو الفعل ، وقد صح معناه ها هنا فوجب أن يكون هو العامل (١) .

فان قيل : لوكان الفعل هو العامل لوجب أن يكون هناك ضمير فاعل وكان يوجب الا يتعين ، بل أى فعل كان وجب أن يقدر وعلى هذا كان يجب الا يكون موضع الظرف رفعا لان الفاعل مضمر .

والجواب : (٢) أما لفظ الظرف فمنصوب باستقر ، وهو أولى من تقدير فعل آخر لوجهين .

أحدهما : ان الاستقرار هو الحصول المطلق وغيره فعل معين ولا دلالة فى اللفظ على نوع مخصوص من الافعال بخلاف الحصول المطلق فانه محتمل لجميع أنواع الفعل ، وكونه ظرفا يدل على الحصول المطلق أما كونه مرفوع الموضع فلوقوعه موقع الخبر ، وهذا من باب الجهتين وذلك أن انتصابه لفظا خلاف ارتفاعه موضعا وكل واحد منهما يقدر تقديرا غير تقدير الآخر فارتفاعه لوقوعه موقع الخبر المرفوع ، وانتصاب لفظه بالفعل المقدر ، فالفعل مقدر من وجه ، وغير مقدر من وجه .

---

(١) انظر مسأله (٣٣) والانصاف : ٢٤٦

(٢) حقها أن تكون بالفاء كما سبق نظائرها .

قولهم : (لو كان المقدر هنا فعلا لكان هنا فاعل) .

قلنا : وكذلك نقول فان فى الظرف ضميرا هو فاعل استقر انتقل الى الظرف ولهذا يرتفع الظاهر به كقولك : (زيد خلفك أبوه) الا أن عامل الظرف هنا لا يظهر البته ، لانه ناب عن الخبر المرفوع والخبر لا يظهر معه الفعل كذلك ها هنا .

ومن قال : التقدير (مستقر) فحجته أن الاسم هو الاصل وقد قوى ها هنا بأن الظرف فى تقدير المفرد ، ولو كان المقدر فعلا لكان جملة ،

والجواب : أن تقدير الفعل أولى لوجهين

أحدهما : أنه الاصل فى العمل ،

والثانى : انه مقدر فى الصلة بالفعل كقولك : (الذى خلفك زيد) ، ولو كان الاسم هو المقدر لكان مفردا لا تتم به الصله ألا ترى أنك لو قلت : زيد الذى مستقر خلفك لم يجز لان الصلة مفردة ، والضرورة[(١)] تدعو الى ان الصلة جملة ، وذلك يتحقق بالفعل لا بالاسم أما الكوفيون فشبهتهم أن كل شيئين مختلفين فالثانى منهما منصوب وأصله مخالفة المفعول للفاعل ، وقد ذكرنا نحو ذلك فى خبر (ما)[(٢)] .

ويدل على (فساد ما ذهبوا اليه)[(٢)] أن الخلاف لو أوجب النصب لجاز نصب المبتدأ لانه مخالف للخبر هذا لا سبيل اليه والله اعلم بالصواب.

---

(١) مابين القوسين كلمة غير واضحة فى الأصل واجتهدت فى تصويبها .

(٢) مابين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .

٦١ - مسألة [عامل النصب فى المفعول معه] *

المنتصب فى المفعول معه ينتصب بالفعل الذى قبله بواسطة الواو (١) .

وقال الاخفش : ينتصب انتصاب الظرف (٢) . كما ينتصب (مع) .

وقال الزجاج : ينتصب بفعل محذوف تقديره : استوى الماء ، ولابس الخشبة (٣)

وقال الكوفيون : ينتصب على الخلاف (٤) .

---

*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحة (٥٨) وشرح اللمع لوحة (٨٨) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٢٤٨ - ٢٥٠ وهى المسألة رقم (٣٠) وعنوانها هناك : (القول فى عامل النصب فى المفعول معه) .
وانظر الكتاب ١٥٠/١ ، أصول ابن السراج ٢٥٣/١ ، والجنى الدانى : ١٥٥ ، ومغنى اللبيب ٣٩٨ ، والتسهيل ٩٩ وشرحه للدمامينى ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، والرضى ١٩٥/١ ، والهمع ٢١٩/١ والاشمونى ٢٩٥/٢ ، والصبان ١٩٩/٢ ، والتصريح ٣٤٤/١ ، وابن عقيل ٥٠٠/١ .

(١) هذا هو مذهب البصريين أنظر الانصاف : ٢٤٨ .

(٢) أنظر مذهب الاخفش فى شرح المفصل ٤٩/٢ ، ونسبه أبو حيان لاكثر الكوفيين .

(٣) أنظر مذهب الزجاج فى شرح الرضى ١٩٥/١ ، والتصريح ٣٤٤/١ .

(٤) هناك مذهب رابع يقول : ان عامل النصب فى المفعول معه الواو نفسها وهو مذهب الجرجانى ، أنظر الجنى الدانى : ١٥٥ ، وشرح الرضى ١٩٥/١ أما الخلاف : فهو عامل معنوى اصطلح عليه الكوفيون ، وذلك أن مخالفة =

وحجة القول الاول [1] : أن الواو صححت وصول الفعل الى مابعدها فكان ذلك الفعل هو العامل ، كالا فى الاستثناء ، وبيانه أن قولك : — (استوى الماء والخشبة) لا يصح معناه الا بالواو ، ولو قلت استوى الماء الخشبة لم يصح ، فاذا فسد عند عدم الواو ، وصح عند وجودها ، وجب أن ينسب العمل الى الفعل [2] اذا كانت الواو لا تعمل بنفسها لم يبق الا أن الفعل عمل بتوسط الواو [3] ، ونظير ذلك (الا) فى الاستثناء الاترى

= الثانى للاول تقتضى نصبه .

وقد امتدح الدكتور مهدى المخزومى (الخلاف) وعد الاخذ به وسيلة من وسائل التيسير فى النحو . (مدرسة الكوفة ٢٩٧)

وليس كل الكوفيين يقولون بانتصاب المفعول معه على الخلاف ، وانما هو رأى لبعضهم فقط انظر الهمع ١ / ٢٢٠ .

(١) هذه حجة البصريين ، واحتج لهم ابن الانبارى بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ان العامل هو الفعل وذلك لان هذا الفعل وان كان فى الاصل غير متعد الا أنه قوى بالواو فتعدى الا الاسم فنصبه ... الخ) الانصاف : ١٤٨ .

(٢) سقطت الواو من الاصل . وفى الأصل (اذا كانت ...)

(٣) هذا هو مذهب سيبويه أنظر الكتاب ١ / ١٥٠ ، وعليه أكثر البصريين واختاره كثير من المتأخرين .

قال ابن السراج فى الاصول : ١ / ٢٥٣ (اعلم أن الفعل انما يعمل فى هذا الباب فى المفعول بتوسط الواو ...) .

أنك لو قلت : (قام القوم زيدا) لم يستقم ، ولو قلت : (قام القوم الا) زيدا) صح المعنى ، وصار بين المستثنى والمستثنى منه علقه ، فكان الفعل هو العامل ، وكذلك الباء في (مررت بزيد) ، والهمزة وتضعيف العين كقولك : (فرحت زيدا) ، و (أفرحت زيدا)

ووجه قول الاخفش[1] أن الواو قامت مقام (مع) ولم يكن اثبات الاعراب فيها فكان اعراب (مع) فيما بعد الواو كما كان ذلك في (غير) في الاستثناء .

= وقال أبو علي في الايضاح : ١٩٣ (الاسم الذى ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الذى قبله بتوسط الحرف) .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٤٩ : (.. والصواب ماذهب اليه سيبويه من ان العامل الفعل الاول لانه وان لم يكن متعديا فقد قوي بالواو النائبة عن مع ....)

وقال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٩٥ : (اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو .

وقال السيوطي في الهمع ١/ ٢١٩ (في ناصب المفعول معه أقوال أحدها وهو الصحيح أنه ماتقدمه من فعل أو شبهه ...)

وانظر المرتجل : ١٨٣ ، وابن عقيل ١/ ٥٠٠ ، والاشموني ٢/ ٣٩٥ والتصريح ١/ ٣٤٤ .

(١) أنظر الانصاف : ٢٤٩ ، والجنى الداني : ١٥٥ .

واحتج الزجاج بأن الفعل لازم والواو غير معديه ، بل معنى العطف باق فيها ، بدليل قولك : (وزيدا قمت) على تقديم الواو على الفعل فانه لا يجوز كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، فعند ذلك يكون — النصب بفعل محذوف كما فى قولهم : (ما شأنك وزيدا) أى وتلابس .

أما الكوفيون (١) فقالوا : ان الثانى مخالف للاول ، وذلك أن الاستواء منسوب الى الماء غير منسوب الى الخشبة فصار معناه : ساوى الماء الخشبة ، والخلاف ينصب كما ذكرنا فى مسألة الظرف وخبر (ما)

---

(١) احتج لهم ابن الانبارى بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : (انما قلنا أنه منصوب على الخلاف ، وذلك أنه اذا قال : استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرار الفعل فلا تقول : استوى الماء ، واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرار الفعل لم يحسن جاء زيد وعمرو فقد خالف الثانى الاول فانتصب على الخلاف)

أنظر الانصاف : ٢٤٨ .

والجواب عن قول الاخفش (1) : أن (مع) تنتصب على الظرف ومعنى الظرفية فيها موجود ، ولا معنى للظرفية فى الواو ولا فيما بعدها فيمتنع وأكثر ما فى هذا أن الواو بمعنى (مع) والحروف لا تعمل بالمعانى كما فــى حروف الاستفهام والنفى ، ولم يبق فى الواو معنى العطف ألا ترى انــك اذا قلت : " قم أنت وزيد " كان المعنى أنك آمر لهما ، واذا قلت : (قم أنت وزيدا) كنت آمرا للمخاطب دون زيد ، وانما امرته بمتابعة زيد حتى لو لم يقم زيد لــم يلــــزم المخاطب القيــام .

وأما التقديم فممتنع لعدم التصرف لان الفعل صار مع الواو كفعل آخر - فكأنهما أحد جزأى الفعل فهو كقولك : (الا زيدا قام القوم) فانه امتنــع لما ذكرنا .

---

(1) رد كثير من النحويين رأى الاخفش أنظر مثلا ابن يعيش ٢ / ٤٩ ، قال : وأما ما ذهب اليه الاخفش فضعيف ....

ومثله قال ابن الانبارى .

أما الكوفيون فجواب كلامهم ابطال النصب بالخلاف[1] وقد أبطلناه في مواضع ويدل عليه هاهنا أن الخلاف لا يوجب النصب كقولك : (ما قام زيد لكن عمرو) ، و(ما مررت بأحد لكن عمرو) ، فالخلاف هنا موجود ولا نصب ، وكذا قولك : (قام زيد لا عمرو) فان الخلاف موجود والنصب غير جائز ، ويدل عليه أن الخلاف معنى والمعاني لا تعمل في المفعولات .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) رد كثير من النحويين مذهب الكوفيين أنظر الانصاف : ٢٥٠ وشرح المفصل ٢ / ٤٩ ، والجنى الداني : ١٥٥ ، ١٥٦ .

٦٢ ـ مسألة [تقديم الحال على العامل فيها] "*"

يجوز تقديم الحالّ على العامل فيها اذا كان فعلا ، أو ماقام مقامه ٠

وقال الكوفيون : لا يجوز اذا كان صاحب الحال اسما ظاهرا ، وان كان مضمرا كقولك :راكبا جئت جاز ٠

وجه القول الاول :(السماع والقياس (١) : أما السماع فقول العرب : (شتى تؤوب الحلبة (٢)) ، أى تؤوب الحلبة مختلفة ، وأما القياس (٣) : ان (٤) العامل متصرف فجاز تقديم الحال عليه ، كما لوكان صاحبها مضمرا ، وبيانه : أن تصرف العامل بالتنقل فى الازمنة يدل على قوته

"*" ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحة (٦٠)

كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٢٥٠ ـ ٢٥٢ وهى المسألة رقم (٣١) وعنوانها هناك : " القول فى تقديم الحال على الفعل العامل فيها "

وانظر المقتضب ٤ : ١٦٨ ، ٣٠٠ ، وأصول ابن السراج ١ : ٢٦٠ ، ٢٦١ ، والخصائص ٢ : ٣٨٤ ، والمرتجل : ١٦١ ، وأسرار العربية ١٩٢ ، وشرح الرضى ١ : ٢٠٦ ، ابن يعيش ٢ : ٥٧ ، الهمع ١ : ٢٤١ ، الاشمونى ٣ : ٦٢ ، وحاشية الصبان ٢ : ١٥٩ ، التصريح ١ : ٤٥٨ ٠

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها اذا كان العامل فعلا نحو راكبا جاء زيد للنقل والقياس : أما النقل فقولهم فى المثل : (شتى تؤوب الحلبة) ٠٠٠ وأما القياس فلان العامل فيها متصرف ، واذا كان العامل متصرفا ، وجب أن يكون عمله متصرفا ٠٠٠الخ "الانصاف

في نفسه (١) ، والمعمول حكم العامل ، وهو مسبب عنه ، والحكم يقوى بقوة سببه ، وتقديمها تصرف ، والتصرف حكم العامل المتصرف ، ومن هاهنا جاز تقديم المفعول على الفعل ، ولا يلزم عليه تقديم الحال على هذا ، ولا على الظرف ، ولا تقديم المميز على التمييز (٢) ، لان هذه العوامل ضعيفة بجمودها

فان قيل : ماذكرتموه مقتض للتقديم ، ولكن يعارضه مانع ، وهو مايلزم من تقديم المضمر على الظاهر على مانبينه ، وليس كذلك تقديم المفعول على الفعل ، اذ لا يلزم فيه ذلك ، وأما تقديم الحال على العامل اذا كان صاحبها مضمرا ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن الضمير في راكب هو الضمير في جئت ، بخلاف الظاهر فهما غيران في اللفظ .

= (٢) أنظر المثل في جمهرة الامثال للعسكرى ١ : ٥٤١ ، والمستقصى ٢ : ١٢٧ ، مجمع الامثال ١ : ٣٥٨ . ومعنى المثل أن الرعاة تورد الابل مجتمعة فاذا عادوا تفرقوا ، واستقل كل واحد منهم بحلب ناقته يضرب مثلا لتفرق الناس ، واختلافهم في الاخلاق .

(٣) مابين القوسين مصحح بخط الناسخ على هامش الورقة .

(٤) حقها أن تكون (فان) لانها جواب الشرط .

(١) قال المبرد : واذا كان العامل في الحال فعلا صلح تقديمها وتأخيرها لتصرف العامل فيها . المقتضب ٤ : ٣٠٠ .

وقال ابن السراج : ..والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل — والمفعول والمكني ، والظاهر اذا كان العامل فعلا ..الخ "
(الاصول في النحو ١ : ٢٦٠)

(١) في هذه المسألة خلاف سيوضحه المؤلف في المسألة رقم (٦٥)

والجـــواب :(١)

أما تقديم المضمر على الظاهر فسيأتى جوابه (٢) ، قولهم : (المانع موجود) لانسلم أن هناك مانعا وسنبين ذلك ، قولهم فى المضمر : (جاز لما ذكر) فليس بشىء ، وذلك أن الحال لاتخلو ، إما أن يلزمها الضمير ، أولا يلزمها ، فإن لزمها وجب أن يعود على مذكور ، والمذكور يكون ظاهرا ومضمرا ، وأيهما كان فليس بمانع ، وان لم يكن لازما فقولوا ليس فى (راكبا) اذا تقدم ضمير .

---

(١) حقها أن تكون بالفاء (فالجواب) كما تقدم أمثالها .

(٢) أنظر جوابه فى الرد على حجة الكوفيين .

واحتج الاخرون(١) : بأن الحال صفة فى الاصل ، فيلزمها الضمير ، فتقديمها يفضى الى تقديم المضمر على المظهر ، وتقديم الصفة على الموصوف وكلاهما يمتنع ، منا يمتنع (ضَرَبَ غلامُه زيدا) .

والجواب : (٢)

أما تقديم المضمر على المظهر فجائز اذا كان فى النية به التأخير كما قال تعالى : " فأوجس فى نفسه خيفةً موسى "(٣) وكما قال زهير : (٤)

من يلقَ يوماً على علاته هَرِما يلقَ السَّماحةَ منه والندى خُلُقَا

---

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، وذلك لأنه يؤدى الى تقديم المضمر على المظهر ... الخ) الانصاف ١/٢٥١ .

(٢) رد ابن الانبارى على الكوفيين بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم : انما لم يجز تقديم الحال لانه يؤدى الى تقديم المضمر على المظهر قلنا هذا فاسد ، وذلك لانه وان كان مقدما فى اللفظ الا أنه مؤخر فى التقدير ... الخ) أنظر الأنصاف ١/٢٥١ .

(٣) صورة طه : آية ٦٧ .

(٤) تقديم تخريج البيت وترجمة الشاعر فى مسألة رقم (٣٤) الا أن رواية البيت هنا (من يلق) وهناك (من يأت) .

وكما قالوا :[١] (فى أكفانه لف الميت) ، و (فى بيته يؤتى الحكم)[٢]
وأما تقديم الصفة على الموصوف انما[٣] يمتنع فى الصفة التابعة للموصوف فى
الاعراب مثل : (جاءنى زيد الظريف) ، ولو قلت جاءنى الظريف زيد على
الوصف لم يجز ، والحالّ صفة فى المعنى ، لا فى اللفظ ، ولذلك يجوز
تقديم صفة النكرة عليها فتصير حالا . والله أعلم بالصواب .

---

(١) أنظر لسان العرب ، وتهذيب اللغة ، والتاج مادة (درج ، لف) .

(٢) تقدم تخريج هذا المثل فى مسألة (٤٢) .

(٣) هذا جواب (أما) وحقه أن يكون بالفاء .

٦٣ ـ مسألة (وقوع الفعل الماضي حالا) *

لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا الا أن تكون معه (قد) ظاهرة أو مقدره. وقال الكوفيون : يجوز ذلك من غير تقدير .

وحجة الأولين (١) : أن الحال من الاسماء والافعال ما كان موجودا وقت الاخبار ، أو محكية كقولك : (هذا زيد قائما) أى في هذه الحال ، والحكاية كقولك : (جاء زيد راكبا) فالمجيء ماض وراكبا حكاية حاله وقت المجيء ، والماضي قد انقضى وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئه للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به وذلك أن الحال : وصف هيئه الفاعل والمفعول به

---

* انظر ثبت المراجع في المسألة السابقه مع تغيير يسير في بعض الصفحات. وانظر الانصاف: ٢٥٢-٢٥٨ وهي المسأله رقم (٣٢) وعنوانها هناك: ـ (هل يقع الفعل الماضي حالا).

(١) قال ابن الانباري (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه لا يجوز ان يقع حالا ، وذلك لوجهين .
أحدهما : ان الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغي ان لا يقوم مقامه
والوجه الثاني : انه انما يصلح ان يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الان أو الساعه نحو (مررت بزيد يضرب) و (نظرت الى عمرو يكتب) لانه يحسن أن يقترن به الآن .. وقال : ولا يلزم على كلامنا اذا كان مع الماضي (قد) حيث يجوز أن يكون حالا نحو : (مررت بزيد قد قام) ... الخ) (الانصاف / ٢٥٤) وهو مذهب الفراء من الكوفيين انظر معاني القرآن ١/ ٢٤ ، ٢٨٢ وقال ابن السراج : فمتى رأيت فعلا ماضيا قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ولابد ان يكون معه (قد) اما ظاهرة أو مضمره لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعا ... الأصول ١/ ٢٦٢.

وما كان غير موجود كيف يصح أن يكون هيئته ؟

فان قيل : يلزم على ما ذكرتموه شيئآن

أحدهما : أنكم جوزتم وقوع الماضى مع (قد) حالا وبـ (قد) لا يصير هيئة فى الحال .

والثانى : انكم أجزتم وقوع المستقبل حالا ، والمستقبل معدوم فى الحال ، كما أن الماضى كذلك .

والجواب : (١)

أما (قد) فانها تقرب الماضى من الحال ، والتقريبمن الشىء مجاور له ، والمجاور يعطى حكم المجاور ، وهذا مشهور كثير فى أبواب النحو فاذا تجرد عن (قد) لفظا أو تقديرا تمحض بعيدا منقطعا فيبعد أن يجرى مجرى الحال ، ويدل عليه ما ذكر فى الفرق بين (لم) ، و (لما) وذلك أنك اذا قلت : (كنت عند زيد ولم يركب) لم يجز أن تقتصر على (لم) ولو قلت و (لما) لجاز أن تقتصر عليها ، ولا سبب لذلك الا القرب الذى ذكرنا وذلك أن قولك : (خرجت من عند زيد ولم يركب) أى لم يتهيأ للركوب واذا قلت : (ولما) أى وقد تهيأ للركوب ولم يركب ، والتهيؤ للشىء تقرب من فعله ، وأما وقوع المستقبل حالا وان كان معدوما فى الحال ولكن المستقبل صار الى الوجود منتظر الوقوع فكان لقرب وقوعه كالواقع فى الحال ، يدل على ذلك انك توقع اسم الفاعل موقع الفعل المضارع حتى تعطف عليه المضارع كقولهم : (الطائر الذباب فيغضب زيد) فعطف يغضب على (الطائر) لما كان أصله (يطير) ، وليس كذلك الماضى اذ لا ينتظر عود عينه .

---

(١) صوابه (فالجواب) كما سبق .

وأما الكوفيون فاحتجوا بالسماع والقياس (١).

أما السماع فمنه قوله تعالى (٢) : " أو جاؤ وكم حصرت صدورهم " فحصرت فعل ماض ، وقد وقع حالا ، وقد وقع موقع (حصرة) كما قرأ يعقوب (٣) وأما

---

(١) هو مذهب الأخفش من البصريين أيضا . انظر المقتضب ٤/١٢٣ والبحر المحيط ٧/٤٩٣ واحتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على انه يجوز أن يقع الفعل الماضى حالا النقل والقياس .
أما النقل : فقد قال الله تعالى : " أوجاؤ وكم حصرت صدورهم " فحصرت فعل ماضى وهو فى موضع الحال ...
وأما القياس : فلأن كل ما جاز ان يكون صفه للنكره نحو مررت برجل قاعد وغلام قائم جاز أن يكون حالا للمعرفه ... والفعل الماضى يجوز ان يكون صفة للنكره نحو مررت برجل قعد وغلام قام فينبغى أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو مررت بالرجل قعد وبالغلام قام .. الخ) الانصاف /٢٥٢ — ٢٥٤ .

(٢) النساء : آية : ٩٠

(٣) يعقوب (١١٧ — ٢٠٥ هـ ، ٧٣٥ — ٨٢١ م) .
هو يعقوب بن اسحاق بن زيد الحضرمي البصرى أبو محمد أحد القراء العشره مولده ووفاته بالبصره ، كان امامها ومقرأها ، وهو من بيت علم بالعربيه والادب له فى العلم روايات مشهوره له كتبمنها (الجامع) ، و (وجوه القراءات) ، و (وقفالتمام) . انظر ترجمته فى معجم الأدباء ٧/٣٢٠ ، طبقات الزبيدى : ٥١ وغاية النهايه ٢/٣٨٦ ، والاعلام ٩/٢٥٥ . وغير ذلك .
انظر قراءته هذه فى النشر لابن الجزرى ٢/٢٥١
قال أبو حيان فى البحر المحيط ٣/٣١٧ : (وقرأ أبو الحسن ، وقتاده ، ويعقوب حصرة على وزن (نبقة) وكذا قال المهدوى عن عاصم فى روايه حفص) وأبو حيان يذهب مذهب الكوفيين فى هذه المسأله لذلك فهو يقول حول هذه الآيه : (... فأما قراءة الجمهور فجمهور النحويين على أن الفعل فى

القيـاس فمن وجهـين .

أحدهما : أن الماضي يقع صفـة للنكره ، فجاز أن يقع حالا من المعرفـه كالفعل المضارع ومثاله قولك : (مررت برجل كتب) أى كاتب كما تقـول مررت برجل يكتب ، وتقديره أن الحال صفـة فى الأصل واذا كان الماضـى يصلح أن يكون صفة فقد صلح لأصـل الحال .

والوجه الثانى : أن الماضي يقع موقع المستقبل كقوله تعالى (١) :

" ويوم ينفخ فى الصور ففزع من السموات " ويقع المستقبل فمعنى الماضـى كقوله تعالى (٢) :

" فوجد فيها رجلين يقتتلان " ، واذا وقع كل منهما موقع الآخر وجـازت الحال من أحدهما كان الآخـر كذلك .

=

موضع الحال فمن شرط دخول (قد) على الماضي اذا وقع حالا زعم أنهـا مقدره ومن لم ير ذلك لم يحتج الى تقديرها ، فقد جاء منه مالا يحصى كثره بغير (قد) ويؤيد كونه فى موضع قراءة من قرأ (فلك) اسمـا منصوبا ، وعن المبرد قولان : أحدهما : أن ثم محذوفا هو الحال وهذا الفعل صفة أى أوجاؤكم قوما حصرت صدورهم ، والآخر : انه دعـاء عليهم فلا موضع له من الاعراب، ورد الفارسى على المبرد أنه دعـاء عليهم ... انظر البحر المحيط ٣/٣١٧ .

وانظر تجويز ابى حيان لمجيء الفعل الماضى حالا فى البحر المحيـط ٦/٣٥٥ ، ٧/٤٩٣ ، ٨/٤٢٣ .

(١) النمل : آيـة ٨٧ (٢) القصص : آيه : ١٥

والجواب :

أما الآيه فالجواب عنها من أوجه . (١)

أحدهما : أن الآية يراد بها الدعاء[٢] كما تقول : (جاء زيد قبحه الله) وعلى هذا لا حجة فيها .

والثانى : نقدر أنه وصف ، ولكن الموصوف محذوف تقديره أو جاءوكم قوما حصرت ، فـ (قوما) هو الحال ، وحصرت نعت له .

والثالث : أن (قد) معه مقدره أى قد حصرت ، ونحن نجوز ذلك

والرابع : أن حصر صدورهم كان موجودا وقت مجيئهم فالفاعل هنا لم ينقطع بخلاف مسألتنا فان قولك : (مررت برجل ضرب أمس) قد انقطع الضرب منه فى الحال . وبين المسألتين بون بعيد .

---

(١) قال ابن الانبارى : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى : " أوجاؤكم حصرت صدورهم " فلا حجة لهم فيه وذلك من أربعة أوجه :
الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور فى أول الآية .... الخ ، واكثر من التدليل على ان المقصود بالآية الدعاء وأورد عدة أبيات هى من قبيل التنظير لا الاستشهاد .

الانصاف / ٢٥٤ .

(٢) انظر المقتضب ٤/ ١٢٤ ، ومشكل اعراب القرآن ١/ ٢٠١ .

وأما وقوع الماضي صفة فلا يلزم منه وقوعه حالا لان الماضي يوصف به على وجه نزول الصفة في الحال ، ويكون الوصف بها ماضيا بخلاف الحال فان بابها أن تكون مقارنة للفعل ويقوى ذلك أمران :

أحدهما : ان الحال تقدر بالظرف كقولك : (جاء زيد راكبا) أى في حال ركوبه ، والعامل في الظرف جاء ، والظرف مقارن للمظروف كذلك الحال

والثاني : ان الحال تشبه التمييز ، والتمييز لا يسبق المميز (١) . وأما وقوع الماضي بمعنى المستقبل فأمر خارج عما نحن فيه ، وذلك أن وضع اللفظ موضع غيره من قبيل المجاز المخالف للأصل ، فلا يعدى الى غيره ثم ان هذا اثبات اللغة بالقياس ، والدليل ينفي ذلك اذ كان فيه تجويل لمدلول اللفظ الى خلافه ، وذلك أن (ضرب) مثلا اذا كان موضوعا عن الزمان الماضي كان وقوعه بمعنى المستقبل نقضا للدلالة ، ويمكن أن يحمل على أنه حكى الماضي حتى كأنه شاهد كما يحكى بفعل المضارع المضي وعلى أن الحاق الماضي بالمستقبل جائز لاشتراكهما في الفعليه ، وباب الحال ان يكون اسما ، وايقاع الفعل موقع الاسم أبعد من وقوع الفعل موقع الفعل والله أعلم بالصواب.

---

(١) هذا على مذهب البصريين وسيأتي الحديث عن الخلاف في هذه المسأله في المسأله رقم (٦٥) .

٦٤ — مسألة [اعراب الظرف الواقع خبرا اذا تكرر بعد اسم الفاعل] *

اذا كان الظرف خبرا عن المبتدأ وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه النصب والرفع كقولك : (زيد فى الدار قائما فيها) يجوز فى (قائم) الرفع والنصب

وقال الكوفيون : لا يجوز فى (قائم) الا النصب .

وجه القول الاول (1) : أن قائما صالح أن يكون خبر المبتدأ والظرف يجوز أن يتكرر توكيدا كما لو قلت : (زيد فى الدار فى الدار / أو زيد فى الدار زيد فى الدار) ويدل عليه أنك اذا نصبت (قائما) كانت (فى) (2) توكيدا أيضا ، اذا لو اقتصرت فقلت : (زيد فى الدار قائما) جاز وكان الحال من الظرف ، فتكون (فى) — توكيدا ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى (3) : " وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها " .

" * " أنظر هذه المسألة فى الانصاف : ٢٥٨ — ٢٦٠ ، وهى المسألة رقم (٣٣) وعنوانها هناك : (ما يجوز من وجوه الاعراب فى الصفة الصالحة للخبر اذا وجد معها ظرف مكرر) .

وانظر المقتضب ٤ / ٣١٢ ، وشرح الرضى ١ / ١٨٨ ، ومشكل اعراب القرآن ٢ / ٣٦٨ ، ومعانى القرآن للفراء ٣ / ١٤٦ ، والقرطبى ١٨ / ٤٢ ،

(1) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه اذا لم تكرر الظرف انه يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك اذا تكرر لان قصارى ما نقدر أن يكون مانعا تكرر الظرف لان (فى) الاولى تفيد ماتفيده الثانية ، وهذا لا يصلح أن — يكون مانعا لان الاولى وان كانت تفيد ماتفيده الثانية الا ان الثانية تذكر =

وحجة الاخرين (١) أنه لم يأت فى القرآن الرفع من هذا القبيل بل جاء بالنصب ، كالاية التى ذكرناها ، وكوله تعالى (٢) : " فكان عاقبتهما أنهما فى النار خالدين فيها " ولما لم يكن فى الكلام ظرف آخر جاء الرفع والنصب فالرفع قوله تعالى (٣) : " ان المجرمين فى عذاب جهنم خالدون " والنصب قوله (٤) : (ان المتقين فى جنات وعيون ٠ آخذين " قالوا : والقياس يقتضى ماقلنا وذلك أننا اذا رفعنا الخبر تعلق الظرف الاول به ، فلا يبقى للظرف الثانى مايتعلق به ، بل يكون منقطعا ٠

== على سبيل التوكيد ٠٠٠٠٠٠الخ) الانصاف / ٢٥٩ ٠

(٢) يقصد "فيها " وعبر عن الجار والمجرور بالحرف وحده كما هى عادته فى كثير من المواضع المشابهة لهذا ٠

(٣) هود آية : ١٠٨ ٠

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن النصب واجب النقل والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى : (وأما الذين سعدو ٠٠٠٠٠ الاية ٠٠٠٠

وأما القياس فقالوا : انما نقدر أنه لا يجوز الا النصب وذلك لان الفائدة فى الظرف الثانى فى قولك فى الدار زيد قائما فيها انما تحصل اذا حملناه على النصب لا اذا حملناه على الدفع الا ترى أنه اذا حملناه على النصب يكون الظرف الاول خبرا للمبتدأ ويكون الثانى ظرفا للحال ٠٠٠٠ الخ)

أنظر الانصاف / ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ومعانى القرآن للفراء ٣/١٤٦ ٠

(٢) الحشر : آية : ١٧ (٣) الزخرف : آية : ٧٤ ٠

(٤) الذاريات : الايتان : ١٥ ، ١٦ ٠

والجواب (١) :

أما الاية فلا حجة فيها ، فان النصب عندنا جائز ، وليس فيها منع من الرفع ، بل هو مسكوت عنه ، على أن الاية الثانية قد قرئت بالرفع ، وهي قوله (٢) : " فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدان فيها " . قولهم (اذا رفعت الخبر لم يبق للظرف الثاني ما يتعلق به) قلنا : بلى يتعلق الظرفان بقائم ويكون الثاني مكررا للتوكيد ، كما تقول : (جاءني زيد ، جاءني زيد) ، (ومررت بزيد ، بزيد) ، ولا فرق في التكرار للتوكيد من أن تتكرر الجملة بأسرها وبين أن يتكرر الجزء منها ، واذا جاز أن يؤكد الكلام بما ليس فيه الجملة فبأن (٣) يتأكد بجزء منها أولى كقوله تعالى (٤) : " فبما رحمة من الله " . " فبما نقضهم ميثاقهم (٥) "

---

(١) انظر رد ابن الانبارى على الكوفيين فى الانصاف / ٢٥٩ــ ٢٦٠ .

(٢) الحشر آية ١٨ وانظر اعراب القرآن للعكبرى ٢ / ٢٥٩ ، ومشكل اعراب القرآن لمكى ٢ /٣٦٨ ، وهذه قراءة عبدالله وزيد بن على والاعمش وابن أبى عبلة ، أنظر البحر المحيط ٨ /٢٥٠ .

(٣) هكذا فى الاصل والانسب (فلأن)

(٤) آل عمران : آية : ١٥٩ .

(٥) المائدة : آية : ١٣ .

وقولهـــم (١) : ــفما ان طبنا جبن ولكن ــ

واللـــه أعـــلم بالصـــواب ٠

---

(١) هذا صدر بيت لفروة بن مسيك وقيل لذى الاصبع وعجزه :

ــ منايانا ودولة آخرينا ــ

أنشار البيت فى كتاب سيبويه ١/ ٤٧٥ ، ٢/ ٣٠٥ ، وشرح أبياته لابن السيرافى ٢/ ١١٤ ، وشرحها لابن النحاس : ٣٧٨ (الملحق) — والمقتضب ١/ ٥٠ ، والصاحبى ١٠٣ ، والخصائص ٣/ ١٠٨ ، والمنصف ٣/ ١٢٨ ، والجنى الدانى : ٣٢٧ ، والمغنى : ٢١ (دمشق) ، والهمع ١/ ١٢٣ ، والمحتسب ١/ ٩٢ ، وشرح الرضى ١/ ٢٤٦ ، والاصول ١/ ٢٨٦ ، وسيرة ابن هشام ٩٥٠ ، والروض الانف ٢/ ٣٤٤ ، والحماسة البصرية ٢/ ٤١٦ ، واللالى للبكرى : ٣٩ ، والازهية ٤٠ ، — والكامل ٢٩٥ ، ومنازل الحروف للرمانى ٦٨ ، وابن يعيش ٥/ ١٢٠ ، ٨/ ١١٣ ، والوحشيات ٢٧ ، ٢٨ ، والخزانة ٢/ ١٢١ ، ٤/ ٤٨٧ ٠ وغير ذلك ٠

استشهد به أكثر النحويين على كف (ما) النافية عن العمل لدخول (ان) عليها وقد استشهد به المؤلف على توكيد (ما) النافية بان الزائدة ٠ ومعنى الطب هنا السبب ٠

٦٥ ـ مسألة [تقديم التمييز على العامل فيه] *

لا يجوز تقديم المميز على العامل فيه متصرفا كان أو غير متصرف فالمتصرف نحو (طاب زيد نفسا) ، وغير المتصرف نحو (عشرون درهما) .

وقال الكوفيون : يجوز تقديمه عليه اذا كان متصرفا ، واليه ذهب بعض البصريين (١) .

---

* ذكر المولف هذه المسأله في كتاب اللباب لوحة (٦٢) ، و (٦٣) وشرح اللمع لوحة (٩٣) .
كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٨٢٨ ـ ٨٣٢ ، وهي المسأله رقم (١٢٠) وعنوانها هناك : (القول في تقديم التمييز اذا كان العامل فيه فعلا متصرفا) .
وانظر كتاب سيبويه ١/١٠٥ ، والمقتضب ٣/٣٦ ، والاصول ١/٢٦٩ ، وايضاح الفارسي : ٢٠٣ ، والخصائص ٢/٣٨٤ ، والمرتجل : ١٥٦ ، وابن يعيش ٢/٧٤ ، وشرح الرضى ١/٢٠٤ ، وهمع الهوامع ١/٢٥٢ ، والاشباه ٢/٢٤٢ ، والاشموني ٣/١٦٤ .

(١) منهم أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد ، انظر المقتضب ٣/٣٦ ـ وانظر كتاب الاصول لابن السراج ١/٢٧٠ ، وكذلك الجرمي انظر الهمع ١/ ٢٥٢ .

وجه القول الاول : من طريقين :(١)

أحدهما : أنه لفظ مميز فلم يجز تقديمه على العامل فيه كما لو كان غير متصرف ، ألا ترى أنك لو قلت : (عندى درهما عشرون) لم يجز فكذلك اذا قلت : (نفسا طاب زيد) .

فان قيل : الفرق بينهما أن العامل فى الاول غير متصرف ، والتقديم تصرف فلا يوجبه غير المتصرف ، بخلاف قولك : (طاب زيد) فانه متصرف فجاز تقديمه على العامل فيه كالمفعول .

قلنا : هما وان افترقا فيما ذكرتم فهما مشتركان فى كون كل واحد منهما مميز منسوب الى عامل ، واذا اشترك الشيئان فى وصف خاص كفى ذلك للالحاق ، ولم يكن الفرق قاطعا للالحاق .

الطريق الثانى : ان المميز ها هنا فاعل فى المعنى ، وتقديم الفاعل على الفعل غير جائز بيانه أن قولك : (طاب زيد نفسا) تقديره طابت نفس زيد ثم ازيل الفاعل عن موضعه ونسب الفعل الى زيد وهو فعل الفاعل فى الاصل وتطرق اليه الاحتمال فجعلت النفس مميزه قاطعة للاحتمال ، واذا كان كذلك امتنع التقديم لوجهين أحدهما : ما تقدم من كون النفس فاعلا .

---

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وذلك لانه هو الفاعل فى المعنى ألا ترى انك اذا قلت : (تصبب زيد عرقا) ، و (تفقأ الكبش شحما) ان المتصبب هو العرق ، والمنفقى هو الشحم وكذلك لو قلت (حسن زيد غلاما و داية) لم يكن له حظ فى الفعل من جهة المعنى بل الفاعل فى المعنى هو الغلام والداية ، فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا ... الخ الانصاف ٢/ ٨٣ ، ٨٣١ .

والثاني : أن تقديم النفس يخرج هذا الباب عن حقيقه التمييز لان قولك : (نفسا طاب زيد) يمنع من الاحتمال فلا يبقى عليه اسم التمييز بخلاف ما اذا تأخر فان الاحتمال يكون موجودا فيحاول بالتمييز رفعه بعد وقوعه .

واحتج الاخرون بالسماع والقياس :(١) أما السماع فمنه قول الشاعر(٢) :

أتهجر سلمى للفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب

---

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (اما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس :
أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم قال الشاعر : أتهجر سلمى ... البيت
وأما القياس : فلان هذا العامل فعل متصرف فجار تقديم معموله عليه كسائر الافعال المتصرفه ، الا ترى أن الفعل لما كان متصرفا نحو قولك : (ضرب زيد عمرا) جاز تقديم معموله عليه . نحو (عمرا ضرب زيد) ولهذا ذهبتم الى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها اذا كان فعلا متصرفا نحو (راكبا جاء زيد) .... الخ) الانصاف : ٨٢٨ ـ ٨٣٠ .

(٢) البيت للمخبل السعدى على الارجح وهو ربيعه بن مالك فى الشعر والشعراء : ٤٢٠ والمخبل بن ربيعه فى طبقات فحول الشعراء ١ /١٤٣ ، والربيع بن ربيعه في الاصابه ٢ /٢١٨ . ويروى أيضا لاعشى همدان ، ولقيس بن معاذ الملوح العامرى انظر البيت فى كتاب سيبويه ١ /١٨٨ ، والمقتضب ٣ /٣٨ ، والاصول ١ /٢٧١ ، والايضاح ٢٠٣ ، والخصائص ٢ /٣٨٤ ، وشرح شواهد الايضاح للميشى : ٤٦ وابن يعيش ٢ /٧٤ ، والرضى ١ /٢٠٤ ، والعينى ٢ /٢٠١ ، والخزانة : ٣ /٢٣٥ والصبح المنير : ٣١٢ ، والاشباه ٢ /٢٤٢ ، والاشمونى ٣ /١٦٤ والانصاف ٨٢٨ ، والهمع ١ /٢٥٢ والدرر ١ /٢٠٨ ، والمرتجل ١٥٩ واللباب للمولف لوحة (٦٣) وللبيت عدة روايات اشهرها :
اتهجر ليلى بالفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب
وبها رواه المولف فى اللباب ، وانشد ابن قتيبه للمخبل قصده على نفس الوزن والقافيه الا انه لم يذكر البيت فيها .

فقدم (نفسا) على العامل فيه ٠

وأما القياس : فهو أن العامل هنا متصرف اذ كان فعلا متصرفا فهو — كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل كقولك : (زيدا ضرب عمرو) وباعتبار هذا قد جوزتم تقديم الحال على العامل المتصرف ، وهو القياس ، ونحن منعنا تقديم الحال لوجود مانع ، وهو الاضمار قبل الذكر لا لعدم المقتضى (١) والجواب:

أما البيت فمنه جوابان :

أحدهما : أن الصحيح فى الرواية

— وما كان نفسى بالفراق تطيب — (٢)

فـ (نفسى) اسم كان ٠ (٣)

---

(١) انظر رد ابن الانبارى على الكوفيين فى الانصاف : ٢/٨٣١ــ٨٣٢

(٢) هذه رواية ابى اسحاق الزجاج انظر ايضاح الفارسى : ٢٠٣ ، والجمل للزجاجى ٢٤٦ والخصائص ٢/٣٨٤ ، والحقيقه أن رد حجة الكوفيين فى هذه المسأله لم يكن موفقا فما أصاب ابن الانبارى ، ولا وفق العكبرى لان دفعهم البيت ظاهر التمحل بادىء التكلف تلوح فيه بوارق العصبه المذهبيه فالحق ظاهر مع أهل الكوفه ومن وافقهم لا مراء فيه ،واذا جوزنا تقديم الحال على الفعل العامل فيها وتقديم المفعول على الفعل العامل فيه فلما تمنع تقديم التمييز على الفعل العامل فيه وهو مشابه للحال والمفعول فى أن كل واحد منها فضلة ، ومنصوب أضف الى ذلك أنه سمع عن العرب وان كان نادرا الا أنه مرجح لجواز تقديم التمييز ولم يجعل أصلا ٠

(٣) فى كتاب اللباب للمؤلف لوحة (٦٢) أن نصبه على أنه خبر كان أى وما كان حبيبها نفسا اى انسان تطيب بالفراق ٠

والثانى : نسلم ان الرواية كما ذكروا ولكن مخرجة من وجهين :

أحدهما : هو منصوب باضمارا عنى فهو مفعول لا تمييز.

والثانى : هو تمييز ، ولكن هذا من ضرورة الشعر الشاذ عن القياس والاستعمال ومثل ذلك لا يجعل أصلا ألا ترى أن قول الشاعر (١)

ـ قد بلغت سوءاتهم هجر ـ

---

(١) الشاعر هو الاخطل غياث بن غوث التغلبى . والبيت بتمامه هو :
مثل القنافذ هداجون قد بلغت* نجران أو بلغت سوءاتهم هجر
هكذا فى أغلب مصادره وفى ديوان الاخطل تحقيق د. فخر الدين قباده ورد هكذا
على العبارات هداجون قد بلغت* نجران أو بلغت سوءاتهم هجر
وهو فى الديوان ١/٢٠٩ من قصيده طويله يمدح بها عبد الملك بن مروان مطلعها
ـ خف القطين فراحوا منك وابتكروا ـ
والقنافذ جمع قنفذ وهو حيوان معروف ، ونجران : اسم بلد معروف لايزال على تسميته ، وهجر : هى قاعدة البحرين انظر معجم البلدان ٥/٣٩٣ وتسمى المنطقه . اليوم (الاحساء) أو (الهفوف) فى شرقى الجزيرة ـ العربية
وانظر البيت : فى المحتسب ٢/١١٨ ، والجمل ٢١٢ ، وابن الشجرى ١/٣٦٧ ، والمغنى ٦٩٩ ، وشرح شواهده : ٣٢٨ ، والهمع ١/١٦٥ ، والدرر ١/١٤٤ والاشمونى ٢/٧١ .

وقول الآخـر : (١)

ـ تواهق رجـلاها يداهـا ـ

لا يقاس عليه ، كذلك ها هنا .

أما القياس على المفعول فلا يصح ، فان معنى المفعوليه لا يختلف بالتقديم والتأخير ، والفعل هناك متعد ، بخلاف مسألتنا فان الفعل غير متعد ، والفاعليه قد تغير معناها ، وانتقل الى غيرها ، ويدل عليه امتناع تقديم الحال على أصلهم فانهم منعوا من التقديم بسبب الاضمار قبل الذكر ، ومثل هذا موجـود هنـا ، فان تقديم المنصوب هنا يمنـع من كون الفاعل محتاجا الى التمييز ، واللـه أعلم بالصواب

---

(١) هو أوس بن حجر انظر ديوانه ص ٧٣ ، ورواية الديوان (يديـه وراسه والبيت بتمامه :

تواهق رجلاها يداها دراسه * لها قتب خلف الحقيبه رادف

انظره فى كتاب سيبويه ١/١٤٥ ، شرح شواهده لابن النحاس : ١٣١ — ولابن السيرافى ١/١٨٢ ، والمقتضب ٣/٢٨٥ ، والخصائص ٢/٤٢٥ ، واللسان (دهق) واللآلى للبكرى ٧٠٠ ، الروض الانف ٢/١٨٢ ، أمالى القالى ٢/٦٥ والمخصص ٧/١١٣ ، والمواهقه : هى التبادى فى — فى السير ، والشاعر يصف حمارا وحشيا يجرى وراء أتان ، والحقيبه عجـز الاتان يصور الحمار الوحشى وكأن يضع راسه قتب للأتان وذلك لشده — مباراتها فى سيرها وللبيت روايات ثلاث هى

١ـ روايه سيبويه والمولف (يداها ورأسه)

٢ـ رواية الديوان والمقتضب (يديه وراسه)

٣ـ روايه الفارسى فى المخصص (يداه وراسه) .

٦٦ ـ مسألة [العامل في الاستثناء] "*"

المنصوب بعد "الا" في الاستثناء منصوب بالفعل المتقدم بواسطة (الا) [1] وقال المبرد، والزجاج [2] هو منصوب بمعنى استثنى ·

وقال الفراء [3]: (الا) مركبة من (ان) و (لا) فاذا نصبت نصبت بان، واذا رفعت كانت (لا) للعطف ·

وقال الكسائي [4]: منصوب على التشبيه بالمفعول كالتمييز ·

"*" ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب "اللباب" لوحة (٦٣) وشرح اللمع لوحة (٩٥) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف: ٢٦٠ ـ ٢٦٦ وهي المسألة رقم (٣٤) وعنوانها هناك: (القول في العامل في المستثنى النصب) ·

وانظر كتاب سيبويه ١/٣٦٠ ـ ٣٦٩، والمقتضب ٤/٣٩٠، والكامل ٤/٢٤٣، وأسرار العربية: ٢٠٢، وشرح الكافية ١: ٢٠٤، وسر صناعة الاعراب ١/١٤٦، والخصائص ٢/٢٧٦، وشرح المفصل ٢/٧٦، ٧/٩٧ والجنى الداني: ٥١٦ ـ ٥١٧، وابن عقيل ١/٥٠٦ والتصريح ١/٤٢١ والصبان ٢/١٢٥، وغير ذلك ·

(١) هذا هو المشهور من مذهب البصريين واليه أشار ابن الانباري بقوله في الانصاف ص ٢٦٢: (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: انما قلنا أن العامل هو الفعل، وذلك لان هذا الفعل وان كان فعلا لازما في الاصل الا أنه قوي بالا فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر الا أن (الا) لاتعمل وان كان معديه كما يعمل حرف الجر، لان (الا) حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع ····· الخ) ·

وجه القول الاول : أن النصب عمل ، ولا بد للعمل من عامل ، والعامل هنا لا يخلو اما أن يكون لفظا ، أو معنى ، واللفظ اما أن يكون مفردا أو مركبا ، ولا وجه لكونه معنويا ، لان الحروف لاتعمل بمعناها ألا ترى أن حروف النفى والاستفهام ، والتبعيض لاتعمل بمعانيها فكذلك (الا) لاتعمل بمعناها وهو (استثنى) ويدل على فساد ذلك أربعة أشياء :

أحدها : أن غيرا تنصب ، فلا يخلو اما أن تنصب نفسها أو ينصبها استثنى والاول باطل فان الشيء لايعمل بنفسه ، والثانى باطل أيضا لانه يؤدى الى عكس المعنى ألا ترى أنه اذا قلت (قام القوم استثنى غير زيد) كان زيد داخلا فى القيام ، وغيره غير داخل فيه ، والمعنى عكس ذلك .

= قال ابن عصفور وهو مذهب سيبويه والفارسى وجماعة ، وقال الشلوبين : هو مذهب المحققين .

(٢) قال المبرد فى المقتضب ٣٩٠/٣ (... فلما قلت الا زيدا كانت الا بدلا من قولك أعنى زيدا ، واستثنى فيمن جاءنى زيدا فكانت بدلا من الفعل) وهذا يعنى أن المستثنى منصوبا باستثنى الذى دلت عليه (الا) والمبرد أكثر وضوحا فى الكامل ٢٤٣/٤ حيث يقول : (فشربوا منه الا قليلا منهم نصب هذا علــى معنى الفعل ، و (الا) دليل على ذلك) . وانظر رأى المبرد الزجـــاج فى الانصاف ٢٦١ ، وحكاه عنهما السيرافى أيضا كما فى الجنى الدانـــى : ٥١٦ وزاد ابن يعيش عليهما بقوله : .... (وطائفة من الكوفيين) (شرح المفصل ٧٦/٢ .

(٣) أنظر مذهب الفراء فى أصول ابن السراج ٣٦٧/١ ، وشرح المفصل : ٧٧/٢ ، وشرح الرضى ٢٠٧/١ .

والثاني : أن المستثنى قد يكون مرفوعا مع وجود هذا المعنى .

والثالث : أنه ليس تقدير (استثنى) أولى من تقدير (تخلف) ، — فيرتفع المستثنى أبدا .

والرابع : أنه اذا قدر العامل هنا (استثنى) كان جملتين وقد أمكن أن يجعل جملة فهو أولى .

ولا يجوز أن يكون العامل مركبا من (ان) ، (لا) لثلاثة أوجه :

أحدها : أن التركيب خلاف الاصل ، فلا يثبت الا بدليل ظاهر .

= (٤) مذهب الكسائي في الانصاف / ٢٦١ ونسبت اليه أقوال أخرى منها :

١) الناصب له مخالفة الاول أنظر الجنى الداني : ٥١٧ ، والهمع ١ / ٢٢٤

٢) الناصب له أن مقدره بعد الا وهو مذهب الفراء وهو الذي ينسب الى عامة الكوفيين حكاه السيرافي عن الكسائي أيضا ، أنظر شرح ابن يعيش ٢ / ٧٧ والجنى الداني : ٥١٦ .

هذه أربعة أقوال أوردها المؤلف في خلافهم في العامل في المستثنى وأوصلها السيوطي في الهمع الى سبعة أقوال ، كما أورد المرادي في الجنى الداني ثمانية أقوال .

قال السيوطي : ولم يترجح عندي قول منها فلذا أرسلت الخلاف ....

وقال المرادي : وهذه أقوال أكثرها ظاهر البعد . ورجح أن العامل في المستثنى ماتقدم من فعل أو غيره بتقوية (الا) وهذا هو رأي العكبري وابن الانباري ، وهو مذهب المحققين كما تقدم .

والثانى : أنه لم يبق من المركب حكم لان (ان) لاتنصب بعدها حرف نفى ولو قلت : (ان لازيد قائم) لم يجز و(لا)لاتعطف على هذا المعنى ، لانها اذا دخلت على معرفة لم تعمل فيها ولزم تكرير تلك المعرفة ، وان جعلت حرف عطف فسد المعنى لان حرف العطف يشرك بين الشيئين فى الاعراب و(الا) ليست كذلك .

والثالث : أن التركيب يغير معنى المفردين ، مثل (كأن) فى التشبيه و (لولا) التى يمتنع بها الشىء لوجود غيره .

وأما قول الكسائى : فانه يرجع الى معنى قول البصريين .

فان قيل : قد ابطلتم هذه الاقاويل بل فما طريق قولكم ؟

قلنا : أن قولك : (قام القوم زيدا) غير صحيح فى المعنى وقولكم : (قام القوم الا زيدا) صحيح فى المعنى ، والصحة حادثة مع حدوث (الا) فوجب أن ينسب ذلك اليها ، وأنها هى التى علقت زيدا بقام فتجرى مجرى واو (مع) ، وحروف الجر ، والفعل فى هذه المواضع هو الذى يعمل ولكن بواسطة الحرف كذلك هاهنا .

فان قيل : هذا المعنى لايصح فى قولك : (القوم أخوانك الا زيدا)فانه لافعل هنا فيقوى بالا .

قلنا عنه جوابان :

أحدهما : أن معنى الفعل موجود وهو ان المعنى القوم يناسبونك الازيدا .

والثانى : أن الحكم اذا ثبت بعلة ثبت فى مواضع وان لم تكن العلة موجودة طردا للباب كما فى قولهم : أعد ، ونعد ، وتعد حملا على يعد ، وكذلك نكرم ، وتكرم ، ويكرم ، حملا على اكرام . والله أعلم بالصواب .

٦٧ - مسألة وقوع الا بمعنى الـــــواو "*"

لاتكون (الا) بمعنى الواو .

وقال الكوفيون تكون بمعنى الواو .

وجه القول الاول من وجهين :

أحدهما : أن الاصل أن ينفرد كل حرف بمعنى ، ولا يقع حرف بمعنيين لما في ذلك من الاشتراك الملبس ، وماصح منه عن العرب يقتصر عليه ، ولا يقـــاس .

والوجه الثاني : أن (الا) بمعنى الواو من قبيل الاضداد ، لان موضوع الا مخالفة مابعدها لما قبلها ، والواو تشرك مابعدها بما قبلها ، هذا حقيقة التضاد ، والاصل عدمه .

"*" أنظر ثبت التخريجات في المسألة السابقة ، وانظر الانصاف : ٢٦٦- ٢٧٢وهي المسألة رقم (٣٥) وعنوانها هناك : (هل تكون الا بمعنى الـ الواو)

(١) هذا هو مذهب البصريين - واحتج لهم ابن الانباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالو: انما قلنا ان (الا) لاتكون بمعنى الواو لان (الا) للاستثناء والاستثناء يقتضي اخراج الثاني من حكم الاول فلا يكون أحدهما بمعنى الاخر ...) الانصاف / ٢٦٩ .

واحتج الاخرون (١) : بأن (الا) قد وقعت بمعنى الواو ، وبمعنى (مع) فمن ذلك قوله تعالى (٢) : " لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا " أى ولا الذين ظلموا ، وقوله تعالى (٣) : " لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم " ، وقد جاء فى هذا المعنى (الا) بمعنى (مع) ، وهو معنى الواو كقوله تعالى (٤) : " وأيديكم الى المرافق " و " من أنصارى الى الله (٥) " وهو كثير فى الشعر (٦) .

---

(١) أنظر مذهب الكوفيين فى الانصاف : ٢٦٦ — ٢٦٨ قال : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لمجيئه فى كتاب الله وكلام العرب .. ونسبه المرادى فى الجنى الدانى : ٥١٨ الى الفراء والاخفش وأبى عبيده أما الفراء فقد وزد فى معانيه مايخالف ذلك تماما قال : حول قوله تعالى " الا الذين ظلموا " البقرة آية ١٥٠ ، (وقد قال بعض النحويين (الا) فى هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال : " لئلا يكون للناس عليكم حجة " ولا الذين ظلموا فهذا صواب فى التفسير خطأ فى العربية ...) المعانى ١/ ٨٩ . وأما الاخفش فنسبه اليه أيضا ابن هشام فى المغنى ص ٧٩ ، وانظر رأى أبى عبيده فى المجاز ١/ ٦٠ .

(٢) البقرة آية : ١٥٠ (٣) النساء آية : ١٤٨

(٤) المائدة : آية : ٦ (٥) آل عمران آية : ٥٢ ، والصف آية ١٤ .

(٦) ومنه قول الشاعر :

وكل أخ مفارقـــــه أخوه ... لعمر أبيك الا الفرقـــدان

وقول الاخر :

ما بالمدينة دار غير واحدة ... دار الخليفة الا دار مروان

والجواب :

أنه دلالة فيما ذكروا على أن (الا) بمعنى الواو أما قوله تعالى : " الا الذين ظلموا منهم " فهو استثناء منقطع بمعنى لكن والمعنى لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة ، وهكذا في جميع ماذكروه وأمثاله ، وأما وقوعها بمعنى (مع) فغير مسلم ، وأما قوله : " الى المرافق " فهي حد ينتهي الغسل اليه والحد هنا يدخل في المحدود ، لان المرفق جزء من اليد ، واذا وقع التحديد بجزء من الشيء دخل في المحدود هكذا قال أهل اللغة وقوله " من أنصاري الى الله " فالا فيه على بابها ، والتقدير من أنصاري مضافين الى الله ، ويدل على صحة ذلك أن (الى) في الاصل لاتكون بمعنى (مع) كقوله تعالى[1] : " ثم أتموا الصيام الى الليل " و (مع) هنا محال ، وكذلك جئت الى زيد " ، وكان الاصل فيه أن الى لانتهاء الغاية ، والواو ، و (مع) يلزم فيها المصاحبة والمصاحبة تنافي الانتهاء ، فان جاء شيء من ذلك فهو محمول على (لا)في أنه مستفاد بالحرف الموضوع له . والله أعلم بالصواب .

= الامثلة التي ذكرها أبو البقاء ليس فيها (الا) وانما فيها (الى) ، وربما كان هناك نقصا لحق عبارته ، وعبارة ابن الانباري في الانصاف أوضح حيث قال : ... ويؤيد ذلك ماروى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ ، " الى الذين ظلموا" مخففا ، يعني مع الذين ظلموا منهم .. .. الخ " الانصاف ٢٦٦ .

(١) البقرة ، آية ١٨٧

٦٨ _ مسألـــة [تقديـم المستثنى مع (الا)] *

لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه كقولك : (الا زيدا قـام القوم) ولا (الا زيدا ما قام القوم) ٠

وقال بعض الكوفيين يجوز ذلك٠

وجـه القول الاول : من ثلاثه أوجـه (١) :

أحدهما : أن حرف الاستثناء أتى به وصلة للفعل ، وتقويه له ، فلا يجـوز تقديمه على ما يوصله كواو (مع) فانك لو قلت : (وزيدا قمت) لم يجـز

والوجه الثانى : ان المستثنى يكون بدلا من المستثنى منه والبدل لا يتقـدم على المبدل منه كذلك ها هنـا ٠

---

* ذكر المولف هذه المسألة فى شرح اللمع لوحة (٩٦)٠
كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٢٧٣ _ ٢٧٧ ، وهى المسألـه رقم (٣٦) وعنوانها هناك : (هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول _ الكلام) وانظر بيت تخريج المراجع فى المسأله رقم (٦٦)٠

١) هذه حجة البصريين ، واحتج لهم ابن الانبارى بقوله : وأما البصريـون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لانه يودى الى أن يعمل ما بعدهـا فيما قبلها وذلك لا يجوز ٠٠٠ ثم قال : ومنهم من تمسك بأن قال : انمـا قلنا ذلك لان الاستثناء يضارع البدل ،٠٠٠٠٠ فلما جارى الاستثنـاء البدل امتنع تقديمه ٠٠٠٠) الانصاف /٢٧٦٠
قال المؤلف فى شرح اللمع : (٠٠٠ وحجتهم ان العامل هنا ضعيف لان (الا) ليس من شأنها أن توصل الافعال الضعيفه ، وانما دخلت لمعنى الاستثناء فهى ك (ما) النافيه وواو العطف ، واجازه الكوفيون ٠٠الخ انظـر لوحـة (٩٦)٠

والثالث : أنه يلزم من التقديم عمل ما بعد (الا) فيما قبلها وذلك غير جائز كما أن عمل ما (في حير (ما) النافيه) (١) فيما قبلها لا يجوز، يدل على أن الاستثناء اخراج بعض الجمله ، كما ان النفي كذلك ، وكما لا يجوز في النفي كذلك لا يجوز فيما هو في معناه .

واحتج الآخرون بالسماع والقياس (٢) :

أما السماع فمنه قول الشاعر (٣) :

وبلدة ليس بها طوري * ولا خلا الجن بها انسي

تقديره ، ولا بها انسي خلا الجن ، وقال أبو زبيد : (٤)

---

(١) مابين القوسين مصحح على هامش الورقة .

(٢) انظر الانصاف ٢٧٣ _ ٢٧٦ .

(٣) البيت للعجاج واسمه عبد الله بن رؤبه بن لبيد التميمي المتوفى حوالي سنة ٩٠ هـ ورواية الديوان للبيت هكذا :

_ وخفقه ليس بها طوئي _

ورد البيت الاول من هذا الزجز في نوادر ابي زيد ٢٢٦ ، وهما معا في المنصف ٦٢/٣ ، والانصاف ٢٧٤ ، وشرح الرضي ٢٠٦/١ والخزان ٣١١/٣ (هارون) ونقل البغدادي عن الصغاني (وخفقه ليس بها طوري) واللسان (طور) و (طأى) وأمالي القالي ٢٥٥/١ وفيه (طوئ) واللآلي : ٥٦٦ ، وذكره المؤلف في شرح اللمع لوحه (٩٦)

ومعنى ما بها طوري أي ما به أحد ، يقال ما بالدار طوري ، ولا دوري انظر التهذيب (طور ١٤/١٠ .

(٤) أبو زبيد (؟ _ ٦٢هـ) . هو حرملة بن المنذر بن معدي كرب الطائي ، شاعر جاهلي معمر من نصارى طيء عاش زمنا في الجاهلية ، وكان له زيارات للملوك ، وكان عارفا باللغه الفارسيه أدرك الاسلام ولم يسلم ، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه أغلب اقامته عند اخواله بني تغلب بالجزيرة وعمر الى زمن معاوية .
انظر ترجمته في الاغاني ٢٣/١١ ، والشعر والشعراء : ٣٠١ (وفيه سمي المنذر) وطبقات فحول الشعراء : ١٣٢ ، والاعلام ٢٢٨/٢ .

خلا أن العتاق من المطايا * حسين به فهىء انيه شوس (١)

وأما القياس : فهو أن تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز كقولك : (مالى الا أباك صديق) (٢) اى مالى صديق الاأباك فكذلك يجوز تقديمه على العامل فيه ألا ترى أن قولك : (ما مررت الا بزيد) جائز وكذلك بزيد مررت ، ولان العامل فى الاستثناء فعل ، وتقديم المفعول على الفعل جائز .

والجواب :

أما البيت الاول فمحمول على اسم (ليس) تقديره : ليس بها انس الا الجن والاستثناء من غير الجنس ، وعلى هذا لا يدخل البيت فيما نحن فيه .

---

(١) انظر البيت فى مجاز القرآن ٢ / ٢٨ ، ١٣٨ ، ومجالس ثعلب : ٤٨٦ ، المقتضب ١ / ٢٤٥ ، والجمل : ٣٨١ ، والمجالس ٤٨٦ ، واما لى القالى ١ / ١٧٤ / واللآلى : ٤٣٨ ، والتهذيب ٣ / ٤٠٨ ، والخصائص ٢ / ٤٣٨ ، والمنصف ٣ / ٨٤ ، والمحتسب ١ / ١٢٣ ، ٢٦٩ ، ٢ / ٧٦ ، وابن الشجرى ١ / ٩٧ ، ٣٨٨ ، والانصاف ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ابن يعيش ١٠ / ١٥٤ والاقتضاب : ٢٩٩ ، والهمع ٢ : ٣٥ ، والدرر ٢ / ٦٨ ، واللسان مادة (حسس ، وحسا) وشواهد الكشاف : ١٠٢ ، وديوانه ص ٩٦ من قصيدة يصف فيها الاسد .
ويروى (سوى) مكان (خلا) كما يروى (حسسن وأحسن) يدل (حسين) وحسن وحسى : اذا فطن وشعريه ، وشوس : من الشوس وهو النظر بمؤخره العين .

(٢) وسمع يونس مالى الا ابوك ناصر انظر منار السالك ٢ / ١٧٠ .

(٣) قال المؤلف فى شرح اللمع : (وهذا عندنا ليس باستثناء وانما هو فعل والحين مفعول وانسى فاعل ...) انظر اللوحه (٩٦) وانظر الانصاف / ٢٧٧ .

أما البيت الثاني فمن جنس هذا ، والدليل عليه البيت الذى قبله والبيت قوله : (١)

الى أن عرسوا واغب منهم * قريبا ما يحس له حسيس

والتقدير ما يحس له حسيس الا أصوات الخيل . قولهم : (الاستثناء يشبه البدل) لا يصح لوجهين :

أحدهما : أن تقديم المستثنى على المستثنى منه واقع بعد العامل ، ألاترى أن قولك : (ما قام الا زيدا أحد) الا زيدا هو بعد العامل وهو قام ، وليس كذلك ها هنا فانه واقع قبل العامل ، والفرق بينهما ظاهر ، ألا ترى أن قولك : (كانت زيدا الحمى تأخذ) اذا لم تقدر فى (كان) ضمير الشأن لا يجوز ، لوقوع الفصل بنى العامل والمعمول بالاجنبى ، فاذا لم يجز الفصل فالتقديم أولى ألا يجوز .

والثاني : أن (الا) مع ما بعدها لا تجرى مجرى المفعول لانه حدث فيه معنى بالا ، بخلاف قولك : (قام القوم الا زيدا) فان الا وزيد يشتمل على معنيين ، يفترقان الى ما يكون معناه سابقا عليهما ، وصار هذا كما فى حرف العطف فانه لما تقدم عليه ما يتعلق به معناه لم يجز تقديمه كقولك : (قام زيد وعمرو) ولو قلت ، وعمرو قام زيد لم يجز يدل عليه أن مذهبهم أن (الا) مركبة من (أن) ، و (لا) (٢) وتقديم هذا المعنى على الاستثناء خطأ ، والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر اغلب تخريجات البيت السابق.

(٢) تقدم الحديث عن هذا فى مسألة (الا) فى الاستثناء رقم (٦٦).

٦٩ ـ مسألة : [(حاشا) بين الفعلية والحرفية] *

(حاشا) في الاستثناء حرف جر ، ومن البصريين من قال : تكون حرفا ، وتكون فعلا .

وقال الكوفيون : هي فعل .

وحجة القول الأول (١) السماع ، والقياس .

أما السماع فقول الشاعر : (٢)

حاشى أبي ثوبان أن أبا ... ثوبان ليس ببكمه فدم

عمرو بن عبد الله أن به ... ضنا على الملحاة والشتم

فجر بها ، وليس (أبي) مضافا إلى ياء المتكلم لأن اسمه (أبو ثوبان) بدليل قوله : (إن أبا ثوبان) وقال آخر : (٣)

فلا أهلَ الا دون أهلك عندنا ... ومالك حاشا بيتِ مكة من عدل

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب) لوحة (٦٤) ، وشرح اللمع لوحة (٩٩) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٢٧٨ ـ ٢٨٧ وهي المسألة رقم (٣٧) وعنوانها هناك : (حاشا في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين) .

وأنظر الكتاب ١/٣٥٩ ، المقتضب ٤/٣٩١ ، والأصول ١/٣٥٣ ، والمرتجل : ١٨٩ ومعاني الحروف للرماني ١١٨ ، والجنى الداني : ٥٨٨ وابن يعيش ٢/٨٤ ، والمغني ١٣١ ، والهمع ١/٢٣٢ ، والبحر المحيط ٥/٣٠٠

(١) هو قول سيبويه انظر الكتاب ١/١٥٩ ، والأصول ١/٣٥٢ وأيده المؤلف وعليه أكثر البصريين أنظر الانصاف / ٢٨٠ .

(٢) البيان للجميح الاسدي من قصيده أوردها المفضل في المفضليات ص ٣٦٧ وشرحه للتبريزي ص ١٥٠٧ رواها المفضل (أبا ثوبان) والتبريزي (ابي ثوبان) وفي شرحي المرزوقي وابن الانباري (أبا ثوبان) ويبدو أن العصبيه المذهبية لها دخل كبير في تغيير رواية البيت . وأنظر

أما القياس فمن أوجه احدها : أنك تقول : (حاشاى)

ولا تقول : (حاشانى) ، ولو كان فعلا لقلته كما تقول : (رامانى) و (عاطانى) .

والثانى : أنه لا يجوز أن يكون صلة (ما) المصدرية فلا تقول : قام القوم ما حاشا زيدا [1] كما تقول : (قاموا ما خلا زيدا) ، وهذا يدل على أنه حرف اذ لم يجز أن يجعل صلة (ما)

والثالث : أنه لو كان فعلا لكان له فاعل ، وليس له فاعل .

بيانه أنك تقول : (حاشاكَ من كذا) فتصل به الكاف ، و (حاشاى) ويدخل على الياء وليس هناك فاعل .

فان قيل :

لو كان حرف جر لكان معديا للفعل .

= الأصمعيات : ٢١٨ (أبى ثوبان)
أنظر البيتين فى المحتسب ١/٣٤١ ، والانصاف ٢٨٠ ، وابن يعيش ٨٤/٢ ، ٤٧/٨ والجنى الدانى ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، والمغنى : ١٣١ وشرح شواهده : ٣٦٨ ، والهمع ٢٣٢/١ والدرر ١٩٦/١ ، والكشاف ٣٦٧/٢ ، والخزانه ١٥٠/٢ ، والصبان ١٦٥/٢ والعينى ١٢٩/٣ ، والبحر المحيط ٣٠٠/٥ ، وأكثر روايات البيت الاول أن يدمج صدره بعجز البيت الثانى انظر مثلا مجاز القرآن ٣١٠/١ .
والبكمه : الابكم ، والفدم : العيى عن الكلام فى ثقل وقلة فهم ، والملحاة : الملاقه . (٣) لم أعثر على هذا البيت .

(١) سمع ذلك عن العرب قال الشاعر :
رأيت الناس ما حاشا قريشا ... فانا نحن أفضلهم فعالا
أنظر ديوان الاخطل : ١٦٤ ، والمغنى ١٢٩ ، العينى ١٣٦/٣ ، والخزانه ٣٦/٢ ، وابن عقيل ٢٢٠/١ .
وفى الحديث الشريف : (أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة) .

قيل : هو معديا كما أن (الا) كذلك ، ألا تراك تقول :

(قام القوم حاشى زيد) فتعدى قام بـ (حاشا)

واحتج الآخرون (١) : بأشياء

أحدها : انه قد صرف فيقال : حاشيته ، وأحاشيه ومنه قول النابغة (٢)

- ولا أحاشى من الأقوام من أحد -

فهذا حكم الفعل .

والثاني : أنه يعدى باللام ، كقوله تعالى : (٣) (حاشى لله) ولو كان حرف

جر ، لم يدخل على حرف جر وليس كذلك حكم الحروف ..

---

* هذا هو مذهب الكوفيين أنظر الانصاف : ٢٧٨ وقد وافق الكوفيين بعض البصريين أنظر مشكل اعراب القرآن ١ / ٤٢٨ .

قال بعض أن حاشا فعل ماض ، وقال بعضهم : هى فعل استعمل استعمال الادوات . أما البصريون المجوزون لفعليتها ، فقالوا بجواز الأمرين معا فتكون على رأيهم تارة فعلا وتارة حرفا وأصحاب هذا المذهب الأخفش وأبوزيد والجرمى والمازنى والمبرد والزجاج ، والفارسى وابن جنى والكسائى من الكوفيين وكثير من المتأخرين مثل ابن مالك ، وابى حيان والمرادى ، ومن هشام وابن عقيل وغيرهم .

وقد أيد العكبرى مذهب البصريين القائلين بحرفيتها ، ومثله فعل ابن الانبارى ، والذى يظهر لى أنهما لم يوفقا فى اختيار هذا المذهب لورودها فعلا عن العرب ، ودفعهم أدلة الكوفيين فيه تكلف ظاهر والصواب فى نظرى هو ما ذهب اليه كثير من النحويين وهو انها تأتى فعلا تارة وحرفا تارة أخرى وهذا الرأى هو الذى يجمع بين أدلة الكوفيين والبصريين ويؤيده السماع عن العرب .

(٢) هذا عجز بيت للنابغه الذبيانى زياد بن معاويه وصدره هو :

- ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه -

وأكثر روايات البيت (وما أحاشى)

....

=

وأنظر البيت فى ديوانه صنعته السكرى ص ١٣ تحقيق د • شكرى فيصل ،

وهو من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر اليه مما وشى عليه

بنو قريع ، وعدها ابن النحاس من المعلقات التسع أنظر ٢/ ٧٥٠ ،

ومثله فعل التبريزى فعدها من القصائد العشر •

أنظر البيت هناك ص ٤٦٢ (ط) حلب •

وأنظر البيت فى : مجالس ثعلب ٥٠٤ ، والجمل ٢٤٠ ، والمرتجل

١٨٩ وابن يعيش ٢/ ٨٥ ، ٨٦/ ٤٨ ، ٤٩ ، والانصاف ٢٧٨ ،

والجنى الدانى ٥٥٩ ، ٥٦٣ ، والمغنى ١٣٠ ، وشواهده ٣٦٨ ،

والخزانه ٢/ ٤٤ والهمع ١/ ٢٣٣ ، والدرر ١/ ١٩٨ ، والاشمونى

٢/ ١٦٧ ، والأصول ١/ ٣٥٢ وابن الشجرى ٢/ ٨٥ ، ومشكل اعراب

القرآن ١/ ٤٢٩ ، ومعانى الحروف للرمانى ١١٨

(٣) سورة يوسف : آيه ٥١

والثالث : أنه دخله التخفيف بالحذف يقال : حاشى الله ، وحشا الله

والجواب :

أما التصرف فغير دليل على الفعليه (١) ، فان الحرف تصرف منه فعل

كقولك سألته حاجة فلولا أي قال لوكان كذا ، ويقال بسمل اذا قال :

(بسم الله) ، وهلل اذا قال : (لا اله الا الله) وهو كثير (١) . قولهم :

(يوصل بحرف الجر) ليس كذلك ، والدليل عليه حاشى زيد ، وحاشاى ،

ولوكان حرف الجر نصلا لما جاز حذفه فعلم ان اللام زائدة وزيادة الحروف كثير منها قوله

تعالى (٢) : (عسى أن يكون ردف لكم) أى ردفكم ، والقى بيده ، وقال

الشاعر (٣)

ـ نضرب بالسيف ونرجو بالفرج ـ

---

(١) انظر الانصاف : ٢٨٢ ، ومعاني الحروف : ١١٨ ، ومشكل اعراب القرآن ١/٤٣٩ والتصرف هنا ليس في الحروف وحدها ، وانما هو في العبارة بكاملها . وهذا هو ما يسمى (النحت) .

(٢) النمل : آيه ٧٢

(٣) قبل هذا البيت قوله :

ـ نحن بني جعدة أرباب الفلج ـ

وقيل ـ نحن بني ضبنه أصحاب الفلج ـ

والرواية الاولى أظهر لأن قائله النابغة الجعدى واسمه عبد الله بن قيس على الأرجح والفلج واحد الأفلاج ، والأفلاج منطقة في جنوب نجد قال البكرى : والفلج : بتحريك ثانيه موضع آخر لبني جعده من قيس بنجد وهو أعلى بلاد قيس قال الراجز وأنشد البيت ،

وقال ياقوت : (.... والافلاج لبني جعده وفيها لقيس والحريش موضع ... ثم قال : قال الجعدى وأورد البيت .) أنظر معجم ما استعجم ٢/١٠٢٩ ، ومعجم البلدان ٤/٢٧١

═

وقالوا : (رب) ، في (ربّ) ، وكل هذه حذوف وزيادة في الحروف قولهم : (حذفت منه الالف) جوابه من وجهين :

أحدهما : ليس كذلك فان أبا عمرو امام القراء (١) أنكر هذه القراءة

والثاني : ان الحروف قد دخلها الحذف كما في (رب) وغيرها

فان قيل :

استعمالها في الاستثناء خاصة يدل على كونها فعلا .

قيل : تكون استثناء في مواضع ، وغير استثناء في مواضع الاستثناء ، تقول مبتدءا (حاشى زيد أن يسرق) ، وليس هنا ما يستثنى منه ، بل هو بمعنى قولك : زيد بعيد من السرق ، ثم لو لزمت الاستثناء لم يدل ذلك على كونه فعلا ، الا ترى أن (الا) يلزمها الاستثناء ، وهي حرف بلا خلاف .

والله أعلم بالصواب .

= وأنظر البيت في ملحقات الديوان ٢١٥ ، ٢١٦ ، وفيه (نضرب بالبيض)
وورد بين البيتين قوله : — نحن منعنا سيله اذا افلج —
وأنظر الانصاف ٢٨٤ ، والخزانه ١٥٩/٤ ، والجنى الداني : ٥٢
والمغني ١١٥ ، وشواهده ٣٣٢ ، ومشكل القرآن ٢٤٩ ، والاقتضاب :
٤٥٨ والجواليقي : ٣٨١ ، واللسان (فلج) ٣٢٩/٢٠ ، ومجاز
القرآن ١٩٤/١ ٥٦/٢ ، ٢٦٤ ، وتفسير الطبري ١٢/١٨ .

---

(١) أبو عمرو بن العلاء : (٧٠ — ١٥٤ ، ٦٩٠ — ٧٧١ م)
هو زيان (على الأرجح) — بن عمرو التيميمي المازني البصري ، أحد القراء السبعة مولده بمكه ، ونشأ بالبصره ، ومات بالكوفه ، كان أعلم الناس بالأدب والعربيه والقرآن والشعر كانت عامه أخباره عن أعراب أدركوا اعراب الجاهلية .
وللصولي كتاب (أخبار أبي عمرو بن العلاء) .
=

....

= أنظر ترجمته فى غاية النهاية ١ / ٢٨٨ ، وفوات الوفيات ١ / ١٦٤ ، ونزهة الألباء : ٢٤ ، وطبقات الزبيدى : ٢٨ .

قراءة أبى عمرو (حشا لله) بالف (السبعه ٣٤٨) و انظر الكشف لمكى ٢ / ٣١ ، والحجه لابن خالويه ١٧٠ ، وزاد المسير ٤ / ٢١٨ ، والتيسير للدانى ١٢٨ ، ١٢٩ ، والبحر المحيط : ٣٠٣ .

٧٠ ـ مسألة (غير) بين الاعراب والبناء *

اذا أضيفت (غير) الى متمكن لم يجز بناؤها ، وان أضيفت الى غير متمكن جاز بناؤها واعرابها .

وقال الكوفيون يجوز بناؤها مطلقا (١) .

لنا (٢) أنها اسم معرب قبل الاضافة ، فبقيت على اعرابها بعد الاضافة كسائر الاسماء المعربة ، بيانه أنه اذا قلت : (جاءني غير زيد ، ومررت بغير زيد) فـ (غير) هنا معربة بلا خلاف ، فلو جاز البناء لكان لعلة — الاضافة ، والاضافة هنا موجودة ، ولم يجز البناء فدل على ابطال التعليل بالاضافة ويتأيد هذا من ثلاثة أوجه :

(*) ذكر ابن الانباري هذه المسألة في كتاب الانصاف : ٢٨٧ ـ ٢٩٨ وهي المسألة رقم (٣٨) وعنوانها هناك : (هل يجوز بناء غير مطلقا) .

وانظر : ابن الشجري ٢ / ٢٦٤ ، والرضي ١ / ٢٤٥ ، ابن يعيش ٣ / ٨٠ ، ٨١ ، والمغني : ١٧١ ، والهمع ١ / ١٢٠ والصبان ٢ / ٢٢١ ، والتصريح ١ / ٣٦٢ .

(١) قال الرضي : قال الفراء يجوز أن يبنى (غير) في الاستثناء مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبني لكونه بمعنى الحرف يعني (الا) شرح الكافية ١ / ٢٤٦ .

(٢) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا انما قلنا يجوز بناؤها اذا أضيفت الى غير متمكن ولا يجوز بناؤها اذا أضيفت الى متمكن وذلك لان الاضافة الى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء ..الخ) الانصاف ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .

أحدهما : أن غيرا لا تتعرف بالاضافة ، بل تبقى نكرة ، والنكرات معربات .

والثانى : أن غيرا لا معنى لها الا بالاضافة ، فلو كانت الاضافة علة البناء لوجب الا تعرب فى موضع .

والثالث : أنا وجدنا من المبنيات ما يعرب اذا أضيف وهذا يدل على أن الاضافة علة لازمة البناء ، فكيف يكون علة البناء ؟ .

ولا يلزم على ما ذكرناه اذا أضيفت الى غير متمكن ، لان المضاف يكتسى كثيرا من أحكام المضاف اليه ، والمبهم هنا مبنى ، والمضاف والمضاف اليه كالشىء الواحد ، فجاز أن يتعدى البناء اليه ، ومن ذلك قوله تعالى(١) : " وهم من فزع يومئذ " بفتح الميم وقوله تعالى(٢) : " من خزى يومئذ " وقوله(٣) : " انه لحق مثل ما انكم تنطقون " وكل ذلك يجوز فيه الاعراب ، والبناء فيه جائز (٤) .

---

(١) النمل آية ٨٩ . وقرئت (من فزع يومئذ) أى بدون تنوين ونصب يوم هى قراءة عاصم فيما رواه عنه ابن جماز ، وقالون ، وأبو بكر بن أبى أويس المسيبى ، وورش . أنظر السبعة لابن مجاهد ٤٨٧ وهى محل الشاهد

(٢) هود آية : ٦٦ ، وقراءة فتح الميم قراءة الكسائى ونافع أنظر الكشف لمكى ١ : ٥٣٢ والسبعة لابن مجاهد : ٣٦٦ ، والتيسير للدانى : ١٢٥ .

(٣) الذاريات آية : ٢٣ ، قراءة (مثل) بالفتح هى قراءة ابن كثير ، ونافع ، أبى عمرو ، وابن عامر وحفص عن عاصم . وأبى جعفر ، ويعقوب أنظر الكشف لمكى ٢ : ٢٨٧ ، والسبعة لابن مجاهد : ٦٠٩ ومشكل اعراب القرآن لمكى ٢ : ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وابن الشجرى فى الامالى ٢ : ٢٦٤ فما بعدها =

وأما اضافته الى المتمكن فليس فيه مايحسن البناء .

أما الكوفيون (١) فاحتجوا بأن (غيرا) هنا وقعت موقع (الا) و(الا) حرف ، والحرف مبنى ، فاذا وقع الاسم موقع المبنى وجب أن يبنى فكيف اذا وقع موقع الحرف ؟ ألا ترى أن المنادى المفرد مبنى (٢) لوقوعه موقع المضمر

= وقرأ مثل بالرفع أبو بكر ، وحمزة الكسائى : الكشف

(٤) ذكر ابن الانبارى هذه الايات وغيرها وعددا من الشواهد الصرية ورد على حجة الكوفيين ثم قال : " واذا بنى المضاف فى هذه الاماكن من كتاب الله تعالى ، وكلام العرب لاضافته الى غير متمكن دل على أن قوله : (غير أن نطقت)ـ مبنى لاضافته الى غير متمكن على مابينا والله أعلم (الانصاف : ٢٩٠ ـ ٢٩٣) .

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما جوزنا بناءها على الفتح اذا أضيفت الى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لان (غير) هاهنا قامت مقام (الا) و(الا) حرف استثناء ، والاسماء اذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى ..الخ) الانصاف / ٢٨٧ .

(٢) فيه خلاف هل هو مبنى أو معرب ، وهذا الخلاف سيذكره المؤلف فى مسألة (٧٨) .

أو الخطاب ، وقد شهد لصحة ذلك قول الشاعر (١) :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال

ففتح الراء ولا سبب له الا ماذكرنا .

---

(١) البيت مختلف في نسبته فنسب الى الشماخ بن ضرار ، ونسب الى رجل من كنانة ولابي قيس صيفي بن الاسلت ، وهو في ديوان قيس ٨٥ والراجح أنه له ، أنظره في كتاب سيبويه ١/ ٣٦٩ ، وشرح أبياته لابن النحاس : ٢٤٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٣/١١٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٣ ، وأصول ابن السراج ١/٣٢٦ ، ٣٦٥ ، وابن الشجري ١/ ٤٦ ، ٢/٢٦٤ ، والمرتجل ١٠٩ والمفصل : ١٢٥ ، والاحاجي النحوية : ١٤١ ، وابن يعيش ٣/ ٨٠ ، ٨/١٣٥ ، والمغني : ١٧١ ، والارتشاف : ٢٢٨ ، والعيني ١/ ٢٣٣ ، والانصاف ١٣٠ ، والاشباه ٢/ ١٩٦ ، والهمع ١/ ٢١٩ ، والدرر ١/١٨٨ ، والخزانة ٢/ ٤٥ ، ٣/١٤٤ ، واللسان (نطق) ، (وقل) ، الجمهرة ٣/ ٤٩٣ ويروى (أن هتفت) ، و (في سحوق) بدل غصون .

والشاهد في البيت : بناء (غير) على الفتح لوقوعها موقع (الا) على مذهب الكوفيين .

والجواب عنه من وجهين (1) :

أحدهما : أن المضاف الى غير المتمكن يجوز بناؤه وليس معناه (الا) كقوله : " وهم مفزع يومئذ " ، وكذلك الآي الاخر ، فبطل التعليل بوقوعه موقع (الا) .

والثاني : أن وقوع الاسم موضع الحرف لا يوجب البناء ، ألا ترى أن قولك (أخذت بعض المال) معرب ، ولو قلت (أخذت من المال) صح المعنى وقد وقعت (بعض) موضع (من) ، وتقول : (زيد مثل عمرو) فترفع مع جواز أن تكون فى موضع الكاف .

أما قوله : (غير أن نطقت) فلم يكن بناؤها لما ذكروا بل لاضافتها الى غير متمكن (2) على ماذكرنا ، والله أعلم بالصواب .

---

(1) انظر رد ابن الانبارى على الكوفيين حيث جاء فيه (... أما قولهم انها بمعنى (الا) فينبغى أن تبنى ، قلنا هذا فاسد ....الخ الانصاف / ٢٩٠ — ٢٩٣

(٢) أنظر رد ابن الانبارى هذا البيت فى الانصاف : ٢٩٠ .

٧١ ـ مسألة [سوى لا تقع الا ظرفا] *

الأصل ألا تقع (سواء) و (سوى) الا ظرفا (١)

وقال الكوفيون : تقع ظرفا وغير ظرف ·

وجهة القول الأول من ثلاثة أوجه : (٢)

أحدها : الاستقراء ، فان كل موضع استعملت فيه (سوى) كانت ظرفا وفي الموضع الذي وقعت (غير ظرف فهي فيه متأوله ·

والثاني : أنها وقعت ظرفا بلا خلاف ، فاما أن يكون ذلك وضعها ، واستعمالها في غيره مجازا ، أو بالعكس ، أو هي في كل ذلك حقيقة ، لا وجه الى الثاني اذ لا قائل به ، ولا وجه الى الثالث لأنه يؤدي الى الاشتراك ، والأصل عدمه ، فتعين الأول ·

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (شرح اللمع) لوحة (٩٨)
كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٢٩٤ ـ ٢٩٨ · وهي المسألة رقم (٣٩) وعنوانها هناك : (هل تكون) اسما وتلزم الظرفيه)
وأنظر كتاب سيبويه ٢١/١ ، والمقتضب ٢٧٤/٢ ، ٣٤٩/٤ ، والكامل ١٤٧/٨ ، والأصول ٣٥٠/١ ، والمغني ١٥٠/٢ ، ١٥١ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، ٤٨٦ ، والرضي ٢٤٨/١ ، والهمع ١ : ٢٠١ ، وابن الشجري ٢٣٥/١ · وغير ذلك ·

(١) يبدو لي أن هذا هو رأي العكبري ، والرماني فيما علمت ·
أما البصريون فقد نقل عنهم ابن الانباري في الانصاف أن (سوى) لا تكون الا ظرفا دائما ، وما ورد من خروجها فهو من ضرورة الشعر كما سيأتي

(٢) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام الا ظرفا نحو قولهم مررت بالذي سواك فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها ·· الخ) الانصاف ٢٩٦ ·

==

والثالث : أن (سوى) معناها : وسط الشئ ، وهو ظرف فكانت هى كذلك ، ووقوعها فى غيره بمعنى (غير) ، ووجه التأويل فيها ظاهر كما أن (خلفك)و (قدامك) ظروف لا محاله ، وقد وقعت فى موضع غير ظرف ،

واحتج الآخرون (١) بما جاء فى الشعر من وقوعها غير ظرف كقول الأعشى (٢) :

تجانف عن أهل اليمامة ناقتى وما قصدت من أهلها لسوائكا

وكذلك قول الآخر : (٣)

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

ومنه قوله تعالى (٤) ((فقد ضل سواء السبيل)) وقوله تعالى (٥) : ((فاطلع فرآه فى سواء الجحيم)) ، وكثرة استعمالها غير ظرف يدل على أن موضوعها على ذلك ولأن (سواء) بمعنى مكان ، وكما أن مكانا يكون ظرفـــا

= وكلام ابن الانبارى منقوض بما ورد عن العرب كقولهم : (مررت برجـــل سواء والعدم) وقولهم : (أتانى سواؤك) وقراءة (سواء) بالرفع فى قوله تعالى : ((سواء محياهم ومماتهم)) وهى قراءة سيبعيـــــه أنظر الكشف لمكى ٢/١٦٨ ، وأنظر سيبويه والقراءات لأستاذنـــا الدكتور أحمد مكى الانصارى ص ١٦ فما بعدها

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة (غير) ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض .... الخ) الانصاف ٢٩٤ ـ ٢٩٦ ·

(٢) أنظر البيت فى ديوان الأعشى ص ٨٩ والبيت من قصيدة يمدح فيهـــا هوذه بن على الحنفى ، ومعنى تجانف : تميل ، واليمامه هو الاقليم المعروف فى نجد وسط جزيرة العرب ، وبه تقع مدينة الرياض وقيـــل هذا البيت قوله :

ـ الى هوذة الوهاب أهديت مدحتى ـ

هوذة هذا سيد من سادات العرب وخطبائها وشعرائها كان يعتصــب بالتاج وهو أول من عرف به فى الجاهلية انظر ترجمته فى الروض الأنــف

=

= ٢٥٣/٢ ، والكامل ١٦٥/١ ، ١٦٦ (أهل اليمامه) تروى (جو اليمامه) و (خل اليمامه) و (جل اليمامه) والأخيرة رواية الديوان ، والمعنى بهذه الروايات لا يكاد يختلف .

وجو اليمامه : كما قال ياقوت : اسم لناحية اليمامة ... وأورد البيت أنظر معجم البلدان ١٩٠/٢ ، وقال البكرى : جو : اسم اليمامه فى الجاهلية حتى سماها الحميرى لما قتل المرأة (اليمامه) .. معجم ما استعجم : ٤٠٧ ، والجوّ فى اللغه هو ما اتسع من الأوديه .

أنظر البيت فى الكتاب ٢٠٣/١ ، ٢٠٣ ، (بولاق) ، ٣٢ (هارون) وشرح أبياته لابن النحاس (الملحق) ٣٦٧ ، وشرحها لابن السيرافى ٩٥/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، ٨٤ ، والانصاف : ٢٩٥ ، وابن الشجرى ٢٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، والتصحيف : ٢٩٨ ، والاشباه ٦٦/٣ ، ٦٩ ، الهمع ٢٠٢/١ ، والدرر ١١٧/١ ، واللسان (سوى) ، والخزانه ٤٣٥/٣ ، (هارون) ، ٩٥/٢ ، ويروى (وما عدلت) يدل (وما قصدت) .

(٣) البيت للمرار بن سلامة العجلى ،
أنظر كتاب سيبويه ١٣/١ ، ٢٣٠ ، (بولاق) ، ٣١ هارون والمقتضب ٣٥٠/٤ ، والانصاف : ٢٩٤ ، الخزانه ٦٠/٢ ، والعينى ١٢٦/٣ والاشمونى ١٥٨/٢ ، والمخصص ٥٨/١٤ .

(٤) الممتحنه : آيه : ١

(٥) أورد الناسخ هذه الآية هكذا . ((فالقوه فى سواء الجحيم))
ولم ترد الآية هكذا فى القرآن وانما ورد فى القرآن الكريم : ((ألقوه فى الجحيم)) الصافات آيه ٩٧ ، و ((فاطلع فرآه فى سواء الجحيم)) الصافات آيه ٥٥ ، و ((خذوه فاعتلوه الى سواء الجحيم)) الدخان آيه ٤٧.
وقد استشهد ابن قتيبه على وقوع (سواء) بمعنى وسط فى آيـة الصافات رقم ٥٥ ، فلعل المؤلف أرادها . أنظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٢١ .

وغير ظرف كذلك (سواء) يدل عليه أنها قد وقعت فاعلا في قول الشاعر : (١)

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

والجواب : (٢)

أما المواضع التي جاءت فيها غير ظرف فلا يدل على أن أصلها غير الظرفيه الا ترى أن غدا ظرف ، وقد خرجت عن الظرفيه بمن في مثل قوله تعالى : (٣) ((حتى اذا خرجوا من عندك)) وكذلك : (لسوائكا) أي لمكان غير مكانك وقد استعملت بمعنى غير (٤) ، وليس ذلك أصلها كما أن (الا) حرف وقد وقعت بمعنى (غير) قال تعالى (٥) : ((لو كان فيهما آلهة الا الله)) أي غير الله ، ومع هذا لم تخرج عن كونها حرف استثناء .

وقولهم : (قام القوم سوى زيد) أي مكان زيد والمعنى بدل زيد ، وهذا كله لا ينفي أن يكون أصلها الظرف كما أن الأصل (٦) في (غير) أن تكون صفه وقد استعملت في الاستثناء والأصل في (الا) الاستثناء وقد استعملت وصفا .

والله أعلم .

---

(١) الشاعر هو : الفند الزماني وهو سهل بن شيبان بن ربيعه ، شاعر جاهلي قديم ، أنظر الخزانه ١/٥٨ ، والاغاني ٢٠/١٤٣ ، واللالي ٥٧٩ والبيت من قصيده أوردها أبو تمام في الحماسه ص ٣٣ ، وأولها :

صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان

وأوردها البكري في شرح الأمالي : ص ٥٧٨ ،
وأنظر البيت في أمالي القالي ٢/٢٩٥ ، والخزانه ٢/٥٧ ، المغني : ٣١٩ والعيني ٣/١٢٢ ، والتصريح ٣٦٢ ، والهمع ١/٢٠٢ ، والدرر ١/١٧٠ والاشموني ٢/١٥٩ .

(٢) قال ابن الانباري : (واما الجواب عن كلمات الكوفيين أما ما أنشدوه من قول الشاعر : .... فانما جاز ذلك لضرورة الشعر وعندنا أنه يجوز أن أن تخرج عن الظرفيه في ضرورة الشعر ... الخ) الانصاف ٢٩٧ ، ٢٩٨ وأنظر شرح الرضى ١/٢٤٨ .

(٣) محمد آية ١٦

(٤) نقل الازهري عن العكبري أن (سوى) تستعمل كثير قليلا أنظر ٢/٤٤ وأنظر التصريح ٢/٧٠ ، ٧٢ (٥) الأنبياء آيه ٢٢

(٦) من هنا الى آخر المساله نقله السيوطي في الاشباه ٢/٣٧٧ عن التبييني مع بعض التغيير .

٧٢ ــ مسألة [كم مفردة أو مركبة] *

كم في العدد مفردة ،

وقال الكوفيون : هي مركبة من الكاف ، و(ما) ، ثم حذفت منها الألف

وجه القول الأول : تحقيق مذهبنا (١) ، وفيه مسلك آخر :

ابطال مذهب المخالف .

أما الأول : فهو أن الأصل عدم التركيب ، لاسيما في كلمة لا يصح

أن تجعل كلمتين ، و (كم) ها هنا كذلك ، فان (كم) حرفان

ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما ولا أحدهما كلمة تامة فعلى هذا يمتنع

التركيب ، لأنه انما يكون بين كلمتين .

أما ابطال مذهب المخالف فهو أنهم زعموا (أن) (ما) هي الألف (٢) .

وهي استفهام عن العدد ، ثم أدخلت عليها الكاف ، وحذفت الألف كما حذفت

من (لِمَ) في الاستفهام ، وفيمَ) ، و (علامَ) .

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٦٦) ، كما ذكرها
ابن الانباري في الانصاف ٢٩٨ ــ ٣٠٣ . وهي المسألة رقم (٤٠)
وعنوانها هناك : (كم) مركبة أو مفرده) .
وأنظر شرح ديوان المتبني المنسوب الى العكبري ١/٣١٣ ، ٣٤٢ ،
وتهذيب اللغة للأزهري ٩/٤٦٥ ، وشرح الرضي ٢/٩٥ ، والجنى الداني :
٢٦١ والمغني : ٢٠١ ، والأشموني ٤/٧٠ ، والهمع ٢/٧٥ ،

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :
انما قلنا انها مفرده لأن الأصل هو الأفراد ، وانما التركيب فرع ، ومن
تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل .. الخ) الانصاف ٣٠٠/
وأنظر ما احتج به شارح ديوان المتبني المنسوب الى العكبري ١/٣١٣ .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب (هي بالألف)

ومعنى قولنا : (كم مالك) ؟ أي ما عدده ، وزيادة الكاف كثير ومن ذلك (كأين) ، و " ليس كمثله شئ " (١) وغير ذلك ، وهذه الدعوى باطلة ، أما قوله : (ما مالك ؟) فليس معناه (كم مالك) لأن (ما) سؤال عن الحقيقة فما مالك معناه أي جنس هو ؟ وليس هذا معنى العدد ، فاذا لا معنى لما ها هنا ، ثم ان الحذف على خلاف الأصل فما الداعي الى دعواه ؟ (٢) ا.٠

ويدل عليه أنك اذا أثبت الألف لم يكن معناه السؤال عن العدد ، بل يصير الى معنى آخر ، يدل عليه أن (كم) تكون خبرا للتكثير كقولك : (كم عبد ملكت ؟) ولو قلت : ما عبد ملك ؟) أو (كم ما عبد ملكت) لم يجز ، ولم يكن معناه كم عبد ملكت . ويدل عليه أن (من) تدخل عليها (كم) كقولك : كم من عبد ، ولو قلت : (ما من عبد) كان نفيا .

---

(١) الشورى : آية ١١

(٢) أبو البقا لا يرتضى دعوى التركيب في الغالب فقد رد على دعوى تركيب (كم) هنا كما أنه ردّ فيما تقدم على دعوى تركيب (لكن) ، و (لن) و (ليس) .

واحتج الآخرون : أن المعنى على (ما) والكاف كاللام (١) كما قالوا (٢) : (لم فعلت) قالوا : (كم فعلت) وقالوا أيضا (كاى) فى معنى (كم) وكما أن كأى مركبة كذلك (كم) وكذلك قولهم :

(له على كذا) وهما فى معنى العدد .

والجواب عنه من وجهين : (٣)

أحدهما : ما تقدم من فساد دعوى التركيب .

والثانى : أن أكثر ما فيه أنهم أرونا كلمات فيها تركيب ، وهذا لا يوجب أن يجعل كل شئ هكذا . والله أعلم بالصواب .

---

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لأن الأصل فى (كم) (ما) زيدت عليها الكاف ، لأن العرب قد تصل الحرف فى أوله وآخره ، فما وصلته فى أوله نحو (هذا وهذاك) ، وما وصلته من آخره نحو قوله تعالى : ((فاما تريني ما يوعدون)) فكذلك ها هنا ، زادوا الكاف على (ما) فصارتا جميعا كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال : فى كم مالك (كما) مالك ؟ الا أنه لما كثرت فى كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها كما فعل فى (لم) فصار كم مالك ؟ ...... الخ) الانصاف / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) غير واضحة فى الأصل واجتهدت فى تصويبها .

(٣) انظر رد ابن الانبارى على الكوفيين فى الانصاف ٣٠٠ـ٣٠٢

٧٣ _ مسالة [كم الخبريه تجر ما بعدها] *

كم الخبريه تجر ما بعدها باضافتها اليه ، (١)

وقال بعضهم ينجر بمن مقدره . (٢)

وجه القول الأول : أن (كم) اسم لعدد كثير ، فكان كنفس ذلك العدد

بيانه : أن (كم هاهنا في تقدير (مائه أو ألف) ، وكما ينجر المعدود بالعدد هنا ، كذلك (كم).

طريقة أخرى : هو أن المعدود هنا مجرور ، والجر عمل ، ولابد له من عامل ، وعامله لا يخلو أما أن يكون لفظا ، أو مقدرا ، لا وجه الى الثانى لأن الذى يقدر حرف الجر ، وحروف الجر لا يبقى عملها بعد حذفها (٣) ، لأنها وصلة لغيرها ، فتعين أن يكون اللفظ الظاهر هو العامل .

---

* ذكرها المؤلف فى كتاب اللباب لوحة (٦٦) كما ذكرها ابن الانبارى فى (الانصاف) ضمن مسالة (الفصل بين كم الخبريه وتمييزها) ولم يجعلها مسالة مستقلة ، وهى من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .
وأنظر : معانى القرآن للفراء ١/١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح المفصل ٤/١٣٤ ، وهمع الهوامع ١/٢٥٥ .

(١) هذا هو مذهب البصريين أنظر الهمع ١/٢٥٥

(٢) هذا هو مذهب الكوفيين قال ابن يعيش : (والكوفيون يخفضون ما بعد (كم) على كل حال بمن فان أظهرتها فهى الخافضة وان لم تظهرها فهى مراده مقدره) شرح المفصل ٤/١٣٤ .
وقال الفراء فى معانى القرآن ١/١٦٨ (... فاذا ألقيت (من) كان فى الاسم النكرة النصب والخفض فمن ذلك قول العرب : كم رجل كريم قد رأيت ، وكم جيشا جرارا قد هزمت ..) .

(٣) يمكن الاعتراض على هذا بكلمة (رب) فهى من حروف الجر . ومع ذلك تحذف ويبقى عملها ، مثل قول الشاعر :

_ رسم دار وقفت فى طلله _

فان قيل عليه اشكالان :

أحدهما : جواز ظهور (من) كقولك : (كم من عبد ملكت) ولو قلت (عندي مائة من عبد) لم يجز .

والثاني : أن الجر لو كان بالاضافة لكانت (كم) معربة كما تعرب (قبل) و (بعد) اذا أضيفت .

والجواب : أما ظهور (من) فلا يمنع عمل الاسم ، كما لو قلت : (عندي ثوب من خز) ، فان الجر هنا بـ (من) ولو قلت : (عندي ثوب خز) كان العمل للثوب ، وأما الاعراب بعد الاضافة (١) فغير لازم ألا ترى أن (لدن) تضاف كقوله تعالى : ((من لدن حكيم (٢))) فانها مبنية بعد الاضافة ، لأن علة البناء موجودة في الحالين ، فكذلك (كم) .

واحتج الآخرون بأن (من تظهر بعد (كم) ، وليس (من) زائـــــده بل هو استعمال على الأصل ، واذا كان كذلك كان العمل لـ (من) .

والجواب : (٣)

أن ظهور (مـن) لا يمنع من الجر بالاضافة كما ذكرنا .(٤)

---

(١) من قوله : (بعد الاضافة) بداية لوحة جديدة تأخرت عن مكانهـــــا الى اللوحة رقم (١٠٥) .

(٢) سورة هـو آيـة ١

(٣) رد أبو البقاء على الكوفيين ومثله فعل ابن يعيش فقال : (.... وهـــو ضعيف لأن المجرور داخل فيما قبله فهما في موضع اسم واحد ، ولا يحســن حذف بعض الاسم فاعرفه) شرح المفصل ٤/١٣٤ .

(٤) لم يختتم المسأله بقوله (والله أعلم بالصواب) .

٧٤ ـ مسألة : الفصل بين (كم) وتمييزها *

اذا فصلت بين (كم) الخبريه وبين ما يبين به نصبته كقولك : و (كم عندى درهما) ولا يجوز الجر فى الاختيار .

وأجازه الكوفيون .

وجه القول الأول : (١) مبنى على الجار هل هو (كم) أو (من) مقدره

والصحيح هو الأول ، وبالفصل تبطل الاضافه ، فيجب أن يخرج المميز على الأصل وهو النصب كما اذا نون العدد نحو قول الشاعر : (٢)

اذا عاش الفتى مائتين عاما ... فقد ذهب اللذاذة والفتاء

ومنه قول الشاعر : (٣)

كم نالني منهم فضلا على عدم ... اذ لا أكاد من الاقتار أحتمل

---

* ذكر ابن الانبارى هذه المسألة فى الانصاف ٣٠٣ ـ ٣٠٩ وهى المسألة رقم (٤١) وعنوانها هناك : (اذا فصل بين كم الخبريه وبين تمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا) .

وانظر : كتاب سيبويه ١ / ٢٩٥ ، والمقتضب ٣ / ٦٠ ، والمرتجل ٣١٨ وابن يعيش ٤ / ١٣١ ، والهمع ١ / ٢٥٥ ، والأصول ١ / ٣٨٨

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز فيه الجر ، لأن (كم) هى العاملة فيما بعدها الجر ، لأنها بمنزلة عدد مضاف الى ما بعده ، فاذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الاضافة ، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز فى اختيار الكلام .... الخ) الانصاف / ٣٠٥ .

(٢) البيت لربيع بن ضبيع الفزارى ، أو ليزيد بن ضبه .

أنظر البيت فى كتاب سيبويه ١ / ١٠٦ ، ٢٩٣ ، وشرح أبياته للأعلم فى هامش بولاق ، وشرحها لابن النحاس : ٧١ ، والمقتضب ٢ / ١٦٩ ومجالس ثعلب

=

....

١/٢٧٥ ، والجمل ٢٤٦ ، وابن يعيش ٢١/٦ ، والخزانة ٣٠٦/٣ ،

والعينى ٤٨١/٤ ، والهمع ٢٥٣/١ ، والدرر ٢١٠/١ .

وقد أتى به المؤلف للتنظير لا للاستشهاد .

(٣) البيت للقطامى وهو عمير بن شميم أنظر ديوانه ص ٣٠ من قصيدة أولهـــا :

أنا محيوك فاسلم أيها الطلل * وان بليت وان طالت بك الطيـــل

والقصيدة فى مدح عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبى العاصـــى ويروى

(اجتمل) بدل (احتمل) .

والبيت فى كتاب سيبويه ١٩٥/١ ، وشرح شواهده لابن النحاس ص ٢٠٧ ،

والمقتضب ٦٠/٣ ، والانصاف ٣٠٥ ، وابن يعيش ١٢٩/٤ ، ١٣١ ،

والعينى ٢٩٨/٣ ، ٤٩٤/٤ والهمع ٢٥٥/١ ، والدرر ٢١٢/١ ، والاشمونى

٨٢/٤ ، وجمهرة اشعار العرب : ١٥٣ ، والمرتجل ٣١٨ ، والخزانـة

١٢٢/٣ والشاهد فى البيت نصب (فضلا) وقد فصل بينها وبين (كـم)

والكوفيون يجيزونه ويجيزون الجر أيضا ، وحقيقة الخلاف تعود الى الممـــيز

هل هو مجرور بكم (أى بالاضافة) أو بمن كما أوضح المؤلف فى صدر المسألة .

فنصب لما فصل .

واحتج الآخرون (١) بقول الشاعر (٢) :

كم بجود مقرف نال العلى ... وكريم بخله قد وضعه

فجر مع الفصل .

والجواب عن البيت من وجهين :

أحدهما : أن الرواية الصحيحة الرفع ، أو النصب ، وكلاهما قد روى ، فالرفع على أنه خبر عن (كم) والنصب على التمييز ، ورواية الجر شاذة فلا تجعل أصلا . والثاني : هو من ضرورة الشعر والعلة فيه من وجهين أحدهما أن الجر بكم ولا يبقى مع الفصل والثاني : أن الجر ب (من) وتقدير (من) هنا غير سائغ لأنها حذفت بعد (كم) لما نابت عنها ، فاذا فصل بينهما بطلت النيابة به.

والله أعلم بالصواب .

---

(١) احتج ابن الانباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : (انما قلنا أنه يكون مخفوضا بدليل النقل والقياس أما النقل : فقد قال الشاعر :

كم بجود .... البيت ... وأما القياس : فلأن خفض الاسم بعد كم في الخبر بتقدير (من) لأنك اذا قلت كم رجل أكرمت وكم امرأة أهنت كان التقدير فيه كم من رجل ..... الخ) الانصاف ٣٠٣ ، ٣٠٤

(٢) هذا البيت مختلف في نسبته فقد نسب الى أنيس بن زنيم كما نسب الى عبد الله بن كريز ، ونسب أيضا الى أبي الأسود الدؤلي .

أنظر كتاب سيبويه ١/٢٩٦ ، والمقتضب ٣/٦١ ، والأصول ١/٣٨٨ وشرح شواهد سيبويه لابن النحاس ٢٠٨ ، وشرحها لابن السيرافي ٢/٤٤ وابن يعيش ٤/١٣٢ ، والانصاف ١٩٢ ، والهمع ١/٢٥٥ ، والدرر ١/٢١٢ ، والخزانه ٣/١١٩ ، والعيني ٤/٤٩٣ ، والأشموني ٤/٨٢ والرضي ٢/٩٧ .

==

٧٥ ـ مسالة [اضافة نيف العشرة اليها] *

لا يجوز اضافة نيف العشرة اليها كقولك : خمسة عشر ٠

وأجازه الكوفيون ٠

وجه القول الأول (١) : أن النيف وما بعده عبارة عن عدد واحد والمضاف غير المضاف اليه : فلو أضفت خمسة الى عشرة فقلت : " قبضت خمسة عشر لم تكن العشر مقبوضة ، وهذا ينافي الوضع ها هنا وفيه وجه آخر ، وهو أن المضاف يتخصص بالمضاف اليه كقولك : غلام زيد ، والخمسة غير متخصصة بعشرة ، اذ لا تراد حقيقة الخمسة على انفرادها ، والفصل المنسوب الى المضاف غير منسوب الى المضاف اليه ، كقولك :

= وأصل الكلام : كم تعرف نال العلا بجود فصل بين كم وتمييزها ، ومع ذلك جر التمييز ، وهذا على مذهب الكوفين المجوزين للجر بالفصل ، ورده ابن الانباري ، وأبو البقاء بأنه شاذ ، وأن الرواية الصحيحة (مقرف) بالرفع أنظر الانصاف : ٣٠٧ ، ويروى (مقرف) بالرفع والنصب والجبر٠

* ذكر هذه المسالة ابن الانباري في كتاب الانصاف ٣٠٩ ـ ٣١٢ وهي المسالة رقم (٤٢) وعنوانها هناك : (هل تجوز اضافة النيف الى العشرة) وانظر شرح الاشموني : ٦٢٤ ، والتصريح ٢ : ٣٤٦ وحاشيه الصبان ٤ : ٥٧ ، والهمع ٢ : ١٤٩ ٠

(١) هو مذهب البصريين

واحتج لهم ابن الانباري بقوله : (واما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسما واحدا فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه الى بعض فكذلك هاهنا ٠٠٠ الخ (الانصاف / ٣١٠) ٠

جاءني غلام زيد فالمجيء منسوب الى الغلام لا الى زيد ، والأمر في العدد على خلاف ذلك ٠

واحتج الآخرون (١) بقول الشاعر : (٢)

كلف من عنائه وشقوتــه   بنت ثمان عشرة من حجتــه

فأضاف ثماني الى عشر ، ولأن الاسم الأول غير الثاني لأن معنى خمســة عشر ؟ خمسة وعشرة وما هذا سبيله يجوز أن يضاف ٠

والجواب عن البيت أنه لا يعرف قائله ، والثاني (٣) أنا لا نسلم أنه مضاف وانما نزله منزلة اسم واحد ، وجعل الاعراب في آخره وذلك للضروره ، وســوغ ذلك أنه أضاف البنت الى العدد فصرفها بالجمله ، وأما قياس هذا على بقيــة الأسماء فخطأ ، لأن الاضافة لها معنى ، وليس كل الاسماء يصح فيها ذلــك المعنى ، ألا ترى أن المضمرات أسماء ولا يصح اضافتها ، كذا ها هنا لا يصح اضافة النيف الى العشر كما ذكرنا ٠ والله أعلم ٠

---

(١) المراد بهم الكوفيون واحتج لهم ابن الانباري بمثل ما احتج لهم به المؤلف فقال : وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لأنه قد جــاء ذلك عنهم ٠٠٠٠٠ وأورد البيت الذي أورده المؤلف (الانصاف : ٣٠٩)

(٢) البيت لنفيع بن طارق ورد بهذه الرواية في كثير من كتب النحو واللغة ورواه الجاحظ في كتاب الحيوان ٦ / ٤٦٣ مزدوجا مع بيت آخر هكذا :

علق من عنائه وشقوته   وقد رأيت هدجا في مشيته

وقد جلا الشيب عذاري لحيته   بنت ثمان عشرة من حجتــه

وانظر المخصص ١٤/ ٩٢ ، الانصاف/ ٣٠٩ ، الخزانه ٣/ ١٥٠ والعيني ٤/ ٤٨٨ ، الاشموني ٤/ ٧٢ ، الهمع ٢ : ١٤٩ والتصريح ٢ : ٢٧٥ / والدرر ٢/ ٢٠٥ ٠

(٣) مابين القوسين صححه الناسخ على هامش الورقه ٠

٧٦ - مسألة [تعريف العدد المركب] *

تقول : (قبضت الخمسة عشر ، تدخل الألف واللام فى الاسم الأول دون الثانى والثالث ،

وقال الكوفيون : يجوز ادخالها فى الثانى والثالث أيضا .

وجه القول الاول : أن الاسم المركب فى حكم الاسم الواحد ، والاسم الواحد لا تدخل الألف واللام فى نصفه ، لأن الألف واللام تدل على تعريف ما دخلتا عليه ، والتعريف فى الاسم الثانى لا معنى له ، واذا عرف الاول تعرف الجميع ، وكون الألف واللام زائده خلاف الأصل والحاصل ان الألف واللام فى الاسم الثانى لا تخلو اما أن تفيد معناها وهو التعريف ، أو تكون زيادة محضه ، وكلاهما هنا باطل ، [illegible] ، ولذلك لم يصح عنه فى ذلك روايه .

---

* ذكر ابن الانبارى هذه المسأله فى الانصاف ٣١٢ - ٣٢٢ - وهى المسأله رقم (٤٣) وعنوانها عنده : (القول فى تعريف العدد المركب وتمييزه) وأنظر شرح الاشمونى ٤/٢٣٢ ، وحاشيه الصبان ١ / ١٨٠ .

(١) هذا رأى البصريين واحتج لهم ابن الانبارى بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : (انما قلنا انه لا يجوز دخول الألف واللام الا على الاسم الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، فاذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغى أن لا يجمع فيه بين علامتى تعريف ..الخ) الانصاف ٣١٣ .

واحتج الآخرون[1] : أن الألف واللام قد جاءت زائدة في مواضع كثيرة كالحارث والعباس ، وكقوله : (٢)

- خلص أم العمرو من أسيرها -

وكذا النسر في قول الشاعر : (٣)

- على قنه العزى وبالنسر عندما -

أراد نسرا ، وهو في قوله تعالى[4] : ((ولا يغوث ويعوق ونسرا)) ولأن عشرا اسم نكرة فجاز دخول الالف واللام عليها كسائر الاسماء .

والجواب :

أما ما ينشد من الأشعار على هذا الوصف فكلها شاذ لا يقاس عليه وقد دخلت الألف واللام على الفعل نحو : (اليجدع[5]) و (اليقصع[5]) ولم يسوغ ذاك دخولها على فعل آخر كذلك ها هنا .

وأما دخول الالف واللام على (الدرهم) فبعيد جدا لما يذكر في باب التمييز (والله أعلم بالصواب .

---

(١) احتج لهم ابن الانباري في الانصاف بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : لأنه صح عن العرب ما يوافق مذهبنا ..الخ الانصاف / ٣١٣

(٢) تقدم هذا البيت في المسألة رقم ( )

(٣) ومثل (النسر) (العزى) في زيادة الالف واللام .

وبقية البيت قوله : - أما ودماء ما تزال كأنها -

ونسب هذا البيت الى عمرو بن عبد الجن وهو ثالث ثلاثة أنشدها ابن الشجري ٢ / ٣٤١ ، وثانيها بيت ينسب الى حميد بن ثور ، وربما كانت الأبيات الثلاثة له من قصيدته الطويلة التي في أول ديوانه . كما أورد الابيات الثلاثة ابن الانباري في الانصاف ص ٣١٨ دون نسبه ،

وانظر في رصف المباني للمالقي ... ص ٦٩ ، والمنصف لابن جني ٣ / ١٣٤ ابن الشجري ٢ / ١٥٤ ، واللسان في ثلاثة مواضع (قنن ، عزز ، نسر)

٧٧ ـ مسألة [اضافة العدد المركب الى مثله] *

يجوز أن تقول : هذا ثالث عشر ثلاثة عشر ؟ وهذا ثالث ثلاثة عشرة ؟ .

وقال الكوفيون : لا يجوز ذلك .

وحجة البصريين أنه قد سمع، والقياس يجوز استعمال ما ورد به السماع (١) .

واحتج الآخرون : بأن ثالثا اسم فاعل ، واسم الفاعل مشتق هنا من ثلاثة (٢) كما تقول : (هذا ثالث ثلاثة) ، و (ثالث اثنين) ، ولا يمكن أن يشتق من المركب لأنه ليس فيه حروفها .

= والعيني ١/٥٠٠ ، والخزانة ٣/٢٤٠ . والعندم : لها عدة معان قال الأزهري في تهذيب اللغة ٣/٣٥٣ .. (وقال بعضهم العندم دم الغزال بلحا الأرطى يطبخان جميعا حتى ينعقد فتخضب الجواري به) .

(٤) نوح آية ٢٢

(٥) انظر قول الشاعر :

يقول الخنا دا بغض العجم ناطقا ... الى ربنا صوت الحمار اليجدع

ويستخرج اليربوع من نافقائه ... ومن جحره بالشيحة اليتقصع

---

* ذكر ابن الانباري هذه المسألة في الانصاف ٣٢٢ ، وهي المسألة رقم (٤٤) وعنوانها هناك : (القول في اضافة العدد المركب الى مثله) .
وانظر التصريح ٢/٢٥٧ ، وحاشية الصبان ٤/٦٤

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر وقد جاء ذلك عن العرب فاذا ساعده النقل والقياس ـ وهو الأصل ـ وجب أن يكون جائزا) . الانصاف / ٣٢٢ .

(٢) احتج ابن الانباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أنه لا يمكن أن يبنى من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وانما يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني وهو العشر فذكر العشر مع ثالث لا وجه له) . الانصاف / ٣٢٢ .

والجواب : (١)

أنه يكتفى فى الاشتقاق أن نشتق من أحد الأسمين مثل أن نشتق ثالثا من ثلاثة ثم تضيف الى الاسم المشتق اللفظ الثانى التبين (٢) : فقولك :

(ثالث من ثلاثة عشر) أى من الاسم الاول ثم تضيف الى عشر ليبين أن المعنى أحد ثلاثة عشر .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) رد ابن الانبارى على الكوفيين بقوله : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم انه لا يمكن أن يبنى منهما فاعل .. قلنا : هذا هو الحجة عليكم فانه لما لم يكن ان يبنى منهما وبنى من أحدهما احتيج الى ذكر الآخر ..) الانصاف ٢٢٢ .

(٢) المقصود به التمييز كما يظهر من كلامه .

٧٨ ـ مسألة [المنادى المفرد المعرفة بين البناء والاعراب] *

المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم .

وقال بعض الكوفيين : هو معرب مرفوع بغير تنوين .

وجه القول الأول (١) : ان الاسم معرب منون قبل النداء ، غير منون بعد النداء فسقوط التنوين حكم حادث ، والحكم الحادث لابد له من سبب حادث ولا حادث الا حرف النداء ، فوجب أن يضاف الحكم اليه .

فان قيل : أكثر ما فى أيديكم أنه غير منون فمن أين يدل على أنه مبنى ؟ وهلا يقال : أن التنوين سقط للفرق بين ما هو معرب بغير عامل وبين ما هو معرب بعامل .

قلنا : جوابه من وجهين :

أحدهما : أنه لا معرب الا وله عامل ، فالمبتدأ عامله معنوى كما ذكر فى مسائل المبتدأ (٢) والفاعل ونحوه مرفوع بعامل ظاهر لفظى .

---

* ذكر ابن الانبارى هذه المسألة فى الانصاف ٣٢٣ ـ ٣٣٥ ، وهى المسألة رقم (٤٥) وعنوانها هناك : (المنادى المفرد العلم معرب أو مبنى) . وأنظر كتاب سيبويه ١/٣٠٢ ، والمقتضب ٤/٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والأصول ١/٤٠٢ ، وابن يعيش ١/١٢٧ ، والمقرب ١/١٧٦ ، والاشمونى ٣/١٥٣ ، والهمع ١/١٧٤ ، والتصريح ٢/١٦٤ ، وحاشيه الصبان ٣/١١٦

(١) هذا هو مذهب البصريين ، واحتج لهم ابن الانبارى بقوله (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه مبنى وان كان يجب أن يكون فى الأصل معربا لأنه أشبه كاف الخطاب وكاف الخطاف مبنيه فكذلك ما أشبهها ..الخ) الانصاف / ٣٢٤ .

(٢) أنظر المسأله رقم (٢٧) ، ومسألة رقم (٢٨) .

والجواب الثاني : أن كونه معربا يدل على تمكنه ، ومفارقته للفعل والتنوين ، فالتنوين دخل لذلك ، فالتنوين أيضا له علة تابعة لكونه معربا ، وعلى ماذهبوا اليه لا يكون لسقوط التنوين علة .

واحتج الآخرون (١) : بأنه اسم معرب قبل النداء ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء ، ألا ترى أن المضاف والمشابه له معربان مع وجود حرف النداء فكذلك غير المضاف ، وانما رفع لأن الأصل هو الرفع ولم يحدث ما يغيره عن الأصل ، وسقط التنوين لما ذكرنا .

والجواب : (٢)

أن النداء علة صالحة للبناء على ما نذكره في المسألة الآتية ، ولا يصح كونه مرفوعا بغير رافع ، لما في ذلك من ثبوت الحكم بغير علة والله أعلم بالصواب .

---

(١) هم الكوفيون ، واحتج لهم ابن الانباري بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ، ولا خافض ، ووجدناه مفعولا في المعنى فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق .... الخ) الانصاف ٣٢٣

(٢) أنظر رد ابن الانباري على الكوفيين في الانصاف ٣٢٧

٧٩ _ مسألة : [المنادى المفرد مبنى لوقوعه موقع المبنى] *

المنادى المفرد مبنى لوقوعه موقع المبنى ·

وقال الفراء : بنى لأن أصل يا زيد يا زيداه (١) ، وما قبل الألف ها هنا مفتوح أبدا ، فلما حذفت الألف ضم ، كما أن المضاف إليه (٢) فى (قبل) و (بعد) لما حذف ضم ، فقيل : (من قبل ومن بعد)

والحاصل أن حركة الدال وقعت بين صوتين هما (يا) ، والألف فلما حذفت الألف ضمت الدال ، لشبه الاسم بقبل وبعد ·

وجه القول الأول : أن البناء ها هنا حادث ، ولابد من سبب ، والذى يتلخص أن سببه وقوعه موقع المبنى ، والمبنى الذى يقع هذا موقعه أما الكاف ، التى هى حرف الخطاب أو الاسم المضمر المخاطب ، وأيهما كان فهو موجب للبناء ·

---

* أنظر ثبت التخريجات فى المسألة التى قبلها ·
وقد ذكر ابن الانبارى هذه المسألة فى الانصاف ضمن المسألة رقم (٤٥) وأفردها المؤلف لأنه يرى أن الخلاف فيها اختلفت جهته ، فالفراء يوافق البصريين فى بنائه ، ولكنه يخالفهم فى علة ذلك البناء ، فأفرد مخالفة لهم فى هذه المسألة ·

(١) قال ابن الانبارى : (ومنهم من تمسك بأن قال : انما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقع اسم الخطاب لأن الأصل فى (يازيد) يا اياك ويا انت ······الخ) الانصاف ٣٢٥

وقال الزجاجى فى أماليه ص٨٣ ··· والقول عندى قول الخليل وأصحابه ويتلخص ذلك أن الاسم المنادى المفرد العلم مبنى على الضم لمضارعته عند الخليل وابى عمرو وأصحابهما للأصوات وعند غيرهما لوقوعه موقع المضمر ···· الخ) ·

بيانه : أن قولك : (يازيد) زيد هو مخاطب مواجه والخطاب معنى والأصل في المعاني الحروف ، وذلك الحرف هو الكاف في نحو : (ذلك) و (أولئك) ، و (اياك) ، و (رأيتك) ، واذا وقع الاسم موقع الحرف بني ، وان كان واقعا موقع الاسم المضمر فهو علة أيضا . الا ترى أن التقدير في قولك : (يازيد) يا أنت كما قال الشاعر[1]

يا أبجر بن أبجر يا أنتا انت الذى طلقت عام جعتا

واحتج الفراء[2] بانه اذا جاز أن يبنى الاسم لوقوعه موقع المضمر فهنا أولى من أجل الصوتين المكتفين له بطريق الأولى ، وبعد حذف الألف صار بمنزلة قبل في حذف ما الأصل ثبوته .

---

(١) البيت لسالم بن داره الغطفاني في أغلب مصادره ونسبه العيني في شرح الشواهد الكبرى ٤/٢٣٢ ، وفي فرائد القلائد ٣١٥ الى الأحوص ورد عليه البغدادي في الخزانه ١/٢٧٩ وللرجز قصة ذكرها التبريزي في شرح الحماسه ١/٢٠٣ .
أنظر البيت في نوادر ابي زيد ١٦٣ وروايته هناك (يامريا بن واقع) وابن الشجري في اماليه ٢/٧٩ (يا اقرع بن حابس) ، والانصاف ٣٢٥ ، وابن يعيش ١/١٢٧ ، ١٣٠ ، والمقرب ١/١٧٦ ، والأشموني ٣/١٣٥ ، والهمع ١/١٧٤ ، والتصريح ٢/١٦٤ وغير ذلك .

وانظر ملحقات ديوان الأحوص /٢١٦

(٢) قال ابن الانباري (أما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن يقال : يا زيداه كالندبه فيكون الاسم بنى صورتين مد يثنى وهما (يا) في أول الاسم والألف في آخره ... الخ) الانصاف /٣٢٣ .

والجواب : (١)

أما علة البناء فموجودة على ما ذكرنا قولهم : (أن البناء كان لشبه المنادى ب (قبل) ، و (بعد) ومن حيث بنينا بنى ، وأكثر ما فيه أن ما ذكروه يصلح للبناء ، ولا ينفى صلاحية ما ذكرنا للبناء على أن ما ذكروه باطل بالمنادى المضاف ، وبأن المندوب بنى قبل لحوق الألف ، وانما فتح من أجل الألف ، فاذا لم تكن بقى على ما كان عليه . والله أعلم بالصواب .

---

(١) رد ابن الانبارى على الفراء بقوله : (وأما قول الفراء أن الأصل فى النداء أن يقال (يازيداه) كالندبه فمجرد دعوى تفتقر الى دليل ..... الخ) الانصاف ٣٢٨ _ ٣٣٥

٨٠ ـ مسألة [العامل في المنادى] *

المنادى المبني ، مبني لما ذكرناه وموضعه نصب . (١)

وقال بعض النحويين : هو مرفوع بنفسه (٢)

وقال آخرون : نصب موضعه بفعل محذوف لا يذكر لنيابة (يا) عنه .

وجه القول الأول : أن موضعه نصب بـ(يا) نفسها ، لوقوعها موقع الفعل الذي هو : (أدعو) و (أنادي) . والدليل على ذلك أن (يـا) تشبه الفعل لأربعة أوجه :

أحدها : أن الكلام يتم بها وبالاسم ، وليس هذا شأن الحروف ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك .

والثاني : أنهم أمالوها ، والإمالة من أحكام الفعل .

---

* الخلاف في هذه المسألة ليس خلافا بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الانباري في الانصاف .
وأنظرها في كتاب سيبويه ١٤٧/١ ، ٣٠٣ ، والمقتضب ٢٠٢/٤ والأصول ٤٠٥/١ ، والمرتجل ١٩١ ، وأسرار العربيه ٢٢٦ والتسهيل ١٧٩ ، وابن يعيش ١٢٧/١ ، والرضي ١١٩/١ والأشموني ٣٥٩/٢ ، والهمع ١٧١/١ .

(١) هذا هو مذهب سيبويه انظر كتابه ١٤٧/١ ، ٣٠٣ وعليه جمهور النحويين واليه ذهب المبرد في المقتضب ٢٠٢/٤ ، وابن السراج في الأصول ٤٠٥/١ وابن الخشاب في المرتجل ١٩١ وابن مالك في التسهيل ١٧٩ وغير هؤلاء .

(٢) لعلها (منصوب) بدل مرفوع ، وقد ذكر المرادي في الجنى الداني ص ٣٥٥ أنه نقل عن الكوفيين نصب المنادى بـ (يا) على أن (يا) واخواتها أسماء أفعال تتحمل ضمير لستكنا فيها . واذا ثبت ذلك عنهم كانت مسألتنا هذه من مسائل الخلاف بين الفريقين .
وقال السيوطي : وذهب بعضهم الى أن الناصب حرف النداء ثم اختلفوا فقيل على سبيل النيابه والعوض عن الفعل فهو على هذا شبه بالمفعول ، لا مفعول به وعليه الفارسي ...

والثالث : أنهم علقوا بها حرف الجر في قولك : (يالزيد) وهذا حكم لفعل .

والرابع : أنهم نصبوا بها الحال فقالوا : (يازيد راكبا) .

ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه نصبت ، ولذلك تنصب النكرة غير المقصوده ، والمضاف ، والمشابه له .

وأما من قال : العامل فيه فعل محذوف ، فاحتج بأن الأصل في العمل للأفعال ، والحرف ينبه على ذلك الفعل لا أنه يعمل ، ألا ترى أن أدوات الشرط اذا حذف عنها الفعل أعربت بفعل محذوف دل عليه الحرف كذا ها هنا ، الا أن الفرق بينهما أن العامل هنا لا يظهر لأنه لو ظهر لصار خبرا ، والمقصود هنا التنبيه لا الاخبار .

والجواب :

أن (يا) فيها معنى الفعل وزياده ، وهو التنبيه فصارت كالفعل والزياده ، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل لأنه يصير الى التكرار والله أعلم بالصواب .

= لا مفعول به وعليه الفارسي وقيل على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو) كأف بمعنى اتضجر ، وليس ثم فعل مقدر ، . وذكر السيوطي أيضا أن بعضهم ذهب الى أن الناصب للمنادى معنوى .
انظر الهمع ١/١٧١

٨١ - مسألة [نداء المحلى بأل] *

لا يجوز دخول (يا) على ما فيه الألف واللام فى الاختيار •

وأجازه الكوفيون :

وجه القول الأول : (١) أن الألف واللام ، لتعريف المعهود و (يا) تعرف بالقصد والخطاب ، ولا يجتمع على اسم واحد تعريفان ، لأن الغرض من التعريف التخصيص ، وازالة الاشتراك (٢) وهذا يحصل بواحد فلا يجوز أن ينضم اليه آخر ، كما لا يجمع بين حرفى استفهام أو نفى أو حرفى جر

فان قيل : دعوى المنع باطلة بأمرين :

أحدهما : قولك : (مررت بالرجل الحسن الوجه) ، فقد جمع ها هنا بين الألف واللام والاضافه وهما للتعريف •

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوحه (٧٠) • كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف ٣٣٥ - ٣٤٠ ، وهى المسألة رقم (٤٦) وعنوانها هناك : (القول فى نداء المحلى بأل) •

وانظر كتاب سيبويه ١/٣١٠ ، والمقتضب ٤/٢٤١ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجى : ٢٩ ، والجمل له ص ١٦٢ ، وكتاب اللامات له : ص ٣٣ ، وابن الشجرى ٢/١٨٢ ، وأسرار العربيه ٢٣٠ ، والمقرب ١/١٧٧ ، والرضى ١/١٣٢ والاشمونى ٣/١٥٤ ، والهمع ١/١٧٤ ، والتصريح ٢/١٧٣ •

(١) هذه حجة البصريين واحتج لهم ابن الانبارى فى كتاب الانصاف بقوله : أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف ، و (يا) تفيد التعريف ، وتعريفان فى كلمة لا يجتمعان ••••• الخ) الانصاف ٣٣٧ ، ٣٣٨ •

(٢) ما بين القوسين غير واضح واجتهدت فى تصويبه •

والثانى : نداء العلم كقولك : (يا زيد) فان زيدا علم معرفة و (يا) للتعريف .

والجواب : أما الحسن الوجه فكلام معدول عن أصله ، والتقدير مررت بزيد الحسن وجهه ، فلما حذف الضمير عوضه بالألف واللام ، ولم يسقطهما من الحسن ، لأن الاضافة هنا غير محضة ، فأدخلت اللام لتعريف الحسن ، وبقيت صورة الاضافة ، وجرت (الالف واللام) هنا مجرى الذى ، ويجوز أن تجمع بينها وبين الاضافة اذا كانت بمعنى الذى ، كقولك : (أنا الضاربه) أى الذى ضربه .

وأما نداء العلم نحو (يازيد) فعنه جوابان :

أحدهما : أنه ينكر قبل النداء حتى تدخل (يا) على نكره فتعرفها ولا يمكن مثل ذلك فى الألف واللام ، لأنها لفظ موضوع للتعريف ، وبعد وجود اللفظ لا يمكن تقدير عدمه .

والجواب الثانى : أنه يبقى على تعريفه ، ودخول (يا) عليه تزيل الاشتراك فى العلم ، وذلك أن قولك : (جاءنى زيد) يتفق فيه اشتراك ولذلك وصفته بما يزيل عنه الاشتراك ، لا أصل التعريف .

واحتج الآخرون (١) بالسماع والقياس :

---

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك فى كلامهم ، وأورد البيتين الذين أوردهما المؤلف ، ..... ثم قال : والذى يدل على صحة ذلك أننا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول فى الدعاء (يا الله أغفر لنا) والألف واللام فيه زائدان فدل على صحة ما قلناه) الانصاف / ٣٣٦ ، ٣٣٧

أما السماع فمنه قول الشاعر : (١)

بحبك يالتي تيمت قلبي   وانت بخيلة بالود عنى

وقال آخر : (٢)

فيا الغلامان الذان فرا   اياكما أن تكسبانا شرا •

وأما القياس فمن ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن الألف واللام للتعريف فجاز دخول (يا) عليه كقولهم (يا الله) •

والثاني : أن (يا) تدخل على المضاف الى معرفة ، مع أن الاسم الأول معرفة بالاضافة ، فكذلك الألف واللام •

---

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت •
أنظره في كتاب سيبويه ١/٣١٠ ، والمقتضب ٤/٢٤١ ، واشتقاق أسماء الله ٣٠ ، وكتاب اللامات ٣٤ ، وابن يعيش ٢/٨ وشرح بن عصفور ٦٧/٢ ، والانصاف ٣٣٦ ، والقرطبي ١/٢٠٢ ، ٨٣/٥ ، واللسان ١٠٦/٢٠ والاشباه والنظائر : ٢١٦/١ ، ١٠٩/٣ ، والهمع ١/١٧٤ والدرر ١/١٥٢ ، والخزانه ١/٣٥٨ • ويروى (من أجلك) ، و (فديتك) بدل بحبك كما يروى (بخيله) بدل بعيده ، و (بالوصل) بدل بالود •

(٢) لم أقف على نسبه هذا البيت وهو في المقتضب ٤/٢٤٣ ، وابن الشجرى ١٨٢/٢ ، والانصاف ٣٣٦ ، وأسرار العربيه ٢٣٠ ، واشتقاق اسماء الله • ٣٠ ، وكتاب اللامات ٣٤ ، وابن يعيش ٢/٩ ، والمقرب ١/١٧٧ ، والرضى ١/١٣٢ والاشمونى ٣/١٤٥ ، والهمع ١/١٧٤ ، والتصريح ١٧٣/٢ ، والعيني ٤/٢١٥ والخزانه ١/٣٥٨ ، والدرر ١/١٥١ ، ويروى (أن تكسباني) و (أن تعقبانا) بدل (تكسبانا) •

والثالث : أن التعريف بحرف النداء غير حاصل به ألا ترى أنك تقول : (يا رجلا كلمني) فتناديه وهو نكرة فتنصبه ، ولو كانت (يا) للتعريف لم يجز ذلك ، وانما يتعرف بالقصد ، فالألف واللام تجرى مجرى القصد فكما يجتمع في قولك : (يا رجل) يا والقصد ، يجتمع ها هنا الألف واللام ، ويا .

والجواب :

أما الشعر فهو شاذ في شعر لا يحتج به على الأصول الممهده (١) بل يكون ذلك من ضرورة الشعر ، ويجوز أن يكون اشارة الى شخصين معرفين باللام فهما بمنزلة العلمين . كما يجوز أن يسمى بما فيه الألف واللام نحو (العباس) فجرت الألف و اللام (٢) مجرى التعريف بالعلميه ، وقد قيل التقدير : يا أيها الغلامان ، وهذا ليس بشيء ، اذ يجوز أن يقدر مثل ذلك في (يا الرجل) ولم يقل أحد به (٢)

---

(١) انظر رد ابن الانباري على الكوفيين في الانصاف ٣٣٩/١ .
وأورد الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ص ٣٠ اعتراض المبرد على الشعر حيث يقول انه غلط من قائله لا تقبل لغة الجماعة وأنظر المقتضب ٢٤١/٤ ، ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ٢٧٩ وقال الزجاجي في اللامات : وقد غلط بعض الشعراء فأدخلها على الذى لما رأى الألف واللام لا تفارقه .. وقال : وهذه الأبيات من رواية الكوفيين ولم يروها البصريون وسبيلها في الشذوذ في سبيل ادخال بعضهم الألف واللام على الفعل ..... أنظر كتاب اللامات ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها .

وأما القياس على قولهم: (يا الله) فلا يصح لثلاثه أوجه :

أحدها : أن الألف واللام ليست للتعريف ، لأن اسم الله تعالى معرفة بنفسه لا نفراده سبحانه ، والألف واللام زائده •

والثاني : أنها عوض من همزة (اله) لأن الأصل (الاله) ثم حذفت الهمزة ، وجعلت اللام عوضا منها وكما يجوز (يا اله) يجوز (يا الله)

والوجه الثالث : أن ذلك من خصائص اسم الله ، ولذلك جاز قطع الهمزة ووصلها ، وخصائصه كثيره ، منها هذا ، ومنها زيادة الميم في آخره كقولك [(١)] : (اللهم) ولا يجوز في غيره ، ومنها دخول (تاء) القسم عليه كقولك : (تاالله) ، ومنها التفخيم ، ومنها الابدال كقولك : (ها الله) ، و (فالله) فجاز ذلك لكثرة الاستعمال كذلك ها هنا ، وأما دخولها على المضاف فلأن تعريف الاضافة غير تعريف الخطاب فجاز أن يجتمعا ، قولهم : (التعريف بالقصد لا بيا) جوابه من وجهين :

أحدهما : أن (يا) والقصد مثلا زمان في المنادى المبنى ف (يا) أحد جزءى أداة التعريف ، وهذا انما يحتاج اليه فيما لم يتعين والألف واللام تعين •

والثاني : نسلم ذلك (ولكن انما تدخل (يا) المتخصيص ، ودخولها على النكره المبهمه تخصيص لكل واحد) [(٢)] من الجنس مجهول ، وها هنا لا جهالة لأن الألف واللام تخصص وتعين ، فلا حاجة الى مخصص آخر (والله أعلم بالصواب) •

---

(١) نقل السيوطي هذا النص في الاشباه ١/٢٧٦ الى قوله لكثرة الاستعمال مع بعض التغيير اليسير وصرح بنقله عن التبين •

(٢) في الأصل (تواحد) ولعله تحريف من الناسخ •

٨٢ _ مسألة [اللهـــــم] *

الميم المشدده في قوله : (اللهم) عوض من (يــا) في أول الاسم •

وقال الكوفيون : أصل الكلمة : (يا الله أمنا بخير)(١) فحذف الكلام بعـــد المنادى وبقى منه الميم المشدده ، ووصلت بالاسم المنادى •

وجه القول الأول : (٢) من أوجه :

أحدها : أنه لا يجمع بين (يـا) والميم في الاختيار وهو في الشعر نادر ، وهذه امارة العوضية •

والثاني : أنه لو جاز ذلك في اسم الله لجاز في غيره ، وليس بجائــز فعلم أن ذلك من خصائص هذا الاسم •

---

* ذكر المؤلف هذه المسأله في اعراب القرآن •
كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ١ ٣٤١ _ ٣٤٧ ، وهي المسألة رقم (٤٧) وعنوانها هناك : (القول في الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا) وأنظر كتاب سيبويه ١ /٣١٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ /٢٠٣ ، والجمل ١٧٧ ، واشتقاق أسماء الله ٤٢ ، والزينه ٢ /١٥ وابن الشجرى ٢ /١٠٣ ، وأسرار العربية ٢٣٣ ، والمقرب ١ /٢٨٣ وابن يعيش ٢ /١٦ ، والأشموني ٣ /١٤٦ ، والهمع ١ /١٦٨ ، والتصريح ٢ /١٧٢ ، وحاشيه الصبــان ٣ /١٢٦ •

(١) هذا هو مذهب الكسائي وأصحابه كما يقول الزجاجي في الاشتقاق ص ٤٢ وقال في كتاب اللامات ص ٨٥ : (قال الفراء أصله يا الله أمنا بخير •) وقال الفراء في معانيه بعد أن ذكر مذهب البصريين ونرى أنها كانت كلمة ضم اليها (أم) يزيد يا الله أمنا بخير فكثرت في الكلام فاختلطت ••) معاني القرآن ١ /٢٠٣ •

والثالث : أنه يجوز أن تقول : (اللهم أمنا بخير) ، ولو كان كما قالوا لم يجز ولما جاز دل على ما قلناه .

والرابع : يجوز أن تقول : (اللهم العن فلانا ، واخزه) وغير ذلك وهذا مناقض لما قدروه .

والخامس : أنهم خصوا ذلك بالنداء اجماعا حتى أنهم لا يقولون : (غفر اللهم لفلان) ، واختصاصه به دليل على أنهم أقاموا الميم مقام (يا) ، حتى كأنهم قد صرحوا بها .

فان قيل : فما وجه المناسبة بين الميم و (يا) حتى تقام مقامها

قيل : لما كانت (يا) من حروف المد ، والميم فيها غنة تشبه المد ، وكانت كل واحدة منهما حرفين ، جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر ويدل على أنها عوض أيضا ، أنها في موضع غير العوض منه ، وهذا شأن العوض .

---

(٢) هذا هو مذهب سيبويه وسائر البصريين ، واحتج لهم ابن الانباري بقوله : :

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لأن أجمعنا أن الأصل يا الله الا أنا لما وجدناهم اذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حرفين ، وايا) حرفين ، ويستفاد من قولك (اللهم) ما يستفاد من قولك : يا الله دلنا ذلك على أن الميم عوض من (يا) ....الخ) الانصاف /٣٤٣ .

واحتج الآخرون (١) : بالسماع والقياس :

أما السماع فمنه قول الشاعر : (٢)

انى اذا ما حدث ألمــا أقول يا للهم يا للهما

وقال آخر : (٣)

وما عليك أن تقولى كلمـــا سبحت واسترجعت يا للهمـــا (٤)

أردت علينا شيخنا مسلما

وأما القياس : فهو أن حمله على ما ذكرنا صحيح ، والمعنى لا ينافيه ، والنداء
والأصل أن لا يجمع العوض والمعوض

موضع تغيير فلم يمنع مانع مما ذكرنا ، ولأن فى قولك : (يا الله أمنا بخـــير)

زيادة معنى ، وتصريح بما هو المقصود من النداء ، فكان المصير اليه أولى .

قالوا : ولا يقال :

(ان فيما ادعيتمو حذفا وتغييرا ، وهو على خلاف الأصل) .

---

(١) هم الكوفيون ، واحتج لهم ابن الانبارى بقوله : (أما الكوفيون فاحتجـــوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لأن الأصل فيه (يا الله أمنا بخير) الا أنــــه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفه ، والحذف فى كلام العرب لطلب الخفه كثير ..... الانصاف ١/ ٣٤١

(٢) ينسب هذا البيت الى أميه بن ابى الصلت والى خراشة الهذلى أنظر نوادر ابى زيد ١٦٥ ، والمقتضب ٤/ ٢٤٢ والمحتسب ٢/ ٢٣٨ وابن الشجرى ٢/ ١٠٣ والمخصص ١/ ١٣٧ وابن يعيش ٢/ ١٦ ، والمغنى ٢١٣ ، والعينى ٤/ ٢١٦ ، والخزانه ١/ ٣٨٥ ، والتصريح ٢/ ١٧٢ والهمع ١/ ١٦٨ ، والدرر ١/ ١٥٥ ، والاشمونى ٣/ ١٤٦ والانصـــاف ٣٤١ .

==

لأنا نقول : أما الحذف فكثير فمنه قول الشاعر : (١)

- درس المنا بمتالع فأبان -

أى درس المنازل ، وقالوا : (ويلمه) ، و (أيشئ) أى ويل أمه ،

وأى شئ وكذلك (هلم) فيمن جعلها اسما للفعل .

والجواب (٢) : أما الشعر فلا يعرف قائله فلا يحتج به ،

والثاني : أنه من مواضع الضروره ، والدليل قولهم : (اللهما)

نزاد على الكلمة شيئا آخر ، وكل ذلك ضرورة .

---

(٣) هذا الرجز لم أقف على نسبته الى شاعر بعينه مع شهرته فى كتب النحو واللغه أنظر اللامات ٣٦ ، ومعانى القرآن ١/٢٠٣ ، والانصاف ٣٤٢ ، والجمل ١٧٧ ، وايضاح شرح المفصل لابن الحاجب لوحه ١٦٥ ، وأسرار العربيه ٢٣٣ ، والزاهر ١/٣٤ ، والمقرب ١/٢٨٣ والقرطبى ٤/٥٣، والزينه ٢/١٥ ، ومجمع البيان ٢/٤٢٧ ، والخزانه ١/٣٥٩ ، والهمع ٢/١٥٧ ، والدرر ٢/٢٢٠ .

(٤) فى بعض مصادر البيت جاءت مفصوله هكذا (اللهم ما) أنظر الأنصاف مثلا ص ٣٤١

(١) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعه العامري أنظر ديوانه ص ١٣٨ وعجز البيت قوله

- وتقادمت بالحبس فالسوبان -

أنظره فى الخصائص ١/٨١ ، ٢/٤٣٧ ، والمحتسب ١/٨٠ وشرح شواهد الشافيه ٣٩٧ ، والعينى ٤/٢٤٦ ، والتصريح ٢/١٨٠ ، والأشمونى ٣/١٦١ ، والهمع ٢/١٥٦ ، والدرر ٢/٢٠٨ ، وغير ذلك .

(٢) رد ابن الانبارى على الكوفيين ومما جاء فى رده قوله : (أما قولهم ان الأصل يا الله أمنا بخير فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال قلنا جواب هذا من ثلاثة أوجه ... ورد على الشعر بقوله وهذا الشعر لا يعرف قائله فلا يكون

قولهم : (هو صحيح فى المعنى) جوابه من وجهين :

أحدهما : ليس كذلك لما ذكرنا أنه يجوز أن يتبع بقوله (لعنه الله)

والثاني : أنه ليس كل ما صح المعنى فيه جعل مكانه ، الا ترى أن

قولك : (ما قام زيد) هو نفى ، ولا يصح أن تقيمه مقام قولك :

أنفى قيام زيد ، وكذلك أدوات الاستفهام لا تقوم مقام الأفعال ، ولا الافعال تقوم مقامها ، أما الحذف فلا ننكر أنه قد جاء ولكنه على خلاف الأصل ، ثم ان فى ذلك دعوى التحليل فى المركب ، والتركيب خلاف الأصل ، فكذلك التحليل ، لأن كل واحد منها خلاف الأصل .

والله أعلم بالصواب .

= فيه حجة على أنه - ان صح عن العرب - فنقول انما جمع بينهما لضرورة الشعر ...) الانصاف /٣٤٣ ، ٣٤٥

ورد الزجاجى فى اشتقاق اسماء الله ص ٤٢ على الشعر بقوله قال البصريون (وهذا شاذ جدا لا يعمل عليه ولا يعرف قائله) .

٨٣ ـ مسألة [ترخيم المضاف] *

لا يجوز ترخيم الاسم المضاف .

وقال الكوفيون : هو جائز .

لنا [(١)] أن الترخيم من أحكام أواخر الاسم ، ولذلك لم يجز ترخيم المضاف في نحو قولك : (يا غلام زيد) كما لا يجوز ذلك في أول الاسم ، وانما ساغ في الاسم الواحد لاستقلاله بنفسه ، ودلالة ما بقي على ما سقط ، يدل عليه أن المضاف اليه في حكم بعجز الاسم ، والترخيم لا يكون في وسط الكلمة

---

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٧٢ ، ٧٣) .
كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٣٤٧ ـ ٣٥٦ ، وهي المسألة رقم (٤٨) بعنوانها هناك : (هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف اليه) .
وأنظر كتاب سيبويه ٣٣٢/١ ، والمقتضب ٢٦٠/٤ ، وأصول ابن السراج ٤٣٧/١ ، وابن الشجري ١٢٩/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ والجمل ١٨٩ ، والأشموني ١٥٠/٣ ، والتصريح ١٩٠/٢ .

(١) هذا هو مذهب البصريين ، واحتج لهم ابن الانباري بقوله :
(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم وهي أن يكون الاسم منادى ، معرفة ، زائدا على ثلاثة أحرف ...
ثم قال : لأنهم لا يرخمون في غير النداء الا ضرورة .... الخ)
الانصاف / ٣٤٩

وأما المضاف اليه فليس بمنادى ، والترخيم مخصوص بالمنادى ، لأن ما أبقى يدل على ما ألقى ،

واحتج الآخرون (١) بالسماع والقياس ، فمن السماع قول الشاعر (٢) :

خذ وا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيب يذكر

فحذف الهاء من المضاف اليه ، وقال آخر : (٣)

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب

وقال آخر : (٤)

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني نفسي أمال بن حنظل

وأراد (حنظله)

---

(١) المراد بهم الكوفيون ، واحتج لهم ابن الانبارى بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثير ... الخ) (الانصاف : ٣٤٧

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى من قصيده قالها لبني سليم ، وقد بلغه أنهم أرادوا الاغاره على غطفان انظر ديوانه ٢١٤ .
وعكرمه : هو عكرمه بن خصفة بن قيس غيلان بن مضر .
والأواصر : جمع آصره وهى القرابه .
أنظر البيت في الكتاب ٣٤٣/١ ، وشرح أبياته لابن النحاس ٢٣٧ ، وشرحها لابن السيرافي ٣١٣/٢ ، والانصاف ٣٤٧ ، وابن الشجرى ٢٢٦/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ ، والخزانه ٣٧٣/١ والعيني ٢٩٠/٤ وغير ذلك .

(٣) لم أقف على نسبة لهذا البيت وتجده في ابن الشجرى ١٢٦/١ ، والانصاف ٣٤٨ ، وابن يعيش ٢٠/٢ ، والعيني ٢٨٧/٤ والخزانه ٣٧٧/١ والتصريح ١٨٤/٢ ،

وأما القياس : فهو أن المضاف اليه كزيادة فى المضاف ، وحذف الزيادة من المفرد جائز ، فكذلك ها هنا ، ألا ترى أن قولك فى ترخيم (زيدون) (يا زيد أقبل) فتحذف الزيادتين ، وكذلك (يا طائفى) وانت تريد (طائفيه) ، يدل عليه أن المضاف اليه بمنزلة التنوين وكما يحذف التنوين فى النداء ، كذلك المضاف اليه .

والجواب : (١)

أما الشعر فمن الضرورة ، وقد يجوز الترخيم فى غير النداء ضرورة ، وأما المضاف اليه فلا يتعدى اليه حكم النداء ، ولذلك لا يبنى بل هو باق على الاعراب ، ولو تعدى اليه لبنى ، والله أعلم بالصواب .

---

(٤) البيت للأسود بن يعفر تجده فى نوادر ابى زيد ١٥٩ ، والكتاب ٣٣٢/١ ، وشرح شواهد لابن النحاس ٢٣٠ ، وشرحها لابن السيرافى ٣١٤/٢ ، والجمل ١٨٩ ، وابن الشجرى ١٢٧/١ واللآلى للبكرى ٩٣٥ والتصريح ١٩٠/٢ ، والمخصص ١٩٥/١٢ ، وديوانه ٥٦ ، وينسب الى أعشى نهشل فى الصبح المنير ص ٣٠٦ وروايته فى ديوان الاسود/وألقى سلاحى كاملا فاستعاره ليسلبنى نفسى أمال بن حنظل ورواية سيبويه (نفسى ، أمال) ومثله رواية أبى زيد ، ورواه النحاس فى شرح أبيات سيبويه (عزى) بدل من ثوبى ومثله ابن السيرافى فى شرحها أيضا .

(١) رد ابن الانبارى على الكوفيين بقوله : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما ما استشهد ما به من الأبيات فلا حجة فيه لأنه محمول عندنا على حذف التاء لضرورة الشعر والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر فى غير النداء . ... الخ الانصاف ٣٥٢/٢ ـ ٣٥٦

٨٤ ـ مسألة [ترخيم الثلاثي] *

لا يجوز أن يرخم الثلاثي مطلقا .

وقال الكوفيون : يجوز .

وقال بعضهم : يجوز اذا كان الحرف الثاني متحركا .

وجه القول الأول (١) : أن الترخيم تخفيف ، ولا أخف من الاسم الثلاثي ، وهذه العدة أقل الأصول ، فالحذف منها يجحف بها ، ويتأيد ذلك بأن الثاني لو كان ساكنا لم يجز الترخيم ، فكذلك اذا كان متحركا .

فان قيل : حركة الأوسط بمنزلة الحرف الزائد ، الا ترى أنه تصرف (هندا) ولا تصرف (سقر) كما لا تصرف الرباعي .

قيل : حركة الأوسط لا تؤثر في المذكر حتى لو سميت رجلا .

---

* أنظر ثبت التحريات في المسألة السابقة وانظر الانصاف ٣٥٦ ـ ٣٦١ المسألة رقم (٤٩) وعنوانها هناك : (هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي)

(١) احتج ابن الانباري للبصريين في الانصاف بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : (الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه ، وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم في عرف النحويين انما هو حذف دخل في الاسم المنادى اذا كثرت حروفه طلبا للتخفيف ، واذا كان الترخيم انما وضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا اليه ، لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف .... الخ) الانصاف / ٣٥٦

ووافق البصريين الكسائي أنظر الانصاف ٣٥٧ .

ب (قدم) لم يمتنع صرفه البته ، بخلاف ما اذا سميت به مؤنثا ، فانك تمنعه

~~على البصريين [illegible]~~

فان الحركة غير مستقلة بالمنع بل بضميمه تأنيث المسمى فالحركة وحدها غير مانعة ، وها هنا الحركة مطلقه .

واحتج الآخرون (١) : بأن الترخيم دخل الكلام تخفيفا ، فينبغى أن يجوز في الجميع ، ولا فرق في ذلك بين الثلاثى والرباعى ، ألا ترى أن المنقوص يجوز حذف يائه في الوقف ، ثلاثيا أو أكثر ، نحو (عم) ، (وشج) و (قاض) وليس كذلك اذا سكن ما قبل الياء نحو (ظبى) فان الياء لا تحذف في الوقف ، لما سكن ما قبلها .

والجواب : أنا قد بينا أن التخفيف فيما كان مستثقلا ، والثلاثى لا ثقل فيه ، فلا حاجة الى التخفيف ،فتخفيفه يلحقه بالحروف ، وذلك تأبـــــاه

---

(١) قال المؤلف في اللباب : لوحه (٧٢) واحتج الآخـرون بأن فـــى الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحو (يد) و (دم) ، و (غد)

واحتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله :

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف اذا كان أو وسطه متحركا لأن فى الأسماء ما يماثله ويضاهيـــــه نحو يد ، ودم ..... الانصاف / ٣٥٧ .

وأنظر رده عن ذلك في ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠

أصالة الاسم ، ولا يقال :

إن فى الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحو : (يد) ، و (دم) و (دد) لأنا نقول : ما هو على حرفين ليس بأصل (١) ، بل قد حذف منه ما يكمله أصلا ، فالأصل فى (يد) يدو ، وفى (دد) ددن ، فاذا حذف منه فقد دخله الوهن ، فلا يبقى أصلا يقاس عليه .

و أما حذف الياء من المنقوص فذاك شئ أوجبه الثقل ، وذلك أن قبل الياء كسرة ، والياء مستثقلة ، وحركتها تستثقل ، ولكثرة المستثقلات هنا ساغ الحذف فى الوقف ، وليس كذلك فى نحو : (عمرو) و (رجل) ، فانه لم يجتمع فيه وجوه من الثقل حتى يخفف آخرها .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) قال المؤلف فى اللباب لوحه (٧٢) .

(والجواب أن تلك الاسماء محذوفه اللامات اعتباطا فلا يقاس عليها ...... الخ) .

٨٥ ـ مسألة [ترخيم الرباعي] *

يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا (١) .

وقال الكوفيون : اذا كان قبل الطرف ساكنا حذف الثالث والرابع (٢) نحو (قمطر) ، و (برثن) يبقى (قم) ، و (ابر) .

وجه القول الأول : (٣) أن الرباعي زائد على الأصل الأول فجاز ترخيمه بحذف حرف واحد ، كما لو كان الثالث متحركا ، وبيانه :

انه اذا حذفت الراء من (قمطر) والنون من (برثن) كان الثاني مساويا للأول في الأصول ، فحذف حرف يبقيه على غير أصل ، فيمتنع كالمسألة التي قبلها .

واحتج الآخرون (٤) . بأن الحرف الرابع اذا حذف وحده كان الباقي (ساكنا) وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الأسماء المعربه ، وانما يبقى

---

* أنظر ثبت تحريات المسأله (٨٣) .
وأنظر الانصاف : ٣٦١ ـ ٣٦٢ المسألة رقم (٥٠) .
وعنوانها هناك (ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن) .

(١) نقل السيوطي نصا من هذه المسألة في كتابه الاشباه والنظائر ٢٥٧/١ ولكن هذا النص جاء مضطربا فنقل من بداية المسأله الى قوله (مطلقا) ثم قال بعد ذلك : (ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكنا فانه اذا حذف وحده كان الباقي ساكنا . ثم وصل هذا النص بنصوص متفرقه من المسأله زاد فيها ونقص ، وتصرف دون أن يشير الى ذلك .

(٢) نسبه المؤلف في كتاب اللباب لوحه (٧٢) الى الفراء وحده

(٣) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله (... الدليل على أن الترخيم يكون في هذه الاسماء بحذف حرف واحد أنا نقول أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقيه بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر .... الخ) الانصاف ٣٦١

مثل (من) و (كم) ، وذلك انتهاك للأصول واذا حذف (الثالث) بقي الثاني متحركا والحركة من أحكام الاسماء .

والجواب عنه ما تقدم (١) ، وأما بقاؤه ساكنا فليس بمانع (٢) لأن كونه آخرا بعد الترخيم لا يشبه حاله قبله ، ألا ترى أن (٢) ترخيم (حارث) يصيره الى بناء لا نظير له فحار فاع ، ولا نظير له (٣) في الأصول ، ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال (٣) لأن الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى ، وأما اذا رخم جاز أن يحرك فتقول : (يا قمط) ، وعند ذلك يخرج (٢) من شبه الأدوات . والله أعلم بالصواب .

= (٤) احتج ابن الانباري للكوفيين بقوله (... انما قلنا انه يرخم بحذف حرفين وذلك أن الحرف الأخير اذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكنا فلو قلنا انه لا يحذف لأدى ذلك الى أن يشابه الادوات ..الخ) الانصاف ٣٦١

(١) أنظر رد ابن الانباري في الانصاف ص ٣٦٢

(٢) كلمات غير واضحة واجتهدت في تصويبها .

(٣) كلمات غير واضحه مصححه من الاشباه والنظائر للسيوطي .

(الفهـارس العامـه)

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الشعر

قافيــة الـــــراء

قافيـــة الســـين

قافيـة الـلام

قافيـــة المــــيم

قافيــه النـــون

فهرس المصادر والمراجع

(أ) المخطوطات :

١ـ الاشباه والنظائر فى النحو لجلال الدين السيوطى ـ مخطوطه مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت فى المدينه المنوره (١ نحو)

٢ـ اعراب الحديث لابى البقاء العكبرى دار الكتب المصريه رقم (٢١٢٥) ٠

٣ـ اعراب القرآن للسفاقسى (المجيد فى اعراب القرآن المجيد) مكتبة كلية الشريعة والدراسات الاسلاميه بمكة (المكتبه المركزيه) رقم (١٠٢٥ ، ١٠٢٦)

٤ـ اعراب القرآن للعكبرى (البيان فى اعراب القرآن) مخطوطه مكتبه الحرم المكى رقم (٧٢) علوم القرآن ٠

٥ـ اعراب القرآن للسمين الحلبى (الدرر المصون) مكتبة مكه رقم (١ علوم القرآن)

٦ـ الايضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب مكتبه الحرم المكى رقم (٣٨) نحو

٧ـ شرح التسهيل للدمامينى (تعليق الفرائد فى شرح تسهيل الفوائد مكتبه الحرم المكى رقم (١٢٨) نحو

٨ـ شرح لامين العرب للعكبرى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت رقم

٩ـ شرح اللمع للعكبرى مخطوطه خدابخشى مصورة فى معهد احياء المخطوطات تحت الرقم (٣١٩) نحو٠

١٠ـ شرح مقامات الحريرى مصورة فى معهد احياء المخطوطات تحت الرقم (٥٦٠) أدب ،
(ب) ونسخه مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت رقم (٢٧٨) أدب

١١ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبه الأسدى ٠ عن مخطوطه مكتبه الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة بغداد ٠

١٢ـ كتاب اللباب للعكبرى الأزهريه رقم ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩٠

١٣ـ المحصل شرح المفصل المنسوب الى ابى البقاء العكبرى دار الكتـب (٢٩٢)

١٤ـ المحصـول شرح الفصول لابن اباز البغدادى مكتبه شيخ الاسلام عـارف حكمت بالمدينـه المنـوره رقـم (١٧٤ نحـو)

١٥ـ شرح المقرب لابن عصفور مصورة معهد احياء المخطوطات رقم

١٦ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت فى المدينه المنوره رقم (١٦٣ نحـو)

١٧ـ كتاب المسوف المعلم فى ترتيب الاصلاح على حروف المعجم مكتبه شيـخ الاسلام عارف حكمت رقم (١٢٧) لغـه

١٨ـ المنهج الأرشـد فى تراجم اصحاب الامام أحمد لابن مفلح الحنبلـى مخطوطه مكتبه الحرم المكى رقم (١١٤) تراجم٠

(ب) المطبوعـات :

١٩ـ كتاب الابل عن الأصمعى ، ضمن مجموعة (الكنز اللغوى) نشر اوجست هفنر برلين سنة ١٩٠٣ م٠

٢٠ـ أخبار النحويين البصريين لابى سعيد السيرافى ـ تحقيق طه محمود الزينـى ومحمد عبد المنعم خفاجى ، البابى الحلبى ـ القاهره ، (ط) أولى سنة ١٣٧٤ هـ ، سنة ١٩٥٥ م٠

٢١ـ الازمنه والامكنه للمرزوقى ٠ ط دائرة المعارف العثمانيه حيدر أباد ـ الدكـن الهند سنة ١٣٣٢ هـ٠

٢٢ـ أزهار الرياض فى أخبار عياض للمقرى التلمسانى ١ـ٣ تحقيق ـ مصطفـى السقا وجماعـه ط ٠ لجنه التأليف والترجمه والنشر ـ القاهره سنة ١٣٦١ هـ ، سنة ١٩٤٣ م٠

٢٣ـ الأزهيه : فى علم الحروف للهروى
تحقيق ـ عبد المعين الملوحى ط دمشق سنة ١٩٧١ م٠
٢٤ـ اساس البلاغه للزمخشرى ، مطابع الشعب ، القاهره سنة ١٩٦٠ م٠
٢٥ـ اسرار العربيه لابن الأنبارى تحقيق ٠ محمد بهجت البيطار مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧ م٠
٢٦ـ أبو الأسود الدؤلى ونشأة النحو العربى تأليف الدكتور فتحى عبد الفتاح الدجنى وكالة المطبوعات ـ الكويت ٠ ١٩٧٤ م٠
٢٧ـ الاشباه والنظائر فى النحو تأليف جلال الدين السيوطى ـ طبع دائرة المعارف العثمانيه ـ حيدر أباد ـ الدكن الهند سنة ١٣٥٩هـ ، سنة ١٣٦٠هـ٠ ـ طبع مكتبه الكليات الأزهريه تحقيق طه عبد الرؤف سعد سنة ١٣٩٥هـ ، سنة ١٩٧٥ م٠
٢٨ـ اشتقاق اسماء الله تأليف ابى القاسم الزجاجى تحقيق د٠ عبد الحسين المبارك وطبعة النعمان / النجف سنة ١٣٩٤هـ ، سنة ١٩٧٤م ٠
٢٩ـ اصلاح المنطق لابن السكيت
تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون
ط دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٥هـ ، سنة ١٩٥٦ م٠
٣٠ـ الأصول فى النحو تأليف ابن السراج ١ـ٢
تحقيق د٠ عبد الحسين الفتلى ط مطبعه سلمان الاعظمى ـ بغداد سنة ١٣٩٣هـ ، سنة ١٩٧٣ م٠
٣١ـ أعجب العجب شرح لامية العرب للزمخشرى ، ط دار الورقه سنة ١٣٩٢ هـ
٣٢ـ اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ـ تحقيق الاستاذ ابراهيم الابيارى القاهر المؤسسه العامه للتأليف والترجمه والطباعه والنشر ١٣٨٣هـ ، ١٩٦٢م٠

٣٣ـ اعراب القرآن (املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن) . ط البابي الحلبي سنة ١٣٨٠هـ .

٣٤ـ اعراب ثلاثين سوره من القرآن لابن خالويه ، تحقيق عبدالرحيم محمود ، مطبعة دار الكتب المصريه سنة ١٣٦٠هـ ، سنة ١٩٤١ م .

٣٥ـ الاعلام للزركلي الطبعة الثالثة .

٣٦ـ الاغاني لابي الفرج الاصفهاني / طبعة دار الكتب المصريه سنة١٩٢٧م ١٩٦٢ م ، وطبعة (الساسي)

٣٧ـ الاقتضاب ـ شرح ادب الكاتب لابن السيد البطليوسي نشر عبدالله البستاني ـ بيروت سنة ١٩٠١ م .

٣٨ـ الامالي لابي على القالي طبعة السعاده سنة ١٣٧٣هـ ، سنة ١٩٥٣ م

٣٩ـ الامالي الشجريه / تأليف هبة الله بن الشجري طبع ـ حيدر أباد ـ الدكن ، الهند سنة ١٣٤٩ هـ دائره المعارف العثمانيه .

٤٠ـ الامثال لابي عكرمة الضبي ، تحقيق د . رمضان عبدالتواب مطبعة دار الكاتب بدمشق سنة ١٩٧٤ م .

٤١ـ الامثال لابي فيد فورج السدوسي
ـ تحقيق د . رمضان عبدالتواب القاهره سنة ١٩٧١ م .
ـ تحقيق د . أحمد محمد الضبيب الرياض سنة ١٩٧٠م

٤٢ـ انباه الرواه على أنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبعه دار الكتب ١٣٦٩ هـ ، ١٣٩٣ هـ .

٤٣ـ الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة السعاده الطبعه الرابعه سنة ١٣٨٠ هـ ، سنة ١٩٦١م.

٤٤ـ الايضاح العضدي لأبي على الفارسي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود مطبعه دار التأليف القاهره سنة ١٣٨٩ هـ ، سنة ١٩٦٩م

٤٥ـ الايضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د٠ مازن المبارك مطبعة دار النفائس بيروت سنة ١٩٧٢ م (الطبعه الثانيه)

٤٦ـ ايضاح المكنون للبغدادى ، المكتبه الاسلاميه طهران سنة ١٩٦٧ م ـ سنة ١٣٧٨ هـ

٤٧ـ ايضاح الوقف والابتداء لابن الانبارى تحقيق محى الدين رمضان المطبعه التعاونيه دمشق سنة ١٩٧١ م٠

٤٨ـ البئر لابن الاعرابى تحقيق د٠ رمضان عبدالتواب مطبعه الهيئه المصريـــه العامه للكتاب القاهره سنة ١٣٩٠هـ ، سنة ١٩٧٠م٠

٤٩ـ البحر المحيط لابى حيان طبع السعاده القاهره سنة ١٣٢٦ هـ

٥٠ـ البدايه والنهايه لابن كثير مطبعة كردستان العلميه القاهره سنة ١٣٤٨ هـ

٥١ـ البرهان في علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعـــــة دار احياء الكتب العربيه القاهره سنة١٩٥٧ م

٥٢ـ بصائر ذوى التمييز للفيروزبادى تحقيق محمد على النجار وجماعه منشورات ـ المجلس الاعلى للشؤون الاسلاميه سنة ١٩٧٢ م ، سنة١٣٩٢ هـ٠

٥٣ـ بغية الوعاة للسيوطـــى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة عيســـى البابى الحلبى القاهره سنة ١٣٨٤ هـ٠

٥٤ـ البلغه في شذور اللغه مجموعــة مقالات لغويــه لأئمه كتبة العرب ظهــــــر معظمها في مجلـة المشرق نشر اوجست هفنر والاب لويس شيخوط الثانيه سنة ١٩١٤ م المطبعه الكاثوليكيه بيروت٠

٥٥ـ البلغه في تاريخ أئمه اللغه للفيروزبادى تحقيق محمد المصرى منشورات وزارة ـ الثقافــه بدمشق سنة ١٣٩٢ هـ ، سنة ١٩٧٢ م٠

٥٦ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبه تحقيق سيد أحمد صقر طبعة البابى الحلبـــــى سنة ١٣٩٣ هـ ، سنة ١٩٧٣ م الطبعه الثانيه٠

٥٧ ـ تاج العروس فى شرح جواهر القاموس للزبيدى
(أ) طبعه بولاق سنة ١٣٠٧ هـ ٠
(ب) طبعة الكويت الجزء السابع فقط سنة ١٩٧٠م سنة ١٣٨٩ هـ٠

٥٨ ـ تاريخ الأدب العربى كارل برد كلمان ترجمه عبد الحليم النجار دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١ م٠
والأصـل والذيل الألمانى (ترجمة العكبرى) قام بنقلها الى العربيـه الدكتور رمضان عبد التواب٠

٥٩ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادى طبعه سنة ١٩٣١ م ، السعاده بمصر٠

٦٠ـ تاريخ علماء المستنصريه تأليف ناجى معروف مطبعة العانى ـ بغداد سنـة ١٣٨٤ هـ سنة ١٩٦٥ م الطبعة الثانيه

٦١ـ تراجم رجال القرنين السادس والسابع لابى شاحة المقدسى (ذيـل الروضتين) طبع سنه ١٣٦٦ هـ سنة ١٩٤٧ م الطبعه الأولى بعنايـه محمد زاهد الكوثـرى ٠

٦٢ـ تسهيل الفوائد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات طبع المجلس الاعلـى لرعاية الفنون والآداب سنة ١٣٨٨ هـ ، سنة ١٩٦٨ م ٠

٦٣ـ تفسير الكشاف للزمخشرى طبعة مصطفى الحلبى سنة ١٣٨٥هـ ، سنة ١٩٦٦م

٦٤ـ التكمله لوفيات النقله للمنذرى تحقيق ٠ بشار عواد معروف مطبعة الآداب ـ بالنجف سنة ١٣٨٨ هـ ، سنة ١٩٦٨ م٠

٦٥ـ التمام فى تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكرى لابن جنى / تحقيـق د ٠ أحمد ناجى القيسـى وجماعه بغداد سنة ١٩٦٢م٠

٦٦ـ تهذيب الألفاظ لابن السكيت للتبريزى المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٨٩٥م

٦٧ـ تهذيب اللغـه للأزهرى / تحقيق مجموعة من الأساتذه ـ طبعة الدار ـ العربيه للطباعه سنة ١٣٨٤ هـ ، سنة ١٩٦٤ م٠

٦٨- التنبيه لأبى عبيد البكرى الطبعه الثالثه السعاده سنة ١٣٧٣ ، ١٩٥٢م
٦٩- التيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الدانى / عنى بتصحيحه أوتر تزل مطبعة الدوله استا بـــول سنة ١٩٣٠ م٠
٧٠- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى
مطبعة دار الكتب المصريه سنة ١٣٥٦ هـ ، سنة ١٩٣٧ م٠
٧١- جامع البيان فى تأويل آى القرآن للطبرى
تحقيق محمود محمد شاكـر ، ط دار المعارف بمصر من ١-١٦ فقـــط
٧٢- الجمل لعبد القاهر الجرجانى تحقيق على حيدر طبع سنة ١٣٩٢ هـ سنـة ١٩٧٢ م دمشـــق٠
٧٣- الجمل لأبى القاسم الزجاجـى تحقيق ابن أبى شنب / باريس سنة ١٩٥٧م
٧٤- جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى دار نهضه مصر للطبع والنشـــر تحقيق محمد على البجاوى ط الأولى مطبعة لجنه البيان العربى سنـــة ١٩٦٧ م٠
٧٥- جمهرة الأمثال لأبى هلال العكبرى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - ، د٠ عبد المجيد قطامش ، المؤسسه العربيه الحديثه سنة ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤م
٧٦- جمهرة اللغه لابن دريد الطبعه الأولى مجلس دائره المعارف العثمانيـــه بحيدر آباد / الدكن سنة ١٣٤٥ هـ٠
٧٧- جنى الجنتين للمجبى مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٣٤٨ هـ
٧٨- الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د٠ فخـر الدين قباوه ، والاستاذ محمد نديم فاضل ٠
المكتبه العربيه بحلب سنة ١٣٩٣ هـ ، سنة ١٩٧٣ م٠
٧٩- الحجه فى علل القراءات السبع لابى على الفارسى - تحقيق الأستاذ علـــى النجدى وجماعه ، طبع دار الكاتب العربى للطباعه والنشر القاهرة ١٩٦٥م٠ - (الجـزء الأول)٠

٨٠_ الحجه فى القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح د٠ عبدالعال سالم مكرم / دار الشروق / بيروت سنة ١٩٧١م ٠

٨١_ الحدود للرمانى تحقيق مصطفى جواد ، يوسف يعقوب مسكونى بغداد سنة ١٣٨٨ هـ ، سنة ١٩٦٩ م ٠

٨٢_ الحماسة الشجريه لابن الشجرى تحقيق عبدالمعين الملوحى داسماء الحمصى / دمشق سنة ١٩٧٠م ٠

٨٣ _ الحيوان للجاحظ / تحقيق عبدالسلام هارون طبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر سنة ١٩٥٦ م٠

٨٤ _ خزانة الأدب لعبدالقادر بن عمر البغدادى

أ _ طبعة مطبعة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ

ب _ وطبعة دار الكاتب العربى سنة ١٣٨٧ هـ _ سنة ١٩٦٧ م _ تحقيق عبدالسلام هارون ٤٠١ فقط ٠

٨٥_ الخصائص لابى الفتح ابن جنى / تحقيق محمد على النجار / طبعة دار الكتب المصريه سنة ١٣٧١ ، ١٣٧٦ هـ٠

٨٦ _ الدارس فى تاريخ المدارس للنعيمى مطبعة الترقى / دمشق سنة ١٩٤٨ م

٨٧_ الدراسات النحويه واللغويه عند الزمخشرى تأليف د ٠ فاضل السامرانى مطبعة الارشاد ببغداد سنة ١٣٩٠ هـ ، سنة ١٩٧٠م ٠

٨٨ _ الدرة الفاخرة فى الا مثال السائره للامام حمزه الاصفهانى تحقيق د ٠ _ عبدالمجيد قطامش ٠ طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ م٠

٨٩_ الدرر اللوامع للشنقيطى مطبعه السعاده بمصر سنة ١٣٧٧ هـ تحقيق بدر الدين النعسانى ٠

٩٠_ ابن درستويه عبدالله الجبورى ، مطبعة العانى / بغداد سنة ١٩٧٣م

٩١ _ ديوان اوس بن حجر تحقيق د • محمد يوسف نجم / دار صادر بيروت سنة ١٩٦٠ م •

٩٢ _ ديوان شعر الأحوص جمعه وحققه عادل سليمان جمال طبع الهيئه المصريه العامه للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠ _ سنة ١٩٧٠ م القاهره •

٩٣ _ ديوان الاعشى الكبير تحقيق د • محمد محمد حسين / طبع النموذجيه سنة ١٩٥٠ م •

٩٤ _ ديوان بشر بن ابى خازم تحقيق د • عزة حسن / المطبعه الرسميه دمشق سنة ١٩٦٠ م

٩٥ _ ديوان رؤبه بن العجاج (مجموعة اسعار العرب) ليبسيغ سنة ١٩٠٣ م باعتناء وليم بن الورد البروسى •

٩٦ _ ديوان ذى الرمه بشرح الامام ابى نصر الباهلى تحقيق د • عبدالقدوس أبو صالح ، دمشق ١٣٩٢ _ ١٣٩٣ هـ مطبعه طربينى •

٩٧ _ ديوان الشماخ بن ضرار تحقيق وشرح د • صلاح الدين الهادى مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م •

٩٨ _ ديوان طرفه بن العبد شرح الاعلم الشنتمرى طبع سالون باريس سنة ١٩٠٠ م •

٩٩ _ ديوان طفيل الغنوى تحقيق محمد عبدالقادر أحمد / الكتاب الجديد بيروت سنة ١٩٦٨ •

١٠٠ _ ديوان العجاج شرح الأصمعى تحقيق د • عزه حسن مكتبه دار الشرق بيروت سنة ١٩٧١ م •

١٠١ _ ديوان عمر بن ابى ربيعه المخزومى تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد / مطبعة السعاده بمصر ط أولى ١٣٧١ هـ ، ١٩٥٢ م •

١٠٢ـ ديوان عنتره تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوى / المكتب الاسلامى بدمشق سنة ١٩٦٤ م ٠

١٠٣ـ ديوان الفرزدق تحقيق عبدالله الصاوى سنة ١٣٥٤ هـ

١٠٤ـ ديوان القطامى تحقيق ابراهيم السامرائى ، وأحمد مطلوب مطبعة العانــى بغداد سنة ١٣٨١ هـ ، سنة ١٩٦٢ م٠

١٠٥ـ ديوان مالك ومتمم ابناء نويره ، تحقيق ابتسام مرهون الصفار مطبعة الارشـاد بغداد سنة ١٩٦٨ م٠

١٠٦ـ ديوان المثقب العبدى تحقيق حسن كامل الصيدفى / القاهره سنة ١٩٧١م

١٠٧ـ ديوان المفضليات مع شرح ابن الانبارى باعتناء كارلوس يعقوب لاى طبقــة الآباء اليسوعيين / بيروت سنة ١٩٢٠ م٠

١٠٨ـ ديوان النابغه الذبيانى تحقيق د٠ شكرى فيصل بيروت سنة ١٩٦٨ م٠

١٠٩ـ ديوان النابغه الجعدى / المكتب الاسلامى دمشق سنة ١٣٨٤ هـ٠

١١٠ـ ديوان الهذليين / نشر دار الكتب المصريه سنة ١٩٥٠ م٠

١١١ـ ديوان ابن هرمة تحقيق محمد جبار المعبيد ، مطبعة الآداب النجــف سنة ١٣٨٩ هـ ، سنة ١٩٦٩ م٠

١١٢ـ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب القاهره ١٩٥٢ م ـ ١٩٥٣ م ـ وطبعة دمشق سنة ١٩٥١ م٠

١١٣ـ ذيل الامالى لابى على القالى طبعه ثالثه / السعاده سنة ١٣٧٣ هـ وسنة ١٩٥٣م ٠

١١٤ـ روضات الجنات للخوانسارى / الميرزا محمد يافر الموسوى ط الثانيه طهران٠

١١٥ـ الروض الانف فى شرح السيره النبويه للسهيلى تحقيق عبدالرحمن الوكيــل دار النصر للطباعه سنة ١٣٨٧ هـ سنة ١٩٦٧ م٠

١١٦_ ابو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغه للدكتور أحمد مكى الانصارى القاهره المجلس الأعلى لرعايه الفنون والآداب سنة ١٣٨٤ هـ ، سنة ١٩٦٤ م .

١١٧_ السبعه فى القراءات لابن مجاهد تحقيق د. شوقى ضيف مطبعة دارالمعارف

١١٨_ سر صناعه الاعراب لابى الفتح بن جنى تحقيق مصطفى السقا وجماعه طبعة البابى الحلبى القاهرة / سنة ١٣٧٤ هـ ، سنة ١٩٥٤ م الجزء الأول فقط .

١١٩_ سمط اللآلى فى شرح امالى القالى للبكرى تحقيق عبدالعزيز الميمى مطبعة لجنة للتأليف والترجمه والنشر سنة ١٣٥٤ هـ ، سنة١٩٣٦م.

١٢٠_ السيرة النبويه لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وجماعه الطبقة الثانيه/ البابى الحلبى بمصر سنة ١٣٧٥ هـ ، سنة ١٩٥٥ م.

١٢١_ شذرات الذهب فى اخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى نشر مكتبه القدس / القاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .

١٢٢_ شرح ابيات سيبويه لابن السيرافى بتحقيق د. محمد على الريح هاشم مكتبه الكليات الازهريه القاهرة : سنة ١٣٩٤ هـ _ سنة ١٩٧٢ م .

١٢٣_ شرح أبيات سيبويه لابن النحاس تحقيق أحمد خطاب طبع المكتبه العربيه بحلب سنة ١٩٧٤ م.

١٢٤_ شرح ابيات الكشاف : مطبعة مصطفى الحلبى فى آخر تفسير الكشاف .

١٢٥_ شرح ادب الكاتب للجواليقى نشر مصطفى صادق الرافعى القاهره سنة ١٣٥٠هـ

١٢٦_ شرح الاشمونى (هداية السالك) تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد الطبعه الثانيه مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر سنة ١٩٣٩ م _ ١٩٤٦م .

١٢٧_ شرح الفيه ابن مالك لابن الناظم مطبعة القديس بيروت ١٣١٢ هـ

١٢٨_ شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد (الجزء الأول) مكتبه الانجلو سنة ١٩٧٤م.

١٢٩ـ شرح ديوان الحماسه للمرزوقى بتحقيق عبدالسلام هارون ، وأحمد أمين مطبعة لجنة التأليف والترجمه والنشر سنة ١٩٥١ م ـ سنة ١٩٦٧م •

١٣٠ـ شرح الحماسه للتبريزى تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد مطبعة حجازى القاهره سنة ١٣٥٧ هـ ـ سنة ١٣٥٨ هـ

١٣١ـ شرح ديوان المتنبى المنسوب الى العكبرى = (التبيان فى شرح الديوان) تحقيق مصطفى السقا وجماعته مطبعة مصطفى الحلبى سنة ١٣٩٠ ، ١٩٧١م•

١٣٢ـ شروح سقط الزند بتحقيق مصطفى السقا وجماعته طبع المجلس الاعلى لرعايه الفنون والآداب سنة ١٣٦٤ هـ سنة ١٩٥٤م•

١٣٣ـ شرح شواهد المغنى مطبعة محمد مصطفى القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ•

١٣٤ـ شرح شافيه ابن الحاجب مع شرح شواهد الشافيه للبغدادى تحقيق محمد الزقزان وجماعة • مطبعة حجازى القاهرة سنة ١٣٥٦هـ

١٣٥ـ شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد مطبعة مصطفى محمد •

١٣٦ـ شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد السعاده سنة ١٩٥٨ هـ الطبعه العاشره •

١٣٧ـ شرح القصائد السبع الطوال لابن الانبارى تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف سنة ١٩٦٣•

١٣٨ـ شرح القصائد العشر للتبريزى تحقيق د• فخر الدين قباوه المكتبه العربيه بحلب سنة ١٩٦٩ م•

١٣٩ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكرى تحقيق عبدالعزيز أحمد طبعة البابى الحلبى سنة ١٣٨٣ هـ ، سنة ١٩٦٣ م • الطبعه الأولى •

١٤٠ـ شرح المفصل لابن يعيش اداره الطباعه المنيريه بدون تاريخ •

١٤١ـ الشعر والشعراء لابن قتيبه تحقيق أحمد محمد شاكر ـ دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦ م ٠

١٤٢ـ شعر الاخطل / صنعة السكرى تحقيق د ٠ فخر الدين قباده ط دار ـ الاصمعى بحلب سنة ١٩٧١ ، سنة ١٣٩١ هـ طبعة أولى ٠

١٤٣ـ الصاحبى فى فقه اللغه لابن فارس تحقيق مصطفى الشويمى طبعة مؤسسة بدران بيروت سنة ١٩٦٣ م ، سنة ١٣٨٢ هـ ٠

١٤٤ـ الصحاح للجوهرى (تاج اللغه وصحاح العربيه) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار القاهرة سنة ١٩٥٦ م ٠

١٤٥ـ طبقات الحنابلـه لابن رجب

١٤٦ـ طبقات الشافعيـه

١٤٧ـ طبقات فحول الشعراء تأليف محمد بن سلام الجمحى تحقيق محمود محمد شاكر مطبعة المدنى ٠

١٤٨ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبه الجزء الأول فقط تحقيق د ٠ محسن عياض / مطبعة النعمان / النجف سنة ١٩٧٣ م ـ سنة ١٩٧٤ م ٠

١٤٩ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم الطبعه الثانيه ٠

١٥٠ـ العبر فى خبر من غبر للذهبى تحقيق د ٠ صلاح الدين المنجد مطبعة حكومة الكويت سنة ١٩٦٦ م الجزء الخامس فقط ٠

١٥١ـ أبو على الفارسى تأليف الدكتور عبد الفتاح شلبى مطبعة نهضة مصر الفجاله ٠ ١٣٨٨ هـ

١٥٢ـ غاية النهايه فى طبقات القراء لابن الجزرى بتحقيق براجستراسر ـ السعاده بمصر سنة ١٩٢٣ م ٠

١٥٣ـ غريب اعراب القرآن (البيان فى غريب أعراب القرآن) لابن الانبارى تحقيق د٠ طه عبدالحميد طه ط الهيئه المصريه العامه للتأليف ـ والترجمه والنشر سنة ١٣٩٠ هـ سنة ١٩٧٠ م٠

١٥٤ـ غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام طبع مجلس دائره المعارف العثمانيه بحيدر اباد ر الدكن الهند سنة ١٣٨٧ هـ سنة ١٩٦٧م٠

١٥٥ـ الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى تحقيق محمد على البجاوى ، ومحمد أبو الفضل ابراهيم الطبعه الاولى عيسى البابى الحلبى سنة ١٣٦٤ هـ ـ وسنة ١٩٤٥ م٠

١٥٦ـ فتح القدير للشوكانى طبع مصطفى الحلبى سنة ١٣٨٣ هـ٠

١٥٧ـ فصل المقال فى شرح كتاب الامثال لابى عبيد البكرى تحقيق د٠ عبدالحميد عابدين ، والدكتور احسان عباس ط الاولى سنة ١٩٥٨

١٥٨ـ فهرستما رواه عن شيوخه ابن خير الاشبيلى

١٥٩ـ الفهرست لابن النديم نشر فلوجل ٠

١٦٠ـ فوات الوفيات محمد بن شاكر الكبتى تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد السعاده سنة ١٩٥١م٠

١٦١ـ فى أصول النحو للاستاذ سعيد الافغاني مطبعه جامعة دمشق سنة١٣٨٣ هـ سنة ١٩٦٤م

١٦٢ـ القوافى للاخفش تحقيق د٠ عزه حسن دمشق ٠

١٦٣ـ الكامل فى اللغه والأدب للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد سحاته مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٦ م٠

١٦٤ـ الكامل فى التاريخ لابن الاثير المطبعة المنيريه بمصر سنة ١٣٥٣ هـ٠

١٦٥ـ كتاب الحروف للرمانى تحقيق د٠ عبدالفتاح شلبى ٠

١٦٦ـ كتاب سيبويـــه

(أ) ـ طبعة بولاق سنة ١٣١٦ هـ

(ب) ـ تحقيق عبدالسلام هارون ١ـ٣ دار القلم ، دار الكاتب العربى
والهيئه المصريه العامه للكتاب من سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٣ م

١٦٧ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن ابى طالب تحقيق محى الدين رمضان
مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق سنة ١٣٩٤ هـ سنة ١٩٧٤م.

١٦٨ـ كشف الظنون عن اسماء الكتب والفنون حاجى خليفه الطبعه الثانيه المطبعـه
الاسلا ميه بطهران سنة ١٣٨٧هـ سنة ١٩٦٧م.

١٦٩ـ اللامـــات للزجاجى تحقيق د. مازن المبارك المطبعة الهاشميه بدمشـــق
سنة ١٣٨٩ هـ سنة ١٩٦٩م.

١٧٠ـ اللباب فى تهذيب الانساب لابن الاثير مكتبه القدس القاهره سنة ١٣٨٦ هـ

١٧١ـ لسان العرب لابن منظور مطبعة بولاق

١٧٢ـ المبهج فى تفسير اسماء شعراء الحماسه لابن جنى منشورات مكتبه القدس والبدير
بدمشق مطبعة الترقى سنة ١٣٤٨ هـ.

١٧٣ـ المتـــنى لابى الطيب اللغوى

١٧٤ـ مجاز القرآن لابى عبيده تحقيق فواد سزكين السعاده بمصر سنة ١٩٥٩م

١٧٥ـ مجالس العلما للزجاجى تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة حكومة الكويت سنـــة
١٩٦٢م .

١٧٦ـ مجالس ثعلب تحقيق عبدالسلام هارون دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٠ م

١٧٧ـ مجمع الامثال للميدانى مطبعة السعاده بمصر سنة ١٣٧٩ هـ سنة ١٩٥٩م

١٧٨ـ مجمع البيان فى تفسير القرآن للطبرسى منشورات شركة المعارف الاسلاميـــه
سنة ١٣٧٩هـ.

١٧٩ـ المحتسب لابن جنى تحقيق على النجدى وجماعة ط المجلس الأعلى للشؤون ـ
الاسلاميه سنة ١٣٨٦هـ.

١٨٠- المخصص لابن سيده الطبعه الاولى بولاق القاهره سنة١٣١٧ هـ ١٣٢١ هـ

١٨١- المدارس النحويه تأليف د. شوقى ضيف دار المعارف بمصر سنة١٩٦٨ م.

١٨٢- مدرسة الكوفه ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو د. مهدى المخزومى
مطبعة الحلبى بمصر سنة ١٣٧٧ هـ ، سنة ١٩٥٧ م.

١٨٣- مدرسة البصره تأليف د. عبدالرحمن السيد دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٨هـ

١٨٤- مراتب النحويين لابى الطيب اللغوى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
مطبعة نهضه مصر للطبع والنشر ١٣٩٤ الطبعه الثانيه

١٨٥- مراصد الاصلاع لابن عبدالحق الحنبلى دار احياء الكتب العربية القاهرة

١٨٦- المرتجل شرح الجمل لابن الخشاب تحقيق على حيدر دمشق سنة ١٣٩٢ هـ،
سنة ١٩٧٢ م.

١٨٧- المزهر فى علوم اللغه للسيوطى تحقيق جاد المولى وجماعه دار احياء الكتب
العربيه.

١٨٨- مسائل خلافيه فى النحو لابى البقاء العكبرى تحقيق د. محمد خير الحلوانى.
منشورات مكتبه الشهباء / حلب.

١٨٩- المستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى ط مجلس دائره المعارف العثمانيه
حيدر أباد - الدكن سنة ١٣٨١ هـ ،سنة ١٩٦٢م.

١٩٠- المعارف لابن قتيبه تحقيق د. ثروت عكاشه ط الثانيه دار المعارف بمصر
سنة ١٩٦٩ م.

١٩١- معانى القرآن للفراء الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار
طبعة دار الكتب المصريه سنة ١٣٧٤ هـ سنة ١٩٥٥م. والجزء الثانى والثالث
طبعة مطابع سجل العرب سنة ١٩٧٢م

١٩٢- معاهد التنصيص للعباسى المطبعه البهيه القاهره سنة ١٣١٦ هـ .

١٩٣- معجم الأدباء (ارشاد الأريب) لياقوت الحموى طبعة دار المأمون سنة ١٩٣٦ م.

١٩٤- معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله الترقى بدمشق ١٩٥٧ م - ١٩٦١ م .

١٩٥- معجم البلدان لياقوت الحموى دار صادر بيروت سنة ١٣٧٤ هـ سنة ١٩٥٥م

١٩٦ - معجم الشعراء للمرزبانى تحقيق عبدالستار فراج طبعه الحلبى سنة ١٩٦٠م

١٩٧- معجم ما استعجم للبكرى تحقيق مصطفى السقا الطبعة الأولى سنة١٣٦٨ هـ سنة ١٩٤٥ م القاهرة.

١٩٨- معجم مقاييس اللغه أحمد بن فارس تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الأولى دار احياء الكتب العربيه سنة ١٩٦٦ م.

١٩٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الانصارى

(أ) تحقيق محى الدين عبدالحميد .

(ب) تحقيق مازن المبارك وجماعه دمشق سنة ١٩٦٤ م دار الفكر

٢٠٠- مفتاح السعاده ، ومصباح السياده تأليف طاش كبرى زاده تحقيق كامل بكرى ، وعبدالوهاب أبو النور القاهره سنة ١٩٦٩ م.

٢٠١- المفضليات تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣ م.

٢٠٢- المقاصد النحويه فى شرح شواهد الألفيه للعينى بهامش خزانة الأدب الطبعة الأميريه ببولاق.

٢٠٣- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبدالخالق عظيمه طبع المجلس الاعلى للشؤون الاسلاميه القاهره سنة ١٣٨٨ هـ.

٢٠٤- المقرب لابن عصفور تحقيق د. أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبورى مطبعة العانى بغداد سنة ١٩٧١م.

٢٠٥_ منازل الحروف للرماني تحقيق رانا محمد نصر الله احسان الا هى مطبعه المكتبة العلميه _ لاهور سنة ١٩٧٢م.

٢٠٦_ من تاريخ النحو للاستاذ سعيد الأفغاني دار الفكر بيروت.

٢٠٧_ المنصف لابى الفتح ابن جنى تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين طبعه البابى الحلبى سنة ١٣٧٣ هـ ، سنة ١٩٥٤ م.

٢٠٨_ المنتظم لابن الجوزى دائره المعارف العثمانيه حيد آباد _ الدكن سنة ١٣٥٧ هـ _ سنة ١٣٥٨هـ

٢٠٩_ النجوم الزاهره لابن تغرى بردى دار الكتب المصريه سنة ١٣٥١ هـ ، سنة ١٩٣٢ م.

٢١٠_ النخل والكرم عن الأصمعى ضمن كتاب (شذور اللغه)

٢١١_ نزهة الألباء لابن الانبارى بتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة المدنى القاهره سنة ١٩٦٧ م.

٢١٢_ نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوى ط الثانيه القاهره سنة ١٣٨٩ هـ سنة ١٩٦٩م.

٢١٣_ نفح الطيب للمقرى تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد السعادة ١٩٤٩م

٢١٤_ النوادر فى اللغه لابى زيد الانصارى دار الكاتب العربى بيروت.

٢١٥_ نكت الهيمان للصفدى تحقيق أحمد زكى القاهره سنة ١٣٢٩ ، سنة ١٩١١ م

٢١٦_ النهايه فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق محمود الطناحى ، وطاهر أحمد الزادى نشر عيسى الحلبى سنة ١٣٨٧ هـ ،سنة ١٩٦٧م.

٢١٧_ هدية العارفين للبغدادى ط الثالثه _ المكتبه الاسلاميه _ طهران سنة ١٣٨٧ هـ ، سنة ١٩٦٧ م.

٢١٨_ همع الهوامع للسيوطى :

(أ) تحقيق محمد بدر الدين النعسانى السعادة بمصر سنة ١٣٧٧ هـ

(ب) تحقيق عبد السلام هارون ، وعبد العال سالم مكرم طبع الكويت سنة ١٩٧٤ م الجزء الأول والثاني .

٢١٩_ الوافي بالوفيات للصفدي من ١_٩ باعتناء هلمون رنيستر

٢٢٠_ وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق محيي الدين عبد الحميد

(أ) السعاده بمصر سنة ١٣٦٧ هـ ، سنة ١٩٤٨ م .

(ب) وتحقيق الدكتور احسان عباس .

(٤) فهرس الموضوعات

ب ـ فهرس مسائل الكتـــــاب